الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: أنثروبولوجيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د موسومة بـ:

المسألة اللغوية في الجزائر وهوية الانتماء

دراسة في أنثروبولوجيا اللغة

من إعداد الطالب: إشراف:

عزيون محمد اليمين أ.د. سعيدي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
بن معمر بوخضرة	أستاذ تعليم عالي	جامعة تلمسان	رئيسا
سعيدي محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة تلمسان	مشرفا
زازوي موفق	أستاذ تعليم عالي	جامعة تلمسان	عضوا
جازية فرقاني	أستاذ تعليم عالي	جامعة وهران	عضوا
عباس رضوان	أستاذ باحث	CNR.PHA	عضوا
بلحيا طاهر	أستاذ تعليم عالي	جامعة وهران	عضوا

السنة الجامعية: 2021–2022م

إهــــــداء

لذكرى أمي...

إلى من جعلهم الله سببا، فآواني وهداني وأغناني...

إلى من هم لي سكن وزينة..

شكـــر وتقديـــر

عملا بقوله –صلى الله عليه وسلم-

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتنا الكرام:

-إلى الأستاذ الدكتور المشرف " محمد سعيدي "

-إلى أعضاء اللجنة الموقرة لقبولها مناقشة هذا العمل.

إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذة "أمينة بلحساين".

فهرس الموضوعات

الاهداء

شكر وتقدير

مقدمة أ

الفصل الأول: الفصل التمهيدي

1- أهمية الموضوع.. 08

2- أسباب اختيار الموضوع................................ 09

3- أهداف الدراسة.. 11

4- صياغة الاشكالية...................................... 11

5- صعوبات البحث.. 15

6- الدراسات السابقة...................................... 16

7- تحديد مفاهيم الدراسة.................................. 41

الفصل الثاني: الترابط العلائقي والبناء اللغوي للهوية والانتماء

1- اللغة والهوية: حصرية العلاقة وجدل الارتباط............. 63

1-1- الهوية ما بعد المنعطف اللغوي......................... 63

1-2- اللغة والهوية تمثل العلاقة وصور الارتباط............... 66

1-3- الذات المتكلمة وعرض الهوية.......................... 71

2- اللغة مساحة للذات وتأسيس للآخر....................... 77

2-1- اللغة وبناء وإعادة بناء الهوية......................... 77

2-2- التباين اللغوي: معالم لتشكل الهوية.................... 81

2-3- الفهم الذاتي واستحضار الآخر......................... 88

3- اللغة وبدائل هوية الانتماء.. 93
3-1- الهوية ونطاقات الانتماء.. 93
3-2- اللغة وهوية الانتماء.. 99

الفصل الثالث: السياقات التاريخية والسوسيوثقافية للمسألة اللغوية وبلورة الهوية في الجزائر.

1- السياقات التاريخية للمسألة اللغوية والهوية في الجزائر............ 107
1-1- الأصول وتطور اللسان البربري.. 107
1-2- الفتح الإسلامي وتعريب اللسان.. 113
1-3- الحقبة الاستعمارية الفرنسية ومحاربة الهوية واللسان.............. 119
2- السياقات السوسيوثقافية والمرتكزات اللغوية لبلورة الهوية الوطنية............ 128
2-1- التخلص من الإرث الاستعماري.. 128
2-2- بناء الهوية الوطنية وتكريس الانتماء.. 130
2-3- محاولات التوحيد اللغوي والتجانس الهوياتي.. 136

الفصل الرابع: بناء الهوية الوطنية في الجزائر من إرادة التجانس إلى إدارة التنوع.

1- المعالجة الدستورية للمسألة اللغوية والهوية في الجزائر............................ 147
1-1- النزعة الدستورية نحو المجانسة الهوياتية والتوحيد اللغوي.................. 147
1-2- الدساتير من دعاوى التجانس الهوياتي إلى تدارك الخصوصية المحلية.... 151
1-3- تداعيات ترسيم الأمازيغية وإعادة تشكيل الهوية............................ 154
2- المنظومة التربوية بين تفكيك المعضلة اللغوية وبناء الهوية.................... 160
2-1- المنظومة التربوية وغايات التوحيد اللغوي لبناء الهوية الوطنية............ 160
2-2- المنظومة التربوية كحلبة صراع لغوي.. 167

2-3- مراجعات البناء الهوياتي: من التجانس إلى التوازن اللغوي في المنظومة التربوية.. 176

الفصل الخامس: توفيق المشهد اللغوي وتجاذبات قضايا الهوية

1- اللغة والهوية في صراع النخب... 184
1-1- التناول النخبوي لمسألة اللغة والهوية في الجزائر............................... 184
1-2- انقسام النخب والتجاذبات الأيديولوجية للمسألة اللغوية والهوية....... 189
2- الطموح الهوياتي والتقابلات الأيديولوجية: خلفيات مسار التعريب ومعوقاته.. 197
2-1- الأبعاد الهوياتية لسياسة التعريب... 197
2-2- التقابلات الأيديولوجية ومعوقات مسار التعريب............................ 202
3- القضية البربرية والتحديات اللغوية في صراع الهوية........................... 209
3-1- القضية البربرية من نخبوية الطرح إلى استنفار القواعد الشعبية............ 210
3-2- تَلَكُّؤ القضية البربرية أمام الانحصار الجغرافي ومشكلات اللغة الأمازيغية.. 218

الفصل السادس: الدراسة الميدانية

1- الإجراءات المنهجية للدراسة 230
1-1- منهج الدراسة... 230
1-2- أدوات جمع البيانات والمعطيات.. 231
1-3- مجالات الدراسة.. 232
2- عرض ومناقشة النتائج.. 235

السؤال الاول: كيف تتمظهر الهوية الوطنية كهوية وسيطة في ظل تمايز الخصوصية المحلية؟ 235
السؤال الثاني: إلى أي مدى يعبر تفاعل الأفراد مع قضايا اللغة والهوية عن استواء الوعي الهوياتي؟ 251
السؤال الثالث: كيف يتوافق الوعي بالهوية الوطنية والخصوصية المحلية ما يؤدي إلى ارتسام هوية الانتماء؟ 268
الاستنتاج العام.. 287
الخاتمة.. 297
قائمة المراجع.. 293
الملاحق.. 322

مقدمــة

مقدمة

يستمر سؤال اللغة في تأجيج النقاشات في الجزائر، بدءًا من السياسة اللغوية التي اعتمدت التعريب وانتهاء بالمطالبات الهوياتية التي استثمرت في اللغة الأمازيغية وتقديمها لتتبوأ مكانة اللغة "الوطنية". وأكثر هذه النقاشات حماسةً تتغذى من خطابات نخبوية وأخرى شعبوية ذات توجهات متباينة تكافح لوضع الهوية الوطنية في تعريف جامع بعيدًا عن الإقصاء أو الهيمنة ويضمن وحدة الوطن في كليته المتجانسة بخلق توليفة بين اللغات المتعددة المستخدمة في البلاد. ولم تستطع إلى الآن الخروج من هذا الوضع الذي لايزال يُطْرَحُ في سياق إشكالي بين مسار البناء الهوياتي كما تتبناه الدولة وفق خيار «الوحدة الوطنية من الوحدة اللغوية» مع مساحات مسيجة لإظهار التمايز بما يحول دون الانزلاق نحو التشرذم والانفصال، والمسار الموازي الذي يرى الوحدة الوطنية في الثراء اللغوي للمكون الثقافي للهوية الجزائرية وإتاحة مجالات أوسع للغة الامازيغية. وأن شروط الانفصال التي يتفاداها النظام تنمو في ظروف الإقصاء والإدماج القصري للخصوصيات الهوياتية في نمط موحد.

ظلت المسألة اللغوية ومن خلفها قضايا الهوية والانتماء في الجزائر لصيقة الطرح السياسي ولم تفلح في الانفصال عنه إلا في بعض الفلتات الثقافية التي تحاول صياغتها أكاديميا بالتناول النخبوي سواء بالبحث أو بتصاعد النقاشات في المنابر الإعلامية والكتابات المتفردة بدواعي نشر الوعي الهوياتي. وقد أثر ذلك سلبا على المسألة برمتها إذ تم إقحامها في صراعات جانبية لم تكن ذات جدوى إلا بما يشتت عملية البناء الهوياتي وخاصة التخلص من الإرث الاستعماري الذي عمل لسنوات على طمس الهوية واجتثاثها من منابتها الأصلية التي سبق والتفت حولها كل مكونات المجتمع. وانساقت خلف المعالجة الآنية للوضعيات الإشكالية التي غالبا ما تصاغ فيها المسألة ولم تتمكن مطلقا من استيفاء شروط البناء المتكامل وفق استراتيجية واضحة على خط زمني محدد بما يضمن نضج الوعي الذاتي والاعتزاز الهوياتي في كنف الوحدة الوطنية.

وتحاملت عدة متغيرات على مفهوم الهوية الوطنية في الجزائر، التي لا تختلف كثيرا عما هو عليه الوضع في العالم، حيث ضغطت التحولات الحاصلة في البيئة الاجتماعية بأبعادها المحلية والعالمية من خلال تزايد الاحتكاك وكثافة العلاقات التواصلية نحو المزيد من التفرد والتمايز أمام الآخر. فقد تضاعفت مواطن التفاعل بالنسبة للأفراد والجماعات من مواقعهم كذوات متفردة لم تعد منعزلة بل انكشفت أمام الآخر الوطني والعالمي. وتميزت بسعيها للتوفيق بين حاجاتها الاتصالية وتثبيت وجودها ككيانات بسمات محددة في تعريف الهوية الوطنية. وتنامت المطالب حول هذا العنصر وتعددت طرق المواجهة خاصة بالنسبة للمكون الأمازيغي الذي انتزع المبادرة وحمل تطلعات مريديه لإيجاد صيغة توافقية تسمح بتعديل تعريف الهوية الوطنية بما يوائم الواقع الاجتماعي والثقافي للجزائر. وكان تعريف الذات وتحديد معالم الهوية الوطنية من بين تلك الخصوصيات المحلية المتمايزة، هو من صميم الحركات المطلبية التي اتخذت من اللغة أو مجموع اللهجات الأمازيغية محورًا لها. ما جعل هذه الأخيرة تنتظم وفق متغيرات القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأعادت ترتيب مسار البناء الهوياتي بصياغة جديدة لما تعنيه الثقافة الأمازيغية في السياق الوطني الأوسع. بعبارة أخرى، اخترقت المشروع الوطني وشكلت التعريفات والهياكل والمؤسسات الوطنية حول التعريف المتعدد للهوية الوطنية. مثل هذا المنظور اللغوي كان ضروريًا لتعريف الأمازيغية كمكون ثقافي، وخاصة كهوية مرتسمة في وعي الأشخاص المدركين لذواتهم وباختلافهم عن الآخرين على الأقل لغويا.

إنَّ توضح المواقع والرؤى بشكل متبادل حول القضايا الثقافية واللغوية وما يتبعها من مواقف سياسية وأيديولوجية. تتحدد معها سلسلة من الأفعال والسلوكات التي تعكس جوهر هذه الذوات المتصلة. لذلك وجب وصف هذا الجوهر الذي تحوم حوله وما يترتب عنه وفق تصنيفات تنتقل من دائرة الفرد إلى الجماعة أو الجماعات التي يتفاعل هذا الأخير داخلها. وهذا ما يطلق عليه الهوية التي تختصر معاني الوجود والفعل أو الأثر الذي تتركه الذات في محيطها الاجتماعي. وتستقيم الهوية كمفهوم بدلالات متعددة ومهام كثيرة، لا سبيل لضبطها في صورة

واحدة، وإنما تحتاج إلى مقاربات ومناهج متنوعة لترتيب مجموعة الصور التي يعكسها المفهوم. فتوظيف الهويّة باعتبارها صنف للتعريف أو صياغتها كشيء يحوزه الناس تتمظهر من خلال الصلات والارتباطات ليس بالحقيقة الوحيدة حول الهوية. فهي بالإضافة إلى التعريفات المترامية تبرز بنهايات واستخدامات متنوعة. وفي ذلك ما تواتر من مهام منوطة بالهوية أو تتولد من معاني الهوية. إذ تُسْتخدَمُ للتصنيف عبر تسليط الضوء على فهم الذات وتحديد التماثل والاختلاف بين الأشخاص، والتركيز على الحدود الذاتية أو التمايز لضبط الجوانب الجوهرية وإبرازها، لنفي الصلات بالآخر المختلف.

ولإظهار التصنيف التفاعلي وكذلك للتأكيد على الصفة المعقدة، في تجربة عرض الذات، تُفَعَّلُ الهوية خطابيا في سياقات مختلفة. حيث تساهم اللغة في تمرير معاني الذات والتعبير عن السمات في شكل رموز تواصلية قابلة للتأويل وتخلق ردود أفعل تجاهها. وتسعى اللغة لجمع مآثر الذات وطرحها في المواقف التفاعلية ليتسنى لها مسايرة العملية التعريفية من موقعها كعنصر اجتماعي بأبعاد وخلفيات ثقافية. فاللغة كوعاء للثقافة تترك ملامح المجتمع في الهوية وتؤطرها عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والبناء الهوياتي. وهنا يمكن الإشارة أيضا إلى الدور الذي قد تلعبه اللغة في التعبير عن هذه الذوات وعرضها أمام الآخر في مختلف الوضعيات والمواقع التفاعلية. فالتعرف المتبادل بين الذات والآخر يتم عبر اللغة واستخدام الرموز اللغوية التي تكشف التباين في فضاءات الانتماء. ويقود ذلك إما إلى الإدماج أو الاستبعاد ونشأة الجماعات المتماثلة في مقابل أخرى متغايرة.

وبذلك تمتد الهوية عبر اللغة لتوضح الانتماء وتنمي الشعور بالانتساب إلى جماعة أو مجتمع، من الإدراك الفردي إلى التمظهر الاجتماعي من خلال المورد اللغوي. فطرق التحدث والتصرف تدلل بها الذات على وجودها وتعبر عن الانتماء وتفسر المؤشرات المعلنة من الآخر. فاللغة تعمل كفئات وعلامات يثبتها الناس على أنفسهم ويعلقونها على الآخرين للإشارة إلى

انتمائهم. وتسعى إلى هذا الانتماء وتنشئه بتوليف كل الصلات والارتباطات وجميع تجارب التشارك والترابط والتماسك وكل منطلقات فهم الذّات وتحديدات الهويّة في شكل رابطة شعورية تمارس الإدماج والاستبعاد في حق الهويات المعروضة في السياقات الاجتماعية والثقافية. ومع تعدد الموارد اللغوية لا يكون الانتماء مفردا وكذلك الهوية، إنما هو انتماءات كما أن الهوية هي هويات، حيث تبني المواقف وما يترتب عنها من أشكال الإدماج أو الاستبعاد الاجتماعي الثقافي هويات وانتماءات في حركة ديناميكية تعكس الطبيعة المرنة للهوية وخاصية التغير التي تمتاز بها خاصة في العصر الحالي.

يمكن للأشخاص الانتماء بطرق مختلفة لموضوعات ارتباط متعددة تمتد من الشخص بعينه إلى أكبر تجمع قد تدركه البشرية. ويتعلق الانتماء بالهوية حيث تعتبر الهوية التصنيف التعريفي بينما الانتماء يعبر عن العمليات التي تعزز الشعور بالانتساب للجماعة أو المجتمع. ويتميز كونه عملية ديناميكية وليس ثابتا، وحتى في أبسط أشكاله الأكثر استقرارًا، فإن الانتماء هو دائمًا عملية ديناميكية، تتحرك على سلسلة من الحلقات المتحدة المركز، تسمح للأشخاص بأن ينتموا إلى مجموعات مختلفة عائلية، محلية، وطنية أو عالمية. كما يقترح عليهم حمل هويات مختلفة في نفس الوقت، وغالبًا ما تتداخل مع بعضها البعض، وبالتالي، قد تتداخل الهويات المحلية مع الهويات العالمية أو الإقليمية مثلا. في بعض الحالات، ترتبط الهويات المختلفة ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض، على الرغم من أن هذه الهويات قد لا تتزامن مكانيا.

إن الهوية متشعبة ومعقدة، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هويات تتنوع بين الجماعية، والثقافية، والطبقية، والدينية، والاثنية، والجنسية وغيرها من التصنيفات التي تستند إلى معايير محددة في ترتيبها. وتمثل الهوية الوطنية واحدة منها، وهي الهوية المستمدة من تعريف الأمة المجتمعة على حدود أرض بعينها تسعى إلى تهيئة الظروف لتأمين مصيرها المشترك. تعتبر الهوية الوطنية ميزة الدولة القومية التي تنزع إلى التجانس ونبذ الاختلاف، وتفترض هوية واحدة مشتركة تنصهر

فيها كل الخصوصيات الفرعية. في الواقع لا يمكن الجزم بهذا الطرح حيث يصعب تعريفها كما هي في ظل حقيقة أن كل الهويات السالفة الذكر لا تقبل الاندثار وتسعى دوما للبروز وإثبات الوجود بالوقوف على مكامن الاختلاف مع الآخر الذي لا تشعر بكينونتها إلا في وجوده حتى وإن كان ذلك داخل الجماعة الواحدة ويتم نزولا إلى أن تفرق الفرد وحده كذات بخصائص متفردة. لذلك من المهم النظر في فحوى الهوية الوطنية بوجود تفرعات هوياتية متمايزة من الممكن أن تبتعد عن المفهوم المطلق الذي قد تحمله الهوية الوطنية. فغالبًا ما يتم التأكيد على هوية مجموعة قوية محددة مهيمنة على باقي الهويات. ويترتب على ذلك تنامي مشاعر الارتباط الفرعي الذي قد يتعارض مع الترابط الوطني وبالتالي خطر التشتت والانقسام وتلاشي الشعور الوطني.

فقد سبق نمط مغاير يتصور الهوية الوطنية وحدة جامعة هو أكثر وضوحا في المفاهيم المبكرة للقومية التي تميل إلى التوحيد الثقافي واللغوي بفرض اللغة والثقافة السائدة على أنها أجدر بالشرعية والتعميم على حساب جميع اللغات الأخرى التي تتدحرج لتصير أقرب لمقام اللهجات. وهو النمط الذي تبنته الجزائر في بواكير نشأتها واستمرت عليه إلى زمن قريب، حيث رسمت سياساتها اللغوية والثقافية بتبني اللغة العربية والإسلام كأهم مقومات الهوية الوطنية التي يجب ترقيتها واستعادتها بعد العبث الذي أصابها جراء الاستعمار. ووظفت في ذلك كل الوسائل والآليات المتاحة بكتابة الدساتير وسن القوانين وتسخير المدرسة والمنظومة التربوية لخدمة مشروع الوطن الواحد، الهوية الواحدة واللغة الواحدة. لكن ذلك لم يكن ليمر بالطريقة السلسة في ظل تصاعد رؤى غير متطابقة مع هذا التصور للهوية الوطنية. فقد اعتبرت إقصائية وهمشت عناصر وإرثا ثقافيا لفئة معتبرة من المجتمع الجزائري لم تر نفسها في تعريف الهوية الوطنية. وتسبب في وقوع البعض في الخصوصية المحلية. حيث رأوا أن تعميم النموذج الموحد الذي تم تبنيه رسميًا لا يتوافق مع الواقع الذين هو بطريقة ما ينزع نحو التنوع.

تسعى هذه الدراسة لبلورة مختلف هذه الأفكار وفق رؤية أنثروبولجية لغوية حول المسألة

اللغوية وهوية الانتماء وكيف تتمظهر من خلال توجهات المجتمع الجزائري، كما تتجلى في الأدبيات النظرية لهذا الميدان بالخصوص ودعمه بغيره من الميادين الاجتماعية الأخرى. ومسايرة لطبيعة الموضوع وأهداف البحث وإشكاليته، تم تقسيم هذا العمل إلى مقدمة توضح فحوى الموضوع، مع تبيان بعض النقاط المتعلقة بالاختيار والمسار الذي سيحدد خطة العمل لبلوغ أهداف البحث. ثم فصل تمهيدي تم من خلاله تقديم الموضوع وطرح الإشكالية وتحديد المفاهيم والتعليق على الدراسات السابقة بعد إجراء قراءة تفصيلية لها. ثم بعد ذلك بناء فصول نظرية تم التطرق فيها لمختلف الجوانب النظرية والآراء الأكاديمية للإحاطة بالسياقات العلمية التي طُرِحَ من خلالها الموضوع بشكل عام ثم في الجزائر، وتفرعت إلى أربعة فصول:

ضم الفصل الثاني كل ما يتعلق بالأبعاد النظرية لحقيقة العلاقة بين اللغة والهوية، والتي تتقصى فحوى هذه العلاقة ولكن أيضا طبيعة كل من الهوية واللغة في مختلف السياقات الأنثروبو ثقافية. أما الفصل الثالث كان استهلالا لتناول المسألة اللغوية والهوية في النطاق الجزائري فكانت توضيحية للسياقات التاريخية والسوسيوثقافية للمسألة اللغوية وكيفية بلورة الهوية في الجزائر بتتبع السياقات التاريخية للمسألة اللغوية والهوية في الجزائر ثم في مرحلة الاستقلال وما تبعها من عمليات البناء والتخلص من الإرث الاستعماري وتكريس التوحيد اللغوي والتجانس الهوياتي. ثم الفصلين الرابع والخامس اللذان ركزا خاصة على قضايا اللغة والهوية من منطلقات العمل السياسي والاستجابات المجتمعية على مستوى النخب ومختلف الفئات الاجتماعية. فتناولا المرتكزات اللغوية لبناء الهوية الوطنية في المشروع السياسي الجزائري عن طريق المعالجة الدستورية والإصلاحات التربوية. ثم تجاذبات قضيا الهوية ومحاولات التوفيق للمشهد اللغوي. بالتطرق للقضية البربرية والتحديات اللغوية وكذلك سياسة التعريب والانقسامات في الطبقة المثقفة حول قضايا اللغة والهوية. وصولا إلى الفصل السادس الذي يشكل الجانب الميداني حيث تم تناول الإجراءات المنهجية للدراسة، عرض النتائج وتحليل المعطيات. وأخيرا مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج المتوصل إليها، والاستنتاج العام إضافة لخاتمة عامة.

الفصل الأول:

الفصل التمهيدي

1- أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة على المستويين العلمي والمعرفي كما على الصعيد الميداني بالنظر إلى القيمة الرمزية التي تحملها اللغة من حيث هي وعاء للفكر ومنتهى تمايز الأفراد والمجتمعات عبر القوالب الثقافية التي تتشكل ضمنها. وكذلك حساسية موضوع الهوية في مجتمع كالمجتمع الجزائري الذي يسعى لوضع دعائم شخصيته بعد هزة ثقافية خلفها الاستعمار أخلت بملامح الهوية لديه، أو بالأحرى أُرِيدَ لها أن تكون كذلك. وقد كانت كل مراحل البناء الوطني شاهدة على تعقيد المسألة اللغوية وهوية الانتماء، وليس ذلك من تشعبها ولكن من كثافة الطرح السياسي والأيديولوجي، الذي خفتت معه الأصوات الأكاديمية، هذه الأخيرة لم تستطع تصدر المبادرة في حلحلة القضية وانسحبت لصالح النقاشات السياسية المؤججة للمشاعر والانفعالات التي تحرك بها الشارع بحثا عن النفوذ والحفاظ على المكتسبات الرمزية والمادية. لذلك يمثل هذا العمل محاولة لاسترجاع المسألة إلى الحاضنة الأكاديمية لطرح الموضوع في صورته الأقرب لمحاكاة الواقع وفق المناهج العلمية الموضوعية.

والموضوع في فحواه يقود إلى النظر في الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري من حيث هو على قدر من التباين الثقافي حمل على فترات ملامح أزمة هوية، على حد قول البعض، لذلك فأولى خطوات فصل الخطاب حول الهوية تمر حتما عبر الدراسات الأكاديمية، خاصة مع الفشل النسبي للعمل السياسي الذي يحاط دوما بالريبة والارتجالية دون الوقوف بدقة على مواطن الاختلال في هذا الشأن.

وبعيدا عن البيئة الجزائرية يعتبر موضوع الهوية من أهم المواضيع المطروحة في البحوث الأنثروبولوجية بالنظر لعديد التغيرات التي فرضتها العولمة وفرط الاتصال المميز لهذا العصر. فقد شكلت حركة الأفراد والعوالم الافتراضية شروطا جديدة لتفاعل الهويات وتشكلها. حيث يقف

الآخر صوب الذات مرافقا لها ما يجعلها أكثر مرونة وديناميكية وهي الميزة الأساسية لهويات العصر. وتلعب اللغة دورا في هذا التشكل، لذلك يعتبر هذا الموضوع ذا أهمية بالغة، يقدم الدعائم المعرفية ليتسنى للمجتمعات فهم التحولات الحاصلة في معاني الهويات باختلاف مستوياتها المحلية والوطنية والعالمية وكيفية تأثير بعضها في بعض.

كل ذلك هو حتما مادة خصبة محفزة للبحث تقدم إضافة علمية تغطي مناطق ظل في الموضوع، وتكمل جهودا سابقة في سبر أغوار المجتمع الجزائري. وهو أيضا مساهمة جادة لتأكيد مركزية الظاهرة اللغوية في المنظومة الثقافية للمجتمعات يمكن من خلالها فهم عديد الظواهر الاجتماعية التي يحركها سلوك الأفراد والجماعات.

2- أسباب اختيار الموضوع:

تناول المسألة اللغوية في الجزائر وقضايا الهوية هو في الحقيقة تقاطع دوافع شخصية واهتمامات علمية؛ فالتنوع الإثني الذي يتميز به مجتمعنا وما علق به من تعدد لغوي من جهة، وتباين الرؤى حول وجهة المجتمع الجزائري في ظل تحديات الهيمنة الثقافية لعالم اليوم من جهة أخرى، هي معطيات تثير لدينا حاجة ملحة للوقوف على هذا الواقع النظر فيه بما يمليه فضول ذاتي وموضوعي في نفس الوقت، غذّته مختلف النقاشات حول الموضوع كلما طُرحت مسألة التنمية والإصلاح.

تم اختيار الموضوع بناء على أسباب مرتبطة بميولات الباحث واهتماماته السابقة حول موضوع اللغة في ارتباطها بالهوية. وهذا لكثرة ما صادف الموضوع قراءات الباحث السابقة سواء الأكاديمية أو الإعلامية أو حتى النقاشات الجانبية عندما تحدث وقائع تتعلق بالموضوع. وعلى غزارة التناول الذي حضي به الموضوع في مجمله أو بأحد متغيراته، اللغة أو الهوية، بالاهتمام

البحثي لكنه لا يزال في الواقع يصنع الجدل بأسئلة متجددة لممارسات مجتمعية وثقافية تستفز الفضول العلمي وقبله العامي. وهو ما كان بمثابة الدافع الأول المحرك للخوض في الموضوع بالبحث كمشروع دكتوراة لكن بزاوية بحثية معينة فكانت مجمل الأسباب تنبع من مستويين الأول موضوعي والثاني ذاتي.

الأسباب الموضوعية:

وبدون تفصيل يمكن ذكرها في بعض النقاط التي تشير للدوافع الحقيقية لتناول الموضوع وفق هذا الزاوية البحثية وهي:

- كون هذا الموضوع في صميم البحوث الأنثروبولوجية وبالتدقيق الأنثروبولوجيا اللغوية.

- اتساع الظاهرة اللغوية في ارتباطها بالهوية ما يستدعي الحاجة لتكثيف البحوث الأكاديمية بما يغطي مختلف جوانبها ومنها ما نحن في صدد تقديمه.

- سعيا لمعالجة مسألة آخذة في التنامي والتوجه لتصبح معضلة بتغليب الطرح العلمي الموضوعي أمام كثرة التناول العامي وما ترتب عنه من حساسيات وسوء فهم.

الأسباب الذاتية:

أما الذاتية منها فكما تم الإشارة إليه تولدت مع تتبع سير الوقائع المرتبطة بالهوية واللغة في الجزائر فكانت على النحو التالي:

- مقتضيات التخصص وضرورة التقيد بموضوع من صلبه.

- الاهتمام الشخصي بمواضيع الهوية وقد صقلته عديد القراءات الجانبية لبعض المواد العلمية والإعلامية التي تهتم بالموضوع.

- استشعار الموضوع في حياتنا الخاصة من خلال الاحتكاك الدائم وتحسس الفوارق اللغوية والمنطلقات المجتمعية على مفهوم الهوية.

3- أهداف الدراسة:

بالنظر لأهمية الموضوع في شقه النظري والميداني وأمام صعوبة التموقع من بين الكم المعتبر للدراسات السابقة، تسعى الدراسة إلى الانكفاء على نقاط بعينها لتحقيق جملة من الأهداف ذات الطابع العلمي المعرفي والعملي الميداني للمسألة اللغوية وعلاقتها بهوية الانتماء دون التشعب لغيرها وهذا للالتزام بالطرح الذي قدمه الباحث والمسار الذي حدده لتناول الموضوع. وحتى لا تنفلت الجهود البحثية في السعي للإحاطة بأكبر قدر من ثنايا المسألة انكشفت النقاط التالية كأهم ما يمكن أن يلامس صلب الموضوع ويوثق مبلغ هذه العملية البحثية:

- رصد مدركات المجتمع الجزائري لمفهوم الهوية ومستويات الانتماء لديهم.
- الوقوف على مدى ارتباط مفهوم الهوية لدى أفراد المجتمع بالممارسة اللغوية.
- حصر أنماط الممارسة اللغوية في المجتمع واستخلاص تأثيرها على خلق الواقع الاجتماعي.
- تحديد الأبعاد اللغوية المؤثرة في الوعي الهوياتي للمجتمع الجزائري.

4- صياغة الاشكالية:

بإطلالة عابرة في الأدبيات حول موضوع اللغة في الجزائر تم الوقوف على دراسات عديدة سبق وتطرقت إليه من زوايا بحثية متنوعة، فقد أخذت الممارسة اللغوية وإشكالية الهوية في الجزائر حيز تفكير لعديد الدوائر العلمية والمعرفية، كما أنها انفلتت إلى مناح أخرى أين شكلت بؤرة للتجاذبات السياسية والأيديولوجية. وتسعى هذه الدراسة للتموضع وسط هذا الإرث المعرفي

عبر زاوية بعينها تستوضح منها الظاهرة اللغوية في سياقاتها الثقافية والاجتماعية، حيث تتمظهر تعددية لغوية انبثقت عن حركية تاريخية عرفها المجتمع الجزائري على مر العصور. ولم يكن للتاريخ هذا الأثر وحسب، فقد أوجد أيضا تعددية عرقية أو إثنية ليست على درجة عالية من التشعب ولكنها وضعت المجتمع الجزائري أمام ما يمكن أن يطلق عليه جزافا هويات بخصائص مختلفة تعتبر اللغة هي أبرز الفوارق إن لم تكن الوحيدة.

تستجمع الهوية مقوماتها من عناصر داخلية تتراكب بانتظام مشكلة صورة مجملة عن مجتمع بعينه، وليس التجانس أو التماثل الغاية المقصودة، وإنما التوافق والمساواة بعيدا عن الهيمنة والتسلط هو ما ترموا إليه عمليات البناء الهوياتي للمجتمع الجزائري. فالتجانس لا ينزَعُ إلى الاختزال وإنما يحلق كظاهرة سامية تعبر عن وجودها كلما رفعت شعارات العصبية للخصوصية الثقافية. وإن كنا في الجزائر بعيدين نسبيا عما يمكن أن يوصف بالتنوع الهوياتي الذي يرتكز على الدين أو العرق أو اللغة كأبرز عوامل الاختلاف داخل المجتمع مقارنة بالمجتمعات التي تحصي عديد الديانات والإثنيات واللغات التي تميز نسيجها الاجتماعي والثقافي، إلا أننا لسنا متماثلين، فالواقع يضعنا تقريبا أمام متقابلات قوامها العرق واللغة، ونحن على ذلك أمازيغ وعرب، وبالتالي معربون وناطقون بالأمازيغية إضافة إلى حضور الفرنسية لدى بعض الفئات، ناهيك عن الانتقائية في الاستعمال اللغوي وفق السياقات والمواقف. وعدم التماثل هذا شَكَّل في بعض الأحيان بؤرة توتر وفي أحايين أخرى ساحة صراع بين الإيديولوجيات المتباينة خاصة ما تعلق بالاستعمالات اللغوية وطبيعة الانتماء الحضاري للمجتمع الجزائري.

كثيرا ما تشير النقاشات حول الهوية الجزائرية إلى الاعتبارات اللغوية. في الواقع، هي ميزة أغلب بلدان المنطقة المغاربية، حيث يوجد تمايز بين السكان الناطقين باللغة العربية والمتحدثين باللغة البربرية. هذا التمييز واضح تمامًا في المغرب والجزائر بسبب الوجود الأمازيغي الكثيف في

هذين البلدين اللذين يتبنيان نظرة وحدوية في الدوائر الرسمية قوامها اللغة العربية. بينما في الواقع تتفرع عديد التنوعات اللغوية واللهجية بالنسبة للغة العربية واللغة الأمازيغية أيضا. لكن الخطاب الرسمي ظل يعتمد اللغة العربية الفصحى لغة الدولة وأبعد اللغة الأمازيغية التي انكمشت على ذاتها وبقيت منحصرة في الاستعمالات اليومية كوسيلة خطاب شفاهية تفتقد للتقييس. وهنا يمكن القول أن طول الفترة التي غيبت فيها كتابة الأمازيغية، وبقائها حبيسة المشافهة جعلها تنحصر وتخضع للشروط والمحيط الذي فُرِضَ على نسقيتها اللغوية.

ولم تكن المسألة اللغوية لتشكل أزمة هوية أو أزمة انتماء لولا أن منطق الأُبُوَّة والوصاية الذي تنتهجه الدوائر السياسية (وإن كان بحسن نية) رسَّب الكثير من الرؤى السلبية لدى بعض أطياف المجتمع التي خلُصت وفق منظورها إلى واقع مِيزَتُهُ الطَّمس الهوياتي ودفع بها في بعض الأحيان إلى التطرف في مواقفها تجاه قضايا الهوية. ولم تتمكن من إيجاد توليفة ثقافية ترتسم عليها ملامح الهوية بأبعادها المختلفة يشعر من خلالها كل فرد بوجوده، مما يعزز قيم الانتماء لديه. فقد آثر صناع القرار تجاهل التنوع الثقافي في الجزائر، وتبنوا بدلاً من ذلك نظرة وحدوية ترتكز على أهم العناصر التأسيسيّة للدولة الجزائريّة التي نصت عليها جل الدساتير وهي الإسلام، واللغة العربيّة. ولقد كانت هذه الأخيرة منذ الاستقلال اللغة الوحيدة المكونة للهوية الوطنية، كما ورد في عدة مواثيق وبيانات، كبيان أول نوفمبر 1954، وميثاق 1976، واللاحق من دساتير الجزائر المستقلة. لكنه سمح، مع ذلك، على فترات بإدراج البعد الأمازيغي الذي لطالما أرق مسار البناء الهوياتي المنتهج. ورغم المكاسب الظاهرة للأمازيغية والطموح لرفع مكانتها كلغة رسمية في البلاد، فإن التمعن في خلفية وسياق الإصلاحات الدستورية الساعية لتكريسها، يكشف أنها أُقْحِمَت عَنْوَةً بعيدا عن الاستشارات والنقاشات مع أطياف المجتمع المختلفة والفاعلين السياسيين وقوى المجتمع المدني، التي تتباين آراؤها وتتعدد رؤاها حول المسألة. واحتكرت المبادرة بردود أفعال آنية تتحسس نبض الحركات المطلبية المسيَّسَة التي مارست الضغط على السلطة الحاكمة ودفعتها

للاستجابة تدريجيا لمطالبها بالتوجه إلى الحلول الدستورية سعيا منها لاحتواء الوضع والمحافظة على بنية الدولة المهددة في كيانها.

فالهوية الوطنية لدى الجزائريين متنوعة لكنها قد تكون أيضا تعبيرا عن المشترك العام الذي يتوافق حوله مجمل أفراد المجتمع، حيث تسمح المحاذاة مع التركيبات الهوياتية المجاورة بتقريب السمات وتوحيد ملامح الجماعات في صورة مجتمع واحد متكامل. والهوية الوطنية متعددة الأوجه لكن من الضروري التفكير في كيفية تجاور هذه الكيانات ومدى تكاملها مع بعضها لتشكيل وعي بالوجود المحلي في كنف الانتماء الوطني. حيث يكون لمعظم الناس هوية محلية متمايزة تجد لها امتدادا في معاني الوطن والهوية الوطنية. وهناك فرضيات متعارضة حول مسألة توافق أو عدم توافق الخصوصيات المحلية مع تعريف الهوية الوطنية بشكل عام. ولها تصور مختلف ترى الفرد بهوية واحدة فقط يعبر بها عن الارتباط بالمجتمع سواء كان سياسي أو ثقافي أو اثني أو لغوي، وأي ارتباط آخر بمجتمع ثان يتعارض مع الهوية الأولى قد يؤدي إلى تماهيها. بمعنى أنه إذا تم تطوير هوية وطنية، فإن ذلك يعني خسارة الخصوصية المحلية. من ناحية أخرى، تتصور فرضية توافق الهويات أنه يمكن للفرد تطوير عدة هويات جماعية بارتباطات مجتمعية مختلفة وتكون هذه الهويات سواء كانت محلية أو وطنية أو فوق وطنية، مكملة ويعزز بعضها البعض[1] . لذلك بالنسبة لشخص ما سيكون مفهوم الهوية مرتبط بتجربته أن يكون في نفس الوقت هويته المحلية بأنظمتها القيمية المصاحبة لها ويكون هويته الوطنية التي يراها تدمج أنظمته القيمية في بوتقة شاملة تتضمن أنظمة قيمية أخرى. سيحدد مع هذا الوجود المزدوج مواقفه واندماجه في التعريف الوطني للهوية.

أدت عملية خلق هوية وطنية مميزة من خلال المعطى اللغوي والثقافي، مع تهميش

[1] Deutsch, F. (2006). Legitimacy and Identity in the European Union: Empirical Findings from the Old Member State. Dans V. Kaina, & I. Karolewski, European Identity: Theoretical Perspectives and Empirical Insights (pp. 149-178). Berlin: LIT Verlag Münster. p. 166

الخصوصية المحلية المكونة للأمة إلى تنافر واستقطاب تخللته حركات مطلبية وردود أفعال رسمية بتهذيب الخطاب وتوجيهه نحو الاعتزاز بكل المكونات الثقافية لكن دائما تحت مظلة الهوية الوطنية، لدحض التنافس والتعارض مع الآخر. إنّ الحجج حول الهوية الوطنية متعدّدة الثقافات والمتنوعة حسب الخصوصيات المحلية تعتبر من القضايا المهمة التي يجب مناقشتها بطريقة أو بأخرى مع التحولات الحاصلة بين مطالب المحلية والنزعة الكونية المميزة للعصر. ولا ينبغي أن يتجه النقاش إلى العنف أو محاورة الذات ولكنه يمكن أن يسعى إلى دعم الأسس الثقافية والاجتماعية التي تدعم بناء مجتمع من متكامل في مقوماته. ويمكن أن يوفر خطابا أكثر عقلانية لوضع تصوّر مقبول للتباين والخصوصية الاجتماعية والثقافية. يفتح تجاوز اللغة الهوية إمكانيات لتحديد أنواع أخرى من الترابط، وعبارات أخرى للتعريف، وأنماط أخرى من الفهم الذاتي، وطرق أخرى لحساب الموقع الاجتماعي. وأمام هذا الواقع، تتشكل بعض المعطيات المبهمة حول واقع المسألة اللغوية في الجزائر وما تعلق منها بهوية الانتماء تُحيل إلى جملة من التساؤلات:

- كيف تتمظهر الهوية الوطنية كهوية وسيطة من خلال اللغة في ظل تمايز الخصوصية المحلية؟

- إلى أي مدى يعبر تفاعل الأفراد مع قضايا اللغة والهوية عن استواء الوعي الهوياتي؟

- كيف يتوافق الوعي بالهوية الوطنية والخصوصية المحلية ما يؤدي إلى ارتسام هوية الانتماء؟

5- صعوبات البحث:

في إطار السعي لإعداد هذه الدراس العلمية، وقفت العديد من المشكلات والصعوبات التي قد حدت من قدرة الباحث على إجراء البحث وفق ما تمليه مناهج البحث العلمي وتخريجه في الثورة الأمثل التي تعكس الجهد المقدم عبر كل خطوات الدراسة.

– بالنسبة للمصادر فلم تكن بالقليلة لكنها كانت أقل تنوعا باللغة العربية وصعبة المنال خاصة ما تعلق منها بمتغيرات الدراسة وبالأخص عن الجزائر. وكانت أوفر باللغات الأجنبية وهنا تحل مشكلة الترجمة الدقيقة التي أخذت قسطا كبيرا من العمل والوقت.

– مع الحاجة إلى اختيار عينة دراسية معبرة عن المجتمع تم تحديد هذه العينة وفق الأساليب العلمية لكن نظرا لظروف خاصة تم العدول عنها والتقيد بعينة عرضية تم التقرب منها أثناء المعرض الدولي للكتاب الذي سمح بملامسة كل مكونات المجتمع اللغوي تقريبا وبالتالي كان أقرب للتعبير عن مجتمع البحث.

– صعوبة الحصول على المعلومات من المبحوثين والسبب في ذلك هو عدم التفاعل الإيجابي من طرفهم وعزوفهم عن الإدلاء بالمعلومات، نظرا لغياب هذه الثقافة وعدم الاكتراث بسير العملية البحثية.

– صعوبة متعلقة بالموضوع في حد ذاته فهو يثير الكثير من الحساسية في الطرح وتحوم حوله العديد من الاحكام المسبقة التي يصعب معها توخي الموضوعية لدى المبحوثين الذين يسعون للإجابة بحذر ومحاولة التأويل والتصدي لما يمكن أن تحمله أسئلة الباحث من كمائن حسبهم. كما أنه كثير الحضور في الأعمال البحثية ما صعب اختيار الزاوية البحثية التي انطلقت منها العملية سيرورتها.

6– الدراسات السابقة:

بمحاولة فهم المسألة اللغوية وهوية الانتماء من موقع التحليل والدراسة، توجب النظر في الأدبيات البحثية التي سبق وتناولت كل ما له علاقة بالهوية والانتماء وما ارتبط بهما من حيث الممارسة اللغوية. والاهتمام كان أكبر بتلك التي تظهر في خضم العلاقة بين اللغة والهوية

والسياقات الاجتماعية التي تساهم في تبلور هذا العلاقة وبروزها.

هذا ولما كانت كلا من اللغة والهوية تحملان معاني رمزية مجردة وفي نفس الوقت تتمظهران كممارسات وأفعال ملموسة، فقد بدا تعدد المقاربات والزوايا البحثية في تناول الظاهرتين. فللمفهومين طرق متشعبة للتعبير عنهما ويدمجان العديد من العوامل منها ما هو نفسي، ومنها ما هو اجتماعي ثقافي، ومنها حتى ما هو سياسي واقتصادي وتكنولوجي؛ وكل عامل منها يفتح نافذة بحثية تتضمن عددا معتبرا من الإشكاليات التي تستدعي البحث والتقصي.

وهنا سيتم تلخيص بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها وقد تم مراعاة اقترابها من ميدان البحث في العلوم الإنساني، حتى يتسنى الاعتماد عليها في مختلف مراحل هذه الدراسة، كتحديد المصطلحات وصياغة الفرضيات واختيار المنهج وفي الأخير تحليل النتائج.

– **دراسة محمد العربي ولد خليفة**[1]:

انطلق من مسألة التصادم مع الآخر، وظاهرة التنازعية مع الذات، وتأثير العلاقة بالآخر وانتقالها إلى تصادم واشتباك مع الذات، في مجتمع يكتشف حركية الزمن وعلاقة الجذور أو الأسلاف بالفروع، ويتداول كلمات شاعت في عقد التسعينيات، مثل القطيعة – الطابو التغيير – التعددية – الخصوصية – جزأرة اللغة اعتماد العاميات) – الإسلامية والإسلاموية – العروبة والعوربة إلخ...

وراء متابعته لمسار البحث في المسألة الثقافية فرضية مركزية تتلخص في سؤالين: أولهما: هل تخضع الدراسات المختصة في الثقافة للتنافس القومي بين الأمم ولأهداف ذلك التنافس على المستويات

(1) محمد العربي ولد حليفة، (2007)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر.

المحلية والجهوية والدولية؟

أما السؤال الثاني فمؤداه: هل تكشف "غربلة" غير منحازة عن وجود مسلمات مشتركة لا تخص شعبا أو فترة زمنية في المتصل التاريخي يمكن أن نسميها الثقافة العالمية، أو الأممية الثقافية؟

تتوزع هذه الدراسة على خمسة أقسام، فضل تسميتها مباحث، تدور حول المسألة الثقافية وإشكاليات الهوية والانتماء واللغة المتصلة بهما، وقد عني بالتأسيس النظري في كل المباحث، وعلى الأخص في المباحث الثلاثة الأولى. فقدم في مدخل كل منها عرضا تحليليا ونقديا لعدد من الدراسات والنظريات والمدارس الفكرية الحديثة وبعض تطبيقاتها ونتائجها، كما استعرض إلى جانب ذلك، وبطريقة توصيفية نماذج من مقاربات الجامعيين والكتاب الجزائريين وغير الجزائريين حول مسألة الهوية واللغة في جزائر العقد الماضي، بوجه خاص.

- دراسة خولة طالب الابراهيمي(1) :

الجزائريون ولغتهم (لغاتهم عناصر من أجل مقاربة سوسيولغوية للمجتمع الجزائر، 1995 نذكر أن هذا العمل نوقش في إطار رسالة الدكتوراه عام 1991 تحت إشراف الباحثة Louise Dabene، بجامعة Stendhal de Grenoble وقد قامت خوله طالب إبراهيم بنشر جزء من الرسالة فقط عام 1995.

لقد حاولت الباحثة من خلال هذا العمل وصف الواقع السوسيولساني الجزائري، كمقدمة لفهم مشاكل الإستراتيجيات التعليمية في الجزائر، خاصة اللغة العربية، واستحداث مبادئ علمية يقوم على أساسها فن تعليمي حديث لهذه اللغة ووظفت في ذلك العناصر التاريخية،

---

(1) Khaoula Taleb Ibrahimi, (1995), Les Algériens et leur(s) langue(s) éléments pour une approche sociolinguistique de la société Algérienne. Alger : les éditions El hikma.

والإيديولوجية، والنفسية وفق مقاربة لسانية لتصل إلى تحديد العوامل التي من شأنها التأثير ولربما تأطير العملية التعليمية من خلال مختلف مكوناتها (المعلمين، المتعملون، البرامج، المحتويات)، والمعايير التي تحكمها (المناهج والإستراتيجيات). وهذا ما دفعها للتساؤل حول تحديد المعيار اللغوي التربوي في المدرسة كأهم مظاهر السلطة الرمزية في المجتمع ولكون المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الأبرز حيث تنمى المواقف والاتجاهات المساعدة على بلورة مشروع مجتمع وفق نظرة السلطة. وطرحت أسئلة حول مدى تحقق هذا الطموح فعليا؟ وكيف تم تقبل والإحساس بهذه اللغة من قبل المتكلمين؟ ومن هذه التساؤلات حاولت فهم حقيقة العلاقات المعقدة الرابطة بين الجزائريين ولغاتهم، ثقافتهم وهويتهم، حيث تخلت على الأوصاف المعتادة للواقع الجزائري، المنبثقة من الازدواجية والثنائية اللغويتين، وحاولت إظهار عدم إجرائية وقدرة السياسات على تخطي العقبة اللغوية والهوية المترابطتين بعلاقة معقدة يصعب فهمها، وقد سعت من خلال فصول الدراسة إلى إبراز هذه العلاقات ومحاولة تحليلها.

وقدمت عدة فصول تناولت من خلالهم الوضعية السوسيو- لغوية وفيه حاولت بناء نموذج وصفي يستقرئ الفضاءات اللغوية الثلاث من معرب وبربري والمفرنس، كما عرجت على مفهوم الازدواجية اللغوية الذي ينطبق على الواقع الجزائري بين الفصحى والدارجة. كما تناولت مفهوم الثنائية اللغوية الذي وضحت من خلاله علاقة الهيمنة بين اللغات المتداولة. وفي الفصل المعنون التمثلات ومظاهر التنوعات اللغوية في الجزائر بين السلطة الرمزية واتجاهات المتكلمين، كما تطرقت للممارسات اللغوية للمتكلمين الجزائريين مع تحليل التمظهر الهوياتي لمختلف النخب المفرنسة والمعربة، ثم العلاقات والاتجاهات الخاصة بها. تناولت الباحثة أيضا اللغة العربية في السياق المدرسي وحاولت فهم مسألة التعريب التي ترى بأنها قوام السياسة اللغوية في الجزائر من حيث هو قرار سياسي ومطلب قديم للحركة الوطنية.

وفي خضم تحديدها للعلاقات بين اللغات في الجزائر، تستند الباحثة لعلاقة اللغة بفكرة الهيمنة. حيث تحاول شرح الثنائية اللغوية باعتبارها عاجزة عن تحليل ما يحدث بين اللغة العربية الفصحى وعامياتها، مقابل الأمازيغية ولهجاتها، ومقابل اللغة الفرنسية. فتخلص إلى أن اللغة العربية الكلاسيكية، تمارس هيمنة قصوى ضد عامياتها وتعتبرها انحرافات سمجة. اللغة الأمازيغية هي الأخرى، تخضع لهيمنة وتهميش عمره ألف سنة، ولا تحظى بالاعتراف الرسمي. هذا، وتظهر اللغة الفرنسية لتهيمن رمزيا على الكل، وفرض الحصار على المشهد اللغوي في الجزائر لدرجة بدأت فيه لإجبار اللغة العربية على الانزواء في المجال الديني والتعابير البالية لثقافة جامدة.

سعت الباحثة لمقاربة عملية التعريب، وترى أنها أدت إلى عدة ملامح، تحيل لأزمات اجتماعية، ثقافية وتربوية؛ تستدعي الوقوف عندها ذلك: كمساهمة العملية التعريبية في تعقيد الأمور في منطقة القبائل، وتقوية شعور الكراهية والعنف ضد هذه السياسة ومن ثم للدولة، ومساهمتها أيضا في التهميش المتزايد للهجات الشعبية، ومن ثم الاستلاب وتشويه الأصالة الجزائرية ولسانها. هذا وعلى الرغم من عدم دوام الثنائية، إلا أن السياسة التعريبية، لم تتمكن من استدراك ما وقع من أخطاء، ولم تتمكن من محو الآثار الباقية التي لا تزال سائدة حتى يومنا هذا.

– دراسة: نوال حمادوش[1]:

وهي دراسة في علم اجتماع التربوي لنيل شهادة دكتوراة، حاولت الباحثة فيها الاقتراب من موضوع اللغة والهوية عبر فهم السلوك اللغوي والهوياتي للمكونين في المدرسة، وترى بأن السلوكات اللغوية المستندة لاستعمالات، اتجاهات وتمثلات لغوية مختلفة والمتبناة من طرف من تكونوا في المدرسة الجزائرية، والمتوازية بالضرورة الاتجاهات وتمثلات هوياتية غير متجانسة، قد

---

[1] نوال حمادوش، (2010)، السلوك اللغوي والهوياتي للمكنون الجزائري (دراسة مقارنة بين المكونين منطقة الهضاب العليا ومنطقة القبائل الصغرى)، جامعة بوزريعة، الجزائر.

تكون الدليل على أزمة المجتمع اللغوية والهوياتية التي وقفت عليها. ولاحظت أن المكونين لا يخلصون من حالات التشتت الهوياتي والاختيار اللغوي، الأمر الذي يجعلهم يتجهون للمبادرة لاستحداث طرق وإستراتيجيات تكييفية، بعيدة عن الطرق الأكاديمية الحازمة والمفكر فيها. في هذا السياق، تأتي دراستها لتبين ما تم التوصل إليه من استنتاجات واختبار صحة الافتراضات التي تضمنتها، بالاستناد لمقارنة بين مجموعتين من المكونين المتماثلين في الخصائص الشخصية ولكن مختلفتين في منطقة العيش، الهضاب العليا – سطيف، في حين كانت الأخرى البوابة الصغرى المنطقة القبائل بجاية، وطرحت الفرضيات التالية للفحص: هل يتبنى أغلب المكونين في المدرسة الجزائرية نفس السلوكات اللغوية والهوياتية؟

وللتأكد من صحة الفرضيات اعتمدت الطريقة الوصفية التحليلية، على عينة عشوائية الطبقية قوامها 200 طالب سنة أولى ما بعد التدرج، حيث أعدت استمارة استبيان، ووزعتها عليهم تضمنت محاور تجيب على الفرضيات الفرعية، كما وظفت الملاحظة، والسجلات والوثائق لدعم النتائج.

وعالجت الدراسة كميا وكيفيا بشكل إحصائي ومقارن، مما أفضى للتوصل إلى نتائج كمية في ضوء الفرضيات المنطلق منها؛ فكان الفصل الأول من الباب الميداني مخصصا لإثبات وجود فروق جوهرية في استعمالات المكونين في المدرسة الجزائرية اللغوية الأسرية، المدرسية والعامة؛ حيث ثبت أنها تستند في مجملها للخصائص السوسيولغوية الخاصة بكل منطقة، والمتطلبات الواقع العلائقي مع الآخر ضمنها.

فيما كان الفصل الثاني منه، مخصصا لإثبات وجود فروق جوهرية في اتجاهات، تمثلات ومواقف المكونين في المدرسة الجزائرية اللغوية؛ حيث تبين بأنها تستند لخريطة جيولغوية، تكرسها بداية الفروق في اللغة الأم. هذه الأخيرة، التي تعتبر الأساس الذي يتبلور ضمنه الانتماء للجماعة،

بشكل يقاسمها سلوكاها واتجاهاتهما اللغوية، من جهة؛ وكونهما، الأساس في تكوين صور أخرى للغات المغايرة، من جهة أخرى؛ الأمر الذي يعطي لما يخزن في الوعي الجمعي، ولتراكمات الصور الإيجابية أو السلبية للغات العربية، الفرنسية والأمازيغية؛ فرصة معاودة إنتاجها في كل منطقة جغرافية بالشكل الذي ينسجم والمواقف العامة.

وأما الفصل الثالث، فقد خصص من أجل تأكيد وجود فروق جوهرية في اتجاهات، تمثلات ومواقف المكونين في المدرسة الجزائرية الهوياتية؛ حيث تم الانتهاء إلى أنها تستند بداية، للفروق في الهوية القاعدية التي تؤسس لها وبشكل فعال اللغة الأم. هذه الهوية، التي تعتبر أساس الانتماء للجماعة، بشكل يقاسمها المنتمي سلوكاتها واتجاهاتها الهوياتية، من جهة؛ وكونها، الأساس في تكوين صور أخرى للهويات المغايرة، من جهة أخرى.

كل ذلك، في ظل فشل النظام المدرسي المعتمد بشكل موحد، على قولبة الاتجاهات، التمثلات والمواقف الهوياتية الخاصة بالمكونين مهما كانت المنطقة الجغرافية التي يسكنوها، وعدم تمكنه من جعل التماهي مع النموذج الهوياتي الرسمي مشتركا ومن ثم محاكمة تأثير الإطار العام لكل منطقة من جهة؛ وتأثير الفروق النمطية على الظاهرة الهوياتية، من جهة أخرى.

– دراسة حمدي عيسى[1]:

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة في إطار مشروع الدكتوراة، مطارحة قضية شائكة لا زالت تلقي بظلالها منذ ما قبل الاستقلال، وذلك وفق مقاربة سوسيو أنتروبولوجية في دراسة وصفية تحليلية استكشافية تندرج ضمن البحوث الكيفية. هذه القضية هي سؤال الهوية في منطقة القبائل، التي تشهد الكثير من التجاذبات بين المطالب الهوياتية ونظرة الدولة للهوية

[1] حمدي عيسى، 2018، تعليم الأمازيغية ومسألة الهوية في المدرسة الجزائرية مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية بمنطقة القبائل، جامعة عبد الحميد ين باديس، مستغانم.

الوطنية ومحولات تجسيدها عبر مؤسستها، وقد عرفت مد وجزر في صراع لا يزال قائما. وتأسيسا على ما سبق وبعيدا عن الطرح الأيديولوجي الذي يحاول دوما لي أعناق الحقائق وفي محاولة لقراءة الواقع كما هو كائن، كانت الإشكالية تتمحور حول سؤال رئيسي هو:

ما هي القيم الهوياتية التي تسعى المدرسة الجزائرية لترسيخها لدى تلاميذ المدارس من خلال مضامين مادة اللغة الأمازيغية للأطوار الدراسية الثلاثة ابتدائي، متوسط وثانوي؟

وكتساؤلات فرعية:

- إلى أي مدى أثر "السياسي" على "الثقافي" في وضع تصور للهوية من خلال هذه المضامين؟

- هل يوجد تصور موحد للهوية التي يراد ترسيخها من خلال مضامين اللغة الأمازيغية؟

- هل تسعى هذه المضامين إلى تعزيز الانتماء للوطن ككل أم لمنطقة القبائل فحسب؟

تجدر الإشارة إلى كون الدراسة كانت استكشافية وصفية تحليلية وهي تندرج ضمن الدراسات الكيفية. ولقد استعان الباحث بتقنية تحليل المضمون. أما بالنسبة للعينة فقد اختار الكتاب المدرسي لمادة اللغة الأمازيغية بدءا بالسنة الرابعة ابتدائي وانتهاءا بالسنة الثالثة ثانوي.

ومن هنا كان هدف دراستنا الوقوف على دراسة مضامين هذه اللغة لمعرفة القيم الهوياتية التي تتضمنها النصوص المتضمنة في جميع كتب اللغة الأمازيغية للأطوار الدراسية الثلاثة ومعرفة ما مدى تأثير السياسي في وضع تصور للهوية، وهل هناك تصور موحد لهذه الهوية التي يراد ترسيخها ثم هل تسعى هذه المضامين لتعزيز الانتماء للوطن ككل أم لمنطقة القبائل فحسب؟

لقد طرح الموضوع من زاوية تربوية لمسألة الهوية في منطقة القبائل عبر المنظومة التربوية،

وتمكن من حصر خمس قيم رئيسية هي القيم السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية، ولاحظ طغيان القيم السياسية على جل هذه المضامين ومنه خلص إلى التأثير القوي للسياسي على الثقافي، كما لاحظ تململا في تصور الهوية بين الهوية الهلامية والمصطنعة التي يريد نشطاء الحركة البربرية من خلال هذه المضامين التسويق لها وبين الهوية الموضوعية التي يعيشها المجتمع القبائلي بعفويته ثم انتهينا إلى كون هذه النصوص في غالبها تعزز الانتماء لمنطقة القبائل فحسب، وهذا في نظرنا نقص يجب تداركه وإن كان يمكن تقبله مرحليا نظرا للظروف التي حايثت إدراج اللغة الأمازيغية في المدرسة الجزائرية والتي كان للسياسي فيها الكلمة العليا.

– دراسة معمري جميلة[1] :

تندرج الدراسة ضمن علم الاجتماع الثقافي لنيل شهادة الدكتوراة، وتنظر في حالة الصراع التي أصبح يعيشها المتكلم الجزائري المقبل على وسائل الاتصال على مستوى لسانه بين لغته الأم ولغته الوطنية وبين هذه التنوعات المختلفة الوافدة عليه عن طريق هذه الوسائل، فالفضاء الإعلامي العالمي هو فضاء واسع تتفاعل فيه اللغات وتتصارع من أجل البقاء والسيطرة ولما لا القضاء على اللغات الأخرى. وتخص بشكل أكبر الشريحة النسوية في الجزائر التي تعتبر أكثر من تعرض لآثار الوضع الاجتماعي والتاريخي بصفة عامة والعالمي بصفة خاصة، لذا قادت الاشكالية لطرح التساؤلات التالية:

– ما هو واقع التمثلات السوسيولغوية في الجزائر؟

– أي ما هي المكانة الاجتماعية الخاصة باللغات الأم واللغات الأجنبية في الجزائر؟ وما هي

[1] جميلة معمري، (2015)، التمثلات السوسيولغوية في الجزائر بين الانتماء الاجتماعي والثقافي وتأثير وسائل الاتصال والإعلام الحديثة دراسة ميدانية للممارسات التخاطبية لدى الطالبات الجامعيات جامعتي الجزائر والبليدة نموذجا، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحتلها هذه اللغات؟

- كيف تتجلى التمثلات والممارسات اللغوية النسوية في الجزائر؟

- كيف تظهر التمثلات الاجتماعية الخاصة باللغات الأم للفتيات الجامعيات في ظل العولمة؟ هل تزال تعيش حالة من الثبات أم أنها في حالة تطور، وما هي وتيرته؟

- ما هو الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال والإعلام الأجنبية بمضامينها المختلفة خاصة

منها الترفيهية في الممارسات التخاطبية الأنثوية الشبابية؟

لقد تم اتباع منهجين أساسيين في هذه الدراسة هما المنهج الكمي كمنهج أساسي في الدراسة، والمنهج الكيفي كمنهج مكمل، من خلال المقابلات البؤرية التي تم إجرائها في مرحلة البحث الاستطلاعي، واستعملت فيه المقابلة ثم في البحث الميداني استعملت الاستبيان. وتم اختيار عينة موجهة ومقصودة، قوامها 500 طالبة من جامعتي الجزائر والبليدة.

لقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية أن الطالبات الجامعيات مهما اختلفت لغة تخصصاتهن الدراسية يتمثلن العربية فصحى تمثلا دينيا بالدرجة الأولى، ويتمثلن اللغة الفرنسية بأنها لغة العمل والعلم وبالتالي الترقية الاجتماعية. وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن النتيجة التي حققها التعريب بعد سنين طويلة من التطبيق، هل كان الخلل في التطبيق أم في فلسفة السياسة في حد ذاتها؟

واستنتجت أن الانتماء الاجتماعي والمتمثل في الأصل الجغرافي للمبحوثات ولأسرهن وكذلك المجال الحضري الإقامة، لا يؤثر بصورة مباشرة على عملية المزج اللغوي الممارس في البيت، وإنما للظاهرة جذور تاريخية وثقافية فالمتكلم المغاربي عامة والجزائري بصفة خاصة يلجأ في أحاديثه

اليومية إلى سجلات لغوية متنوعة بتنوع ثقافة هذه المنطقة، فهو يستعمل كل الأساليب اللغوية المتاحة للتعبير عن أفكاره واحتياجاته، وإن لعملية المزج المتجذرة في المنطقة أصولها التاريخية فالتزاوج والتمازج هو سمة من سمات الثقافة المغاربية.

كما استنتجت استعمالا ضئيلا للغة العربية في الممارسات اليومية وفي الجامعة وليست لغة عمل ولهن تمثل ديني لها، أما الفرنسية فلها مكانة أحسن من العربية والإنجليزية الفرنسية راسخة في تصورات الطالبات أنها لغة علم وعمل، أما بالنسبة لتمثل اللغة الأمازيغية فقد تبين أن الأمازيغية راسخة في تصورات نسبة لا بأس بها من المبحوثات بأنها لغة ثقافة وحضارة كما أنها بعيدة على أن تكون لغة العلم أو العمل في تصوراتهن.

وفي الأخير رأت الباحثة أيضا أن أسر المبحوثات هي أول وسط سوسيولغوي تحتك فيه مع ظاهرة المزج اللغوي التي تتغذى من التنوع اللغوي، ترتبط بظروف ثقافية تمتد جذورها في أعماق تاريخ هذا المجتمع.

– دراسة محمد دريري[1] :

قدمت الدراسة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم اللغة الفرنسية، تناولت تعقيد الوضع اللغوي الاجتماعي في الجزائر ووصف القضايا المختلفة الناتجة عن إدارة اللغة في عملية بناء الهوية. من خلال مقاربة سياسية لغوية glottopolitique التي تمثل جزءا من المجال الواسع من الاجتماع الاجتماعي من خلال التركيز، من ناحية، على الدور السائد والحاسم للعمل السياسي على اللغات؛ من ناحية أخرى عن تأثير إدارة التخطيط اللغوي، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة

[1] محمد دريري، (2015)، اللغة (ات)، الثقافة (ات) والهوية(ات) الجماعية: مقاربة لغوي سياسية في عمليات بناء الهوية في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

الهوية.

من هذا المنظور، اختار الاستبيان من أجل فهم مساهمة التمثيلات اللغوية للجزائريين في العملية المذكورة. مع فكرة تحديد ممارسات السياسة اللغوية في أبعادها المختلفة، ورأى أنه من الضروري جمع البيانات عن وكلائها النشطين (السياسيين واللغويين) والعناصر السلبية (المجموعات الاجتماعية) وسلطاتها المعيارية (السلطة، المدرسة) وكذلك كيفية تفاعلهم. في الواقع.

في ختام التحقيق الذي أجري في إطار هذا البحث، تتلخص النتائج الرئيسية في العناصر التالية:

في الجزائر، على الرغم من مشروع التعريب الذي تبنته الدولة وتنفيذه رسمياً، فإن الجامعة تعكس وضعاً حقيقياً متعدد اللغات. في سياق الجامعة الجزائرية، يتم تقسيم اللغات المستخدمة وفقًا للمهارات التالية: العربية الجزائرية هي الأكثر تحدثًا، ثم العربية الفصحى والفرنسية في المرتبة الثانية والأمازيغية في المرتبة الثالثة. هذه الهيمنة للغة العربية العامية تمنحها مكانة اللغة العامية في الأوساط الأكاديمية، لا سيما في حالات الاتصال غير الرسمية. فيما يتعلق باللغات المكتوبة فإن اللغة العربية الفصحى تتقن أفضل من الفرنسية.

آراء الطلاب تجاه اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية تعبر عن موقف إيجابي حيث تضمن تواصلًا عالميًا أفضل وتوفر الوصول إلى المعلومات، ومع ذلك، فإن استخدامها على نطاق واسع يعتبر تهديدًا للهوية الجزائرية وهي ذريعة لاستبعادهم من مواقف اتصال معينة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الموقف من التعلق باللغات الأم يعكس شعورًا طبيعيًا تجاه مكونات الهوية الشخصية. لذلك يبدو من الواضح أن الطلاب يدركون أن هذه اللغات الأم تشكل مرجعيات أساسية للهوية. كما أن الإيجابية تجاه اللغة العربية الفصحى تعكس وضعها الرسمي وتؤكد فرضيته

القائلة بأن اللغة العربية هي أبعد ما تكون عن كونها لغة أجنبية.

كما يتضح من الردود أن الاعتراف بالهويات اللغوية للمجتمعات اللغوية المختلفة وأخذها في الاعتبار لا يؤدي إلى مطالبات بالاستقلالية. على العكس من ذلك، فإن الهوية الجزائرية مبنية أساسًا على إشارات العربية والامازيغوفونية.

إضافة إلى ذلك، فإن الأيديولوجية القومية التي ترتكز عليها السياسة اللغوية التي تنتهجها الدولة الجزائرية، كشف تحليله أن رهانات الهوية للسياسة المذكورة قد تم تخطيطها من خلال ثلاثة أنواع من التدخل: التعريب الذي هدفه تجسيد العربي الإسلامي. تأسيس ودسترة الأمازيغية التي تهدف إلى إعادة دمج البعد الأمازيغي والفرانكوفونية المترددة بين وضع يعكس الماضي الاستعماري واستخدام يعكس الواقع الحالي. اليوم، يعد تنويع تدريس اللغة إحدى القضايا الثقافية والهوياتية لأي سياسة تعليم لغة، واقعية وطموحة على حد سواء، والتي يجب بالتالي أن تستند إلى نهج قوي، يصبح تبني التعددية اللغوية في المدرسة وكأنه ضرورة سياسية.

على الرغم من مشروع التعريب الذي أجرته الدولة رسمياً، فقد عكست البيئة الجامعية وضعاً متعدد اللغات بالفعل. أظهر هذا البحث كيف أن الهوية الجزائرية في بعدها اللغوي مبنية على تعددية فعلية في مكونيها العربية والأمازيغية.

– دراسة سارة غربي(1):

تندرج الدراسة ضمن تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة لنيل شهادة الدكتوراة، فبالتركيز على التنوع الثقافي وكيفية إدارته من قبل الدولة وفق منظور أن الوحدة السياسية تستلزم الوحدة المجتمعية والتي ترتبط بالتجانس الثقافي، دون اللجوء إلى فكرة الانصهار

(1) سارة غربي، (2015)، التعددية الثقافية وسياسات الهوية: دراسة في ثنائية الوحدة والتعددية، جامعة -الحاج لخضر، باتنة.

والاستيعاب، فتحت الدراسة الباب لمعالجة مشكلة التنوع الثقافي، وإيجاد حلول توفيقية مقبولة ومعقولة لإعادة في مفهوم الوحدة الوطنية والنظر في العلاقة بين الدولة ومجتمع متعدد الثقافات من خلال الإشكالية التالية: إذا كانت الدولة تعبر عن الوحدة، والواقع المجتمعي يعبر عن التعدد الثقافي، فهل من الممكن جعل واقع التعدد الثقافي انعكاسا لوحدة الدولة أم جعل الدولة انعكاسا لمتعدد الثقافي؟ أو كيف يمكن التنظير لتعددية الثقافية بطريقة تكون قادرة على التعبير عن الوحدة السياسية والتعدد المجتمعي؟

تحاول هذه الدراسة من خلال هذا الأسئلة التوصل لعدة أهداف أهمها التعرف على التعدد الثقافي الموجود في المجتمع، وإبراز خصائصه من أجل الحفاظ عليه وتعزيزه وتطويره. مع اعتبار التنوع الثقافي ميزة طبيعية في المجتمع، وبالتالي ضرورة احترامه بصياغة سياسات هوية ضامنة لهذا التنوع.

من بين أهم النتائج الأولية التي توصلت إليها ضرورة الإشارة أن للتعددية الثقافية استخدامات متباينة، حيث تستخدم للإشارة أحيانا إلى السياسات المعنية بالجماعات المهاجرة فقط، دون شموليا لمسكان الأصمين أو الأقليات القومية، ويمكن أن تعبر بالمعنى الواسع عن سياسات تشمل جميع الأقليات الثقافية، مع التأكد عمى أن التعددية الثقافية جزء من سياسات الهوية والتي تعنى بالاعتراف العام بالهويات الثقافية التي تكون محرومة، وتعاني من التهميش والاضطهاد. من جهة أخرى، يمكن القول أن الدولة تعبر عن الوحدة، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون انعكاسا للتعدد. فالتحدي الأكبر الذي تواجهه المجتمعات المتعددة الثقافات والدولة هو التوفيق بين متطلبات الوحدة والتعدد، وتحقيق الوحدة السياسية دون فرض التوحيد أو التجانس الثقافي.

كما توصلت الدراسة إلى ضرورة الإقرار أنه من أجل الحفاظ على الوحدة السياسية، يجب أن تقوم الدولة بتبني سياسات الهوية التي تعترف من خلالها بالتنوع الثقافي وأهميته ومنح

بعض الحقوق والامتيازات للأقليات الثقافية، وضرورة إعادة هيكلة جذرية لأوجه عدم المساواة السائدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- دراسة حسني هنّية[1]:

تندرج الدراسة ضمن أبحاث علم اجتماع التربية لنيل شهادة الدكتوراة، وقد اهتمت بسياسة الجزائر اللغوية عبر المنظومة التربوية؛ ووجدت بأن الجزائر أخذت امتيازات طموحة وشجاعة، من خلال مسار التعريب والتهيئة اللغوية، بهدف ترتيب وتنظيم عملية تدريس اللغات في مختلف المراحل التعليمية، عند هذا الطرح

تكمن محاور درستها، حيث سعت إلى الكشف عن طبيعة السياسة اللغوية في النظام التربوي؟

ضمن الإشكاليات التالية:

هل هناك علاقة بين السياسة اللغوية المعتمدة في المواثيق القانونية والبنية اللغوية للمجتمع

الجزائري؟

ما طبيعة السياسة اللغوية المعتمد في النظام التربوي الجزائري؟

هل هناك علاقة بين السياسة اللغوية المعتمدة في مواثيق التشريع وبين التنظيمات اللغوية للنظام التربوي؟

ما هو ترتيب بناء وتخطيط اللغات على مستوى التنظيم اللغوي في النظام التربوي الجزائري؟

[1] حسني هنّية، (2017)، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي الجزائري، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

وهدفت الدراسة إلى المحاولة النظرية والتطبيقية، في إطار الطرح السوسيوتربوي، في الكشف عن طبيعة وشكل السياسة اللغوية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، في النظام التربوي. حيث اعتمدت في تقص وكشف هذا الهدف، اعتمدت منهج تحليل المحتوى، وذلك بتحليل بعض الوثائق والقوانين الرسمية والتشريعية على المستوى التربوي، والمستوى العام للمجتمع الجزائري، إذ اعتمدت الباحثة مواثيق الدستور الوطني، كهيئة عليا لكشف طبيعة السياسة اللغوية العامة، وعددا من النشرات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، للكشف عن طبيعة وشكل وترتيب عناصر السياسة اللغوية، في مستوى اللغات الوطنية والرسمية، واللغات الأجنبية في النظام التربوي.

وللخروج بنتائج حقيقية قريبة إلى حد الموضوعية في التحليل والتفسير، استخدمت الباحثة المدخل النقدي التحليلي من خلال تبنى أطروحة السوسيولوجي الفرنسي بيار بورديو النقدية، في علم اجتماع التربية، والمعروفة بنظرية إعادة الإنتاج الثقافي، حيث استخدمت الباحثة تحليلات واستنتاجات النظرية في الكشف عن آليات إعادة الإنتاج للبنى والتنظيمات اللغوية في النظام التربوي الجزائري.

واستطاعت تحديد طبيعة السياسة اللغوية المعتمدة في المواثيق القانونية للمجتمع الجزائري، والتي تميزت بتبني نفس السياسة منذ الاستقلال إلى غاية، 2002 أي حوالي 40 سنة والجزائر، تصرح وتصر أن تعتمد لغة واحدة كخاصية تميز المجتمع الجزائري داخليا وخارجيا، أي أنها تقصي وتهمش اللغة الأمازيغية، والتي هي لغة وطنية وأصلية لكثير من أفراد هذا المجتمع. أي أن المشرع الجزائري مارس ويمارس عنف رمزي لغوي ناتج عن ممارسة تعسف شرعي للسلطة بإقصائه اللغة الأمازيغية من الدستور الوطني، ومن الممارسة اليومية في مؤسساته الوطنية والرسمية، إلى غاية، 2002 أين صرح بها من الناحية القانونية فقط، حيث لا نجد مجالا رمزيا واضحا تظهر فيه سلطة ومكانة هذه اللغة في عملية التواصل اللغوي المؤسسي ولا حتى العام.

إن السياسة اللغوية المعتمدة في هذه المواثيق هي سياسة وطنية تولي اللغات الوطنية أهمية من الناحية القانونية التشريعية. حيث تعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والوطنية للتعليم في المدرسة الجزائرية. اللغة الأمازيغية لغة وطنية تدمج في المسار الدراسي، بطريقة اختيارية باعتبارها تعبر عن تراث الأمة، ووجودها في التنظيم اللغوي للنظام التربوي؛ استجابة للطلب الاجتماعي للفئات الناطقة بها. والسياسة هي ذات توجه عالمي أيضا بإعطاء الأولوية للغات الأجنبية وهي أيضا إقصائية، حيث تعيد إقصاء اللغة الأمازيغية عن عملية التعلم الأساسية وتعتبرها لغة تاريخية فقط.

الدراسات الأجنبية

– دراسة Shafagh Shahabi [1]

يندرج البحث في علم الاجتماع، وهو جزء من مجال الدراسات حول المفاهيم المتعلقة باللغات والثقافات، فضلاً عن تأثيرها على تحديد موقع هوية الفاعلين الاجتماعيين في سياق متعدد اللغات ومتعدد الثقافات. واهتم الباحث بشكل خاص بالحالة المحددة للمدارس الأوروبية وتلاميذهم، Europupils. باختصار، كان الأمر يتعلق بفهم وتفسير أفضل لمفهوم "الهوية الأوروبية" وإعطاء معنى أكثر دقة لمفهوم "الأوروبيين"، وهذا يدور أساسا حول سياسة تعليم اللغة للمدارس الأوروبية والسياق المحدد للمدرسة الأوروبية في لوكسمبورغ. في هذا السياق، سعى إلى دراسة التجارب اللغوية والثقافية والاجتماعية لطلاب اليورو، فضلاً عن التمثيلات الثقافية

[1] Shafagh Shahabi, (2013), La construction identitaire en milieu plurilingue et pluriculturel Étude de la politique linguistique éducative des Écoles européennes dans le contexte luxembourgeois, Université Paris Descartes.

المتولدة، فيما يتعلق بثقافتهم وثقافات الثقافات الأوروبية الأخرى. وحاول بعد ذلك فهم إلى أي مدى تؤثر التفاعلات بين هذه العناصر على تحديد موقع الهوية لطلاب اليورو وعلاقتهم بالآخرين.

للقيام بذلك، بشكل منهجي، أجرى الباحث دراسة تجريبية كان البعد العرقي الاجتماعي هو الجانب الأكثر أهمية. وهذا الاختيار نابع من الطابع الثقافي للتمثلات الثقافية والطريقة التي يفسر بها الأفراد تجاربهم اللغوية والثقافية. أيضًا، أجرى مسح عرقي اجتماعي بناءً على مجموعة من طرق لجمع البيانات (الملاحظة والمقابلة والتحليل الوثائقي). سمح له هذا النهج ليس فقط بتحديد التمثيلات الثقافية (من خلال تحليل مفصل لكلمات الفاعلين الاجتماعيين الذين تمت مقابلتهم)، ولكن أيضًا لوضعهم في سياقهم الاجتماعي والثقافي.

في السياق أعلاه، كان الهدف العلمي هو التحقيق في طريقة عمل عملية بناء الهوية في البيئة متعددة اللغات للمدارس الأوروبية ويمكن صياغة مشكلة البحث لديه من خلال السؤال التالي:

ما هي التمثلات الثقافية المتولدة عن السياسة التعليمية اللغوية للمدارس الأوروبية التي تؤثر على تحديد موقع هوية Europupils وبأي طريقة؟

من الناحية المنهجية، هذه دراسة أمبريقية يعتبر البعد الإثنوسوسيولوجي أهم جوانبها. بناءً على متطلبات البحث شملت العينة النهائية عشرين طالبًا في أوروبا من فصلين مختلفين، الصفان السادس والسابع من المدرسة الثانوية (الأول والأخير وفقًا للنظام الفرنسي)، من القسم الفرنسي من المدرسة الأوروبية في لوكسمبورغ.

خلص هذا العمل إلى تحديد تمثلات اجتماعية ثقافية جديدة وتصنيف غير مسبوق لتحديد موقع الهوية بين طلاب اليورو، والذي يكمن أصله في العدد الكبير نسبيًا من العوامل

اللغوية والثقافية التي تلعب دورًا في طريقة إدراكهم وتعريفهم لأنفسهم. مستوى الهوية والذي من خلاله تم شرح ثلاثة أشكال تمثلية للهوية بشكل كامل وبشكل أكثر تحديدًا "الهوية الأوروبية". مع تأكيد الطبيعة الديناميكية لعملية بناء الهوية بين طلاب Eurostudents، يسلط البحث الضوء أيضًا على طبيعتها التقدمية، حيث يرمز مصطلح "التقدم" إلى التغلب على الحواجز الفكرية المتعلقة بإدراك الآخرين، وهو ما يبدو شرطًا ضروريًا. الانتقال إلى "الهوية الأوروبية".

- دراسة Adam Le Nevez [1]

تستكشف أطروحة الدكتوراة هذه الطرق التي يتم من خلالها تمثل التنوع اللغوي وتوضيحه وتنظيره في سياق الترويج للغة البريتونية، وهي لغة أقلية أو لغة أقل استخدامًا يتم التحدث بها في منطقة بريتاني في غرب فرنسا. من خلال القيام بذلك، يسعى إلى تقديم تحليل نقدي لممارسة اللغة البريتونية المتغيرة والطرق المختلفة التي يتم بها تعبئة اللغة كوسيلة للهوية الشخصية والجماعية. يوفر قراءة تاريخية لتطور الإحساس بهوية بريتون من خلال اللغة، وتحديد موقع الممارسة المتغيرة لبريتون، لا سيما بعد حركة الإحياء التي بدأت في الستينيات، في سياق اجتماعي سياسي واجتماعي ثقافي في تتبع هذه التحولات الوظيفية والرمزية لبريتون، تتخذ الأطروحة نهجًا نظريًا يمكن وصفه على نطاق واسع بأنه ينتمي إلى تخصص دراسات اللغة النقدية. ومن ثم، فإن منهجية البحث الأولى هي الملاحظة بالمشاركة ويتم تسجيلها من خلال توثيق ثلاث زيارات إلى بريتنيا بين عامي 2001 و2004. من خلال العيش في بريتنيا، مكنت الباحث من فهم السياق الذي من خلاله تم إشراك وتأطير المناقشات اللغوية والاجتماعية والسياسية الأكثر تحديدًا. ثم بعد ذلك إجراء مقابلات.

[1] Adam Le Nevez, (2006), Language diversity and linguistic identity in Brittany: a critical analysis of the changing practice of Breton, Technological University of Sidney, Australia.

من خلال العمل من هذا المنظور النقدي، فإنه يستكشف الطريقة التي تؤطر بها الأيديولوجيات اللغوية المختلفة قضايا التنوع اللغوي وتدرس الطريقة التي يتم بها بناء مفاهيم اللغة والتنوع اللغوي والهوية معرفيًا. عند القيام بذلك، فإنه يجادل بالحاجة إلى زيادة الوعي النقدي بالتأثيرات التي قد تحدثها هذه الأيديولوجيات على التنوع، بهدف تطوير طرق أكثر فعالية لتعزيز الممارسات اللغوية المتنوعة والهويات اللغوية في بريتنيا.

لقد جادل بأنه من التناقض في النهاية تعزيز التنوع اللغوي واللغات الأقلية أو الأقل استخدامًا في السعي إلى جعل اللغات الأقل استخدامًا أشبه بنظيراتها الأكبر والأكثر قوة. فعندما يسعى النشطاء إلى جعل بريتون أكثر شبهاً بالفرنسية – أكثر قوة، وأكثر شهرة وذات بعد معياري قوي، وعندما يستخدمون أيديولوجية اللغة التي تحاكي على نطاق واسع الفرنسية وتشكل جزءًا من مجال القوة الرمزية الفرنسية، إذن هذا له عواقب عميقة على الطرق التي يتم بها وضع بريتون وتقييمها بشكل خطابي من قبل المتحدثين والمتحدثين المحتملين.

في سعيها للترويج لبريتون كلغة متساوية ولكنها منفصلة عن الفرنسية، تتم مقارنة بريتون بالفرنسية باستخدام أيديولوجية اللغة التي تقدر تلك الجوانب من اللغة ورأس المال اللغوي الذي تعتبره اللغة الفرنسية جيدًا بالفعل. من خلال القيام بذلك، فإن هذا يعيد التأكيد بشكل خطي على قوة وسلطة ومنفعة وقيمة الفرنسيين ووضع الأقلية في بريتون.

جادل بأن مثل هذه الإستراتيجية من غير المرجح أن تكون فعالة لعدد من الأسباب. إحداها هي الطريقة التي تضع بها اللغة بريتون على أنها أقلية أو لغة أقل استخدامًا (وبالتالي فهي لغة هامشية وأقل فائدة) للمتحدثين والمتحدثين المحتملين. طريقة أخرى هي الطريقة التي يعيد بها إنتاج أيديولوجية اللغة التي تهمش بشكل خطابي الاختلاف والتنوع داخل اللغة لصالح تعزيز معيار لغوي قوي. يدور الخلاف هنا حول تأثير الترويج لمعيار بريتون قوي على التنوع داخل

بريتون وعواقب إعادة إنتاج ازدواجية اللغة حيث يتم الترويج لأحد أشكال اللغة على أنه أكثر شهرة من العديد من الأشكال الأخرى.

في استكشاف بعض الدوافع للناس لتعلم اللغة البريتونية والتحدث بها، وجد بأن أحد أهم العوامل هو الطريقة التي يروج بها بريتون للحس العاطفي للمجتمع. بينما كان لدى الناس العديد من الأسباب والرغبات المختلفة للتحدث بالبريتونية، فإن إنشاء علاقات شخصية مع الناس وتكرار الشعور بالاستمرارية الثقافية للماضي كانت الدوافع الأساسية للغالبية العظمى من أولئك الذين تعلموا اللغة البريتونية كلغة ثانية أو لاحقة.

من الممكن أن القول بثقة أنه لا يزال هناك قدر كبير من التنوع اللغوي في بريتنيا، سواء من خلال الترويج لأشكال جديدة من اللغة البريتونية أو من خلال الممارسات المتعددة اللغات المتزايدة للمجتمع. بهذه الطريقة، لا يتضاءل التنوع ولكنه يتغير ويعاد تشكيله بطرق جديدة.

التعليق على الدراسات السابقة:

دراسة: **محمد العربي ولد خليفة** لم تكن الدراسة تعنى بالواقع الجزائري بالخصوص لكنها تدور حول المسألة الثقافية وإشكاليات الهوية والانتماء واللغة المتصلة بهما، لكنه ومن خلال استعراضه وبطريقة توصيفية نماذج من مقاربات الجامعيين والكتاب الجزائريين وغير الجزائريين حول مسألة الهوية واللغة في جزائر العقد الماضي، بوجه خاص، بالإضافة لعنايته بالتأسيس النظري. ساعدنا على تأطير قراءاتنا حول موضوع الهوية واللغة وتقديمها كعرض تحليلي ونقدي لعدد من الدراسات والنظريات الحديثة وأخذ نظرة حول التعاطي الجزائري مع الموضوع تحت المظلة النظرية .

دراسة: **خولة طالب الابراهيمي** تعد هذه الدراسة ذات أهمية لبحثنا، فهي تقدم إطارا نظريا مرجعيا للاستناد عليه في فهم الممارسة اللغوية في الجزائر، خاصة في ظروف ونتائج التعليم وإستراتيجيات التعلم. كما توضح الدراسة ما يمكننا الاستناد عليه في تحليل وفهم التنوعات اللغوية ودورها في مجرى بناء الهوية من خلال الإحاطة بالسلطة الرمزية في مجتمع يشهد مطبات على مسار البناء الهوياتي. كما بينت فهم العلاقة بين اللغة والهوية في الجزائر لا يجب أن يتناسى السلوكات الخطابية التي لا تخضع بالضرورة للنظرة الفوقية للسلطة وقوانينها .

دراسة: **حمادوش نوال** ساعدتنا هذه الدراسة في الإطلالة على السلوك اللغوي والهوياتي في منطقتين مختلفتين من الجزائر كنتاج للفعل التربوي في المدرسة. وإن كانت هذه المقاربة فعالة إلا أنها لم تكن لتخدم الموضوع بالنظر للتنوعات الفرعية للسلوكات اللغوية وما يترتب عنها من هيكلة الهوية على مستوى الوطن فهناك صعوبة جلية في عدم القدرة على حصر أطراف المقارنة .

لكنها قدمت لنا نتائج سمحت بتوضح الصورة في تباين التلقي لدى المكونين في المدرسة وبالتالي عدم اعتماد ما تخرجه المدرسة بشكل مجمل انما يجب النظر أيضا إلى مخرجات المجتمع والمؤسسات القاعدية خاصة الأسرة ودور اللغة الأم. حيث يوضح الجانب الميداني أن السلوكات اللغوية والهوياتية تستند في مجملها للخصائص السوسيولغوية الخاصة بكل منطقة، والمتطلبات الواقع العلائقي مع الآخر ضمنها. أما اتجاهات وتمثلات ومواقف المكونين في المدرسة الجزائرية اللغوية؛ تبين بأنها تستند لخريطة جيولغوية، تكرسها بداية الفروق في الهوية القاعدية التي تؤسس لها وبشكل فعال اللغة الأم. كل ذلك، في ظل فشل النظام المدرسي المعتمد بشكل موحد، على قولبة الاتجاهات، التمثلات والمواقف الهوياتية الخاصة بالمكونين مهما كانت المنطقة الجغرافية التي يسكنوها، وعدم تمكنه من جعل التماهي مع النموذج الهوياتي الرسمي مشتركا ومن ثم محاكمة تأثير الإطار العام لكل منطقة من جهة؛ وتأثير الفروق النمطية على الظاهرة الهوياتية، من جهة

أخرى. وهذه النتائج ستوظف بالتأكيد في تحليل نتائج دراستنا وبناء إطار مرجعي لفهم العلاقة بين الهوية واللغة في المجتمع الجزائري.

دراسة: **حمدي عيسى** قدمت الدراسة توضيحا فيما يخص القيم الهوياتية التي تسعى المدرسة الجزائرية لترسيخها لدى تلاميذ المدارس من خلال مضامين مادة اللغة الأمازيغية للأطوار الدراسية الثلاثة ابتدائي، متوسط وثانوي. كما وقفنا من خلالها على جدوى الاستناد إلى منهج تحليل المضمون الذي تبين بعد تمحيص أنه لا يناسب دراستنا.

بالنسبة للنتائج فقد وضحت طغيان القيم السياسية على الثقافية، كما لاحظ تململا في تصور الهوية بين الهوية الهلامية والمصطنعة التي يريد نشطاء الحركة البربرية من خلال هذه المضامين التسويق لها وبين الهوية الموضوعية التي يعيشها المجتمع القبائلي بعفويته ثم انتهينا إلى كون هذه النصوص في غالبها تعزز الانتماء لمنطقة القبائل فحسب. وهنا تقدم الدراسة صورة ساعدتنا في صياغة الإشكالية وفق نظرة تراعي تصور المبحوثين لهويتهم المحلية باختلافاتها ومدى حضورها في الهوية الوطنية، وكذلك الوقوف على الاهتمام بالقضايا الهوية والتفاعل معها. كما تقدم لنا صورة تدعم تحليل النتائج خاصة ما تعلق بنظرة المبحوثين للهوية المحلية في ظل الهوية الوطنية وكيفية تفاعلهم مع ذلك .

دراسة: **معمري جميلة** رصدت الدراسة التمثلات السوسيولغوية في الجزائر بين الانتماء الاجتماعي والثقافي وتأثير وسائل الاتصال والإعلام الحديثة لدى فئة الإناث في المجتمع الجزائري. وهي زاوية مركزة تخص فئة محددة من المجتمع، والدراسة بهذا تقترب أكثر من شروط الموضوعية التي تؤكد على دقة الموضوع لكنها في المقابل بالنسبة لموضوعنا وضعتنا أمام معضلة حدود الحصر التي يجب أن يقف عندها موضوع دراستنا، والتي قد تخل بالأهداف التي تم تسطيرها والنظرة لمفهومي اللغة والهوية وطبيعة العلاقة بينهما في السياقات السوسيوثقافية والسياسية. لذلك آثرنا مخالفة هذا

الطرح وإن كان صائبا نحو تبني مقاربة شاملة مع ما تحمله من مآخذ منهجية .

والنتائج ستساعدنا في التحليل خاصة ما تعلق بتمثل اللغات فالعربية فصحى تمثلا دينيا بالدرجة الأولى، واللغة الفرنسية بأنها لغة العمل والعلم وبالتالي الترقية الاجتماعية. أما الأمازيغية فقد تبين أنها راسخة في تصورات المبحوثات بأنها لغة ثقافة وحضارة كما أنها بعيدة على أن تكون لغة العلم أو العمل في تصوراتهن. كما تبين لنا عدم تأثير الانتماء الاجتماعي والمتمثل في الأصل الجغرافي للمبحوثات ولأسرهن وكذلك المجال الحضري الإقامة، وإنما للظاهرة جذور تاريخية وثقافية. وللأسر الدور الأكبر كأول وسط سوسيولغوي تحتك فيه مع ظاهرة المزج اللغوي التي تتغذى من التنوع اللغوي.

دراسة: **محمد دريري** قدمت الدراسة حوصلة حول السياسة اللغوية وما ترتب عنها من آثار على اتجاهات الطلبة ومواقفهم ما سمح لنا بالتفكير في تقدير التعددية اللغوية وإبرازها أكثر للتوفيق بين اللغات المختلفة التي تساهم في بناء الهوية الجزائرية .

وقد وقفت الدراسة على والتعقيد المفاهيمي للهوية واللغة، وعدم التجانس في المصطلحات المتعلقة بهما. ولم تكن علاقاتهم محددة بشكل كافٍ ولم تكن دقيقة بشكل واضح. ما دفعنا إلى التدقيق أكثر في الجانب النظري على دقائق المصطلحات لسد الغموض الذي يمكن أن يترتب عن هذا التعقيد الذي يحتاج إلى مزيد من التفصيل والشرح.

ومن خلال مناقشة القضايا السياسية للعلاقة بين اللغة والهوية، تأكد لنا اعتبار السياسة اللغوية كعامل مركزي في تفسير المسألة اللغوية وضرورة إدراجها كخلفية معرفية حول الموضوع.

دراسة: **سارة غربي** فتحت الدراسة الباب لمعالجة مشكلة التنوع الثقافي، وإيجاد حلول توفيقية مقبولة ومعقولة لإعادة في مفهوم الوحدة الوطنية والنظر في العلاقة بين الدولة ومجتمع متعدد.

ويقترب من الطرح الذي تحاول دراستنا إبرازه بالتركيز على أن الواقع يعكس تنوعا يجب النظر في تركيبته وخلفياته لتتحدد بعد ذلك أي سياسة أو مقاربة قانونية في بناء الهوية الوطنية، فقدمت هذه الدراسة الجوانب السياسية في المسألة اللغوية والهوية ما سيفيدنا في بناء الخلفيات النظرية وتحليل النتائج.

دراسة: **حسني هنّية** وفق المنهج المعتمد والمدخل النظري، خلصت الباحثة أن النظام التربوي الجزائري يعتمد سياسة لغوية ذات وجهين؛ حيث تختلف السياسة المعلنة عن السياسة والتخطيط اللغوي الواقعي، ما جعل الباحثة تستنتج سياسة لغوية ضمنية من ثنايا البحث، امتازت هذه السياسة بإعادة إنتاج نفس الوضع اللغوي المسيطر، عن طريق الهيمنة اللغوية وممارسة العنف الرمزي اللغوي للغة على باقي اللغات. وهو ما دفعنا للوقوف على أهمية تناول السياسة اللغوية والهوياتية في الجزائر من خلال المنظومة التربوية وكذلك من خلال منظومة القوانين التي أطرت مفهوم الهوية في السياسة الوطنية. كما أنها ستقدم وجهة نظر إضافية في تحليل النتائج.

دراسة: **Shafagh Shahabi** يندرج البحث في علم الاجتماع، وهو جزء من مجال الدراسات حول المفاهيم المتعلقة باللغات والثقافات، فضلاً عن تأثيرها على تحديد موقع هوية الفاعلين الاجتماعيين في سياق متعدد اللغات ومتعدد الثقافات. واهتم الباحث بشكل خاص بالحالة المحددة للمدارس الأوروبية وتلاميذهم. باختصار، كان الأمر يتعلق بفهم وتفسير أفضل لمفهوم وإعطاء معنى أكثر دقة لمفهوم "الأوروبيين"، في هذا السياق، تطرق للتمثلات الثقافية المتولدة، فيما يتعلق بثقافتهم وثقافات الثقافات الأوروبية الأخرى. وقد ساعدنا ذلك على توجيه جزء من الإشكالية نحو تمظهر الهوية الوطنية لكن بعيدا عن دراسة التمثلات التي تستوجب طرقا خاصة ربما تنقل البحث في اتجاه علم النفس الاجتماعي أكثر من الطرح الأنثروبولوجي.

دراسة: **Adam Le Nevez** تستكشف هذه الأطروحة الطرق التي يتم من خلالها تمثل التنوع اللغوي وتوضيحه وتنظيره في سياق الترويج للغة البريتونية، وهي لغة أقلية أو لغة أقل استخدامًا يتم التحدث بها في منطقة بريتاني في غرب فرنسا. في الحقيقة قدمت لنا هذه الدراسة توضيحا حول التعامل مع لغة الأقلية في المجتمع وهي تشبه بشكل كبير وضع القبائلية بالذات. وقد بينت أن أي تطوير للغة باستحداث لغة مقعدة قد يضر بالتنوعات ويضعها في سياق ازدواجية. وسمحت لنا أيضا بفتح مجال لتقديم تحليل عن الممارسة اللغوية المحلية والطرق المختلفة التي يتم بها تعبئتها كوسيلة للهوية الجماعية. بتوظيف الأيديولوجيات اللغوية المختلفة.

7- تحديد مفاهيم الدراسة:

- الهويـة:

يقع مفهوم الهوية في صلب البنى المفاهيمية للعديد من المجالات والميادين العلمية، ويواجه تعريفه صعوبة في التحديد نظرا للطبيعة المتعددة الأبعاد للهوية من حيث أنها تجمع بين المدلولات النفسية والاجتماعية والثقافية والفلسفية وحتى السياسية والاقتصادية. كما يوضحها تعريف "محمد مسلم" من أنها: "مجموعة المميزات الجسمية والنفسية والمعنوية والقانونية والاجتماعية والثقافية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يعرف نفسه للآخرين وأن يتعرف الناس عليه، أو المميزات التي من خلالها يشعر الفرد بأنه موجود كإنسان له جملة من الأدوار والوظائف التي من خلالها يشعر أيضا بأنه مقبول ومعترف به كما هو من طرف جماعته أو الثقافة التي ينتمي إليها"[(1)]. لذلك يتوجب الالتزام على الأقل بالدلالات الاجتماعية والأنثروبولوجي في ضبط المفهوم من خلال التحليق حول حدوده التي رسمها الباحثون في المجال.

[(1)] محمد مسلم. (2004). خصوصيات الهوية وتحديات العولمة. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع. صفحة 10

اعتبر المفكر الفرنسي " أليكس ميكشيللي" أن الهوية عبارة عن "منظومة من المعطيات المادية، والمعنوية، والاجتماعية، التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية. ولكن لا يمكن لمثل هذه المنظومة أن تكون في حيز الوجود ما لم يكن هناك شيء ما يعطيها وحدتها ومعناها، ويتمثل ذلك في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصة الإحساس بالهوية والشعور بها. فالإحساس بالهوية مركب من المشاعر المادية، ومركب من مشاعر الانتهاء، والتكامل، والإحساس بالاستمرارية الزمنية، والتنوع، والقيم، والاستقلال، والثقة بالنفس، والاحساس بالوجود"[(1)]. فالأمر قائم بالنسبة له على مدى تمثل إحساس الفرد لجملة مكونات المنظومة التعريفية داخل جماعة محددة، وأن يرى ذاته فيها في كل حالاتها أو في جزء منها. وتبدوا العملية متخيلة في تصورات الجماعة التي تعمل على تعليق الفرد لذاته ومطابقتها بتوجهاتها المعدلة أو حتى أحواله المتغيرة. وهنا يرى "كيفن روبنز" أن "للهوية علاقة بالتطابق مع الذات عند شخص ما أو جماعة اجتماعية ما في جميع الأزمنة وجميع الأحوال؛ فهي تتعلق بكون شخص ما أو كون جماعة ما قادر أو قادرة على الاستمرار في أن تكون ذاتها، وليس شخصا أو شيئا آخر. وقد يمكن اعتبار الهوية خيالا، يراد منه أن يضفي نموذجا أو سردا منتظما على التعقيد الفعلي والطبيعة الفياضة لكل من العالمين النفسي والاجتماعي. ويتركز سؤال الهوية على تأكيد مبادئ الوحدة، في مقابل التعدد والكثرة، والاستمرار، في مقابل التغير والتحول"[(2)].

إن النظرة السابقة تستند إلى الفرد والجماعة في تحديد الهوية، فالمنطلق هو إحساس الفرد أو خياله تجاه الجماعة وموقعه داخلها، وبالتالي تحديد الصلات بين الأشخاص وعرضها في حالات تختلف باختلاف العلاقة. في الحقيقة من المحتمل أن تحديد موقع الشخص إلى استنتاج العلاقات مع الآخرين خارج الجماعة أيضا. حيث تقف الذات أمام الآخر المغاير وكما استشعرت

[(1)] أليكس ميكشيللي. (1993). الهوية. (علي وطفة، المترجمون) دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية. صفحة 129.

[(2)] كيفن روبنز. (2005). الهوية. تأليف طوني بينيت، لورانس غروسيبرغ، و ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع (سعيد الغانمي، المترجمون). بيروت: المنظمة العربية للترجمة. الصفحات 700-701.

التماثل داخل الجماعة تسعى إلى التمايز وإبراز الاختلاف بعد أن كانت تجتهد في التطابق وإظهار التماثل. في الواقع، سيكون من الصعب تصور الهوية كمسألة فردية بحتة، "هويتك الاجتماعية ليست شيئًا يمكنك تحديده بنفسك دائمًا؛ يرتبط أيضًا بكيفية إدراك الآخرين لك. إن تصورك لنفسك كفرد يمكن أن يكون فقط بالنسبة للآخرين"[1]. وفي نفس السياق يضيف "هارمان" بأن "هوية الشخص تتطور إلى الحد الذي ينجح فيه في إنشاء ملف تعريف موثوق به لـ "الذات" مقابل "الآخر". وبالتالي، فإن تحديد الهوية هو دائمًا مسألة إيجاد توازن بين الوعي الذاتي والفرد والدور الذي يلعبه الفرد في العلاقات الجماعية"[2]. والمعنى العام أن الهوية مستمدة من الآراء التي نتمسك بها لأنفسنا ونطلقها على الآخرين. وهذه الآراء تتشكل عن مجموعة كبيرة من المدركات العميقة والغنية المتأتية من الحياة الاجتماعية والتفاعلات الإنسانية بجميع أنواعها والتي تخلق التوازن بين الذات والآخر.

خلاصة ما سبق تصوغ الهوية ككيان بطبيعة مستقرة ثابتة، لكن بذكر التفاعل في التعريفات المقدمة يفتح نافذة للتغير في مفهوم الهوية. فالتفاعل سياقي أي أنه يخضع للسياق الذي يحدث فيه ويعدل المتفاعلون سلوكاتهم وعروضهم لذواتهم حسب سيرورة العملية التفاعلية. وهناك احتمال تبادل عمليات الصيرورة لعرض الهوية والتعرف، ويتيح إمكانية التغيير والتحول وكذلك الاعتراف بالممارسة. لذلك فالهوية مرتبطة بنوع التأطير الذي تشيد به وجودها. فالهوية، سواء أكانت على مستوى فردي أو اجتماعي أو مؤسسي كما تقول "ليندا توماس وآخرون" "شيء نقوم ببنائه والتفاوض حوله باستمرار طوال حياتنا من خلال تفاعلنا مع الآخرين. والهوية متعددة الجوانب أيضًا: يتحول الأشخاص إلى أدوار مختلفة في أوقات مختلفة في مواقف مختلفة،

---

(1) Thomas, L., Wareing, S., Singh, I., Stilwell Peccei, J., Thornborrow, J., & Jones, J. (2004). Language, Society and Power An introduction. London: Routledge. p. 165

(2) Haarmann, H. (1999). History. Dans J. A. Fishman, Language & Ethnic Identity. New York : Oxford University Press. p. 61

وقد يتطلب كل من هذه السياقات التحول إلى هويات مختلفة، متضاربة في بعض الأحيان، للأشخاص المعنيين"[1]. من الواضح إذن أن الهويات هي هويات مبنية، فهي ليست نتيجة إضافات متراكبة لإرث الجماعة وإنما بناء من المكونات الرمزية في سياق التفاعل الاجتماعي.

وإن كان هذا المفهوم هو قاعدة أو جذر اصطلاحي يقدم مدلولا عن ماهية ما فإنه قد يحمل معاني أعمق لدى ارتباطه بمصطلحات أخرى أكثرها ما تعلق بالمجتمع والثقافة والسياسة، والمقصود أكثر الهوية الجماعية والاجتماعية والثقافية والوطنية وما يندرج تحتها من هويات فرعية. ويجب التأكيد هنا على أن الهوية الاجتماعية عادة ما توصف على أنها هوية مجموعة اجتماعية، بينما تشير الهوية الثقافية إلى مجموعات أو مجتمعات ثقافية. كما يمكن التمييز بين الهوية الاجتماعية والثقافية، الهوية الجماعية هي مفهوم عام بينما الهويات الاجتماعية والثقافية هي مفاهيم فرعية أو فئات فرعية. فكرة الاحتضان الجماعي داخل كل من الهويات الاجتماعية والثقافية، بينما تشير الهويات الثقافية والاجتماعية إلى سمات محددة للمجموعات البشرية التي يمكن تصنيفها على أنها اجتماعية وثقافية[2]. يُنظر دائمًا إلى المجتمع فيما يتعلق بالتنظيم المؤسسي وتقسيمه إلى فئات أو طبقات اجتماعية معينة، بينما يتم تعريف الثقافة غالبًا على أنها نظام من التقاليد والعادات والقيم والرموز التي تنتقل من جيل إلى آخر... يصعب التمييز بين الهوية الاجتماعية والثقافية في بعض الحالات. على سبيل المثال، الجماعات القومية والعرقية والدينية اجتماعية بقدر المجتمعات الثقافية. من الصعب للغاية إذن تحديد ما إذا كانت الهويات القومية والعرقية والدينية هي هويات اجتماعية أم ثقافية. كلا التعريفين لهما صلة متساوية. في الوقت نفسه، الأسرة صغيرة جدًا بحيث لا يمكن تعريفها من منظور ثقافي. إنها بالأحرى مجموعة اجتماعية

(1) Thomas, L, Op. cit. p. 158

(2) Petkova, D. (2005). Cultural Identity In Pluralistic World. in D. Petkova, & J. Lehtonen, Cultural Identity In An Intercultural Context (pp. 11-60). University Of Jyväskylä. p 14

أكثر منها ثقافية. ينطبق هذا أيضًا على المجموعات الأخرى، مثل الجنس أو الطبقة أو العمر. على الرغم من أنهم يمكن أن يشيروا إلى الثقافة أيضًا، إلا أنهم جميعًا يمتلكون سمات اجتماعية محددة. هذا يعني أيضًا أن الهوية الاجتماعية والهوية الثقافية مفهومان متداخلان[1].

ومما سبق تتضح الحاجة للتطرق لهذه المفاهيم وتوضيح مدلولاتها فما هي هذه الهويات وما الفرق بينها، ذلك ما سيتم توضيحه في قادم التعريفات. ولكن قبل ذلك يجب توضيح مفهوم التصنيف الاجتماعي.

– التصنيف الاجتماعي

بطريقة ما، يعد تقسيم البيئة الاجتماعية بواسطة نظام من الفئات أحد أبسط أشكال إدخال المعنى في حالة اجتماعية. في المقابل، يلقي هذا الشكل من الدلالة الضوء على أمثلة أخرى للدلالة، مثل تلك التي نواجهها في عمليات الهوية الاجتماعية أو السببية الاجتماعية. والتصنيف الذاتي يدور حول أكثر من الحقائق الموضوعية لعضوية المجموعة (على سبيل المثال، الحصول على شهادة في علم النفس، أو امتهان مهنة، أو تشجيع فريق). ويعني التصنيف ببساطة وضع المرء في فئة اجتماعية، والتفكير في نفسه كعضو في الفئة المذكورة.

التصنيف الاجتماعي هو العملية التي نقوم من خلالها بتجميع الأفراد بناءً على المعلومات الاجتماعية. "الثلاثة الكبار" هم الجنس والعرق والعمر، ولكن يتم تصنيف العديد من الأبعاد الأخرى أيضًا، مثل الوضع الاجتماعي، والمهنة، وحتى الفئات الغامضة إدراكيًا[2]. لكي يكتمل،

[1] Petkova, D. (2005). Op. cit. p.p 14-15

[2] Stolier, R. M., & Freeman, J. (2016). The Neuroscience of Social Vision. Neuroimaging Personality, Social Cognition, and Character, 139–157. doi:doi:10.1016/b9 . p. 141

يتطلب هذا التعريف البسيط بيانًا لماهية الفئة الاجتماعية، وهو تمرين مباشر ولكنه ضروري. بادئ ذي بدء، الفئة الاجتماعية هي مجموعة من الأشخاص المعينين بواسطة تسمية (أو تصنيفات) يتم منحها أو استخدامها بشكل شائع لمجموعة من الأشخاص. يجب استدعاء التسمية في كثير من الأحيان بشكل كافٍ أو في المواقف المهمة بما فيه الكفاية بحيث يشرط الناس سلوكهم أو يفكرون فيه. بطبيعة الحال، سيكون الأفراد أعضاءً في بعض هذه الفئات الاجتماعية، وليسوا أعضاءً في فئات أخرى، مما قد يدفع الأفراد إلى تعريف الذات والآخرين على أنهم مجموعة ("نحن") أو مجموعة خارجية ("هم"). وبالتالي يمكن تعريف التصنيف الذاتي على أنه وضع ذاتي معرفي في فئة جماعية. يحدد العضوية في مجموعات اجتماعية، بعضها مخصص (على سبيل المثال، الجنس)، والبعض الآخر يتم اختياره (على سبيل المثال، المهنة) (1).

– الهوية الجماعية

تتأكد الهوية في إطارها الاجتماعي بقدر من الانعكاس الظرفي للوحدة الثقافية والاجتماعية التي تبديها جماعة ما في مقابل جماعة أو جماعات أخرى في محاولتها إبراز موقعها في العلاقات مع هذه الجماعات. وبالتالي فإن "فكرة الهوية الجماعية هي نية اجتماعية تأتي من مجموعات تسعى للمطالبة بمكان والاعتراف بها في الفضاء الاجتماعي"(2). فالهوية الجماعية حيازة رمزية لصورة مدركة بين جماعات اجتماعية أخرى ولا تستقيم إلا بتبين مواطن الاختلاف كما يحددها المجتمع الأكبر الذي تتفاعل داخله. ومن الواضح أنها أعقد من مجرد تجمع لهويات

(1) Reimer, N. K., Schmid, K., Hewstone, M., & Al Ramiah, A. (2020). Self-categorization and social identification: Making sense of us and them. in D. Chadee, Theories in Social Psychology (pp. 211-231). United Kingdom: Wiley-Blackwell. p. 213
(2) Wittorski, R. (2016). La notion d'identité collective. in M. Hatano-Chalvidan, & M. Sorel, La notion d'identité Usages et sens dans le champ de la formation et de l'éducation (pp. 235-240). Paris: L'harmattan. p. 1

فردية وإن كانت مشكلة منها ولكنها كما يشير "ميلوتشي" عبارة عن عملية الهوية الجماعية تشترك فيها كل مكونات الجماعة بقيمها وخلفياتها المعنوية المشتركة، ويعرفها على هذا الأساس بأنها "تعريف تفاعلي ومشترك لمجال الفرص والقيود المفروضة على العمل الجماعي التي ينتجها العديد من الأفراد والتي يجب تصورها كعملية لأنها مبنية وتفاوضية من خلال التنشيط المتكرر للعلاقات التي تربط الأفراد بالجماعات"(1).

وبالفعل تقوم الهوية الجماعية كبنيان وتعرف وفقه حسبما جرت عليه التفاهمات داخلها بين أفرادها. فالهويات الجماعية هي "بناءات اجتماعية تستخدم الاحتياجات والدوافع النفسية لتقديم إجابة على الأسئلة "لمن أنتمي؟" أو "لمن ننتمي؟" الهويات الجماعية تستفيد من مثل هذه المرجعيات النفسية في الكوكبة اجتماعية محددة. يحدث هذا بانتظام في العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالتفاعل الاجتماعي الملموس. كما يحدث أيضًا في العلاقات الاجتماعية التي تتعدى على مجال التفاعل الاجتماعي مثل إنشاءات الهوية الوطنية"(2). كما يفترض "محمد عطوان" أن "الهوية الجماعية هي البنيان المؤلف من الرموز والإشارات المشتركة التي يجرها الأفراد من الماضي لتكون حاضرا معهم ضمن ما يعرف في الدراسات الثقافية بـ "سلطة المخيال" حيث يهيمن على طبيعة الأفراد في هذا الإطار نوعٌ من السلوك اللاواعي أحيانا، يربض وراء القصديات ليصنع الأفعال اليومية، ويوفر الاحتماء الذي لعل الميل إليه أحد الدوافع المكونة للهوية الجماعية. إذ يحتمي الأفراد من (غيريات) متوقعة ومحتملة، تعمل هي أيضا وبالمقابل على تحقيق فعل

(1) Melucci, A. (1989). Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society. London: Hutchinson Radius. p. 34
(2) Eder, K. (2009). A Theory of Collective Identity Making Sense of the Debate on a "European Identity. European Journal of Social Theory, 12(4), 427–447. doi:doi:10.1177/1368431009345050 . p. 431

الاحتماء لذاتها"(1). وبهذا تتحدد أهم ملامح تعريف الهوية الجماعية بين دوافع الأفراد في التفاعل وفق منطلقات مشتركة، وصورة البناء المشيد في المخيال العام وكذلك لدى الأفراد من خارج الجماعة.

– الهوية الاجتماعية:

في حين أن مصطلح الهوية الجماعية يستخدم أكثر من قبل المحللين النفسيين، فإن مصطلح الهوية الاجتماعية يفضله الاجتماعيون والأنثروبولوجيون. أول من قدم مفهوم الهوية الاجتماعية كان "هنري تاجفيل" الذي عرّف الهوية الاجتماعية على أنها ذلك الجزء من مفهوم الذات للأفراد الذي ينبع من معرفته بانتمائه لمجموعة اجتماعية مع القيمة والأهمية العاطفية المرتبطة بتلك العضوية(2). وقدم هذا التعريف لدى تطرقه لمصطلح التصنيف الاجتماعي. ويلعب هذا الأخير دورًا مهمًا في فهم عملية تحديد الهوية. إنه يعكس فكرة أنه يمكن النظر إلى المجتمع على أنه فئات مختلفة، أي تقسيمات مختلفة للأفراد على أساس سماتهم الاجتماعية، مثل الجنس والطبقة والجنسية والدين والمهنة والهواية والاهتمامات.

وهذه العلاقة المفترضة بين الذات والتصنيف الاجتماعي أضيفت في مفهوم من الهوية الاجتماعية الذي عرفه "تاجفيل"، منذ البداية بأنه جزء من مفهوم الذات لدى الفرد يشتق من معرفته بعضويته للجماعة أو الجماعات مع اكتسابه المعاني القيمية والوجدانية المتعلقة بهذه العضوية(3). وتصبح الهوية الاجتماعية هي تلك الجوانب من مفهوم الذات المستمدة من الانتماء

(1) محمد عطوان. (2010). العناصر المساهمة في صناعة الهوية الجماعية. Political Sciences Journal، 40، 213-231. صفحة 213.

(2) Tajfel, H. (1972). La catégorisation sociale. in S. Moscovici, Introduction à la psychologie sociale (pp. 385-426). London: Academic Press. p. 412

(3) أحمد زايد. (2006). سيكولوجيا العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الجماعية وتصنيف الذات. الكويت: عالم المعرفة.

إلى الفئات والفئات الاجتماعية(1). وكما ينظر الفرد إلى نفسه وفق تصنيفات فإن الآخر يمارس الشيء نفسه وتكتمل الهوية الاجتماعية وفق المعاني المتبادلة من عمليات التصنيف الاجتماعية وبذلك تصبح الهوية الاجتماعية "مجموعات من المعاني التي ينسبها الفاعل لنفسه بينما يأخذ منظور الآخرين، أي ككائن اجتماعي... وبالمقابل أيضًا، تمتلك الهويات الاجتماعية خصائص بنيوية فردية واجتماعية، وهي مخططات معرفية في آن واحد تمكن الفاعل من تحديد "من أنا/نحن" في موقف ومواضع في بيئة دور اجتماعي من التفاهمات والتوقعات المشتركة(2).

والتعريفات الممنوحة للهوية الاجتماعية كما وردت أعطت قيمة للتصنيف والفئات الاجتماعية التي يتعرف الفرد والجماعة وفقها، وليس ذلك حتما إلا باستحضار معايير تقام عليها عمليات التصنيف وتتم تسمية الفئة ومن خلالها تحديد الهوية الاجتماعية استنادا للمعيار أو المعايير المميزة والتي تعرف بها. وبذلك تشير الهوية الاجتماعية إلى "مجموعة المعايير التي تسمح بتعريف فرد ما أو جماعة ما على نحو اجتماعي. وهي بالتالي المعايير التي تسمح للفرد باستحواذ وضعيته الخاصة في إطار مجتمعه. وبعبارة أخرى تعني الهوية الاجتماعية السمات والخصائص التي تضفي على الفرد من قبل عدد كبير من الأفراد الآخرين والجماعات الأخرى في المجتمع (ويمثل ذلك أحد مؤشرات تماسك الهوية الثقافية). وهي هوية اجتماعية معروفة من قبل ممثلها الذي يوافق ويشارك في الحياة الاجتماعية عبر انتماءاته الاجتماعية المتنوعة"(3).

(1) Abrams, D. (2001). Social Identity, Psychology of. International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 14306–14309. doi:doi:10.1016/b0-08-043076-7/01728-9

(2) Wendt, A. (1994, Jun). Collective Identity Formation and the International State. The American Political Science Review, 88(2), 384-396. Récupéré sur http://www.jstor.org/stable/2944711. p. 385

(3) أليكس ميكشيللي، سبق ذكره، الصفحات 111-112

فالخطوة الأولى في قياس الهوية الاجتماعية إذن هي تحديد أساس التصنيف الذاتي؛ يحدد المرء الخصائص التي يتقاسمها أولئك الذين ينتمي إليهم نفسياً، بيولوجيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وبالتالي، تبدو بعض الهويات الاجتماعية اختيارية وبعضها الآخر مفروضة. علاوة على ذلك، فإن الحدود التي تقسم مجموعات الهوية قابلة للاختراق، بمعنى بالإمكان الانتقال بين الهويات حسب الظرف وتغير الأحوال. أخيرًا، حتى عندما يمكن للمرء أن يتبنى هوية اجتماعية معينة عن طريق التصنيف الذاتي، يجب تأكيد هذا الاختيار بشكل متكرر بموافقة الآخرين في المجموعة على أنك تمتلك بالفعل معايير العضوية.

– الهوية الثقافية:

هناك طريقتان مختلفتان على الأقل للتفكير في "الهوية الثقافية". يُعرِّف الموقف الأول "الهوية الثقافية" من منظور ثقافة واحدة مشتركة، ونوع من "الذات الحقيقية الواحدة" الجماعية، المختبئة داخل "الذوات" العديدة الأخرى، الأكثر سطحية أو المصطنعة، والتي يحملها الأشخاص الذين لهم تاريخ وأسلاف مشتركون. ضمن شروط هذا التعريف، تعكس هوياتنا الثقافية التجارب التاريخية المشتركة والأكواد الثقافية المشتركة التي تزودنا، بصفتنا "شعب واحد"، بأطر مرجعية ومعنى ثابتة وغير متغيرة ومستمرة، تحت الانقسامات المتغيرة وتقلباتنا الفعلية[1]. كما أنها ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة، بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها

[1] Hall, S. (1990). Cultural Identity and Diaspora. in J. Rutherford, Identity Community, Culture, Difference (pp. 222-237). London: Lawrence & Wishart Limited. p. 223

الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء"، أو هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم"[1].

وهناك، مع ذلك، وجهة نظر ثانية مترابطة ولكنها مختلفة للهوية الثقافية. هذا الموقف الثاني يعترف بأنه، بالإضافة إلى العديد من نقاط التشابه، هناك أيضًا نقاط حرجة من الاختلاف العميق والهام الذي يشكل "ما نحن عليه حقًا"؛ أو بالأحرى – منذ أن تدخل التاريخ – "ما أصبحنا عليه". الهوية الثقافية، بهذا المعنى الثاني، هي مسألة "صيرورة" وكما هي مسألة "وجود". إنها تنتمي إلى المستقبل بقدر ما تنتمي إلى الماضي. إنها ليست شيئًا موجودًا بالفعل، يتجاوز المكان والزمان والتاريخ والثقافة. الهويات الثقافية تأتي من مكان ما، لها تاريخ. لكنهم، مثل كل ما هو تاريخي، يخضعون لتحول مستمر. بعيدًا عن كونها ثابتة إلى الأبد في بعض الماضي الجوهري، فهي تخضع لـ "اللعب" المستمر للتاريخ والثقافة والسلطة. بعيدًا عن كونها مرتكزًا على مجرد "استعادة" للماضي، والتي تنتظر من يتم العثور عليها، والتي، عند العثور عليها، ستؤمن إحساسنا بأنفسنا إلى الأبد، فإن الهويات هي الأسماء التي نطلقها على الطرق المختلفة التي نتموضع فيها ونموضع أنفسنا داخل روايات الماضي[2].

اليوم، يمكن فهم مفهوم الهوية الثقافية على أنها هوية التحول التي تتكيف باستمرار مع المواقف الجديدة[3].

(1) محمد عابد الجابري. (1989). التعليم في المرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر. الدار البيضاء: دار النشر المغربية. صفحة 14

(2) Hall, (1990), Op.Cit. p. 225.

(3) Karjalainen, H. (2020). Cultural identity and its impact on today's multicultural organizations. International Journal of Cross Cultural Management, 20(2), 249–262. doi:doi:10.1177/1470595820944207. p. 252

- الهوية الوطنية

الهوية الوطنية هي واحدة من بين العديد من الهويات الاجتماعية الموجودة في كثير من الأحيان والمتداخلة، بما في ذلك الهويات الإقليمية والعرقية والدينية واللغوية والجنسية. لذلك يمكن اعتبار الهوية الوطنية كنوع من الهوية الاجتماعية.

والهوية الوطنية مبدئيا حسب "أنتوني سميث"، تتضمن بعض الشعور بالمجتمع السياسي، والتاريخ، والأرض، والوطن، والمواطنة، والقيم المشتركة والتقاليد"[1]. ويجادل بأن "الأمم يجب أن يكون لديها مقياس للثقافة المشتركة وأيديولوجية مدنية، ومجموعة من التفاهمات والتطلعات والمشاعر والأفكار المشتركة، التي تربط السكان معًا في الوطن[2] . مضيفًا أن وكالات التنشئة الاجتماعية الشعبية - بشكل أساسي النظام العام للتعليم ووسائل الإعلام - قد تم تكليفها بمهمة ضمان ثقافة جماهيرية عامة. يعتبر سميث الهوية الوطنية متعددة الأبعاد ويسرد خمس سمات أساسية: 1- أرض تاريخية أو وطن؛ 2- أساطير مشتركة وذكريات تاريخية؛ 3- ثقافة عامة جماهيرية؛ 4- حقوق وواجبات قانونية مشتركة لجميع الأعضاء؛ 5- اقتصاد مشترك مع التنقل الإقليمي للأعضاء.

إن مفهوم الهوية ديناميكي وسلس في طبيعته، سواء كان ذلك نتيجة للديناميات السياسية الاجتماعية والاقتصادية الحديثة أو يعتمد بشكل أساسي على القواسم المشتركة العرقية واللغوية والثقافية، فإن أهم جانب يجب ملاحظته عندما يتعلق الأمر بالارتباط بالهوية الوطنية هو أنه يستند إلى حجة أندرسون بأنها "متخيلة".. " هذا يعني أن فكرة الارتباط بهوية وطنية معينة تحدث في عالم متخيل. يعتقد الناس في بلد ما أو في دولة قومية أنهم جزء من بلد أو دولة قومية معينة.

---

(1) Smith, A. (1991). National Identity. London: Penguin. p. 9.

(2) Ibid, p. 11

ويشعرون بأنهم مرتبطون بكيان مجتمعي واحد دون أن يعرفوا بالضرورة أعضاء كل مجتمع، ومع ذلك لا يزالون يتمتعون بإحساس قوي بالعضوية. نظرًا لأن الهوية الوطنية ذاتية وتحدث في عقل الفرد، فليس من السهل معالجة هذه الفكرة بدقة. ومن المثير للاهتمام، أنه على الرغم من تخيل هذه الهوية، فقد أظهر التاريخ أنه يمكن استخدامها كإحدى أقوى الأدوات السياسية لتعبئة الناس أو أعضاء المجتمع. عبر التاريخ، أثبتت الهوية الوطنية أيضًا أنها تؤثر على العديد من جوانب الحياة، على الرغم من العولمة[1] .

بقدر ما أصبحت مجموعة من الناس ترى نفسها على أنهم يشكلون كيانًا فريدًا يمكن تحديده، مع مطالبة بالاستمرارية بمرور الوقت، والوحدة عبر المسافة الجغرافية، والحق في أشكال مختلفة من التعبير الجماعي عن الذات، يمكن القول بأنهم قد اكتسبوا إحساسًا بالهوية الوطنية. الهوية الوطنية هي تعريف المجموعة لنفسها كمجموعة – مفهومها لخصائصها الدائمة وقيمها الأساسية؛ نقاط قوتها وضعفها؛ آمالها ومخاوفها؛ سمعتها وظروف وجودها؛ مؤسساتها وتقاليدها وتاريخها الماضي وأغراضها الحالية وآفاقها المستقبلية. الهوية الوطنية يحملها أفراد المجموعة، لكنها لا تتوافق مع مجموع تصورات أعضاء المجموعة الفردية. لسبب واحد، لها وجود مستقل في شكل منتجات تاريخية متراكمة، بما في ذلك الوثائق المكتوبة والتقاليد الشفوية والترتيبات المؤسسية والمصنوعات الرمزية. من ناحية أخرى، تختلف شرائح مختلفة من المجموعة بشكل كبير في درجة

[1] Windari, T. (2021). National Identity Attachment and Its Variables. Journal of International Women's Studies, 3(22), 81-95. https://vc.bridgew.edu/jiws/vol22/iss3/9, pp. 81-82.

مشاركتها النشطة في الأمة والالتزام العاطفي بها: عناصر القيادة المختلفة والمجموعات الفرعية النشطة والملتزمة بشكل خاص أكثر فاعلية في تحديد الهوية الوطنية من الأفراد العاديين(1).

– الهوية الاثنية

الهوية الاثنية هي جانب أو شكل من أشكال الهوية الجماعية. تعتمد هي الأخرى على التصنيف. "هي مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن التصنيف الذاتي أو الوسم، والالتزام أو الارتباط بمجموعة، وقيم ومعتقدات معينة مرتبطة بالمجموعة، وتقييمًا للمجموعة يمكن أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا. يمكن أن يتغير إحساس الشخص بعضوية المجموعة العرقية وتقييمها وبروز هذه العضوية للهوية الشخصية بمرور الوقت، نتيجة للاستكشاف وأيضًا في سياق الحقائق الاجتماعية والمؤسسية الأخرى(2). بالنسبة لـ "هورويتز"، الاثنية هي مفهوم شامل "يضم بسهولة المجموعات المتباينة حسب اللون واللغة والدين. وهي تغطي القبائل والأجناس والجنسيات والطوائف". وهو التعريف الذي يقدمه كإضافة على محتوى تعريف Enid Schildkrout من أن الحد الأدنى من تعريف الوحدة الاثنية ... هو فكرة الأصل المشترك، والتجنيد في المقام الأول من خلال القرابة، وفكرة التميز سواء كان ذلك يتكون من جرد فريد للسمات الثقافية أم لا. وأيضا ما اقترب منه مفهوم ماكس فيبر عن"الاعتقاد الذاتي" في الأصل المشترك ... سواء كانت هناك

---

(1) Kelman, H. (1997). Nationalism, patriotism, and national identity: Social-psychological dimensions. in D. Bar-Tal, & E. Staub, Patriotism in the life of individuals and nations (pp. 165-189). Chicago: Nelson-Hall Publishers. p 71.

(2) Phinney, J. S., & Ong, A. (2007). Conceptualization and measurement of ethnic identity: Current status and future directions. Journal of Counseling Psychology, 54(3), 271–281. doi:doi:10.1037/0022-0167.54.3.271, p. 271

علاقة دم موضوعية أم لا. وكان بذلك قد قدم حدًا أدنى من متطلبات النطاق، بحيث تتجاوز العضوية الاثنية نطاق التفاعلات وجهاً لوجه، كما لا تحتاج القرابة المعترف بها[1].

وتقدمها "شاندرا كانشان" على أنها مجموعة فرعية من فئات الهوية التي يتم تحديد العضوية فيها من خلال سمات مرتبطة أو يعتقد أنها مرتبطة بالنسب (الموصوفة هنا ببساطة على أنها سمات قائمة على النسب). وتعني بكلمة "الهوية" هنا فئة اجتماعية يكون الفرد فيها مؤهلاً ليكون عضوًا[2]. وتعقيبا على ذلك تقترح أن فئات الهوية الاثنية هي مجموعة فرعية من فئات الهوية لكنها محددة أساسا من خلال السمات القائمة على النسب. وهي السمات المرتبطة أو التي يُعتقد أنها مرتبطة بالأجداد. والتي تشمل بالنسبة لها تلك المكتسبة وراثيًا (على سبيل المثال، لون البشرة والجنس ونوع الشعر ولون العين والطول والسمات الجسدية)، من خلال الميراث الثقافي والتاريخي (على سبيل المثال، الاسم واللغة ومكان الميلاد وأصل الوالدين والأجداد)، أو خلال حياته كعلامات لمثل هذا الميراث (على سبيل المثال، الاسم الأخير أو العلامات القبلية). السمات "التي يُعتقد أنها مرتبطة بالنسب" هي سمات تم نسج حولها أسطورة ذات مصداقية تتعلق بالنسب، سواء كان هذا الارتباط موجودًا أم لا. وهكذا فإن التعريف يشمل عنصرا ذاتيا وموضوعيا[3] .

بشكل عام، تم تعريف مجموعة إثنية بعدة طرق. يتكون تعريف "هاتشينسون وسميث" للمجموعة الاثنية، أو الاثنية، من ست سمات رئيسية تشمل:[4]

(1) Horowitz, D. (1985). Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: Univ. Calif. Press. p. 53

(2) Chandra, K. (2006). What Is Ethnic Identity and Does It Matter? Annu. Rev. Polit. Sci, 9, 397–424. p. 398

(3) Chandra, 2006, Op.cit, p. 400

(4) Hutchinson, J., & Smith, A. (1996). Introduction. In : J. Hutchinson, & A. Smith, Ethnicity (pp. 1-14). Oxford and New York: Oxford University Press.Joseph, J. E. (2004). Language And Identity National, Ethnic, Religious. NY: Palgrave Macmillan. pp. 6-7

1- اسم علم شائع لتحديد والتعبير عن "جوهر" المجتمع المحلي؛

2- أسطورة الأصل المشترك التي تتضمن فكرة الأصل المشترك في الزمان والمكان والتي تمنح الإثنية إحساسًا بالقرابة الوهمية؛

3- ذكريات تاريخية مشتركة، أو أفضل، ذكريات مشتركة لماضٍ أو ماضٍ مشترك، بما في ذلك الأبطال والأحداث وإحياء ذكراهم؛

4- عنصر واحد أو أكثر من عناصر الثقافة المشتركة، والتي لا تحتاج إلى تحديد ولكنها تشمل عادة الدين والعادات واللغة؛

5- الارتباط بالوطن، وليس بالضرورة احتلاله المادي من قبل المجموعة الإثنية، بل ارتباطه الرمزي بأرض الأجداد، كما هو الحال مع شعوب الشتات؛ و

6- إحساس بالتضامن من جانب بعض شرائح سكان المجموعة الاثنية على الأقل.

- الهوية اللغوية

نظرًا لتركيزها على الجانب الاجتماعي والثقافي تعتبر الأنثروبولوجيا اللغوية الهوية ظاهرة اجتماعية أساسية، وتنظر إليها كبناء متخيل يتم تشكيله لغويا. ويعتقد أن الخطوط العريضة لها ليست حتمية ولا متشابهة ولكنها غالبًا ما تكون مسايرة للسياقات اللغوية. وقد تُفهم ببساطة على أنها "العلاقة المفترضة و/أو المنسوبة بين إحساس الشخص بالذات ووسيلة الاتصال التي قد تُعرف باسم اللغة أو اللهجة أو اللهجة الاجتماعية"(1). وتتجلى الهويات في اللغة: "أولاً، كفئات

(1) Block, D. (2007). Second Language Identities. London: Continuum International Publishing Group. p. 39

وعلامات يعلقها الناس على أنفسهم والآخرين للإشارة إلى انتمائهم؛ وثانياً، كطرق تدليل للتحدث والتصرف والتي من خلالها يعبرون عن انتمائهم؛ وثالثا، كتفسيرات يقدمها الآخرون لتلك المؤشرات. القدرة على إدراك وتفسير المؤشرات هي في حد ذاتها جزء من الثقافة المشتركة. لا توجد مجموعة يمكن أن تكون متجانسة ثقافياً. إن الرغبة في القبلية متأصلة بعمق في الطبيعة البشرية، بل في السلوك الحيواني عمومًا، مما يدل على مدى عمق توارثنا التطوري"(1).

والنظر في البناء اللغوي للذات هو مهمة موازنة الدراسات السابقة للهوية باعتبارها بناء اجتماعي على التصنيف حسب الفئات والبناء اللغوي للهوية كما يطرحه العديد من الباحثين. فبناء الهوية هنا على أنه عملية تشكيل تستند من ناحية، على التنشئة الاجتماعية اللغوية للأسرة والمدرسة، ومن ناحية أخرى، اختيارات الهوية التي يتخذها الأفراد والجماعات وفقًا لسماتهم الخاصة. ويتخذ علماء الأنثروبولوجيا اللغوية نهجًا بنائيا في التعامل مع الهوية، مع التركيز على الممارسات اللغوية التي تعتبر أساسية في إنتاج مرجعيات للهوية، "اللغة والتواصل هما جانبان مهمان في إنتاج مجموعة واسعة من الهويات التي يتم التعبير عنها في العديد من مستويات التنظيم الاجتماعي"(2).

بالاتفاق مع وجهة نظر البناء اللغوي، يرى كل من بافلينكو وبلاكليج خيارات الهوية على أنها "مُنشَّأة ومصادقة ومُقَدَّمة من خلال الخطابات المتاحة للأفراد في نقطة معينة من الزمان

(1) Joseph, J. E. (2016). Historical perspectives on language and identity. in S. Preece, The Routledge Handbook of Language and Identity. New York: Routledge. pp. 19-20

(2) Niño-Murcia, M., & Rothman, J. (2008). Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company. p. 6

والمكان"[1]. تنظر هذه المقاربة الخطابية إلى العلاقة بين اللغة والهوية على أنها تأسيسية متبادلة بطريقتين على الأقل. من ناحية، اللغات، أو بالأحرى خطابات معينة داخلها، توفير المصطلحات والوسائل اللغوية الأخرى التي يتم بها بناء الهويات والتفاوض بشأنها. من ناحية أخرى، توجه إيديولوجيات اللغة والهوية الطرق التي يستخدمها الأفراد في استخدام الموارد اللغوية لفهرسة هوياتهم وتقييم استخدام الموارد اللغوية من قبل الآخرين. والقول بأن الهويات عبارة عن تركيبات خطابية لا يعني أنها ليست حقيقية في العالم المادي، إن الطبيعة الخطابية للهويات تتجلى في الواقع، عبر قوة الهويات لتوحيد وتقسيم الأفراد والجماعات والمجتمعات، التي تغذي اهتمامات منتسبيها ومساهمتها في عرض ذواتهم.

– الانتماء

تم تقديم الشعور بالانتماء على أساس علمية نفسية ذات أغراض وطرق مختلفة، وقد فتح المجال لتأويلات تتجاذبها العديد من الأطر المفاهيمية للتخصصات التي تشعبت وعززت الغموض في الحدود بينها. وفي الأصل هو مفهوم ينتمي إلى المفاهيم النفسية الاجتماعية، تعرفه "نجلاء راتب" على أنه "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين، بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه، في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى"[2]. لكنه يُعرّف عمومًا على أنه ببساطة الارتباط والانسجام والإيمان مع المنتمي

[1] Pavlenko, A., & Blackledge, A. (2004). Negotiation of Identities in Multilingual Contexts. Clevedon /Buffalo /Toronto / Sydney: MULTILINGUAL MATTERS LTD. p. 14

[2] نجلاء عبد الحميد راتب. (1999). الانتماء الاجتماعي للشباب المصري دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح. القاهرة: مركز المحروسة للنشر. صفحة 57

إليه وبه. وهو "تجربة المشاركة الشخصية في نظام أو بيئة بحيث يشعر الأشخاص بأنهم جزء لا يتجزأ من ذلك النظام أو البيئة"[1].

والانتماء مصطلح محير كما يذكر "رايت" فهو ليس مجرد شعور وحسب، إنما شعور وإحساس ومجموعة ممارسات. ويقترح، وفقا لذلك، أن يُنظر إلى الانتماء على أنه فعل من أفعال الصيرورة. ويعتبر بأن الانتماء هو سؤال وجودي تتحدد من خلاله الذات وتتشكل بالممارسة، لا تكون متعلقة بالمكان فقط وإنما هو نشاط مع الناس والأشياء والعمليات والأماكن[2].

يتم الشعور بالانتماء بدرجات متفاوتة، اعتمادًا على التحولات الحياتية، مثل التحولات في المدرسة أو في العمل أو البلد، بدءًا من الطفولة وحتى المراهقة والبلوغ. لذلك، يُنظر إلى الانتماء على أنه ذو طبيعة مرنة وديناميكية تتأثر بالعوامل الخارجية والداخلية. وصفه ميلر بأنه "إحساس بالراحة أو التوافق مع ما نحن عليه في أنفسنا" و "الشعور بالانسجام مع السياقات المادية والاجتماعية المختلفة التي نعيش فيها حياتنا"[3] ويزعم ميلر، أن "الانتماء" هو أكثر من مجرد شعور؛ في الواقع، يمكن للمرء "الانتماء" دون الشعور بالضرورة بأنه ينتمي[4].

يمكن للأشخاص "الانتماء" بطرق مختلفة وإلى موضوعات ارتباط مختلفة. يمكن أن تختلف من شخص معين إلى البشرية جمعاء، بطريقة ملموسة أو مجردة؛ يمكن أن يكون الانتماء عملاً من

(1) Bonnie, H., Lynch-Sauer, J., Patusky, K., Bouwsema, M., & Collier, P. (1992). Sense of belonging: a vital mental health concept. Archives of Psychiatric Nursing(6), 172-177. p. 173

(2) Wright, S. (2014). More-than-human, emergent belongings. Progress in Human Geography, 39(4), 391–411. doi:10.1177/0309132514537132, p. 391

(3) Miller, L. (2002). Belonging to Country - A Philosophical Anthropology. Journal of Australian Studies, 27, 215 - 223. doi:https://doi.org/10.1080/14443050309387839. p. 220.

(4) Ibid, p. 217

أعمال التعريف الذاتي أو تحديد الهوية من قبل الآخرين، بطريقة مستقرة أو متنازع عليها أو عابرة. حتى في أكثر أشكاله "البدائية" استقرارًا، فإن الانتماء هو دائمًا عملية ديناميكية، وليس ثابتًا موحدًا، وهو مجرد بناء طبيعي لشكل مهيمن معين من علاقات القوة(1). ويؤكد عمل "فيكي بيل" على أن الناس لا "ينتمون" ببساطة أو وجوديًا (انطولوجيا) إلى أماكن معينة أو مجموعات اجتماعية "ولكنها عملية صيرورة. هذه العملية هي واحدة من الممارسات العاطفية والمادية(2).

- هوية الانتماء

يفترض السؤال حول تحديد معنى هوية الانتماء النظر في اجتماع المفهومين والأرجح النظر في الاختلافات. فكلا المفهومين يقتربان من معاني الشعور بالتماثل داخل جماعة تشترك في جملة من السمات والخصائص، وأحيانًا من الممكن تحميل مفاهيم الهوية والانتماء بعناصر معينة يتضح فيما بعد أنها تخص كلا المفهومين على حد سواء، فكما هناك هوية اجتماعية هنالك انتماء اجتماعي وهوية ثقافية يقابلها انتماء ثقافي وهكذا. لذلك لتحديد مفهوم هوية الانتماء يجب الاستثمار في مجالات الالتقاء والاختلاف التي يمكنها توضيح المفهوم.

والانتماء هو مفهوم يمكن استخدامه على عدد من المستويات المختلفة. يمكن للانتماء كمصطلح أن يمكّننا من طرح أسئلة حول الانتماء إلى "ماذا" بدلاً من، كما هو الحال مع الهوية، من "هو" الفرد أو من وما الذي "يتماهون معه" (وهما في الواقع سؤالان مختلفان). بالتأكيد، قد يستتبع استخدام التعريف في مفهوم الانتماء وكذلك في مفهوم الهوية. ولكن أكثر من تحديد الهوية، فإن الانتماء لا يستلزم في الواقع قضايا تتعلق بالإعانات والمطالبات (كما هو الحال

(1) Nira Yuval-Davis (2006) Belonging and the politics of belonging, Patterns of Prejudice, 40:3, 197-214, DOI: 10.1080/00313220600769331.
(2) Bell, V (1999) 'Performativity and Belonging: An Introduction' Theory, Culture and Society 16 (2) pp. 1-10.

بالنسبة للهوية) ولكنه يتيح أيضًا أسئلة أكثر وضوحًا حول المساحات والأماكن الفعلية التي يُقبل فيها الأشخاص كأعضاء أو يشعرون بأنهم أعضاء داخل المجتمع(1). ويقدر "بفاف كزرنيكا" على أن: "الهوية مفهوم تصنيفي بينما الانتماء يجمع بين التصنيف والارتباط الاجتماعي"(2).

ومن هنا يمكن اعتبار هوية الانتماء على أنها التصنيف الذاتي لجملة من الإدراكات والمشاعر داخل مجالات اجتماعية وثقافية معينة يُقبل فيها الأشخاص كأعضاء أو يشعرون بأنهم أعضاء ضمنها.

---

(1) Anthias, F. (2013). Identity and Belonging: conceptualisations and political framings. KLA Working Paper Series(8). p. 7.

(2) Pfaff-Czarnecka, J. (2013). Multiple belonging and the challenges to biographic navigation. MMG Working Paper Göttingen: Max-Planck-Institut zur Erforschung multireligiöser, 13-05. p. 6

الفصل الثاني:

الترابط العلائقي والبناء اللغوي للهوية والانتماء

1- اللغة والهوية: حصرية العلاقة وجدل الارتباط

1-1- الهوية ما بعد المنعطف اللغوي

كان موقع اللغة كواحد من العناصر، أو حتى العنصر الأساسي في بنية مجتمع، افتراضًا أساسيًا للانعطاف اللغوي. وقد تجلت هذه الفكرة في أشكال عديدة تباينت فيها درجات الاعتماد على اللغة في خلق المعاني وبالتالي بناء الواقع الذي نعيشه. وتمر من وجهة النظر المعتدلة إلى حد ما والتي تعتبر بأن اللغة هي وسيلتنا الوحيدة التواصل وللتفسير لواقعنا الذي نعيشه بكل مكوناته وتحولاته والأهم أنه لا يمكن الوصول إليه بأي طريقة أخرى إلا عبر اللغة. إلى الرأي القائل بأن الواقع الاجتماعي نفسه يعمل كلغة، وهي نظرة متطرفة نوع الما، حيث ينتج المعنى من خلال قواعد رمزية نطلقها للتعبير عن واقعنا. أيا يكن من المقاربات فإن هذا "المنعطف اللغوي" يعلن أهمية و"هيمنة" اللغة، وتبوأت معه مكانة حساسة نمارس من خلالها واقعنا ونبتدعه بسلوكات روتينية نتبادل فيها الرموز.

وترجع غالبا هذه النظرة التي تجعل من اللغة مركز اهتمام العلوم الاجتماعية في العالم الفكري الغربي إلى تأثير أعمال دي سوسور وفتغنشتاين، وفقًا لبعض المفكرين، جعلت من اللغة ليس فقط كعامل بنيوي، ولكن أيضًا كشرط رئيسي للتعبير عن أي شيء يخلق واقعنا. تبعا لـ "لودفيج فيتغنشتاين"، لم يتم تصور اللغة كوسيلة لتمثيل واقع خارج لغوي ولا كوسيلة للتعبير عن أفكارنا وعواطفنا الداخلية. بدلاً من ذلك، فإنها تشكل في نهاية المطاف نظامًا مرتبطًا بقواعد من المعنى والفعل. وكذلك فعل "دي سوسير" فقد طرح فكرة أن اللغة تمثل نظاما مجردا من العلامات، ويستند هذا النظام على مجمل الارتباطات المنتظمة التي تحكم بها العلامات لتشكل نظاما أو بنية، وقد ألهمت هذه الفكرة العديد من المفكرين الاجتماعيين وعمدوا إلى تفسير الواقع الاجتماعي بناءا على هذا الطرح واعتبار المجتمع كبنية متكون هو الآخر من بنيات. ولأن اللغة

من وجهة نظر دي سوسير تؤلف نظاما بنيويا متماسكا؛ فإنّ أي مقاربة لفهم الواقع ينبغي أن تعمل على وصف وتفسير عمل النظام الداخلي الذي تأسس في الأصل لغويا ويعمل وفق المعطى اللغوي. ومن هنا كانت الانطلاقة، ففي عام 1967، حرر "ريتشارد رورتي" The Linguistic Turn: Essays in Philosophical Method دون توقع أن هذا التعبير سيكون محور الربع الأخير من القرن العشرين في العالم الأكاديمي الغربي. بالنسبة للفيلسوف الأمريكي "ريتشارد رورتي"، فإن "المنعطف اللغوي" هو في نفس الوقت الاهتمام الذي ينسبه فتغنشتاين ودي سوسور إلى فكرة اللغة وتأثيرها على الأنشطة البشرية والعلوم. لكن الفكرة كانت لها بداية أولى قبل رورتي والتي كان من المحتمل ألا يتم سماعها، حيث قدم "جوستاف بيرجمان " تعبير "المنعطف اللغوي" في مراجعته في عام 1960 لكتاب الأفراد لستراوسون(1).

استخدام المنعطف استمر مع العديد من المفكرين وشمل عدة مفاهيم تؤطر الحياة الاجتماعية، فقد أعيد النظر في الكثير منها وتمت صياغتها تماشيا والطرح الجديد، بذلك أُخِذَت المعاني وتجددت النقاشات حول فهم واقعنا وقبل ذلك ذواتنا في مختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية وحتى النفسية. وعمل على ذلك كل من فوكو، جاك دريدا، وبورديو والكثير من المفكرين الذين حولوا الاهتمام بالبنية العميقة للوعي والذات البشرية وكان اعتقادهم أن دراسة البنى الاجتماعية يجب أن يبدأ بتحليل اللغة. كان المبدأ الأساسي لهذه المقاربة هو أنه لا يمكن فصل الفكر والعمل البشري، بل هو العمل البشري نفسه. فملاحظة "فتغنشتاين" في التحقيقات الفلسفية وقوله "لقد تعلمت مفهوم" الألم "عندما تعلمت اللغة(2)، أو عندما ادعى "جاك دريدا" أنه "لا يوجد شيء خارج النص il n’y a pas de hors-texte (3)، يقود إلى فهم مغاير للأفعال الاجتماعية يتطلب أولاً فهمًا للبنية العميقة لبروتوكولها اللغوي وتشكيلها وقواعدها.

(1) Beaney, M. (2013). The Oxford Handbook of The History of Analytic Philosophy. Oxford : Oxford University Press.

(2) Wittgenstein, L. (1958). Philosophical Investigations. UK: Basil Blackwell Ltd .

(3) Derrida, J. (1967). De La Grammatologie. Paris: Les Éditions De Minuit.

فاللغة ليست مجرد وسيط قادر على تمثيل واقع خارجي متمرس بشكل مستقل أو للتعبير عن الذات المختبرة. اللغة ترسم تجربة مشاعرنا "الخام"، مما يمنحهم الشكل والمعنى والقيمة التي لديهم بالنسبة لنا. لا يمكن للواقع أن "يصحح" لغتنا، لأن الواقع الذي نعيشه محدد باللغة. وكان الأمر أكثر وضوحا مع "هايديغر" عندما رأى أن "في الفكر على الوجود أن يأتي إلى اللغة. واللغة هي مأوى الوجود، حيث يقيم الإنسان"[1]. إن معرفتنا بالعالم وأنفسنا لا تتم فقط عن طريق الوساطة اللغوية، ولكن يتم تشكيلها بدقة من خلال الكلمات التي لدينا ونعرف كيفية استخدامها[2]. وبذلك نحن لا نجادل بأن الواقع ومن خلاله هويتنا موجودة فقط ككلمات أو معان واردة في الرموز المنطوقة أو المكتوبة، بل بالأحرى إن هذا مدعاة إلى تناولها كنظم إشارات معقدة، والتي يمكن تحليلها من خلال تتبع الشكل اللغوي. فاللغة تولد الهوية على النحو التالي، أولا تجرد اللغة عالم التجربة إلى كلمات، والالتقاء باللغة يجعلنا نتعالى عن التجربة الآنية البسيطة والانغماس في تيار التجربة. وهذا يمكننا من تشكيل تصور للذات بدلا من أن نكون مجرد ذوات[3].

وهكذا تتشكل الهوية بالتموضع في العالم وبين الذوات وإدراكها له لغويا، من خلال علاقتها بالهويات الأخرى ضمن سياق تاريخي وثقافي معين. بحيث تتحدد بخصائص معلومة تبرزها كلما اعترضتها مواقف اتصالية، لتشكل محكا يبين مدى تثبت هذه الخصائص ووضوحها. مما يحملنا على القول بأن وجود الآخر هو إرساء للذات في وعي المتكلم بل إننا لن نتمكن من فهم الذات إلا بمقابلتها بالآخر اللغوي، فنحن لا نستطيع معرفة معنى "الأم" كوجود في اللغة إلا من خلال العلاقة السياقية داخل الأسرة التي تستلزم "الأب" وكذلك "الابن" و "الابنة"، يمكننا فقط رؤية شخص ما على أنه مثيلنا في معارضته المشروطة لغويا لما هو آخر، ويمكننا ذلك من

---

[1] مارتن هايدغر، (1998)، رسالة في النزعة الإنسانية، ترجمة عبد الهادي.

[2] Menachem, F. (2008). Taking the Linguistic Turn Seriously'. The European Legacy, 5(13), 605 - 622. doi:10.1080/10848770802268790

[3] جون جوزيف، (2007): اللغة والهوية (قومية-إثنية-دينية)، ترجمة: عبد النور خراقي، عالم المعرفة. صفحة 19

تفسير تمظهر الهوية فيما يتعلق بالفرد داخل الجماعة من جهة والأشكال التاريخية للبنى الاجتماعية من جهة أخرى.

والملاحظ أن تغيرات مست نظرتنا إلى الهوية بعد المنعطف ولاسيما في مجال الانثروبولوجيا وعلم اللغة، فتقليديا كان يعتقد أنها ظاهرة ثابتة أو تمثل وحدة واحدة بجوهر معلوم. لكن مؤخرًا لم تعد الهوية كذلك وصارت تُتَنَاوَلُ بخصائص مغايرة تقدمها كظاهرة تتميز بالمرونة والتعدد والتنوع والديناميكية والقابلية للتغيير وحتى بالتناقض. كل ذلك من منطلق الممارسة اللغوية التي تعكس المعاني المحملة ثقافيا للهوية في تكيفها مع الوسط والسياق الذي توضع فيه، فالمواقف التفاعلية لا تستقر على حال بل تأخذ أشكالا وأنماطا مختلفة يتم من خلالها تقديم الذات حسب معايير وقيم بما أفضت إليه العملية الخطابية. وقد تحمل معها تغيرات في المظهر العام للهوية لا تعبر عن الصورة الفعلية الأصلية إنما هي تصرف تلقائي محدود لكن من الممكن أن تستمر لفترة أطول، ذلك ما يحدده الموقف.

1-2- اللغة والهوية؛ تَمَثُّل العلاقة وصور الارتباط

تعرضت اللغة والهوية نفسها إلى قدر كبير من التحليل والتدقيق على مدار تاريخ البحوث في مختلف الميادين، وقدمت العديد من النتائج حول حقيقة العلاقة بينهما وطبيعتها، وقد تباينت الرؤى بين من يقدم اللغة كعامل مهم في تحديد وبناء الهوية وبين من ينفي هذه العلاقة والتي تعتبر عرضية مقابل أهمية عوامل اجتماعية وثقافية أخرى كالعرق والانتساب السياسي والطبقة(1). لذلك، كانت حجج النفي تستند إلى أن اللغة ليست في حد ذاتها المُحدِّد الحصري للتجميع الاجتماعي لأن اللغة تتشابك مع مؤشرات أخرى لعضوية المجموعة، وإلى كون الهوية تخضع لعمليات تشكل بمنطلقات ثقافية متعددة سواء من داخل المجموعة ذاتها أو خارجها ولا تملك

(1) Ennaji, M. (1999). The Arab World (Maghreb and Near East). in J. Fishman, Language & Ethnic Identity. New York: Oxford University Press.

رابطة أحادية وحيدة، فالدين والعادات والبيئة الجغرافية والطبقة الاجتماعية وطبيعة العمل والعرق والجنس وغيرها مرتبطة بالهوية وتعمل مجتمعة على تعريف الفرد والجماعة. من وجهة نظر "ميكاييل بيليج"، "يمكن العثور على الهوية في عادات الحياة الاجتماعية المتجسدة، بما في ذلك عادات التفكير واستخدم اللغة"(1). وكلها تعمل مجتمعة لتبرز السمات الأساسية التي تعبر عن كينونة فردية أو جماعية تحوز مكانا تعرف به من بين كينونات أخرى.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنها تعمل على إحداث تصنيفات فئوية كلما أخذت بمعزل عن غيرها أو بروزها متفردة بتأثير الموقف، فالناس لا يقدمون حالة تجانس أو اختلاف مطلقة إلا بتقديم مؤشر على آخر. وبذلك تكون "اللغة لها مكان معقد في عمليات تشكيل الهوية. إنها تحتل مكانًا في قائمة الأشياء التي "يملكها" الفرد عندما يكون "لديه" ثقافة. لكن الرابط ليس ضروريًا، فهو ليس دائم، وعندما يكون موجودًا، قد يشير أو لا يشير إلى الانتماء"(2). فتلك التصنيفات هي تجميعية وانطلاقا منها يشعر الفرد أو الجماعة بتقاربه أو اندماجه مع فئة معينة وابتعاده عن أخرى، وذلك استنادا لمؤشر بعينه قد يكون لغويا أو غيره لكن الأكيد أنه سينعكس على الممارسة اللغوية التي ستتشكل وفق نمط يميز الجماعة عن غيرها.

على الرغم من العلاقات المتبادلة التي قد تربط بين الاثنين، فإن "الهويات" و "اللغات" ليست هي نفسها، ولا تنتمي إلى نفس ترتيب الأشياء. قد توجد اللغات في غياب إحساس قوي بالهوية، وقد تكون هناك هويات لا علاقة لها باللغة. إذا لم يكن لمجموعة من البشر اتصال مع أفراد آخرين من مجموعات مختلفة، فلن يعتمد التمثيل الذاتي الجماعي لتلك المجموعة على التباين مع مجموعات أخرى ذات سمات مختلفة، بل على النقيض من ذلك، عند الاقتضاء مع

(1) Michael, B. (1995). Banal Nationalism. London: Sage. p. 8

(2) Bonnie, U. (2008). Whose Spanish? The tension between linguistic correctness and cultural identity. Dans M. Niño-Murcia, & R. Jason, Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages (p. 264). Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company. p. 264.

عناصر أخرى من البيئة المحيطة. وبالتالي، قد يكون هؤلاء الأشخاص غير مدركين لكيفية تحدثهم لأن هذه ستكون ظاهرة تلقائية وعادية تمامًا، مثل أي عادة بيولوجية يمارسها الإنسان يوميا، وهو شيء لا يتطلب اهتمامًا واعيًا. في حالة الاتصال، قد يكون أيضًا أن السمة الأساسية التي تعتقد الجماعات أنها تميزها عن بعضها البعض ليست اللغة، التي قد تشاركها أو لا تشاركها، بل المعتقدات الدينية أو لون البشرة أو البنى السياسية. لذلك، "اللغة" و"الهوية" ليست بالضرورة ظاهرتين مرتبطتين(1). وهي حالة احتمالية لا تنفي العلاقة ولكن تؤخر اللغة لصالح عامل أو عوامل أخرى كمحددات للتمايز لدى الجماعات والأفراد وذلك للتماثل اللغوي.

ولو تراجعنا قليلا والتفتنا إلى اللغة فسنلحظ أنها ليست سوى تعبير لفظي عما هو موجود في الأصل، فهي قد تكون مجرد انعكاس لكيان مكتمل الصفات تحدده عديد العوامل الثقافية يمارس الفرد من خلالها وجوده في البيئات الاجتماعية المختلفة. ويوضح "كامرون" بأن استعمال الأفراد للغة يعكس خصائصهم الديموغرافية وانتماءاتهم الاجتماعية، ويؤكد على أن هذه الخصائص أسبق من اللغة وأن اللغة تأتي كانعكاس لما سبق:

"بوعي أو بغير وعي، يستخدم المتحدثون الكلام للإشارة إلى شعورهم بأنفسهم على أنهم ينتمون إلى المجموعة أ ويختلفون عن المجموعة ب. في كلا الحسابين، يُفترض ضمنيًا أن الفئات والهويات ذات الصلة موجودة قبل اللغة، وهي ببساطة "معلَّمَة marked" أو "منعكسة reflected" عندما يأتي الناس لاستخدامها(2) . وهو نفس ما طرحه تعريف الهوية لـ "بين وجونستون" حيث اعتبرا الهوية تتشكل بتجاربنا وذكرياتنا، والأهم من ذلك، عبر إسقاط تجاربنا وذكرياتنا تلك على طرقنا في التعبير عن ذواتنا. ثم يتعين على الأفراد اللجوء إلى جميع مواردهم اللغوية للتعبير عن

(1) Boada, A. B. (2012). Language and identity policies in the 'glocal' age: New processes, effects and principles of organization. Barcelona: Institut d'Estudis Autonòmics, Generalitat de Catalunya. p 103

(2) Cameron, D. (1995). Verbal Hygiene. London: Routledge. p. 15.

هويتهم[1] . أي التعبير عما هو موجود ومُعَرَّف، كان قد تشكل واصطبغ وفق مسارات التنشئة والتغيرات الاجتماعية ككيان متفرد أو جماعة ممتدة.

ولم تفلح هذه النظرة في إبعاد اللغة وفصلها عن الهوية بشكل مطلق وعرفت بعض الارتباك والتلكؤ وأقصى ما استطاعته هو تغليب وجهة نظر أكثر شمولية ترى بتعدد المدخلات في تركيبة الهوية بحيث لا يمكن الجزم بغلبة عامل على آخر. لكن العلاقة أقوى وأكثر وضوحا في الواقع، وهي محل إثبات حتى لدى المعارضين بالنظر لطبيعة اللغة من جهة والهوية ذاتها من جهة أخرى، فاللغة كمنطلق كما يقول "باختين"، ليست "محايدة" مجرد كلمات وأشكال تنتمي إلى "لا أحد"؛ وهي بالنسبة لأي وعي فردي ليست نظامًا تجريديًا للأشكال المعيارية بل هي مفهوم للعالم، وجميع الكلمات تمثل شيئا ما أو شخصا معينا[2] . وعلى هذا تتمايز هوية أي شخص ظاهريا باللغة، عبر الصوت والمفردات والتعابير والإشارات اللغوية التي يقدم من خلالها نفسه إلى الآخر ولا يمكن تخطي ما ينطبع في ذهن المتلقي من مدركات وأحكام حول ماهية المتحدث، التي قد تكون مطابقة تماما لما أراد تبليغه عن قصد أو عن غير قصد في ممارسته الخطابية تلك. لذلك أبسط ما نستشفه من أي موقف خطابي هو هوية من نكلم في مقابل هويتنا. ولو سلكنا مسارا عكسيا انطلاقا من الهوية، فنجد أنها لا تتمظهر إلا من خلال المواقف والسلوكات الفردية والجماعية في السياقات الاجتماعية والتي لن تنفلت حتماً عن سطوة الممارسة اللغوية. حيث تتجلى التماثلات والاختلافات، التي يحرص عادة المتشاركون على إبرازها لأغراض التحديد والتمايز. ويؤكد في هذا الإطار "كيسلنج" على كيفية ظهور الهوية أثناء التفاعلات، مع الإشارة أيضًا إلى أن هذه التفاعلات تلعب في الوقت نفسه دورًا متبادلًا في بناء الهوية:

---

(1) Bean, J. M., & Johnstone, B. (2004). Gender, identity, and 'strong language' in a professional woman's talk. Dans R. T. Lakoff, & M. Bucholtz, Language and Woman's Place: Text and Commentaries (pp. 237-243). New York: Oxford University Press. p. 237

(2) Bakhtin, M. (1981). Dialogic Imagination. USA: the University of Texas Press. p. 293

"يتم إنشاء وإعادة إنشاء الهويات عندما يتكلم المتحدثون فعليًا مع بعضهم البعض، لكن الطريقة التي تظهر بها هذه الهويات تتوقف على الخطابات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجيات للمتحدثين ... نظرًا لأن الهويات علائقية، فليس للشخص هوية واحدة ثابتة، وحدها الهويات مبنية ولها سياق في التفاعل (وبقدر ما تكون الهوية حقيقية من الناحية النفسية، تستند إلى تصور الذات لمكانها في نماذج تفاعلية نفسية)"(1). فالخطاب وممارسة اللغة تنطلق من خلفيات وتتشكل وفق نمط واحد لنفس المصدر وتحيل إليه حتى تصبح مرتبطة به ومؤشر عليه.

في الحقيقة هناك نوعان مختلفان من الروابط بين أي مجموعة اجتماعية ولغتها. في الغالب لا يتم الفصل بينهم في مدركات الملاحظين الخارجيين أو حتى في أذهان المتحدثين أنفسهم. وتميز "نانسي دوريان" بين وجهين لبروز هذه العلاقة، فاللغة تعمل كدليل هوية مثل الزي التقليدي أو المطبخ الخاص، وتحدد الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعة معينة. وهي لا تعد كونها واحدة من مجموعة لا نهائية تقريبًا من علامات الهوية المحتملة، ويتم استبدالها بسهولة بعلامات أخرى تتسم بنفس الفعالية. أما في الوجه الآخر للعلاقة لا يمكن استبدالها بسهولة. مع أن العديد من السلوكيات يمكن أن تحدد الهوية، إلا أن اللغة هي الوحيدة التي تحتوي بالفعل على محتوى ثقافي واسع النطاق. الأصوات المميزة المنطوقة في التحدث بلغة معينة تشفر المعنى، ويصبح الارتباط بين المجموعة واللغة أكثر أهمية على هذا المستوى(2). وهي الميزة التي تختص بها اللغة دون غيرها، فلا يمكن إطلاقا إغفال الانطباعات حول المتحدثين والتي ترتسم تلقائيا باستعراض ملكاتهم اللغوية.

---

(1) Kiesling, S. (2006). Language and Identity in Sociocultural Anthropology. Dans K. Brown, Encyclopedia of Language and Linguistics (éd. 2, Vol. 5, pp. 495-502.). Oxford: Elsevier.

(2) Dorian, N. C. (1999). Linguistic and Ethnographic Fieldwork. Dans J. A. Fishman, Handbook of Language & Ethnic Identity (pp. 25-41). New York: Oxford University Press. p. 31

هذه المقاربة التي تنظر إلى العلاقة بين اللغة والهوية باعتبارها تبادلية التكوين للطرفين بطريقتين على الأقل. من ناحية، توفر اللغات، أو بالأحرى خطابات معينة داخلها، المصطلحات والوسائل اللغوية الأخرى التي يتم بها بناء الهويات والتفاوض بشأنها. من ناحية أخرى، فإن أيديولوجيات اللغة والهوية ترشد الطرق التي يستخدم فيها الأفراد الموارد اللغوية لفهرسة هوياتهم وتقييم استخدام الموارد اللغوية من قبل الآخرين(1). ولن يكون هذا الارتباط ذا معنى إلا بإعادة صياغة معاني الهوية، فالهوية بمراس ثابتة قد تتلاشى أمام صفات التغير وعدم الثبات، فبهذا التشكل اللغوي لا يمكن أن تستقيم على حال بالنظر لاختلاف الممارسة وتباين المواقف الاتصالية ما يعكس هوية احتمالية تعمل دوما على مواءمة الموقف، مما قد يظهرها بشكل مغاير في موقف آخر. وننتقل بذلك من معنى العلاقة العام إلى الحديث عن عرض وتقديم الهوية.

1-3- الذات المتكلمة وعرض الهوية

يشير مصطلح موضع الذات إلى الطريقة التي يعرض بها الشخص نفسه ويمثلها خطابيًا ونفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا من خلال استخدام الأنظمة الرمزية(2). كانت هذه فكرة "كلير كرامش" حول الهوية وكيف هو التصور العام لها وفق الممارسة اللغوية، ويشترك فيها العديد من المفكرين، بل منها ما هو أكثر راديكالية، كما افترض "إيان تشامبرز" أن الهوية لا وجود لها بشكل مستقل عن اللغة، لكنها تبرز كمجموعة من التمثلات أو "القصص الخيالية «fictions» "التي تُبْنَى في الخطاب اليومي، حيث يعيد المتفاعلون "اختراع" أنفسهم والآخرين باستخدام اللغة كأداة للبناء الثقافي. والمتفاعلون هم في الوقت نفسه مؤلفون ومؤدون لـ "قصص" هويتهم الخاصة والتي يقومون

(1) Pavlenko, A., & Blackledge, A. (2004). Introduction: New Theoretical Approaches to the Study of Negotiation of Identities in Multilingual Contexts. Dans A. Pavlenko, & A. Blackledge, Negotiation of Identities in Multilingual Contexts. UK: Multilingual Matters Ltd. p. 14

(2) Kramsch, C. (2009). The multilingual subject. Oxford: Oxford University. p 10

بتطويرها وأدائها من خلال أنشطتهم اليومية[1] . وبنفس المنطلقات اللغوية عدَّ "ريتشارد باومان" الهوية على أنها:

"النتيجة المحددة لعملية بلاغية وتفسيرية يقوم فيها المتفاعلون لدوافع ظرفية باختيارات من ذخيرة لموارد تعريفية وانتسابية مكونة اجتماعياً، وصياغة هذه الموارد السيميائية في متطلبات الهوية لعرضها على الآخرين"[2].

لقد سمح هذا التأصيل لمفهوم الهوية ببروز الممارسة اللغوية كوسيلة لصياغة مفهوم الهوية، فصارت مُنْتَجاً بنيوياً مُمَارَس أو معروض في كل المواقف التفاعلية يغلب عليه التغير، وينفي هذا الطرح حالات الثبات، إذ لم تعد مجرد موقف أو حالة موقوفة ثابتة تحمل من السمات الثقافية والاجتماعية ما يعرضها ككيان منفصل مُتَمَوْضِعٍ في حيز علائقي بين كيانات أخرى مغايرة. والأكثر من ذلك، أنه يمكن لهذه الهوية أن تنتقل من عرض إلى آخر تقدم من خلاله سمات مغايرة حسب سياقات الاستعمال اللغوي وبما تقتضيه الحاجة. فتعدد عناصر الهوية مع تباين حالات المواجهة الكلامية وما تبرزه مآلات العملية التفاوضية تؤثر في صور الهوية الظرفية ما يدفعنا إلى القول بتعدد أوجه الهوية، حيث يعمد المتحدثون كما وضح ذلك "باريت" "إلى زيادة أو تقليص العروض اللغوية التي تشير إلى جوانب مختلفة من هوياتهم وفقًا لسياق الكلام والأهداف المحددة التي يحاولون تحقيقها... لذا يمكن للمتحدث استعمال قيم الفهرسة في اللغة لتموضع الذات داخل هوية معينة خلال لحظة تفاعلية معينة. تشير هذه الممارسة إلى أن المتحدثين ليس لديهم "هوية" واحدة بل بالأحرى شيء أقرب إلى ما دعاه "بول كروسكريتي" "ذخيرة الهوية"، حيث يمكن مواجهة أي من تعدد الهويات في لحظة معينة. فضلا على ذلك، قد ينقل المتحدثون

(1) Bierbach, C., & Birken-Silverman, G. (2007). Names and identities, or: How to be a hip young Italian migrant in Germany. Dans P. Auer, Style and Social Identities Alternative Approaches to Linguistic Heterogeneity (pp. 121-154). Berlin: Mouton de Gruyter. p. 122

(2) Bauman, R. (2000, January). Language, Identity, Performance.

في أي لحظة أكثر من هوية "فئوية" معينة. وتوضح أن المتفاعلين يستخدمون الميزات اللغوية لإظهار هوية محددة في سياق معين حيث تعمل اللغة كمؤشر على السمات المرتبطة بالهوية في لحظة الالتقاء. لذا، "يُنظر إلى الهوية على أنها نتيجة لعمليات التقديم الذاتي، والتي تظهر اجتماعيًا في سياق لقاءات الشخص مع الآخرين"(1). فالهوية حمالة أوجه تتعدل تلقائيا في مقابل الآخر إما لإبراز التماثل أو الاختلاف وتعكس اللغة هذه الحالات التي تتبناها الهوية. وتسمح لها بالتعرف وعرض الذات حسب متطلبات الموقف.

في الآونة الأخيرة، استحضر "بافلنكو وبلاكليدج" هذه المفاهيم في مناقشتهم للتفاوض بشأن الهويات في سياقات متعددة اللغات. في حين أن فكرة التفاوض عن حق تنقل شعورًا بالاعتراف بوجود عرض لهويات متعددة، يبدو أنها تؤيد ضمنيًا وفي نهاية المطاف فكرة الهوية الواحدة حيث تظهر هوية مفضلة في ختام التفاوض. فهم يصورون الهويات على أنها "خيارات اجتماعية وخطابية وسردية يقدمها مجتمع معين في وقت ومكان محددين يلجأ إليهم الأفراد والجماعات في محاولة لتسمية الذات **self-name** وتوصيف الذات **self-characterize** والمطالبة بالفضاءات الاجتماعية والامتيازات الاجتماعية(2). وقد سعى في مسار آخر كل من "لوباج وتابوريت كيلر" إلى تبيان نموذجهما للسلوك اللغوي ليحمل في الأخير صياغة جديدة عبرا فيها عن هذا السلوك كأفعال الهوية. في هذا الإطار، وجها الاهتمام إلى اعتبار استخدام الأفراد للغة على أنه "يكشف [عن] هويتهم الشخصية وبحثهم عن الأدوار الاجتماعية. فبالنسبة لأي حالة هوياتية معينة قد ندرسها، فلن تكون هناك طريقة واحدة للاستعمال اللغوي تشير إليها، بدلاً من ذلك، سيكون هناك مجموعة من طرق التحدث المناسبة توافق تعقيدات بناء الهوية

(1) Niño-Murcia, M., & Rothman, J. (2008). Spanish-contact bilingualism and identity. In : M. Niño-Murcia, & J. Rothman, Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages (pp. 11-32). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

(2) Pavlenko, A., & Blackledge, A. (2004). Op.cit. p. 19

من قبل الأفراد، تستقيها من مجموعة الموارد التي يستمد منها أعضاء مجتمع الكلام الأدوات اللغوية التي يحتاجونها[1]. حالات التعدد وتباين أشكال التمظهر للذات تصوغها اللغة وتسهل ارتسامها في أي سياق تفاعلي وتشير إليها في كل مرات التفاعل والاشتراك في الفعل الخطابي.

وفكرة "عرض الذات" يمكن أن نستشفها ضمنيا فالتفاوض أو أفعال الهوية تفترض تقابل هويات وانكشافها أمام بعضها البعض في موقف محدد حيث تتعرف وتعرف ذواتها لأغراض معينة، لكنها تقف صريحة لدى "إرفينغ غوفمان" حيث قدمها وصاغها وفق مقاربة تعتبر الهوية سائلة يكون بها الفرد في الحياة اليومية بصدد تقديم عرض يعبر به عن ذاته مقابل ذوات أخرى مشاركة في العرض. وهو ما يفترض مقابل تلك الطبيعة السائلة والمتعددة الأوجه للهوية قدرة الأفراد على الانتقال بينها من خلال تغيير أفعالهم استجابةً لطلبات واحتياجات العروض المقدمة أثناء التفاعل، والتي تصبح بدورها أفعال تعبر عن هوية محددة في لحظات معينة[2]. وما الهوية إلا مجمل الصور التي تظهر عليها لدى محاذاتها بذوات أخرى تسمح لها بالبروز وعرض السمات المحددة لتركيبتها النفسية والثقافية والاجتماعية.

وإذا فكرنا في المحاذاة كمواضع للذات فيما يتعلق بمجموعة من الصور أو الخصائص الاجتماعية التي يتم تقييمها ضمن معايير المجتمع، فيمكننا أن نفهم كيف يكون الشخص نفسه من لحظة إلى أخرى قادرًا على ذلك، وقد يحتاج، لإظهار مختلف "الذوات" حسب ما يراه مناسبًا. ويحمل هذا التقديم للذات معان أخرى في حالات التعدد اللغوي تستند إلى الكفاءة الاجتماعية وتحقيق التوقعات داخل وخارج المجموعة لغويا. فعلاوة على الحاجات الاتصالية، من الممكن أن يلجأ الفرد إلى تبديل اللغة لعرض هوية تنزع إلى التجانس مع هوية المُحَاوِر. فيكون هذا التبديل حاملا لقيم شبه سيميائية تعمل على نقل الإحساس بالتضامن، كما تسمح للمُحاور بمعرفة أنه

(1) Fought, C. (2006). Language and Ethnicity. Cambridge: Cambridge University Press.
(2) Goffman, E. (1959). The Presentation of the Self in Everyday Life. New York: Anchor Book.

" أنا لست (س) فحسب، بل أنا أيضًا (ع)". فيكون التبديل تشكيل رمزي للهوية التي نريد أن نعرضها في وقت معين داخل تلك المجموعة [1]. ذلك أن حالات الهوية وحاجتها لإبرازها تتأكد من خلال المخزون اللغوي المتصرف فيه وفق المقتضيات التخاطبية والتي بدورها تحدد أية صورة ستعرض في أية لحظة.

لكن هذا العرض عبر تبديل الرمز اللغوي لا يخضع بالضرورة لمعاني التجانس والمواءمة كي تحكمه علاقات التوافق والامتثال، فالهويات قد تكون محل تنافس تكون فيه مجبرة على إظهار غنى رأس مالها الرمزي، في بعض الأحيان هو عرض قوة أو هيمنة لتأكيد تفوق هوية بعينها، وسيلته اللغة. وقد وضح "بولونياي" مثلا في دراسة أجريت على فتيات ثنائيات اللغة، كيف أنهن يستخدم مواردهن اللغوية عن طريق التبديل إلى اللغة الإنجليزية بشكل مقصود واستراتيجي لإظهار قوتهن ووضع أنفسهم في موقع مُهَيْمِن. "فالانجليزية تمكن الفتيات من تعزيز رأس مالهن الثقافي ويستعملنها لبناء مكانة وهيمنة رمزية "[2]. بمعنى تعدد الأغراض هو من صميم التفكير في الخيارات اللغوية والاستعمالات الرمزية ومهارة الذات في التوفيق بين هذه الخيارات يساعد على التعريف بها.

وبالعودة لمناقشات فكرة التفاوض يصبح في المقابل لكل جماعة متماثلة طرق كلام تمارس من خلالها هويتها كفعل يُظْهِر تمايزها وتفردها أمام جماعات أخرى تشكلت على نفس النمط، وتتكون شخصية قائمة أساساً على التأمل الذاتي وتصنيف الآخر وفق عمليات البناء الاجتماعي خاصة أثناء المواجهات الكلامية، حيث يظهر بدوره بأفعاله الكلامية كنقيض احتمالي. فيصبح الاهتمام بالذات متوقف على مدى الحفاظ على صور الهوية في حضور هذا المقابل المتكلم الذي

---

(1) Niño-Murcia & Rothman, 2008, Opcit, p. 17

(2) Bolonyai, A. (2005, February 11). 'Who was the best?': power, knowledge and rationality in bilingual girls' code choices. Journal of Sociolinguistics, 9 ((1)), 3–27. doi: https://doi.org/10.1111/j.1360-6441.2005.00279.x. p. 18

يحاول بسط سماته، والعملية في مجملها متبادلة بين الذوات المتصلة وتسري في الاتجاهين، ما يدفع إلى التفاوض الذي أشار إليه "ستيلا تينج-تومي" وعرفه على أنه "التبادل اللفظي وغير اللفظي لرسائل بين متصلين أو أكثر بغرض الحفاظ على، أو تهديد، أو رفع مستوى مجموعة اجتماعية أو ثقافية أو شخصية فريدة لصور هوية الآخر"[1]. والمهم أيضًا هو أن أهمية ما يعنيه أن نكون شخصا معينا نحمل عددا متزايدا من السمات تطفوا عبر ممارستنا اللغوية، والتي يمكن أن نوصف بها بحيث يخيل لنا أنها لا تكتمل أبدا وغير متناهية. فقد نتحدث كآباء، عمالا، كهولا، جيرانا، مهاجرين، متدينين، مرضى، رياضيين. وغيرها، فالمجال غير محدود لتوصيفات قد تظهر متفردة أو متزامنة حسب الموقف. وعلى هذا تمثل الهوية صورة خطابية لحظية متوقفة عند حالة ظاهرة لا تلبث أن تتغير إلى صورة أخرى يفرضها تغير الموقف.

علاوة على ذلك، فإن الهويات متعددة ومتراكبة يمكن ربطها بهويات أخرى. بهذا المعنى، يمكن أيضًا أن ننتقل في آن واحد بين مختلف الصور الاحتمالية للهوية. وهذا ما حمل "هول" على القول بأن الذات لا تتكون من هوية واحدة بل من عدة هويات متغيرة، متناقضة أحيانًا، بدون هوية كجوهر:

"تفترض الذات هويات مختلفة في أوقات مختلفة، هويات ليست موحدة حول "ذات" متناسقة. في داخلنا هويات متناقضة، تسحب في اتجاهات مختلفة، بحيث يتم تغيير هوياتنا باستمرار. إذا شعرنا أن لدينا هوية موحدة من الولادة إلى الموت، فذلك فقط لأننا نبني قصة مريحة أو "سرد الذات" عن أنفسنا "[2].

---

[1] Bennett, J. M. (2015). The SAGE Encyclopedia of Intercultural Competence. United States of America: SAGE Publications. p. 418.

[2] Hall, S. (1992). The question of cultural identity. In : S. Hall, D. Held, & T. McGrew, Modernity and its Futures (pp. 273-325). Cambridge: Polity Press. p. 277

وقد دعم "هول" بقوله الاستدلال على عدم ثبات الهوية التي ندركها ونعرضها بشتى الطرق أمام الآخرين، لكنه أتى ضمنيا بشيء قد يغير من مفاهيمنا حول الهوية فهي ليست ذات جوهر أي أنها لا تتركز في سمة واحدة ثابتة تتعرف بها الذات، بالتالي كل ممارسة لغوية هي استعراض لذات بهوية محددة مرتبطة فقط بالموقف، نتخلى عنها بمجرد التحول إلى موقف آخر. فأوضح ما يقرب لنا الفهم في هذه الحالة هو النظر في تشكل الهوية وتحولها إن ثبت غياب جوهر بشدها إلى الاستقرار.

2- اللغة مساحة للذات وتأسيس للآخر

2-1- اللغة وبناء وإعادة بناء الهوية

اتخذت معظم الأعمال الحديثة حول اللغة والهوية منظورًا يرى الهوية شيئًا ديناميكيا متعدد الأبعاد في تغير مستمر. فالهوية، كما يقول كاميرون: "ليست شيئًا ثابتًا ومستقرًا وموحدًا يكتسبه الأفراد في وقت مبكر من حياتهم ويمتلكونه إلى الأبد بعد ذلك"[1]. وقد تتغير الهوية وتتعدد في تكيفها مع البنى الاجتماعية التي تتفاعل داخلها، فهي تتمركز حول بعض الخصائص كالجنس والاثنية والطبقة الاجتماعية والمهنة وغيرها لتتشكل وفقها. والقول بالتمركز ليس إقرارا بالنزوع للثبات، إنما هو إشارة لمجالات وحدود الحركة المكانية والزمانية للهوية في تمظهرها الاجتماعي تُعَرَّف من خلاله كموضوع وذَاتٍ بسمات معينة. وفي الوقت الذي نقر بتكيف الهوية بالتفاعل الاجتماعي، نقف على حقيقة تأثيرها في هذه البنى أيضا، فإنها كما يذكر "ديفيد بلوك" في نفس الوقت تُكَيِّفُ التفاعل الاجتماعي والبنية الاجتماعية. لذلك باختصار، يمكن القول أنها "تتشكل من، وتشكل البيئة الاجتماعية"[2]. هذا التأثير المتبادل هو تصرف في المعلمات التي لم تعد تقف

(1) Cameron, D. (2001). Working with spoken discourse. London: SAGE Publications. p. 170

(2) Block, D. (2010). Second Language Identities . New York: Continuum. p. 26

كثوابت، كما تم ذكره، حيث تقوم كل ذات من خلالها بإنشاء هويتها الاجتماعية الخاصة، وقد فتح النقاش حول اللغة عدة طرق مهمة لإعادة التفكير في الهوية كما تتجلى وتتعدل حسب السياقات.

توضح دراسة اللغة كخطاب تفاعلي أن هذه المعلمات والخصائص ليست ثوابت يمكن اعتبارها أمرًا مسلمًا به ولكن يتم إنتاجها تواصليا. لذلك، "لفهم قضايا الهوية وكيف تؤثر وتتأثر بالانقسامات الاجتماعية والسياسية والعرقية، نحتاج إلى الحصول على رؤى حول العمليات التواصلية التي تنشأ من خلالها"(1). ويصبح التفكير في العلاقات بينها وبين الهوية هو تفكير في العمليات التواصلية التي تتحدد من خلالها القوة المؤيدة للغة في تكوين الهوية بدلاً من كونها بنية مسبقة تنعكس في استخدام اللغة(2). ونحن بذلك ندافع عن القيمة التحليلية لمقاربة الهوية كظاهرة تفاعلية واجتماعية ثقافية تستند إلى الموارد الرمزية الأكثر مرونة لإنتاج الهوية، وتسمح لها بالظهور والانتشار في سياقات الخطاب المحلي للتفاعل، بدلاً من بقائها بنية مستقرة تقع في المقام الأول في النفس الفردية أو في الفئات الاجتماعية الثابتة (3). فالهويات تتطور وتتغير خطابيا وهذا يحملها على الظهور بصيغ متعددة، وحالات الظهور تلك إن لم تكن في الواقع فهي على الأقل متعددة الأوجه. اتساقها واستمراريتها ليست سوى بناءاتنا، التي تفرضها مفاهيمنا الثقافية لأنواع الذات الطبيعية وغير الطبيعية في مجتمعنا(4) . فهي شيء ما يقوم الناس ببنائه وإعادة بنائه باستمرار في

(1) Gumperz, J., & Cook-Gumperz, J. (1982). Introduction: language and the communication of social identity. Dans J. Gumperz, Language and social identity. Camgridge: Camgridge University Press . p. 1

(2) Pennycook, A. (2004). Performativity and Language Studies DOI: 10.1207/s15427595cils0101_1. Critical Inquiry in Language Studies, 1(1), 1-19. doi:https://doi.org/10.1207/s15427595cils0101_1. p. 13

(3) Bucholtz, M., & Hall, K. (2010). Locating Identity in Language. In : C. Llamas, & D. Watt, Language And Identities (pp. 18-28). Edinburgh: Edinburgh University Press. p. 18

(4) Lemke, J. (2008). Identity, Development and Desire: Critical Questions. In : C. R. Caldas-Coulthard, & R. Iedema, Identity Trouble Critical Discourse and Contested Identities (pp. 17-42). New York: Palgrave Macmillan. p. 19

مواجهاتهم مع بعضهم البعض في العالم... ونحن نقوم بـ (أ)، (ب) و (ج) لأننا (س)، (ع) و (ص). بعض المنظرين يؤكدون أن ما يحدث حاليا هو العكس فنحن من خلال قيامنا بـ (س)، (ع) و (ص) نصير أو نبني ذواتنا كـ (أ)، (ب) و (ج) [1]. وبناء الهوية هو عملية يستخدم فيها الأفراد موارد رمزية مختلفة لعرض هوياتهم المرغوبة أو الهويات المفروضة عليهم، والتأكيد على أهمية اللغة في ذلك. وتعد اللغة من الموارد الرمزية العديدة المتاحة للإنتاج الثقافي للهوية، إن لم تكن الأكثر مرونة وانتشارًا[2]. فقد وجدت الهوية في اللغة الوسيلة الأكثر مواءمة لحقيقتها المتغيرة وسهلت نزعة الهوية نحو التعديل المستمر لما تحمله اللغة نفسها من أوجه التعبير والتشكيلات المختلفة من التراكيب اللفظية والصوتية المعروضة للاستعمال.

على الرغم من، أن الهويات يمكن أيضًا أن تنشأ من المؤسسات المهيمنة، فإنها تصبح هويات فقط عندما يستوعبها الفاعلون الاجتماعيون، ويبنون معانيها حول هذا الاستيعاب[3]. فالقوة والوعي الفردي هي اللغة. واللغة هي المكان الذي يتبنى فيه ذاتيتنا وإحساسنا بأنفسنا. والافتراض بأن الذات مبنية يعني أنها ليست فطرية، وليست محددة وراثيًا، إنما هي منتج اجتماعي. يتم إنتاج الذاتية في مجموعة كاملة من الممارسات الخطابية – الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – التي تكون معانيها موقعًا ثابتًا للصراع على السلطة. اللغة ليست التعبير عن الفردية المتفردة؛ إنها تبني الذاتية الفردية بطرق محددة اجتماعيا. علاوة على ذلك، بالنسبة لما بعد البنيوية على وجه الخصوص، فإن الذاتية ليست موحدة ولا ثابتة. على عكس النزعة الإنسانية، التي تنطوي على ذات واعية معروفة وموحدة وعقلانية، فإن النظرية ما بعد البنيوية تنظر إلى الذاتية كموقع

(1) Cameron, D. (2001). Op.cit, p. 170

(2) Bucholtz, M., & Hall, K. (2004). Language And Identity. in A. Duranti, A Companion To Linguistic Anthropology (pp. 369 - 394). USA: Blackwell Publishing . p. 369

(3) Castells, M. (2010). The Power of Identity (éd. Second). USA: Blackwell Publishing Ltd . p. 7

للانقسام والصراع، وهو أمر مركزي في عملية التغيير السياسي والحفاظ على الوضع الراهن[1]. تعمل اللغة إذا كقوة تنظيمية للضغط على الأفراد حتى يتوافقوا مع أنماط الكلام والسلوكات المعتمدة اجتماعيًا، والتي تلقن غالبا داخل المؤسسات الاجتماعية، حيث يمكن ملاحظة التأثيرات التنظيمية للخطاب على بناء الهوية ضمن هذه الأوساط. على سبيل المثال، اللغات الأم لها وظائف اجتماعية مرتبطة أساسًا بالهوية والحياة اليومية والأسرة والأصدقاء، وهي مهمة لبناء الهوية من خلال دورها الرمزي إذْ تمثل العناصر الثقافية التي تؤثر عبر التنشئة الاجتماعية على الهوية الأولى للأفراد، وتساعد لاحقا في تشكيل شخصيات الناس وطريقة التفكير لديهم وبالتالي تحديد الأشخاص والمجموعات وفق خصوصيتها وثقافتها وأيديولوجيتها؛ مقارنة بغيرها[2]. وفي سياق الفصل الدراسي، تستكمل عملية البناء بإخضاع الطلاب لمجموعة من الخطابات المؤسسية التي تقدم المعرفة حول "كيف تكون" من حيث الكلام والسلوك وتعلمهم علاقات المعلم والطالب. لكن بالطبع، ليست كل الخطابات منظمة أو معتمدة مؤسسيا. سيتم أيضًا تكوين الخطابات المتنافسة أو المقاومة بواسطة أنظمة قيم النظراء، وستحكم جزئيًا هويات النظراء وعلاقاتهم داخل وخارج الفصل الدراسي. سوف تتداخل هذه الخطابات مع الخطابات المجتمعية الأوسع نطاقًا، والتي تشمل وجهات نظر متنافسة، بشأن العمر والجنس والعرق والطبقة وما شابه[3].

---

(1) Weedon, C. (1993). Feminist Practice and Poststructuralist Theory. USA: Blackwell Publishers.-Wittgenstein, L. (1953). Philosophical Investigations. Blackwell Publishing. p. 21

(2) Ennaji, M. (2005). Multilingualism, Cultural Identity and Education in Morocco. NY : Springer. p. 24

(3) Baxter, J. (2016). Positioning language and identity Poststructuralist perspectives. Dans S. Preece, The Routledge Handbook of Language and Identity (pp. 34-49). London: Routledge.

فبناء الهوية يستلزم عملية تعريف ذاتي وتحيين مستمر[1]. تتدخل فيه مختلف الفعاليات الاجتماعية والثقافية التي تعمل على إعادة إنتاج النمط الهوياتي السائد داخل المجتمع الممتد أو الجماعة الفرعية، عبر اللغة والممارسات اللغوية اليومية أو الظرفية التي تعكس الصورة المدركة ذاتيا لهذه الهوية. فتصبح الهوية بناء خطابي متحول باستمرار في السياقات المحلية التي يدخل فيها الفاعلون الاجتماعيون. ويتضح كذلك أنه بقدر ما نظن أن بناءاتنا الذاتية هي ملكنا وأننا متحكمون بها، فنحن دائمًا ما نعتمد على ما نقف عليه آنيا من موارد رمزية متاحة اجتماعيًا وغالبا ما تكون هي اللغة فنبني بها تجربتنا التي نؤكد من خلالها معالم أنفسنا والواقع المحيط بنا[2]. على كل تظهر اللغة كوعاء تتشكل داخله الهوية فهي تتلبس السمات الثقافية والاجتماعية لأي فئة مجتمعية وتطرح الخيارات الرمزية الأكثر ارتباطا بها ويكون استعمالها تعبير عن هذه الخلفيات.

2-2- التباين اللغوي: معالم لتشكل الهوية

يعتبر التباين اللغوي ظاهرة جلية في الممارسة اللغوية ويرتبط باختلاف السمات الاجتماعية للمتحدثين، حيث يعدل هؤلاء المتحدثون البنى اللغوية وفق السياق المحيط الذين يتفاعلون فيه مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات النفسية والاجتماعية والثقافية التي تخلق موازين اتصال تحدد ردود الأفعال اللغوية بين المتحدثين وتعزز أو تمنع استخدام تراكيب لغوية معينة. ويشير مصطلح التباين اللغوي إلى "وجود اختلافات ملحوظة في طريقة استخدام اللغة في مجتمع الكلام. إنها ملاحظة شائعة أن لغة واحدة لا يتم استخدامها بطريقة متجانسة تمامًا داخل مجتمع واحد. سماسرة البورصة لا يتحدثون مثل السباكين، الرجال لا يتكلمون مثل النساء، كبار السن لا يتحدثون مثل الشباب. علاوة على ذلك، حتى كلام شخص واحد ليس متجانسًا: فأنت لا

---

(1) Guibernau, M. (2013). Belonging ،Solidarity and Division in Modern Societies. UK: Polity Press. p. 17

(2) Meinhof, U. H., & Galasinski, D. (2005). The Language of Belonging. NY : PALGRAVE MACMILLAN. p. 7

تتحدث بنفس الطريقة عندما تدردش مع الأصدقاء في الحانة وعندما تتم مقابلتك للحصول على وظيفة"(1). إن هذا المفهوم الذي يقر بالتباين اللغوي وارتباطه بالسياقات الاجتماعية جاء به الناقد الأدبي الروسي ميخائيل باختين وجادل بأن اللغة في الحياة الاجتماعية الفعلية يتم تقسيمها إلى طبقات بطرق متعددة، تنشئ الطبقات المختلفة أصناف لغوية مختلفة على غرار النوع، مثل طرق الكتابة المختلفة لصحيفة شعبية مقابل أدب "عالي"؛ على غرار المهنة، مثل طرق التحدث المختلفة بين المحامين أو الأطباء أو السياسيين أو المعلمين؛ وإلى جانب أبعاد أخرى هامة اجتماعيًا، مثل العمر أو المستوى التعليمي أو حالة النخبة، يذكر باختين أنه "لا توجد كلمات وأشكال "محايدة" - يمكن أن تنتمي إلى "لا أحد"؛ فقد تم الاستيلاء على اللغة بالكامل، وتمت إصابتها بالمقاصد واللكنات. بالنسبة لأي وعي فردي يعيش فيها، فإن اللغة ليست نظامًا تجريديًا للأشكال المعيارية، بل هي تصور متنوع للعالم. كل الكلمات لها "طعم" المهنة، أو النوع، أو النزعة، أو الحفلة، أو عمل محدد، أو شخص محدد، أو جيل، أو فئة عمرية، أو اليوم والساعة. كل كلمة لها طعم السياق والسياقات التي عاشت فيها حياة مشحونة اجتماعيا؛ يتم ملء جميع الكلمات والأشكال بالمقاصد. إن الدلالات السياقية (عامة، مغرضة، فردية) لا مفر منها في الكلمة"(2). ولا يقتصر التباين على الجزئيات في اللغة بل قد يشمل أيضا اللغة بحد ذاتها وفي ذلك يقول محمد عفيف الدين دمياطي "إن التنوع اللغوي قد يكون شيئا أقل من اللهجة وقد يكون أكبر من اللغة، فاللغة بأسرها تسمى تنوعا لغويا والاستعمالات المختلفة للغة واحدة التي ترتبط بمنطقة خاصة أو جماعة خاصة تسمى تنوعا لغويا. فالسمات المهمة في التنوع اللغوي هي وجود المواد اللغوية كالأصوات والكلمات والسمات النحوية التي ترتبط بعامل خارجي كالمنطقة الجغرافية أو الجماعة اللغوية"(3). والثابت أن استخدام اللغة بين المتحدثين أو مجموعات المتحدثين

(1) Trask, R. L. (1999). Key Concepts in Language and Linguistics. London : Routledge. p. 221

(2) Bakhtin, M. (1981). Op.cit. p. 293.

(3) محمد عفيف الدين دمياطي. (2017). مدخل غلى علم اللغة الاجتماعي (الإصدار 02). مالنج – جاوى الشرقية – إندونيسيا: مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع. صفحة 51

يخضع إلى الاختلافات الإقليمية أو الاجتماعية أو السياقية، وطرق توظيفها تتغير بتغيير معايير لغوية ملحوظة كالنطق أو اختيار الكلمات أو حتى التفضيلات بين تنوعات لغوية معينة.

إن العملية الاتصالية تجلب معها الكثير من الانطباعات النفسية والاجتماعية ولا يمكن أبدا لأي نمط أن يحمل مجمل التعابير المفسرة للوضعية التواصلية بشروطها وسياقاتها الآنية. ولقد تأكد لدى "جوسيان هامرز وميشال بلان" عند دراسة اللغات في الاتصال الرأي القائل بأن الاختلاف والتغيير في اللغة وسلوك اللغة في المجموعة وكذلك على المستوى الفردي ومستوى العلاقات الشخصية ليست الاستثناء بل القاعدة[1]. كما اعتبر كل من "بيبر وكونار" التباين متأصلاً في اللغة البشرية حيث يستخدم الناس أشكالًا لغوية مختلفة في مناسبات مختلفة، وسيتحدث المتحدثون المختلفون الشيء نفسه بطرق مختلفة. معظم هذا الاختلاف اللغوي منهجي للغاية. يقوم متحدثو اللغة بإجراء اختيارات في النطق والتشكيل واختيار الكلمات والقواعد اعتمادًا على عدد من العوامل غير اللغوية. تشمل هذه العوامل غرض المتحدث في التواصل، والعلاقة بين المتحدث والمستمع، وظروف الإنتاج، والخصائص الاجتماعية للمتكلم"[2]. وكل ذلك تعبير صريح عن حقيقة انتظام الأفراد والجماعات ومركزية السلوك اللغوي في ذلك، حيث تُفَعِّلُ الخصائص اللغوية المشتركة مشاعر الانتماء وتحد من دواعي الاختلاف حتى تصل لتشكيل جماعة متفردة تمارس كينونتها وفق هذا السياق اللغوي.

ويطرح التباين إمكانية تشكل عدد معتبر من الجماعات اللغوية تقفز إلى إدراك مختلف الأفراد، فيعملون على تصنيفها وتحديد موقفهم منها بالانخراط أو الابتعاد عنها. أو يتم تعريفهم هم حسبها فيدمجون فيها أو يستبعدون منها. ولا يمكن حصر هذه الجماعات التي قد تتشكل

[1] Hamers, J. F., & Blanc, M. (2004). Bilinguality and Bilingualism (éd. 02). Cambridge: Cambridge University Press. p. 307.
[2] Biber, D., & Conrad, S. (2009). Register, Genre, And Style. Cambridge: Cambridge University Press. p. 4.

حسب البعد الثقافي، والسياسي، أو الجنسي أو المهني كما ذكرنا والتي توضح بالتفصيل القوة النسبية للجوهر المركزي داخل مجتمع الكلام في فترة زمنية محددة أو على مدار الوقت. والتسليم بالموقف القائل بضرورة أن تحمل الجماعات الكلامية نوعا من الجوهر الاجتماعي بالنسبة لأفرادها، يستوجب الوقوف على درجة التعقيد غير المتناهية في تصنيف هذه الجماعات وفقا لمنظور كل فرد داخل أو خارج كل جماعة وحاجاته منها. ويقوم "دوايت بولينجر" بتحديد هذه المجموعات كجماعات كلامية، ويؤكد في ذلك: "ليست هناك حدود للوسائل التي يستطيع بها الناس أن يتجمعوا في شكل مجموعات، وذلك من أجل التعرف على الذات والإحساس بالأمن والمكسب والمتعة والعبادة وأية غايات أخرى مشتركة. وبالتالي، فليست هناك حدود لعدد ونوعية الجماعات الكلامية القائمة في مجتمع بعينه"[1]. ووفقا لهذه النظرة، يمكننا أن نتخيل العدد الهائل من الجماعات الكلامية التي من الممكن أن يضمها أي مجتمع كبير كالأمة أو الدولة أو المدينة، كما يمكننا تصور تنوع الانتماءات إلى هذه الجماعات وتشابكها.

يرتبط التباين اللغوي عادة بمتغيرات خارجة عن اللغة مثل الدين أو المنطقة الجغرافية أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو الاثنية أو الجماعة المهنية وغيرها من المتغيرات التي تفرض على الأفراد والجماعات نمطا معينا من استعمال اللغة. ويشر إليه "ميلروي" بالمتغير اللغوي الاجتماعي وهو "عنصر لغوي (عادة ما يكون صوتيًا في الممارسة العملية) والذي يتنوع ليس فقط مع العناصر اللغوية الأخرى، ولكن أيضًا مع عدد من المتغيرات المستقلة غير اللغوية مثل الطبقة الاجتماعية أو العمر أو الجنس أو المجموعة العرقية أو النمط السياقي"[2]. ولقد أثبت علماء اللغة الاجتماعية أن "البنى اللغوية لا تنقل فقط المعاني المرجعية أي اللغة لا تشير فقط إلى المُثُل والأحداث و/أو الكيانات الموجودة في العالم – إنها تنقل أيضًا معان غير مرجعية، وبشكل أكثر تحديدًا المعاني

[1] Bolinger, D. (1975). Aspects of Language. New York: Harcourt, Brace & World, Inc. p. 333.

[2] bassiouney, r. (2014). language and identity in modern egypt. Edinburgh: Edinburgh University Press. p. 186.

الاجتماعية"[1]. غالبًا ما يُظهر التباين ارتباطات قوية مع هذه المتغيرات الاجتماعية، ويكشف عن تعدد النماذج اللغوية المعروضة للاستخدام أمام المتحدثين، تدفعهم إلى الاختيار بين واحد أو أكثر منها لتلبية الحاجات الاتصالية وتتيح لهم ضمنيا الانتساب والتجمع في فئات اجتماعية تضمن لهم الانسجام والتماثل.

في موازنة المشاركة في مجموعة متنوعة من مجتمعات الممارسة يحاول الفرد بناء هوية ترتبط بمجمل مشاعر الانتماء للعالم الاجتماعي الذي يتواصل فيه وتقوده عمليات التواصل هذه إلى التمييز بين ذاته وما يقترب إليها من قيم وبنى تتطابق ومكتسباته وبين ذاته وما هو ضد مكتسباته ويبتعد عنها، وكل ذلك طبعا يتم عبر اللغة بكل عناصرها الرمزية والاتصالية. فالذوات تُعْرَضُ خلال التفاعل البيني عبر الممارسة اللغوية، وبوعي أو بغير وعي، نعمد إلى تبيان اختلافنا أو حتى تماثلنا بإرسال إشارات تحمل علامات انتماء نوظفها في سياقات متعددة لتقديم أنفسنا ككيانات توظف سماتها المعلومة لرسم حدودها التي تفصلها عن غيرها. وعندما يتواصل الأفراد والمجموعات، "فإن لغاتهم حتمًا تتواصل أيضًا. قد تتقارب أو تتباعد، أو تتقارب وتتباعد في نفس الوقت. هذا لأن درجة التباين في الاستخدامات بين اللغات وداخل اللغات تعتمد على القوة النسبية لاتجاهين في المجتمع: الميل إلى تقليل الاختلافات بين المجموعات والشخصيات (التقارب) والميل إلى إبراز هذه الاختلافات (الاختلاف)"[2]. وتنشأ شبكات اجتماعية كثيفة ومتعددة تشترك في السمات يكون داخلها إجماع على معايير السلوك لدى المتحدثين في اتصالهم، يساهم في بناء هوياتهم. "وذلك لأن اللغة، بالإضافة إلى كونها أداة للاتصال المنظم المعرفي، هي أيضًا رمز وأداة للهوية والمعايير الفردية والجماعية، وعلاقات القوة بين المجموعات"[3]. وتغير اللغة والسلوك اللغوي يصطحب معه تغيرا في هذه العلاقات والهويات والأعراف. فالأفراد والجماعات يتصرفون بشكل

---

[1] Mesthrie, R., Swann, J., Deumert , A., & Leap, W. (2000). Introducing sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press. p. 6.
[2] Hamers, J. F., & Blanc, M. (2004). Op.cit. p. 308.
[3] Ibid. p. 307.

مختلف ويتغيرون بدرجات مختلفة وعلى أبعاد مختلفة، ونتيجة لذلك، فإن التباين اللغوي له عواقب متفاوتة على هذا السلوك اللغوي الذي بدوره يؤثر في بناء الهوية.

يرى "فيليب ريلاي" بأن الاختلاف اللغوي هو تمثيل منهجي ورمزي للبنى الاجتماعية. وهو يوفر خريطة تعرض معالم وإحداثيات أنماط التوزيع الديموغرافية والوظيفية والمعرفية التي تشكل الهويات(1). ويقدم تأكيدا على تمثيل واستعراض التنوع الهوياتي عبر التباين اللغوي، حيث تبسط اللغة الفضاء إلى المستوى الأمثل لتتحرك السمات الفردية والجماعية كما يصنفها المجتمع، وتقودنا إلى استخلاص الاختلافات وإبراز المشترك عبر الممارسة اللغوية كتمثيل وانعكاس لهذه السمات التي تعبر بطريقة ما عن هوية معينة. ونجد سندا نظريا آخر، يظهر كتسليم بحقيقة أن اللغة واستخداماتها والتباين اللغوي مرتبطان بعمق بالهوية، وأدق من ذلك، بعمليات بناء الهوية في حد ذاتها. تؤكد "ماري بوشلوتز وكيرا هول": "أنه لا يفترض فقط أن استخدام اللغة مميز في مستوى ما ولكن هذه الممارسات اللغوية هي عاكسة للهويات الاجتماعية وليست مشكلة لها"...وتمثل النظرة التقليدية للهويات كحالات نفسية موحدة ودائمة وثابتة، وهي تناقض المنظور الديناميكي الذي غالبًا ما يؤكد على ارتباطية اللغة والهوية لكنها لا تكون في ذوات الناس إنما في أفعالهم، والهوية تكمن في الأفعال كمنتج للعمل الاجتماعي الموجود"(2). وفي الوقت نفسه، تؤكد "أنا دي فينا" بأن إدراك وبناء الهويات يحدد بشكل أساسي الطرق التي يتم بها نشر الموارد اللغوية، "وهكذا، على سبيل المثال، تشكل المعارك حول أصناف اللغة وحتى حول الاختلافات اللغوية الصغيرة علامة على إنشاء حدود للانتماء بين الناس وفق معايير محددة. وبالمثل، فإن العناصر اللغوية على مختلف المستويات –من الصوتيات إلى الكلمات– تتحول وتتغير وتتولد وفقًا لنضال

(1) Riley, P. (2007). Language, Culture and ldentity An Ethnolinguistic Perspective. london : Continuum. p. 94

(2) Bucholtz & Hall, (2004), Op.cit. p. 376

الأفراد والمجتمعات من أجل التمايز"[1]. لذلك، فإن العمليات اللغوية هي في صميم عمليات الهوية، وتتيح الوسائل اللغوية والخطابية تشكل تصورات الهويات وبنائها بشكل أساسي. فينقلنا هذا إلى اعتبارها موردا أساسيا لإنتاج الهوية على اعتبار أنها مورد للتمايز الرمزي، وينفي عنها مفاهيم الثبات بكونها مجرد مرآة تعكس ثقافة الفرد وهويته.

بهذا الشكل تصبح الإشارة إلى التباين اللغوي في بناء الهوية تعطيل لمقاربة الهويات الجامدة الممثلة في السمات الاجتماعية الموروثة في البنية اللغوية. وبدل ذلك هناك إقرار بديناميكية الهوية كإنجاز عبر اللغة والخطاب، حيث يمكن استخدام اللغة لنقل وبناء أنواع مختلفة من الهويات. والأقرب إلى المنطق أنه على الأرجح يمكن أن يكون تأثير اللغة على الهوية كما تقول "لاورا أهيرن" مُهَيِّئًا وليس محدِّدًا، بمعنى أن اللغة التي نتحدثها قد تهيئنا لإدراك العالم من حولنا والنظام الاجتماعي الذي تتشكل ذواتنا داخله، ومن ثمة التصرف لعرضها بطريقة معينة، ولكنها مع ذلك لن تمنعنا من تحدي هذه الأرضية وتعديلها فهي لا تعمل على التحديد المسبق لهذا العرض وإنما تفتح المجال للتفاعل وما يجلبه من دواعي التعديل والتغير[2]. والطريقة الأخرى للقول بأهمية التنوع في استخدام اللغة ودوره في بناء الهوية، مستمدة أيضا من منظور اجتماعي طرحه جوشوا فيشمان، هو أن الهوية إنما يتم بناؤها سياقيا، فالعضوية في المجموعة قد تكون متعددة وأن أهمية المكون المعين الذي تم تسليط الضوء عليه في أي مناسبة معينة سوف تختلف. ونظرًا للرابط المشترك بين اللغة والهوية، فإن اللغة المستخدمة يتم بناؤها أيضًا في السياق[3]. وبذلك يكون إدراك وتطبيق الهوية ليس ثابتًا على الإطلاق بل يتغير من مناسبة لأخرى، مما يجعل الهوية لا ترتكز على جوهر

---

(1) De Fina, A.. (2016). Linguistic practices and transnational identities. in S. Preece, The Routledge Handbook of Language and Identity (pp. 163-178). New York: Routledge. p. 163

(2) Ahearn, L. M. (2012). Living Language An Introduction to Linguistic Anthropology. USA: Wiley-Blackwell. pp. 65-66.

(3) Fishman, J. A. (1999). Handbook of language and ethnic identity. New York: Oxford University Press. p. 154.

واحد بل تنتقل بين عدة مرتكزات في تشكلها، ما يسمح لها بعضوية في مجموعات قد تكون متعددة عن طريق الملاءمة اللغوية للمكون العيني الذي يتم تسليط الضوء عليه في أي مناسبة. وفي أي اتجاه سارت العلاقة هناك حقيقة لهذه العلاقة في الواقع، وحتى لا نفقد منطق الارتباط، نعود إلى الصياغة الافتراضية التي يقوم عليها نموذج الاختلاف البنيوي للهوية من خلال الممارسة اللغوية. فهي نشاط اجتماعي تشكل مع أنشطة أخرى الواقع اليومي والسمات العامة أيضا، ويتم عبرها عرض الهويات ونقلها.

2-3- الفهم الذاتي واستحضار الآخر

الهويات ممثلة للطرق والعمليات المختلفة التي يتم بها تمييز الأفراد والجماعات في علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين انطلاقا من التفاعل الاجتماعي. وهذا التمييز هو من جهة تحديد لما نحن عليه بإدراك التماثل داخل الجماعة، ومن جهة أخرى الوقوف على تغاير من هم خارج الجماعة. وفي ذلك يقول هال: "وأنت تتجول في جميع أنحاء العالم: عندما تعرف ماذا يكون أي شخص آخر، فأنت ما ليس هم. الهوية هي دائما بهذا المعنى تمثل مبني يحقق فقط إيجابيته من خلال العين الضيقة للسلبي. يجب أن تمر عبر عين إبرة الآخر قبل أن تتمكن من بناء نفسها. إنها تنتج مجموعات مانوية (اتجاه فلسفي يؤمن بتصارع الأضداد) من الأضداد" [1]. فمعرفة الذات تتعزز عند تفاعلها، عند وضعها في مقابل ذات أو ذوات أخرى لتتعرف على خصائصهم ما يسمح لها باستشعار مجمل العناصر التي تميزها وتسمح لها بتصنيف هذه الذوات بين الـ "نحن" والـ "هم". إن هذا التفاعل الاجتماعي هو بلورة للذات وإدراكها في صورتها التي تظهر عليها عندما تكون بين تنوعات هوياتية متباينة. فالآخر لأي جماعة يخلق رغبة في تغذية وتشجيع ما

[1] Hall, S. (1997). The Local And The Global: Globalization And Ethnicity . in A. King, Culture, Globalization And The World-System Contemporary Conditions For The Representation Of Identity. Univ Of Minnesota Press , p. 21.

يُعتبر التيار الجوهري للهوية، وغالبًا ما يتم ذلك بإعادة استكشاف المعايير الثقافية المرتبطة بالسياقات الاجتماعية المشتركة.

ومقابل ذلك، فإنه لا حاجة للفصل بين التماثل والاختلاف في تعريف الهوية وربطهما بفكرة تبادل أدوار يعملان كل على حدة، بل إنهما عنصران مدمجان فمعرفة الآخر قد تكون بمنطلقات التماثل ومعرفة الأنا قد ترتكز على الاختلاف. ويرى "جنكينز" أنه "منطقيا وفي التفاعل اليومي لا معنى لفصل التماثل والاختلاف بهذه الطريقة، أو لإعطاء أي منهما أهمية أكبر. لا يمكن أن يكون لدينا أحدهما دون الآخر: إن تعريف شيء ما على أنه «أ» هو التأكيد على أن له خصائص معينة مشتركة مع [جميع] «أ» الأخرى، وأنه يختلف عن [جميع] «ب» و[جميع] «ج» وما إلى ذلك. إن قول من أنا يعني أن أقول من أو ما لست عليه، ولكن أن نقول أيضًا مع من لدي أشياء مشتركة"(1). ويبدو أن أفراد كل جماعة مشاركة في ممارسات ثقافية ودينية ولغوية يقفون من مكان يصوبون من خلاله النظر نحوهم في اتجاهين، الأول مرتبط بداخل الجماعة والآخر بخارجها. ويدعم ذلك مساعيهم في تأكيد ذواتهم (الجماعية والفردية) وتطويرها من حيث استحضار عناصر التماثل ولكن أيضا الاختلاف. وبالتالي، تخضع هذه العمليات بالتأكيد للتنوع الثقافي ووضع علامات الحدود العرقية والثقافية والدينية واللغوية وغيرها. وكما يوضح "هارمان" فإن "هوية الشخص تتطور إلى الحد الذي ينجح فيه في إنشاء ملف تعريف موثوق به لـ "الذات" على عكس "الآخر". وبالتالي فإن تحديد الهوية هو دائمًا مسألة إيجاد توازن بين الوعي الذاتي والفرد والدور الذي يلعبه الفرد في العلاقات الجماعية"(2). فالهوية ليست شيئًا يمكننا تحديده بأنفسنا دائمًا؛ فهو يرتبط أيضًا بكيفية إدراكنا للآخرين وإدراكهم لنا.

(1) Jenkins, R. (2008). Social identity (éd. 03). New York: Routledge. p. 21

(2) Haarmann, H. (1999). Op.cit, p. 61

والسياقات الفعلية لبناء الهويات وتأكيدها تتمثل في الموارد المستخدمة لتجميع المكونات المشتركة للتماثل، لكن هي أيضا عملية تحديد لخصائص التمايز عن الآخرين الذين يُنظَر إليهم عادة على أنهم مختلفون. وتأتي اللغة وتعددية الممارسات اللغوية في صدارة الموارد الظاهرة لفعل ذلك، كما ذكر "إرفين وغال": "بالتركيز على الاختلافات اللغوية، نحاول لفت الانتباه إلى بعض الخصائص السيميائية لعمليات تشكيل الهوية التي تعتمد على تحديد الذات كمقابل ضدي لـ "آخر" متَخَيَّل[1]. وتكون اللغة وسيلة تعريفية لأنفسنا ولمن حولنا أيضا، نسعى للتفاعل بواسطتها في البيئة الاجتماعية وفق ما تمنحه من انطباعات إدراكية لدى الآخر تخص ذواتنا والتي تمايزها عن غيرنا بما ينطبع في إدراكنا نحن عن الآخر من حولنا، كما ذكر "باختين" "اللغة، للوعي الفردي، تقع على خط الحدود بين ذات الفرد والآخر"[2]. لا يمكننا ترتيب صور ذواتنا إلا بما نقف عليه من تشابه واختلاف في السمات أثناء التخاطب والمحادثة. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لكاميرون، عندما يتفاعل الناس مع بعضهم البعض، فإنهم يتبنون "موقف فاعل" معينا ويعينون أيضًا مواقفاً للآخرين. وهكذا، عندما تتحدث المرأة، فإنها تعين لنفسها موقفًا، مثل المعلم والخبير والمهني وما إلى ذلك. كما أنها تخصص موقفاً للآخرين الذين تتحدث معهم؛ قد تختار أن تعبر عن تضامنها معهم، أو أن تبتعد عنهم، أو حتى أن تتعاطف معهم[3].

ومن المتاح أيضا استعمال اللغة من حيث هي رموز لتبادل تقديم الذوات في السياقات الاجتماعية، ويضعنا كل من "لوباج وتابوريت-كيلر" في هذه الصورة حيث "في اللغة، كيفما تُقَدَّمُ لنا، من خلال المجتمع الذي ندخله، ونقدم نحن للآخرين، رمزًا صريحًا جدًا لأنفسنا وعالمنا،

---

[1] Irvine and Gal, (2000), Language ideology and linguistic differentiation. In P.V. Kroskrity, Regimes of Language: Ideologies, Polities, and Identities, Santa Fe, school of American research press, pp 53-84

[2] Holquist, M. (1981). The Dialogic Imagination Four Essays by M. M. BAKHTIN. USA: The University Of Texas Press. p. 293

[3] Deborah, C. (2005). Language, gender, and sexuality: current issues and new directions. Applied Linguistics, 26 (4), 482–502.

ليس فقط في مختلف القواعد النحوية والمعاجم والعروض التي يمكننا إنشاؤها لمختلف مجالات ذلك الكون، ولكن أيضًا من خلال العلامات الاجتماعية التي تحملها كل مناسبة استخدام. فاللغة ليست فقط المركز المحوري لأفعال هويتنا؛ وهي تتألف أيضًا من استعارات، ويتمحور تركيزنا عليها حول هذه الاستعارات أو الرموز... هذه الرموز هي الوسيلة التي بواسطتها نحدد أنفسنا والآخرين"[(1)]. ترتبط أفعال الهوية التي أشارا إليها بشكل طبيعي بالاستجابات الفردية والجماعية للظروف المحددة للحياة المجتمعية كما تخلقها علاقات التفاعل الاجتماعي. فالنظرة التفقدية ذات الصلة، والأحكام المترتبة سواء الدينية أو الأيديولوجية أو السياسية؛ تستند إلى نظام القيم الثقافية المنبعثة ظاهريا من اللغة.

يبدوا أن تحليل الهوية بمشهدها اللغوي لا يتطابق مع معاني الاستقرار والثبات وقد انتقل منها ليوائم أكثر متطلبات المرونة والتغير وفق السياق، ولكن وفق الآخر الحاضر أيضا، فقد أضاف بعدا متحركا لبناء الهوية. فالتمركز لم يعد حول الذات بما تحمل من التجانس إنما تحول نحو إبراز التمايز عن الآخر الذي صار من موقعه مشَكِّلاً للذّات، بتحسس وجوده ولكن بإدراكنا لصور وجودنا لديه أيضا، حيث يكون للغة الدور الأهم في تشكله. وكما ذكر "جينكينز" "الهوية هي فهمنا لمن نحن ومن هم الأشخاص الآخرون، وبالمثل، فهم الآخرين لأنفسهم ولغيرهم (بمن في ذلك نحن)، إنها مسألة عملية للغاية، لتوليف علاقات التماثل والاختلاف..."[(2)]. في الواقع، سيكون من الصعب تصور الهوية كمسألة فردية بحتة تنزع إلى الاستقرار. فهي بناء ديناميكي يتم في أطر اجتماعية يعاد إنتاجه في كل مرة حسب ما تمليه حالات اللقاء مع الآخر الذي يفرض تمظهرا آنيا للهوية يسمح بترقب حالات التماثل والاختلاف لإعادة تعريف الذات وتصنيفها من

---

(1) Enninger, W. (1991). Linguistic Markers of Anabaptist Ethnicity through Four Centuries. in J. Dow, Language And Ethnicity Focusschrift In Honor Of Joshua A. Fishman On The Occasion Of His 65th Birthday (Vol. 02, pp. 23-60). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company. p. 24

(2) Jenkins, R. (2008), Op.cit. p. 18

بين مجموعات اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو أيديولوجيا وغيرها من التركيبات التحتية المحددة للهوية. "فتصور الفرد لنفسه وتَمَرُّسُ بناء هويته يمكن أن يكون فقط بالرجوع إلى الآخرين ومدركاتهم لذاته هو ووضعه داخل مجموعة اجتماعية محددة مغايرة لمن هم خارجها. ويتم ذلك في الغالب باستخدام اللغة بطرق مختلفة ما يستدعي التحول المستمر وفق القوالب اللغوية ومتطلبات الموقف(1).

بعد الإقرار بوجود مساحة للذات تعبر فيها لغويا عن كينونتها وتنظر من خلالها نحو الآخر لتتمايز عن غيرها وتحدد كُنْهَهَا، اشترك الكثير من الباحثين ومنظري الاختلاف في تصور مسألة الاختلافات بين الناس كعملية إنشاء وإنتاج دائمة وديناميكية بين الهويات. يلخص "هول" وجهة النظر هذه بوضوح خاص: [الهويات] هي نتاج تمييز الاختلاف والاستبعاد أكثر من كونها علامة على وحدة متماثلة تم تكوينها بشكل طبيعي... وفوق ذلك، وخلافا للشكل الذي يتناولها عادة، فإن الهويات تبنى عبر الاختلاف وليس خارجه. . . يمكن أن تعمل الهويات كنقاط تعريف وربط فقط بسبب قدرتها على الاستبعاد(2). وفي سياق آخر تتحدث كل من "ماري بوشولتز وكيرا هول" عن التجميع الاجتماعي على أنه هو الآخر عملية، "ليست مجرد اكتشاف أو الاعتراف بالتماثل الذي يسبق ويثبت الهوية ولكن، بشكل أساسي، هي اختراع التشابه عن طريق التقليل من الاختلاف"(3). علاوة على ذلك، يرى "جون جوزيف" أن طريقة "تجسيد" بناءنا لهويات الآخرين أمر مثير للاهتمام في حد ذاته. فالأمر يرتبط بعملية تجسيد وبناء للآخر عبر اللغة التي تحدد تمامًا كيف نتصور الشخص فحتى وإن كان التواصل لغويًا بحتًا، عبر الهاتف مثلا، أو عبر الإنترنت، أو قراءته كشخصية في كتاب، وما إلى ذلك، يبدو أننا قادرون على تحديد من هم حقًا. "فنحن نملأ الفجوة بين الدليل اللغوي الضئيل والأدلة الأخرى المتاحة لنا، والشخص

(1) Thomas, et al., (2004), Op.cit. . p. 165

(2) Hall, S. (1996). Introduction: Who Needs Identity? in S. Hall, & P. du Gay, Questions of Cultural Identity (pp. 1-17). LOndon: SAGE Publications Ltd. pp. 4-5

(3) Bucholtz & Hall, (2004), Op.cit. p. 371

بأكمله الذي نقوم ببنائه، باستخدام المعرفة التي قد يكون بعضها متأصل فينا وراثيًا، ولكن تم تجميع الجزء الأكبر منها على مدى عمر من تجربة مقابلة الأشخاص، ووضع "فرضيات" حول ما هم عليه، و "اختبار" هذه الفرضيات في تعاملاتنا معهم. كل إنسان لديه مثل هذا التراكم من المعرفة ويضعها في العمل في كل لقاء اجتماعي. إنها فريدة من نوعها مثل تجربة حياتنا الخاصة، وعندما نضعها في العمل لبناء هوية شخص آخر، فإننا نبني شيئًا يتضمن من نحن على الأقل، وغالبًا أكثر بكثير، مما نحن عليه"[1].

ما نراه من المنطلقات أعلاه هو أن الهوية شيء يبرز عبر العديد من طرق الاتصال مع الآخر. فمن خلال الأداء اللغوي والأوضاع المرتبطة به يقوم الأشخاص ببناء من هم وكيف يريدون أن يراهم الآخرون. وباستخدامهم لهذه الاستراتيجيات التواصلية يتحقق للأفراد هدفهم الاجتماعي في أن يصبحوا أعضاء في مجتمع معين والانتماء إليه وفق هوية مشتركة. وتسعى هذه الهوية إلى إخفاء الاختلافات بين أولئك داخل المجموعة، وفي نفس الوقت تعمل على صنع وتأكيد الاختلافات مع من هم خارجها. غالبًا ما يتطلب تصور الهوية المشتركة إحساسا بالغيرية، تلمس الآخر المختلف الذي يمكن وضعه كحد لفصل أولئك الذين تم تشكيلهم اجتماعيًا كمتماثلين.

3- اللغة وبدائل هوية الانتماء

3-1- الهوية ونطاقات الانتماء

إن الانتماء كمفهوم مدرج تحت الهوية أو مصطف إلى جانبها، يكشف عن علاقة تبادلية بينهما حيث تظهر هذه العلاقة وثيقة للغاية يمكن من خلالها اعتبار الانتماء عنصرًا نشطًا

[1] Joseph, J. E. (2004). Language And Identity National, Ethnic, Religious. NY: Palgrave Macmillan. P. 3

لتأكيد الهوية أو الاشتراك فيها. فهو إشارة –ضعيفة أو قوية، ضمنية أو صريحة– للهوية. أما الهوية فهي حقيقة موضوعية، أو يُتَعَامَلُ معها على هذا النحو، تشير إلى شيء معروف وجوده ويشعر الفرد بالحاجة إلى أن يكون جزءًا منه، ويحتاج إليه لتطوير الانتماء(1). وبالتالي نصل إلى القول بأن الهوية تحدث حالات انتماء متعددة حيث يجد الأفراد أنفسهم في بيئات اجتماعية تواجههم بحقائق عن أنفسهم وعن أشخاص آخرين يحيطون بهم (من وراء الحدود)، فتصل إلى مدركاتهم ترتيبات تصنيفية تميز بين من هم على شاكلتهم ومن هم مختلفون بغرض التعريف والتعرف على ذواتهم والشعور. لذلك يمكن القول بأن هذا التصنيف الاجتماعي هو أحد الأدوات المعرفية من بين أدوات أخرى يستخدمها الأفراد لتعريف أنفسهم كذوات على مستويات متعددة في مقابل العالم الذي يعيشون فيه، عالم لذوات أخرى تحمل شيء من المغايرة يبعدها عن حيز الانتماء الذي تتحرك فيه. ولو تراجعنا قليلا لوجدنا شيئا من التصنيف الاجتماعي كمفهوم أوسع للانتماء وهو ترتيب البيئة الاجتماعية من خلال تجميع الأشخاص بطريقة تجعلها ذات معنى بالنسبة للفرد، حيث ينظر الأفراد إلى أنفسهم على أنهم ينتمون إلى مجموعات اجتماعية، والاعتراف بالعضوية في هذه المجموعات يحمل في طياته معرفة بالقيم، الإيجابية أو السلبية، المرتبطة بهذه المجموعات(2). وتتنوع بالطبع هذه التصنيفات الاجتماعية، لكن بالنسبة لنا نركز على الانتماء المرتبط بالهوية الوطنية والعضوية داخل الدولة .

يخبرنا "باومان"، بأن أولئك الذين يشعرون بأنهم ينتمون لا داعي للقلق بشأن هوياتهم. تصبح الهوية مشكلة فقط عندما ينقطع إحساس الشخص بالانتماء(3). فالشعور بالانتماء هو

---

(1) Gasparini, A. (2010). Community and Territorial Belonging . Comparative Sociology, 9(4), 433–462. doi:doi:10.1163/156913210x12555713197097. p 434.

(2) Liebkind, K. (1999). Social Psychology. In : J. Fishman, Language & Ethnic Identity. New York: Oxford University Press. p.141.

(3) Siân, P. (2016). The Routledge Handbook of language and identity. New York: Routledge . p. 2.

معيار إدراك ينشأ من مزيج من السمات التي يلحظها المجتمع في المكان الذي يعيش فيه[1]. منطق آخر في تناول الهويات بشكل عام يدرج مفهوم الانتماء الذي يوقف الهوية على مشاعر شخصية أو جمعية تجاه كيان معين، وكلما صفت هذه المشاعر وتركزت تقوَّت الهوية وترسَّخت. فالنظر في الهوية هو مدعاة للنظر في الانتماء. وقد اجتذب المفهوم بالفعل الكثير من الأبحاث في السنوات الأخيرة خاصة ما تعلق منها بالهوية الوطنية، على الرغم من أن ذلك بالنسبة لـ "أتونيش" يضعف تعريفه ويضيق نظرته[2]. وهنا بالنسبة لـ "فانيسا ماي"، فإن الانتماء يقلق أكثر من الهوية لأنه مفهوم ديناميكي وعلائقي، بين الذات والمجتمع. يُعاش الانتماء بشكل نشط، كمفهوم، يتم تحقيقه من خلال تزامن الوجود مع الفعل في نفس الوقت، وهذا مقارنة بمفهوم الهوية الذي هو أكثر تفصيلاً وأحادي البعد الذي يبدأ من الفرد المنفصل والمستقل[3]. وقد اعتبرته "توني ستين-ألسون" بمثابة "مشاركة القيم والممارسات والروابط الاجتماعية والرمزية والمادية. فهو ليس مجرد مسألة تحديد الهوية أو العرق. وبهذا المعنى، يرتبط الانتماء ارتباطًا وثيقًا بالتجارب المشتركة والشعور بالاندماج والاستبعاد "[4].

فكرة مشاركة القيم والتجارب المشتركة ينصرف بها تصورنا إلى الهوية الوطنية والانتماء لاعتبارهما عملية ديناميكية غير ثابتة تسري من الشعور إلى المشاركة ومن ثمة الممارسة يتحدد من خلالها مصير الفرد داخل الجماعة أو جماعات إما بالاستبعاد أو الإدماج. والانتماء بهذا المعنى ينتهي إلى انتماء معنوي يضيق أو يتوسع بقدر ما ترسمه القيم المشتركة، وتتشكل معها مستويات متراتبة للانتماء يُعَبَّر عنها كدوائر أو نطاقات تدلل على الانتساب والولاء وليس ذلك إلا بتبني

---

(1) Paasi, A. (2003). Region and place: Regional identity in question. Progress in Human Geography, 27(4), 475–485. doi:doi:10.1191/0309132503ph439pr

(2) Marco, A. (2010). Searching for belonging – an analytical framework . Geography Compass, 4(6), 644–659. doi: https://doi.org/10.1111/j.1749-8198.2009.00317.x

(3) May, V. (2013). Connecting Self to Society : belonging in a changing world. Palgrave macmillan.

(4) Steen-Olsen, T. (s.d.). Cultural belonging and peer relations among young people in multiethnic Norwegian suburbs. Nordic Studies in Education, 33(4), 314-328. p. 314.

القيم الثقافية المشتركة. ما ينتج عنه منظرا عاما يصور جغرافيا للاختلاف في المشهد الهوياتي ينتقل داخلها، وعبرها، الفرد والجماعة بحثا عن التماثل ولكن أيضا الانتباه للتباين.

فالنطاق هو "مجموعة من الأفكار التجريدية التي من خلالها نفهم العمليات الاجتماعية التي تشكل وتعيد تشكيل هذه المناظر المادية. لزيادة تعقيد الأمور، غالبًا ما يستخدم النطاق بشكل مجازي بالمعنى الذي تكون فيه اختلافات النطاق ضمنية ولكنها ليست أساسية للفكرة التي يتم تقديمها[1]. وبشكل تبسيطي أكثر هو "تمايز "عمودي" العلاقات الاجتماعية فيه مضمنة داخل سقالات تراتبية للوحدات الإقليمية المتداخلة الممتدة من العالمي، فوق الوطني، والوطني نزولاً إلى الإقليمي، والمتروبوليتاني، والحضري، والمحلي، والجسد "[2].

مبدئيا يظهر وأن النطاقات تعكس تراتبية هرمية لمستويات الانتماء تتحرك من الأدنى إلى الأعلى أو العكس، تفرضها كما سبق الإشارة إليه مساحات التوافق القيمي والتجارب المعاشة، كما يمكن أيضا أن يكون لحجم المجتمع أو حتى للسلطة دور في خلق هذه التراتبية. أو قد يرتبط بالمصالح، فالمصالح الخاصة بوطن مرتبطة بالوجدان المتصل بدوائر مختلفة. لكن الأساس كما تذكر "نادية مصطفى" يكون حديث الانتماء إلى دوائر مختلفة حديث انتماء وجداني أو شعوري أو تاريخي، لذلك فأول مشكلة تواجهنا أن نبدأ الحديث عن دوائر الانتهاء متسائلين: أين الدائرة التي تحقق المصلحة؟ وأين الدائرة التي ننتمي إليها بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو الدين أو العرق أو القوم؟[3]. ودائرة الانتماء كمفهوم مقارب للنطاق هي: "مجموعة من البشر، يشملهم وضع اجتماعي لوصف يتصفون به بالتشابه فيما بينهم، ويكون هذا الوصف ذا فاعلية اجتماعية، أي يشكل لمن يتصف به مركزا اجتماعيا يتعامل به ويؤثر في حقوقه وواجباته الفردية أو الجماعية

---

(1) Jonas, A. (1994). The Scale Politics of Spaliality . Environment and Planning D: Society and Space, 12((3)), 257–264. doi:doi:10.1068/d120257. p. 257.

(2) Neil, B. (2005). New state spaces: urban governance and the rescaling of statehood. New York: Oxford University Press. p. 9.

(3) نادية مصطفى. (2014). الدائرة الإسلامية بين انتماء الفرد والدولة. في: نادية مصطفى، إبراهيم ماجدة ، و مجاهد أسامة، دوائر الإنتماء وتأصيل الهوية . القاهرة: دار البشير.

مما يوجد صالحا مشتركًا بين من يشملهم، وينتج وعيا ثقافيا والانتساب إليه، ويحرك بواعث الدفاع عن وجوده. من بين التصنيفات ... ثمة تصنيف أساسه الإقليم، ومنه ظهرت الوحدات الصغيرة مثل القرى والأحياء والنواحي السكنية، أو الوحدات الكبيرة مثل الأقطار والأقاليم وغيرها[1]. فالنطاق بهذا المعنى السابق "يشير إلى أبعاد مناظر معينة"، بينما يشير أيضًا إلى التسلسل الهرمي للمستويات، "لأعلى" و "لأسفل". كل خطوة أو مستوى -محلي، إقليمي، مقاطعة، دولة، وطني، عالمي- هو مستوى على نطاق جغرافي. بالمعنى الدقيق للكلمة، النطاق هو مجموعة من المستويات ذات الصلة[2] .

لكن في الحقيقة ليس هناك إجماع كلي على هذا المعطى الكلاسيكي والذي لا يوجد إلا كتصور نظري أحادي البعد للحركة البشرية والتفاعل الذي أخذ أنماطا وحمل معاني مختلفة خاصة في المجتمعات المعاصرة. فليس بالضرورة أن يكون النطاق إطارًا هرميًا محددًا مسبقًا لتنظيم العالم - محليًا وإقليميًا ووطنيًا وعالميًا- بل هو بدلاً من ذلك نتيجة عرضية للتوترات الموجودة بين القوى البنيوية وممارسات الفاعلين البشريين. وهي النقطة الأساسية التي يتم التطرق إليها في الدراسات النظرية الاجتماعية الأخيرة[3] . وهذا ما دفع "ماك جيرك" إلى رفض ضرورة هذا الأساس الهرمي لمفهوم النطاق، ويدعو إلى إطار عمل فيه المقاييس تشكل بعضها البعض بشكل متبادل، وحيث يصبح إنتاج النطاق والعلاقات بين النطاقات مسألة للتحقيق التجريبي بدلاً من الافتراض النظري [4].

---

(1) طارق البشري. (2013). مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة. في: نادية مصطفى، ابراهيم ماجدة، و مجاهد أسامة، دوائر الإنتماء وتأصيل الهوية. القاهرة: دار البشير. صفحة 21.

(2) Garbutt, R. (2011). The Locals Identity, Place and Belonging in Australia and Beyond. Bern: PETER LANG. p. 40.

(3) Marston, S. (2000). The social construction of scale. Progress in Human Geography, 24(2), 219–242. doi: doi:10.1191/030913200674086272. p. 220.

(4) McGuirk, P. (1997). Multiscaled Interpretations of Urban Change: The Federal, the State, and the Local in the Western Area Strategy of Adelaide. Environment and Planning D: Society and Space, 15(4), 481–498. doi:doi:10.1068/d150481 p. 481.

لذلك قد يخدمنا بشكل أفضل الاقتراب من النطاق ليس كبنية وجودية "موجودة"، ولكن كبنية ابستيمولوجية، طريقة للمعرفة أو الإدراك(1) . إنه لا يستحضر صور المساحات المكانية الممتدة. بهذا المعنى، النطاق على سبيل المثال، -المحلي والوطني والعالمي- هو تعبير عن خيالنا المكاني. ومع ذلك، فإن الطرق التي نتخيل بها الفضاء ليست بديهية أو معطاة مسبقًا، وأي مجموعة من التقسيمات العددية للفضاء هي مجرد احتمال واحد من بين أمور أخرى. ويتم الحفاظ على كل من هذه الاحتمالات أو إسكاتها، مع إعطاء الأهمية لواحدة، من خلال علاقات القوة ذات التأثيرات السياسية والمادية(2). ويتطرق في ذلك "أندرو هيرود" من خلال مقارنة بين المقاربات المادية والمثالية إلى تبني موقف الماديين فبالنسبة لهم "الجانب الرئيسي للنطاق الجغرافي هو فهم أن النطاقات يتم إنتاجها اجتماعيًا من خلال عمليات النضال والتسوية. ومن ثم، فإن النطاق "الوطني" ليس مجرد نطاق موجود في التسلسل الهرمي المنطقي بين المستوى العالمي والإقليمي، ولكنه، بدلاً من ذلك، نطاق يجب إنشاؤه بنشاط بواسطة العمليات الاقتصادية والسياسية التي دمجت في الدولة القومية الموسعة – الدوقيات والإمارات والإقطاعات المختلفة التي كانت الوحدات السياسية الرئيسية (على الأقل في أوروبا) حتى العصور الوسطى... على عكس المثاليين، إذن، يؤكد الماديون أن مثل هذه النطاقات مثل المستوى المحلي والعالمي يتم إنشاؤها بنشاط من ممارسات الفاعلين الاجتماعيين المختلفين – النطاقات ليست موجودة فقط، في انتظار استخدامها، ولكن يجب بدلاً من ذلك أن تجلب إلى حيز الوجود"(3). في جهودهم للتغلب على الجمود الملحوظ في هذه النسخة الهرمية من نطاقات الانتماء للهوية، تحول العديد من المعلقين الجدد إلى نماذج شبكة للعمليات. يوضح عمل "هيلجا لايتنر" الأخير هذا التحول:

(1) Jones, K. (1998). Scale as epistemology 17(1). Political Geography, 25–28. doi: doi:10.1016/s0962-6298(97)00049-8. p. 28.

(2) Ibid.

(3) Herod, A. (2008). Scale: The local and the global. Dans S. Holloway, Stephen Rice, Gill Valentine, & Nick Clifford, Key Concepts in Geography (éd. 2nd, pp. 217-235). Londo: Sage. p. 219.

"تمثل الشبكات العابرة للحدود الوطنية أنماطًا جديدة للتنسيق والحوكمة، وهي سياسة جديدة للعلاقات الأفقية لها أيضًا مكانية مميزة. في حين أن مكانية سياسات النطاق يرتبط بالعلاقات العمودية بين الكيانات السياسية المتداخلة المحددة إقليمياً، على النقيض من ذلك، تمتد الشبكات عبر الفضاء بدلاً من تغطيته، متجاوزة الحدود التي تفصل وتحدد هذه الكيانات السياسية" (1) .

ولعل هذه الرؤى المتأخرة اقتربت أكثر إلى الواقع كما تتمظهر الهوية وفق مقتضيات أنماط العيش المعاصرة والتي تتميز بالحركية المكانية المدعمة للاحتكاك المباشر والتزامن الحدثي الذي خلق نوع من التواجد العيني ما سمح بتوسيع مجال التجارب المعاشة والتفهم القيمي الذي تخطى أسوار الحدود المعنوية للانتماء. والأكثر من ذلك ألغى التصور رأسي الاتجاه في صالح النظرة المتراكبة، حيث تتداخل النطاقات ولا يمكن الفصل بينها أو تغليب أحدها على الأخر، فقد يمتد المحلي إلى العالمي ويتراجع الوطني إلى المحلي وقد يكون ذلك إجماليا أو جزئيا.

3-2- اللغة وهوية الانتماء

نشعر أن هناك حاجة ملحة لتطوير فهم أفضل للعمليات التي غالبًا ما تكون متأصلة في بناء الهويات، فمجموعة الروابط والمشاعر المتشكلة داخل هذا النسيج وخارجه تنتقل من إدراك التماثل والاختلاف إلى ممارسات تؤسس لعضوية المجموعة عبر وضع فواصل بين الذات والآخر تمارس بواسطتها الإدماج والاستبعاد. فالهوية يمكن أن تساعدنا على فهم تشكيل الضمير "نحن" وبالتالي الإحاطة به بأنماط الشمول والإقصاء لتعرف وتبني الضمير "هم". إن هذا المعطى العام، وإن كان يندرج ضمن عملية بناء الهويات هو في الحقيقة يرتكز على معنى مقارب لا ينفصل عن دلالات الهوية يعبر عنه بالانتماء. ويتشكل هذا الانتماء بخلق الوسط الاجتماعي

(1) Leitner, H. (2004). The politics of scale and networks of spatial connectivity: transnational interurban networks and the rescaling of political governance in Europe. In : E. Sheppard, & R. McMaster, Scale and geographic inquiry (pp. 236–255). Oxford: Blackwell Publishing Ltd. p. 237.

الذي يوفر للذات مآرب وجودها ويجعلها تشعر داخله بالأمان والتضامن وهو ما يمثل حيز انتمائها المثالي. ويكون هذا الوسط والسعي لإيجاده هو محاولة بناء هوية المجموعة التي ننتمي إليها والتي بدورها، كما أشار إليه "جويل مجدال"، "تعمل على رسم حدود انتماءنا/انتماءاتنا وتأطير ممارساتنا للحفاظ على أكبر قدر من السمات المشتركة وعزل مظاهر الاختلاف داخل المجموعة"(1).

والهوية تركز على تكوين المجموعات والمجموعات الفرعية بناءا على توليفات علائقية بين القواسم المشتركة والروابط الرمزية، ما يفتح إمكانية تنوع أشكال الانتماء ووضعه على متصل متحرك ومتغير. ويحيلنا ذلك إلى فهم مغاير للانتماء الذي يمكن فهمه على أنه سُلَّمِي كما وصفه "ليهدسميكي" ويشرح أكثر بالقول أنه "يمكن للفرد (الشعور) بالانتماء إلى مجموعات معينة إلى درجة معينة، في لحظة معينة". وهكذا يوضح العلاقة بين الهوية والانتماء التي تبدوا تعبيرا عن تغاير في الزوايا حيث "في حين أن الهوية تعني التماثل والتماسك داخل مجموعة أو فرد وتفترض أساسًا مشتركًا، فإن الانتماء يمكن أن يفسر ما يمكن أن يتغير ويتحول في الزمان والمكان(2). وبذلك يتجلى الانتماء كظاهرة معقدة، تحمل معاني النسبية والتغير، فلا يمكن حصره وتثبيته في صورة مكتملة متجانسة يمكن التعرف عليها داخليا وتمييزها خارجيا، كما لا يمكن سحبه أبديا على الجميع، فهو خاضع للتعديل والظرفية التي تتحكم بها الاختيارات الفردية والجماعية. وذلك وفق حركية مستمدة من الرغبات المتجددة والمتقلبة في الاندماج في فئات فرعية أو شاملة تُشْعِرُ أكثر بالتماثل مقارنة بأخرى سواءاً داخل المجموعة ذاتها أو حتى خارجها. لذلك من المهم التأكيد على أن الانتماء قد يشكل اتحاد مجموعة سمات وروابط يندمج وفقها الأفراد أو الجماعات وتتماهى حدود التمايز بينهم. وغالبًا ما يتم تحديد هذه السمات رمزيا بمعايير الهوية والتي تعمل

(1) Migdal, J. S. (2004). Boundaries And Belonging States And Societies In The Struggle To Shape Identities And Local Practices. UK: Cambridge University Press. p. 6
(2) Vallentin, R. T. (2019). Language and Belonging Local Categories and Practices in a Guatemalan Highland Community. Berlin: Peter Lang . p. 28

على رسم حدود انتماءنا أو انتماءاتنا وتأطير ممارساتنا للحفاظ على أكبر قدر من السمات المشتركة وعزل مظاهر الاختلاف داخل المجموعة.

والانتماء مصطلح محير كما تذكر "رايت" فهو ليس مجرد شعور وحسب، إنما شعور واحساس ومجموعة ممارسات. وتقترح، وفقا لذلك، أن يُنظر إلى الانتماء على أنه فعل من أفعال الصيرورة. وتعتبر بأن الانتماء هو سؤال وجودي تتحدد من خلاله الذات وتتشكل بالممارسة، لا تكون متعلقة بالمكان فقط وإنما هو نشاط مع الناس والأشياء والعمليات والأماكن[1]. فالشعور بالانتماء إلى المجموعة، هو أحد السمات الأساسية التي تساعد في وضع حدود العضوية، وتستخدم المجموعات عمومًا اللغة وقواعد اللباس والتقاليد والطقوس وممارسة الثقافة ليكونوا أعضاء في مجموعة معينة. ولبناء هذه الحدود كما يصورها "جويل مجدال" "هناك نقاط التفتيش والخرائط الذهنية... في نقاط التفتيش الافتراضية، تنتقل الممارسات من التدقيق في أنماط اللباس إلى اكتشاف الاختلافات في اللغة واللكنة. اللباس واللغة، إلى جانب الممارسات اليومية الأخرى، ليست فقط طرقًا مقبولة للقيام بالأشياء بين أشخاص معينين؛ هي أيضا بمثابة الدلالات عند نقاط التفتيش الافتراضية، كفواصل، تحديد من هو مدرج في المجموعة ومن ليس كذلك"[2].

وبالتالي يظهر الانتماء كوسيط لإنشاء روابط مدعومة بمجموعة من العمليات من شأنها إرساء وبناء الهوية. وإذا كانت الهوية، كما نعتقد، يتم استنساخها و/أو الحفاظ عليها من خلال مجموعة من الممارسات الاجتماعية، فيمكننا أن نرى أننا كأفراد لدينا نطاقات كبيرة من الارتباطات والمرفقات التي تشكل الطريقة التي نرى بها أنفسنا، وبالأخص، أنفسنا فيما يتعلق بالآخرين. ونفعل ذلك حسب "روس وتارتجليون" "من خلال لغة داخلية تسمح لنا بتصور من نحن، وكذلك كيف نشعر في علاقتنا مع الآخرين. لأننا نفكر في اللغة، يمكننا فقط تصور أنفسنا

(1) Wright, S. (2014). Op.cit. p. 293
(2) Migdal, J. S. (2004). Op.cit. p. 6

في سياق ما تسمح به تلك اللغة"[1]. فاللغة هي حامل لتمثلات محددة، أو قوالب نمطية، ترتسم في المخيلة الرمزية لأعضاء المجموعة التي توظفها باستمرار كخاصية رمزية مشتركة للتواصل الاجتماعي للتعريف والتعرف في مختلف البيئات الاجتماعية التي تحتك بها. "فالسلوك اللغوي هو وسيلة للتعرف الاجتماعي، وفي نفس الوقت وسيلة للتمايز الاجتماعي. من خلال التحدث بلغة معينة أو استخدامها بطريقة معينة، يمكن للمتحدث رسم حدود بينه وبين الآخرين والإشارة إلى عدم الانتماء – وهذا ممكن بسبب النقوش الرمزية في اللغات والروابط المبرمة بين اللغات والمجموعات الخاصة"[2].

للغة إذن دور أساسي في الشعور بالانتماء، فهي الوسيلة الرئيسية في التفاعلات الاجتماعية والتي بدورها تعتبر من أهم مظاهر الحياة الاجتماعية المشتركة التي تلبي مجمل الاحتياجات لجعل الشخص ينتمي إلى مجتمع ما. فاللغة تعبير عن التفاعلات الاجتماعية، وتثبت تعبير الفرد عن الانتماء وتمايزه عن غيره خارج مجموعته. وتعمل اللغة، بالأساس، كمؤشر رئيسي لتحديد موقع الفرد فيما يتعلق بهذا التمايز، والذي ينشأ مع بناء الهوية التي غالبا ما يصاحبها بروز قضايا الادماج والاستبعاد، وهو عمل الهويات على تنمية فكرة التعريف والانتساب. وتصبح اللغة ظاهرة إدماجية واستبعادية في نفس الوقت تستند إلى الحدود بين الذات والآخر. "فأولئك الذين هم جزء من المجتمع اللغوي المشترك يشعرون وكأنهم ينتمون إلى مجموعة ذات أهداف مشتركة وأيديولوجية؛ أما أولئك الذين لا يملكون المهارات اللغوية اللازمة، فهم مستبعدون. إن افتقارهم إلى الكفاءة اللغوية المشتركة يمنعهم من المشاركة في عضوية المجموعة الكاملة"[3]. واللغة لها مكان معقد في هذه العمليات لتشكيل الهوية، إنها تحتل مكانًا في قائمة الأشياء التي "يملكها"

[1] Ross, H. J., & Tartaglione, J. (2018). Our Search For Belonging How Our Need To Connect Is Tearing Us Apart. Berrett-Koehler Publishers. p. 124

[2] Vallentin, R. T. (2019). Op.cit. p. 41

[3] Douglas, F. M. (2009). Scottish Newspapers, Language and Identity. Edinburgh: Edinburgh University Press. p. 15

الفرد عندما يكون "لديه" ثقافة. لكن الرابط ليس ضروريًا، فهو ليس دائمًا، وعندما يكون موجودًا، قد يشير أو لا يشير إلى الانتماء[1].

ومن المعلوم وجود هذه الصلة بين اللغة والانتماء فهما مرتبطان بقوة؛ بطريقة ما، اللغة هي أحد المؤشرات الرئيسية لانتماء الأفراد، فقد تكون أيضا من ضمن عناصر أخرى تحدد الانتماء، مما يجعلهم يتعارفون بمجرد الدخول في محادثة أو أي من التعبيرات اللغوية الأخرى. وهناك من يعتبر اللغة ذات ارتباط وثيق بالانتماء كما تتصورها "باديلا وبورساتو" على أنها "غِرَاء تجمع مجموعة اجتماعية واحدة معًا أو عدة مجموعات التي لديها ما يكفي من القواسم المشتركة لتشكيل شبكات اجتماعية معقدة وخلق ثقافة والحفاظ عليها"[2]. ويضيف "هاورد روس" أيضا بأن "وضوح لغتنا، وما تعنيه، وكيف يتم التواصل بها كلها ضرورية للانتماء. اللغة، بهذا المعنى، هي النسيج الضام للانتماء. وهذا لا يشمل فقط اللغة المنطوقة ولكن أي وسيلة نتواصل بها، حتى بِصَمْتِنَا"[3]. وبذلك يمتد الانتماء من الشعور الخاص في الوعي الفردي إلى التمظهر الاجتماعي في المورد اللغوي، حيث يبني المواقف وما يترتب عنها من أشكال الإدماج أو الاستبعاد الاجتماعي المكاني وخلق الانتماء. ويضع "جون جوزيف" نقاط توضح دور اللغة في ذلك فهي تعمل "أولاً، كفئات وعلامات يعلقها الناس على أنفسهم والآخرين للإشارة إلى انتمائهم؛ وثانياً، كطرق تدليل للتحدث والتصرف والتي من خلالها يعبرون عن هذا الانتماء؛ وثالثا، كتفسيرات

---

(1) Urciuoli, B. (2008). Whose Spanish? The tension between linguistic correctness and cultural identity. in M. Niño-Murcia, & J. Rothman, Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company. p. 264

(2) Padilla, A. M., & Borsato, G. (2010). Psychology. in J. A. Fishman, & O. Garcia, Handbook of language and ethnic identity (pp. 5–17.). Oxford: Oxford University Press. p . 7.

(3) Ross, H. J., & Tartaglione, J. (2018), Op.cit. p. 184

يقدمها الآخرون لتلك المؤشرات. والقدرة على إدراك وتفسير المؤشرات هي في حد ذاتها جزء من الثقافة المشتركة"(1).

إن ما سبق يستوفي مجمل التأكيدات على تداخل الأدوار بين الهوية والانتماء والممارسة اللغوية، فعملية بناء الهوية بالمشاركة في الظواهر الحياة الاجتماعية والعضوية فيها، يشكل إعلان للانتماء وممارسته فعليا، باستخلاص حدود الانتساب وما يليها من أحكام الاستبعاد والإدماج، وهنا تتدخل اللغة لتقدم الموارد الرمزية كوسائط لإتمام العملية. "وهو ما يخلق وسطنا الاجتماعي وموقعنا كأعضاء أو مواطنين ويؤصل لتصوراتنا حوله، ليتم لاحقاً استنساخها من خلال خطابات ننتجها بأنفسنا تعمل بدورها على تخليق الإحساس بالانتماء وتغذيته، وتحدد شعورنا بالهوية. فالتحدث والتواصل بطرق ثقافية وجماعية يحدد الهويات بإعلان غير مباشر عن العضوية في تلك الثقافة والمجموعة"(2). لكن ذلك لا يعني بالضرورة سيرورة موجهة ومحسومة تخضع لمنطق آلي تحكمه مجموعة عمليات تنتهي إلى مخرجات معلومة. إذ يمكن أن تقود اللغة والممارسة اللغوية إلى تحولات مستجدة في الهوية قد تفتح مجالات انتماء أخرى بشكل قد لا يمت بصلة بمنطلقاته الأولية أو قد يناقضها حتى. وتستدل على ذلك "رامبتون" بتناول ما أطلقت عليه هويات اللغة وتذكر بأن حق الميلاد والنشأة في لغة معينة لا يقول شيئًا عن خبرة الفرد في هذه اللغة أو اللهجة. ولا يضمن أي درجة من الانتماء الإيجابي. حيث يمكن للمرء أن يرث لغة أو لهجة، ولكن لا يشعر بأي انتماء تجاهها أو قد لا يملك أي خبرة في استعمالها. وبالتالي، يمكن أن يولد المرء في مجتمع لغوي ولكن بعد ذلك في الحياة يطور انتماء وخبرة قويين في مجتمع لغوي آخر(3).

(1) Joseph, J. E. (2016). Op.cit. p. 20.

(2) Ibid. p. 19.

(3) Rampton, M. (1990). Displacing the ‘native speaker’: Expertise, affiliation and inheritance. ELT Journal, 02(44), 97-101.

وما يقترب إليها من قيم وبنى تتطابق ومكتسباته وبين ذاته وما هو ضد مكتسباته ويبتعد عنها، وهو ما يحمله الآخر في العالم الاجتماعي.

وهذا ما يحملنا على القول بأن وجود الآخر هو أيضا إرساء للذات في وعي المتكلم بل إننا لن نتمكن من فهم الذات إلى بمقابلتها بالآخر اللغوي. فاللغة تعبير عن التفاعلات الاجتماعية، وتثبت تعبير الفرد عن الانتماء وتمايزه عن غيره خارج مجموعته. وتعمل اللغة، بالأساس، كمؤشر رئيسي لتحديد موقع الفرد فيما يتعلق بهذا التمايز، والذي ينشأ مع بناء الهوية التي غالبا ما يصاحبها بروز قضايا الإدماج والاستبعاد، وهو عمل الهويات على تنمية فكرة التعريف والانتساب. وتصبح اللغة ظاهرة إدماجية واستبعادية في نفس الوقت تستند إلى الحدود بين الذات والآخر.

الفصل الثالث:

السياقات التاريخية والسوسيوثقافية للمسألة اللغوية وبلورة الهوية في الجزائر.

1- السياقات التاريخية للمسألة اللغوية والهوية في الجزائر

فيما يتعلق بالهوية واللغة نواجه بعض الإشكالات التي تحيلنا إلى المحطات التاريخية التي أوجدت هذه الأمة على هذه الأرض، فقد عرفت تحولات كثيرة اختلقتها حالات الغزو والاحتكاك الحضاري التي ميزت حوض المتوسط، وتركت معها الأثر البالغ في الثقافة المحلية بين الاستيعاب والاندماج التام، والمقاومة وفرض الذات. وإن كان الدين أكثر ما مثل حقيقة الصراع إلا أن اللغة لم تتوار وظهرت كخلفية تعكس ميل الغَلَبَةِ، وكثيرا ما تنحني وتتحور لتأقلم نفسها وتظل معبرة عن الهوية المحلية في شقها العرقي الثابت نسبيا ولو بالانصهار في ألسن مغايرة. لذلك من الصعب الربط بين اللغة والأصول العرقية والجزم بجوهر هوياتي واحد موحد يكمل بعضه في وصف هوية الساكنة على مر العصور.

1-1- الأصول وتطور اللسان البربري

عمومًا في الأدبيات المتعلقة بتاريخ شمال إفريقيا يعتبر البربر أو الأمازيغ، كما يشيرون إلى أنفسهم، هم السكان الأصليون في هذه المنطقة التي تمتد من واحة سيوة بالقرب من الحدود المصرية والليبية إلى جزر الكناري في المحيط الأطلسي ومن الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط إلى المناطق الشمالية من مالي والنيجر وبوركينا فاسو. ويعتقد أنها آهلة بهم منذ أمد بعيد، فقد ملكوا هذه الأرض لقرون عديدة قبل الفتح العربي لشمال غرب إفريقيا، والذي كان من أبرز الأحداث في تاريخ المنطقة. مع الأخذ في الاعتبار باقي المحطات التي عرفت استيطان العديد من الشعوب وحدوث عمليات معقدة ومتعددة الأوجه للاختلاط والعلاقات المتبادلة والتي أتاحت التأثير الثقافي المتزايد خاصة مع قدوم العرب المسلمين. فلا شك أن مشكلة أصل بعض القبائل البربرية غير مستقر ولا يمكن تأكيدها.

ولو توقفنا عند أهم الأصول لوجدنا اختلافا كبيرا كلما توغلنا في الزمن، فهناك العديد من الفرضيات حول الموضوع. "تكشف السجلات التاريخية عن وجودهم قبل وصول الفينيقيين إلى المنطقة، ومن الناحية الأثرية، تم اقتراح وجود صلة بين الثقافة القفصية والشعب الأمازيغي. ومع ذلك، ربما لم يكن البربر مجموعة موحدة ومتجانسة، حيث إنه من المعروف أن السكان الذين سكنوا شمال إفريقيا بحلول وقت وصول الفينيقيين كانوا مجموعة مركبة تعرف باسم الليبية–بربرية، حيث نجد الجرمنتس، بافاريس، موريين، غايتوليين، وآخرين"[1]. بالإضافة إلى الغموض حول أصول البربر، فإن وصول شعوب أخرى إلى المنطقة، وخاصة نفوذ العرب، يجعل فهم تاريخ سكان البربر أكثر صعوبة.

وقد عبرت عديد الرؤى عن تباين النظريات في أصل سكان هذه الأرض، كانت الأنثروبولوجيا ثم النظريات الأثرية أولى العلوم الحديثة في تناول الموضوع وقد سبقتها طبعا كتابات السابقين من الرحالة المغامرين ولكن قبلهم المؤرخون العرب وبعض الرواة اليونان والرومان، "وحاولت الأعمال الأنثروبولوجية الأولى المتعلقة بسكان المغرب، سواء استندت على فقه اللغة Philologie أو على القيام التشريحي Anthropometrie، العثور لهؤلاء السكان عن أصول خارجية المنشأ، شرقية، أو أوروبية، أو عربية، بل حتى أطلنطية، ولكن نادرا أفريقية"[2]. والمقصود أنه جيء بالعديد من الأصول لتفسير وجود أرض مأهولة يشترك أهلها في الكثير من الخصائص مع عديد الشعوب الأخرى، وغلب على الكثير استحضار المنابع الحضارية التقليدية لما وقفوا عليه من عوامل التماثل والتثاقف في حاضر البلاد وماضيها. وقد عَدَّدَ "غابريال كامب" أهم هذه الأصول التي شملت الموريين وجذورهم الهندية بقدومهم إلى ليبيا تحت قيادة هرقليس،

[1] Arauna, Lara R and Comas, David (September 2017) Genetic Heterogeneity between Berbers and Arabs. In: eLS. John Wiley & Sons, Ltd: Chichester. DOI: 10.1002/9780470015902.a002748. p. 2.

[2] Boëtsch, G. (1993). Égypte noire et Berbérie blanche. La rencontre manquée de la biologie et de la culture. Cahiers d'Études africaines, XXXIII/1(129), 73-98. p. 75

إلى الجيتول بالأصل المشرقي استنادا إلى روايات الانجيل، وما جاء من لدن المؤلفين الإغريق، فهذا هيرودوت يقول إن المكسيس، الذين يمكن اعتبارهم من البربر المقيمين والمزارعين يزعمون أنهم ينحدرون من الطرواديين[1]. وبناءً على علم الآثار واللغويات، قيل "إن تواجد سكان شمال إفريقيا لم يكن مستمرًا وأنه حدث استبدال السكان ربما وقع ذلك في لحظات مختلفة. دعمت البيانات الجينية فرضية استبدال السكان هذه في شمال إفريقيا، مما يشير إلى هجرة العودة إلى إفريقيا من الشرق الأوسط في أوقات ما قبل الهولوسين، أقدم من 12000 سنة. ينبع أسلاف سكان شمال إفريقيا اليوم جزئيًا على الأقل من موجة الهجرة هذه؛ ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان هذا الاستبدال قد اكتمل أم أنه قد يكون هناك بعض آثار الاستمرارية القديمة في المنطقة"[2]. وتبقى هذه الفرضيات حاضرة دوما في نقاشات الأصول البربرية ولم تقف على إثباتات موضوعية لتنحصر في الكتابات والروايات التاريخية وبعض المؤشرات الأنثروبولوجية والأثرية التي تعطي ملامح غير مكتملة عن أصول شعوب المنطقة.

ويتخذ النسابة العرب لأنفسهم موقفا مغايرا يحيد عما سبق ويقرب البربر من جزيرة العرب وقد ساقوه في كثير من البيان والحجج المتواترة. "يمكننا أن نقرر عن عقيدة وإيمان في أن سكان الجزائر الذين يطلقون عليهم اسم بربر فما هم إلا عرب كغيرهم جاءوا من الجزيرة العربية في الزمن القديم البعيد في القدم... ويقول مؤرخو العرب قبل الإسلام أن الهجرة الثانية قد حدثت عام 2500 ق م، وهي التي أقامت الأقوام الذين نطلق عليهم اسم العاموريين والكنعانيين والفنيقيين في سورية وسواحل البحر الأبيض وكذلك في الجزائر التي هي جزء لا يتجزأ من شمال افريقية. ويؤيد هذا القول المؤرخين العربيين الطبري وابن خلدون فقد قررا أن الكنعانيين من القبائل العربية البائدة"[3]. ويجزم ابن خلدون بكون البربر من ولد كنعان بن حام بن نوح، وأن اسم أبيهم مازيغ،

---

[1] غابريال كامب. (2014). البربر ذاكرة وهوية. (عبد الرحيم حزل، المترجمون) الدار البيضاء: أفريقيا الشرق. صفحة 61

[2] Arauna, Lara R and Comas, David (September 2017). Op.Cit. p. 1.

[3] مسعود مجاهد الجزائري. (1969). تاريخ الجزائر. القدس – فلسطين: مطابع دار الأيتام الإسلامية. صفحة 38

ويشترك في ذلك مع بعض نسابة البربر فيزعمون في بعض شعوبهم أنهم من العرب، مثل لواتة يزعمون أنهم من حمير[1]. ومعطى آخر وجدنا له أثرا، في رسالة القديس أغسطينوس Saint Augustin فقد جاء فيها: «اسألوا فلاحينا من يكونون، وسيجيبونكم بالبونيقية أنهم شنانيون Chenani» يقصد كنعانيين.

¨*Unde interrogati rustici nostri quid sint, Punice respondentes Chanani*¨

كل ذلك يؤكد غموضا لطالما أشار إليه الباحثون في أصول أهل المنطقة، ويتوقف "محفوظ قداش" عند هذه المسألة ذات البعد الوجودي، ويقر بكونها متعذرة الحل ولم يتبن موقفا محددا من أصول البربر. فرغم أنه يخلص إلى أننا نستشعر وجود أسلافنا البربر المنحدرين من إنسان مشتى العربي[2]. إلا أنه لم يسلم من مأزق تعدد الأعراق والهجرات المتتالية على المنطقة والتي تركت أثرها في هوية المنطقة خاصة ما تعلق بالدين واللغة. ويجانب "شارل أندري جوليان" المسألة بشكل اختزالي حيث يستطرد بأن البرابرة "ومنهم يتركب العنصر الأصلي لسكان شمال أفريقيا، لا يكونون جنسا بالمعنى الفني لهاته الكلمة. بل مركبا جنسيا لم تغيره الزحفات التي توالت عليه تغييرا محسوسا. فلهم لغة خاصة من أصل مجهول، حافظت على كيانها، أمام الفينيقية واللاتينية وحتى العربية، وبقيت لحد الآن في كامل المغرب. وهذا اللسان أو بالأصح هاته الألسن التي لا تعرف الكتابة، هي مندثرة تقريبا في تونس (1%)، وراسخة جدا في الجزائر (29 %) وخاصة في المغرب الأقصى (42 %)"[3].

---

[1] غابريال كامب. (2014)، سبق ذكره. صفحة 64

[2] محفوظ قداش. (1993). الجزائر في العصور القديمة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. صفحة 28

[3] شارل أندري جوليان. (1976). أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ، . تونس: الدار التونسية للنشر. الصفحات 21-22

على أية الحال هذا التباين في الرؤى حول الأصول العرقية يوازي حقائق ثقافية تنطوي على تنوع صوغه الاحتكاك المتواصل مع الشعوب المجاورة وما تلقفته الألسن من أنماط لغوية حادت في أحايين عما هو أصلي فيها أو بالأحرى انقادت لمد الغزوات وامتزاج الأعراق. فلطالما ارتبط تاريخ اللغات الأمازيغية بتاريخ اللغات والثقافات الأخرى التي احتكت بها وتبنت لغاتها وثقافاتها. وهذه الرؤية لواقع شعوب المنطقة عبر التاريخ حملت الكثير من الحقائق حول التلاقح الثقافي لدرجة أنها كانت تغلب لسان الغير خاصة في الرسميات وتحتفظ بلغتها للاستعمالات اليومية. وهذا ما تؤكده العديد من البحوث والآراء الأكاديمية، حيث جاء مثلا في كتابات كل من "Mena B Lafkioui, Vermondo Brugnatelli" من أنها الحقيقة أن الشعوب الأمازيغية، عبر التاريخ، قد سلمت عددًا قليلاً جدًا من الوثائق المكتوبة بلغتها الخاصة. "حتى في العصور القديمة، على الرغم من الاستخدام الواسع للأبجدية البربرية في شمال إفريقيا، فضَّل الملوك النوميديون أن يوظفوا في نقوشهم لغة وكتابة المستوطنين الفينيقيين في قرطاج إلى جانب لغتهم. وبالتالي، في تلك الأوقات وما بعدها، تمت كتابة المصادر التاريخية الرئيسية المتعلقة بالأمازيغ بلغات تلك الشعوب الأجنبية التي تشاركت هذه المنطقة مع السكان الأصليين"(1). ويستدلان بإشارة نصية كتبها "مولود معمري" يذكر فيها أنه "في العصر الروماني، كانت اللاتينية هي اللغة المستخدمة من قبل ترتليان، وسيبريان، وأوغسطين، وفرونتو، وأرنوبيوس، وأبوليوس، على الرغم من أن كتب هؤلاء الكتاب تقدم دليلًا واضحًا على أصولهم البربرية. [...] منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، لم يتغير الوضع. في جميع البلدان التي تم التحدث بها [...] ظلت البربرية دائمًا مختبئًا وراء الكواليس. [...] لأكثر من ثلاثة آلاف عام، تم استخدام الفينيقية واللاتينية واليونانية والعربية والفرنسية في الكتابة، ولكن لم يكتب أحد باللغة البربرية"(2). ولا يمكننا أخذ كل الحضارات على التماثل فبعضها كان أكثر تأثيرا من بعضها الآخر فكما حافظ المورييون على

(1) Mena B Lafkioui, Vermondo Brugnatelli, (2008), Berber in contact: linguistic and sociolinguistic perspectives, Köln: Rüdiger Köppe Verlag.

(2) Mena B Lafkioui, Vermondo Brugnatelli, (2008), Op.Cit.

تقاليدهم وأسلوبهم في العيش، بمعزل عن الثقافة الحضرية التي أشاعتها روما، لم يكن الحال كذلك مع العرب الفاتحين فيما بعد حيث اندمج الأهالي وتخلى العديد منهم عن لغتهم لصالح الوافد الجديد.

كان تغلغل الفينيقيين في الغرب قد وقع قبل وقت طويل قبل تأسيس قرطاج بقرون، ما يعني الاستقرار والتبادل الثقافي، والأجدر أن تنصهر الهوية في بوتقة الغازي صاحب الغلبة واللغة المؤثرة ذات الانتشار والاستعمال الواسع. وقد لاحظ الكثيرون من أن تلك الحالة لم تكن الأولى كما لم تكن الأخيرة فقد سبق وأن حدث اتصال ثقافي ترتب عن تنقلات للشعوب الشمالية الغربية والشرقية، حملت معها تقنيات حضارية جديدة ولغة مرتبطة بها تعرف بالليبية تحققت وفقها الوحدة اللغوية والثقافية قبل وصول الفينيقيين والرومان وكانت على ما يبدو نواة تشكل البونيقية فيما بعد. فبالنظر إلى التشابه الملحوظ بين اللغات الأمازيغية، يقترح "بريت وفينتريس" "أن انتشارها عبر شمال إفريقيا كان موحدًا نسبيًا وعلى مدى فترة زمنية قصيرة نسبيًا، مع وجود فاصل حاسم بينهما وبين المصري القديم قبل التجفيف النهائي للصحراء بين 2500 و2000 قبل الميلاد... ومن المثير للاهتمام أن دراسة حديثة تشير إلى أن القطع لم يكن نهائيًا على الإطلاق، مشيرة إلى الجذور الأمازيغية الاشتقاقية للغة مصر الفرعونية"[(1)]. والأمازيغية عند "بلقاسم سعد الله" حميرية الأصل على الأرجح، استعملها البربر على فترات إلا أننا لا نجزم باستقرارهم عليها كلغة واحدة متفردة في استعمالاتهم، فما لم يؤسس البربر دولة واحدة لم يستعملوا لغة واحدة بحروف معروفة، "وعلى الرغم من تعايشهم مع القرطاجيين، مخترعو الأبجدية الأولى، وهي الدولة التي تربطهم بها صلة الدم والموطن على فرض اعتماد الرأي القائل أن البربر كنعانيون كالفينيقيين. والتفينغ التي هي في الغالب فينيقية الأصل، لم تكن رموزا اللغة مشتركة بين كل

---

(1) Maddy-Weitzman, B. (2011). The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States. the University of Texas Press. p. 18

البربر... وهي الرموز التي وجدت في أقصى الجنوب دون الشمال، والتي تعبر عن الصلة بالهيروغليفية المصرية أيضا"[1].

سادت الأطروحة الكلاسيكية السابقة لأصل شرق أوسطي لفترة طويلة، على اعتبار أن هذه المنطقة مهد عالم البحر الأبيض المتوسط: ثقافيًا. وبالتالي، فإن اللغات غير السامية للعائلة ستنطلق بالضرورة من الانتشار نحو إفريقيا من مركز شرق أوسطي، وهي الأطروحة التي ناقضها "سالم شاكر" كرأي شبه منعزل حيث يستند على ببيانات ما قبل التاريخ المكتسبة ومن فحص المواد اللغوية، لإثبات الأصل المحلي للغات البربرية ويقول "إن شعورًا قويًا على الأقل بعدم وجود حجة حاسمة لصالح أصل خارجي عالمي- شرق أوسطي أو أفريقي للبربر و/أو لغتهم. على العكس من ذلك، فإن كل المؤشرات تسير في اتجاه استقرار كبير جدًا واستمرارية الاستيطان واللغة البربرية في منطقة الامتداد الحالية، والتي لم تتغير حدودها كثيرًا لآلاف السنين"[2]. لكن لا يمكن إغفال باقي الدراسات التي تشير بكل وضوح خاصة على المستوى اللغوي إلى الآثار الخارجية في اللسان البربري والارتباطات الرمزية مع مختلف الثقافات المجاورة. لذلك لم يجد هذا الطرح الكثير من الدعم العلمي لضعف البراهين والأدلة المسوقة.

1-2- الفتح الإسلامي وتعريب اللسان

استطعنا إلى الآن تتبع هذا التنوع والاحتكاك الحضاري والذي استمر مع قدوم العرب الفاتحين إلى حين الارتباط بالخلافة العثمانية. وقد تميزت الحقبة بشبه اندماج تام بفعل التحول الديني الذي أرسى الكثير من القيم الثقافية انبنت حولها سلوكات وعادات مجتمعية جديدة،

---

(1) بلقاسم سعد الله. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية. بيروت: دار الغرب الإسلامي. صفحة 205

(2) Chaker, S. « Origine(s) berbère(s) : Linguistique et préhistoire », Encyclopédie berbère [En ligne], 35 | 2013, consulté le 15 mai 2021. DOI : https://doi.org/10.4000/encyclopedieberbere.2829.

"التعريب هو أحد الأحداث التاريخية الكبرى في المنطقة التي غيرت المشهد الثقافي والديموغرافي لشمال إفريقيا. بدأ الغزو العربي الأول، الذي اقتصر في البداية على مصر، في عام 643 بعد الميلاد وربما شارك فيه بضعة آلاف فقط من الأفراد. بدأ العرب بفرض دينهم ولغتهم على السكان الأصليين الأمازيغ، وهي عملية بلغت ذروتها بموجة عربية ثانية وأكبر وصل فيها البدو إلى المغرب العربي (شمال غرب إفريقيا) في القرن الحادي عشر. حتى أن التوسع الإسلامي استمر في اجتياح شبه الجزيرة الأيبيرية (711 م)"[1]. يشمل الوافدون المتأخرون إلى شمال إفريقيا الأتراك العثمانيين.

ويرى الكثير من الباحثين أن ما تركه الإسلام في ثقافة شعوب شمال أفريقيا تخطى حدود الممارسة الدينية وامتد ليشمل اللغة وحتى الانتساب العرقي. فبالنسبة لـ "محفوظ قداش" أنه من المؤكد أن الالتحامات والامتزاجات العرقية قد أثرت في سكان البربر خلال الأزمنة السابقة بالأهالي، وكان ذلك مع الفينيقيين والوندال واليونانيين واللاتينيين والعرب والأتراك، "لكن باستثناء العرب والأتراك بدرجة أقل، فإن أية هجرة لم تكن قادرة على تغيير الشروط العرقية للجزائر بشكل عميق. غير أنه من المغالاة وحتى من الخطأ الادعاء بأن هذا المجتمع البربري لم يتغير، ولم يتطور مع التاريخ. فما هو أكيد هو أننا يمكنا أن نتكلم عن أسلافنا البربر"[2]. ولم يكن ذلك بمقتضيات البيولوجية وحسب وإنما حتى رمزيا فتجد من البربر من ينسب نفسه للعرب وهو بذلك يرموا الفخر وفي جوهره ليس للعرق وإنما للدين ونبي هذا الدين. كما ورد مع مختلف أمراء الدول القائمة بالمنطقة على سبيل المثال، فإنشاء الدول بحلول القرن الخامس عشر، "كان مصحوبًا بتركيز متزايد على الأصول الشريفية من قبل الساعين للسلطة من أجل إضفاء الشرعية على مطالباتهم. هذا الاتجاه، الذي يحدث في سياق التفكك والانحلال المؤسسي، والضغط والتدخل الأيبريين، وتطوير الصوفية ونشرها، تغلغل إلى المستوى القبلي المحلي، حيث ابتكرت القبائل البربرية أنسابًا وهمية لربط نفسها بالنبي. بالطبع، تم بذل هذه الجهود لأغراض عملية، حيث كان من المحتمل أن يكون

---

(1) Arauna, Lara R and Comas, David (September 2017). Op. Cit. p. 2.

(2) محفوظ قداش. (1993). سبق ذكره. صفحة 30

لتأسيس اتصال شريف تأثير ملموس على الرفاه الاجتماعي والسياسي والمادي للقبيلة. لكن هذه الأنساب شكلت أيضًا الأحدث في جهد فكري عمره قرون لوضع الأصول الأمازيغية ضمن السياق سامي عربي/إسلامي"[1]. وتَجَذَّر ذلك أكثر في اللاوعي الشعبي ودرج الناس على نسب أنفسهم للعرب على الرغم من احتفاظهم باللسان الأمازيغي، وقد وقف على ذلك كل من "إرنست غلنر وتشارلز ميكو" حيث ذُكِرت هذه الحقيقة بشيء من الانتقاد من خلال الفقرة التالية:

"فإن البربري الذي يقيد نسبه إلى النسب العربي لا يسأل نفسه ببساطة كيف أنه يتكلم اللغة البربرية بدلاً من العربية. على وجه الخصوص، إن حقيقة كون البربر هم السكان الأصليون لشمال إفريقيا، قبل العرب والإسلام، لا تنعكس ببساطة في العقل الشعبي. يرى البربري نفسه على أنه عضو في هذه القبيلة أو تلك، داخل عالم مدرك إسلاميًا ومن خلاله. وليس كعضو في مجموعة عرقية محددة لغويًا، في عالم لا يعد فيه الإسلام سوى شيء واحد من بين أمور أخرى"[2].

إن هذه الأطر الثقافية وفرت الشروط الرمزية للانتساب الفكري والمعنوي علاوة على الانتساب المادي بحالات التزاوج والترابط الأسري. ولقد ارتبطت بلاد المغرب بالمشرق كما تقول "خولة طالب الابراهيمي" وقطعت صلاتها بالغرب "وكان أسيادها الجدد -أي العرب- قد استطاعوا فيما بعد الكف عن ممارسة سلطانهم على نحو غير مباشر. بيد أنهم وسموه بميسم لا يمحى. لقد عربوا البلاد وكان هذا التعريب من القوة بحيث أمسى المغرب اليوم في جله مقاطعة

---

(1) Bruce Maddy-Weitzman, (2011). The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States, , the University of Texas Press. p.p. 31-32.

(2) Gellner, Ernest. Micaud, Charles, (1973), Arabs and berbers from tribe to nation in north africa, Great Britain : Gerald Duckworth and Co. Ltd. P. 13.

نائية تابعة للعروبة..."[1]. فكانت العربية لسان حال الدول القائمة في المنطقة كما ذكر "أحمد توفيق المدني" "مدت دولة بني حماد، بالقلعة أولا، وبجاية أخيرا، سلطانها على كامل البلاد في الجزائرية، وورثت كل ما أبقته العصور السالفة، عصور الرستميين والأغالبة والفاطميين من مدنية وعلوم وآداب، فكونت دولة بربرية دينها الإسلام، ولغتها العربية..."[2]. وقد استمرت هذه اللغة في التمدد إلى أن عمت الأمصار وصارت لغة أصلية لا تختلف عن الأمازيغية، وإن كانت هذه الأخيرة في لُبِّهَا شيء من العربية القديمة على اعتبار أنها تمثل امتداد البونيقية التي تشكلت كلهجة سامية بتمازج الفينيقية مع اللغة المحلية وتداولها الفلاحون الإفريقيون وفي ذلك ما يقول "أحمد توفيق المدني" "فلما توطدت قدم الكنعانيين بهذه الديار؛ وكثر امتزاجهم بالبربر؛ تكونت في هذه البلاد لغة مختلطة تدعى اللغة البونيقية؛ وكانت لغة علم وتأليف، ولو أنك أخذت لوحا من الألواح التي سجلت بها تلك اللغة والتي أبقت عليها عوادي الزمان لكنت تستطيع فهمها بدون عناء، أكثر مما تستطيع فهم اللغة العامية في مصر أو في اليمن؛ ذلك لأن اللغة الكنعانية الأصلية، ثم اللغة العربية، كانتا لغة عربية في تراكيبها. وأغلب مفرداتها كثيرة الشبه بالعربية التي تتكلمها العامة عندنا. وهي البنت البكر للعربية الفصحى بحيث لا تجد لفظا فيها ليس بعربي، أو محرف قليلا عن لفظ عربي، إنما هي لغة لا تعرف قواعد الإعراب"[3]. "واستمروا على ذلك إلى القرن الخامس الميلادي؛ أي بعد ما يزيد عن خمسمائة سنة من تخريب قرطاج"[4]. ولعل ذلك ما كان القديس أغسطينوس يريده باللفظ «بونيقي»، ومن المستبعد أن يكون المقصود البربرية الخالصة أو إحدى لهجاتها.

[1] خولة طالب الابراهيمي. (2007). الجزائريون والمسألة اللغوية : عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري (الإصدار 2). (محمد يحياتن، المترجمون) الجزائر: دار الحكمة. لصفحات 14-15

[2] احمد توفيق المدني. (1931). كتاب الجزائر. الجزائر: المطبعة العربية. صفحة 81

[3] المرجع نفسه، الصفحات 75-76

[4] غابريال كامب. (2014). سبق ذكره،

بعد الفتح الإسلامي تمددت اللغة العربية، لغة القرآن الكريم والممارسة الدينية، وانتشرت في كل ربوع البلاد مع اندفاع البربر لاعتناق هذا الدين والتشبع بثقافته وتبني لغته. وكانت تلك أولى بوادر التعريب وقد "اتخذ التعريب مناحي عديدة، فقد كانت الأرضية مهيأة له بوجوب نطق العديد من المفردات باللغة العربية لإعلان الانضمام إلى الإسلام، وكان التعريب خلال الفترة الأولى (القرن السابع إلى القرن الحادي عشرا لغويا وثقافيا وفي الأساس حضريا أي داخل المدن، فقد احتفظت مدن مغاربية قديمة (ذات تأسيس إسلامي، كتونس وتلمسان وفاس...) بلغة كلاسيكية كتذكار لذلك التعريب الأول..."[(1)]. وقد تجلى هذا التزاوج اللغوي من خلال اللهجات المحلية التي نتجت ودرجت عليها ألسن أهل المنطقة. وبملاحظة المكون اللغوي خَلُصَ "محمد الكوخي" في مقال حول الأمازيغية المعيارية إلى حقيقة التعايش الذي ولد لغات محلية انطلاقا من المكون البربري ويقول "وفيما يخص المكون اللغوي الأمازيغي، فإنه ظل يتعايش ويتفاعل مع المكون اللغوي العربي في الرقعة الجغرافية نفسها، ولفترة طويلة تمتد أزيد من ألف سنة. وقد أدّى هذا التفاعل المزدوج إلى عملية انصهار أنتجت العربية الدارجة المتداولة حاليًا في البلدان المغاربية، خاصة في المغرب والجزائر، حيث تُعَد هذه اللغة مزيجًا فريدًا في البنية التركيبية والنحوية والمعجمية، مع غلبة المكوّن العربي على المعجم والمكوّن الأمازيغي على البنى اللسانية. وقد بلغ هذا التفاعل درجة متقدمة، خصوصًا في عملية الاقتراض اللغوي، إذ قامت اللغات الأمازيغية باقتراض عدد مهم من المفردات العربية، وحتى العبارات والبنى النحوية من العربية، وذلك على امتداد فترة زمنية طويلة تزيد على ألف سنة"[(2)]. وليس ذلك بالخفي في لسان المغرب العربي الذي تجد لهجاتهم تقاربا فيما بينها نظرا لعوامل التشكل المشتركة ووحدة المنطلقات الثقافية.

---

(1) العربي عقون. (2010). الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول والهوية. الرباط: التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع. الصفحات 51-52

(2) محمد الكوخي، (2014)، الأمازيغية المعيارية بين اختلاق لغة جديدة وصناعة الوهم الأيديولوجي، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، العدد 07 المجلد 02، 27-46.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على مستوى جزء أو لنقل مجمل بلاد المغرب، يبدو أن التعريب قد وجد مقدمات سابقة قبل حتى قدوم العرب الفاتحين، فثمة أطروحة ترى بأن العربية لم تأخذ مكان الأمازيغية، بل أخذت مكان البونيقية. وهذه الأطروحة حسب "سالم شاكر" قديمة ومطروحة بكل وضوح عند "قزال Gsell"، ودافع عنها "غوتييGautier" وأثارت، خلال الخمسينيات، جدالا كبيرا الذي لا يزال إلى يومنا هذا. ويضيف بأن بقاء البونيقية (punique) (لغة سامية، قريبة من العربية)، يكون قد ساعد على ترسيخ اللغة العربية في تونس والشمال القسنطيني على الأقل[1]. وقد أورد هذا الرأي على الرغم من أنه يتبنى غيره ويستأنس بأطروحات "كورتوا Courtois" بأن تسمية "بونيقي" كانت غالبا ما تستعمل كمرادف لـ "محلي"، "أهلي" (لبلاد المغرب)، وهذا للتمييز مع كلمة لاتيني/روماني، الأمر الذي يعني بأن كلمة "بونيقي" تشير في الواقع إلى أمازيغي[2]. على أي حال حتى وإن كان هذا الاحتمال وارد في استعمال المعنى بمدلول مغاير إلا أننا لا نستطيع أن نغفل عن التقارب اللغوي والتطابق في الكثير من المفردات والبنى اللغوية بين لغة البربر والفينيقية بدءا بالاسم بونيقي الذي يتضمن فينيقي إلى البعد الاجتماعي الذي انعكس في شمولية التعريب والانصهار اللغوي.

إلى ذلك، عمل الإسلام على تجاوز الفروق الملموسة بين البربر والعرب الوافدين لكنه لم يتجاهل تمامًا مثل هذا التمييز الصارخ. كما أن كلتا التركيبتين حافظت على الممارسات اللغوية بعيدا عن حاجات الاندماج حتى وأنها قد حصلت مع بعض القبائل البربرية التي تعربت. إن الإدراك الاجتماعي للهوية المحلية هو شيء دقيق ومعقد تطور على مدى قرون من التواجد الإسلامي، الذي أثر في أنماط التقدير الاجتماعي للواقع والبنى الرمزية وجعل الرؤية الشعبية للعالم تصاغ بالكامل داخل الإسلام ومن خلاله، ولغة الإسلام هي لغة الحياة العامة. وقد تخطى سكان

---

(1) سالم شاكر. (2003). الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر. (حبيب الله منصوري، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر. صفحة 17

(2) المرجع نفسه. صفحة 17

شمال إفريقيا غيرهم من الشعوب بمظاهر إسلامهم فعلى عكس الفرس مثال، أو الأتراك فقد تشربوا الإسلام ثقافة ولغة، واكتسبت عناصر الحياة معاني داخل هذه اللغة وأعيد تفسيرها بالكامل بمصطلحات قرآنية. وكيفما تناولنا مسارات تشكل الهوية واللغة فإننا نستطيع، أن نخرج من طرحنا السابق بصعوبة تتبع عرق نقي يمكن أن نؤشر عليه بكونه سلالة خالصة متأصلة في المنطقة، كما لم نتمكن من تعليم لغة بعينها على أنها الوسيلة التواصلية الثابتة والمنفصلة بذاتها عن باقي اللغات يتميز بها السكان. وانكشفت مع هذه الإطلالة واستحضار الأصول اللغوية البربرية، وكذلك مبدأ المتصل اللغوي، جدلية مسألة الهوية التي لم تستطع التخلص من شوائب الاختلاط العرقي، فقد ظلت مثيرة للجدل إلى حد ما. وقد امتدت هذه الحالة لقرون مع نقاط تحول عديدة في أوقات مختلفة، يتألف جوهر هذا التحول من محاولات مختلفة لتعديل وأقلمت هوية البلاد وفق المتغيرات المستجدة تقف بها منفصلة أو متصلة، في بعض الأحيان، بمجموعات أخرى وتجلى ذلك خاصة مع العرب، وكانت اللغة الأداة الرئيسية في هذا المسار.

1-3- الحقبة الاستعمارية الفرنسية ومحاربة الهوية واللسان

تأتي الحقبة الاستعمارية الفرنسية كأهم محطة في تمام تشكل الأمة على النحو الذي هي عليه الآن، وكان لردة الفعل تجاه الاستعمار الأثر البالغ على وعي المجتمع بمقومات وحدته وضروريات وجوده. فعمل الاستعمار لم يكن مجرد نهب للثروات وتسلط على الشعب بل كان إرادة لمحو هذه الأمة وإنكار وجودها وسيادتها على هذه الأرض. واستطاع تنفيذ مخططات هدامة وفق منهجية محكمة تستهدف قطع صلات هذه الأمة بماضيها وتوجيهه بما يخدم أهدافه، وكذلك عزلها عن حاضرها وتشتيت وعيها بذاتها لتجميد قواها والاستسلام لواقعها ما يضمن استمراره وديمومته.

راهن المستعمر على استيعاب الجزائريين في الأمة الفرنسية، وإن كان ذلك ظاهريا، بهدر مقومات الهوية الجزائرية واجتثاثها من أرضها. وقد حرص كل الحرص على إنكار وجودها أصلا كأمة تمتلك شرعية سيادة البلاد بميراث معنوي متجذر في التاريخ. واستغل في ذلك موضوع الآثار لبناء نظرية أفريقيا اللاتينية للعمل على نقطتين أولا، لا تاريخية الأمة الجزائرية وثانيا اكتساب شرعية السيادة كوريث لعرش الإمبراطورية الرومانية السابقة للوجود العربي الإسلامي حتى أنه "كان المؤرخون وعلماء الآثار يشيدون بنيانا صلبا، تشد أسسه بعضها بعضا، ممثلة بالأطالس الأثرية والمتاحف وكتب التاريخ، ولإتمام هذا الإنجاز، كان يجب، وبأقصى ما يمكن، تعزيز الانطباع بلا تاريخية، جزائر عربية- إسلامية متحجرة داخل ركود معابر للتقدم. كان الفرنسيون يلمحون للوجود التاريخي لكينونة ثقافية وسياسية جزائرية سابقة للغزو، مستغلين في هذا، غياب آثار مكتوبة عن ماض «وطني»، لم يزده نقص الانسجام العربي الإسلامي وضعف الوعي الوحدوي، المميزان للجزائر، إلا تأكيدا. بإثبات السلطات العمومية لاهتمامها الموجه إلى تاريخ الجزائر القديم، استمرت في دعم مختلف أطر البحث"[1]. وأقامت السلطات الحجة على الأهالي بهذا الماضي الروماني فقد بينوا من خلاله عظم إنجازات أسلافهم أمام وضاعة ما جلبته الحضارة العربية الإسلامية. وقد أوهموهم باستمرارية رسالة التمدين على أيديهم بعد أن شوهتها أيادي الغزاة الجدد التخريبية. وقد ذكر الجنرال "فور بيقي Faure- Biguet" ذلك في مشهد واقعي يوهمون به الأهالي "نلتقي برجال، من العرب، يروننا نقرأ الحروف الرومانية كما نقرأ حروف لغتنا، وهم مقتنعون أن النصب التذكارية التي نفك حروفها المنقوشة هي من إبداعنا نحن أنفسنا. هم يرون أننا بمجيئنا إلى أفريقيا، لا نقوم إلا باستعادة ثروتنا فحسب، أي استعادة بلد سرقه منا أسلافهم"[2]. من الواضح أن في ذلك سبق دراية ضمن منظور شامل يحمل الكثير من الادعاءات

---

[1] كميل ريسلير. (2016). السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها (1830-1962) . (نذير طيار، المترجمون) دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني. صفحة 243

[2] Coye, N. (1993). Préhistoire et protohistoire en Algerie au XIXe siècle : les significations du document archéologique" XXXIII (1), 129. Cahiers d'études africaines, XXXIII(129), pp. 99-137. p. 105

التي تعمل على خرق فكرة الأمة وزرع الشك في وجودها، لتقف مرتجفة أمام الاستعمار وتستسلم لمشاريعه التدميرية.

فإذا كان عمل الاستعمار منذ البداية قائم على فصل الأمة عن تاريخها، وتكريس الشعور بأنه لا ماض عريق لها تعتد به، فإنه اتجه إلى إفساد حاضرها حتى تكون نظرتها إلى مستقبلها لا تقبل الانفصال عن المستعمر بل لا تتصوره دونه. ولم يكن لهذا العمل ذا طابع عسكري بل اصطبغ بأيديولوجية قاتلة كانت حاضنة لخلق أدوات سياسية لإفراغ الفضاء الثقافي من كل فهم يستطلع الماضي التليد ويرفع الهامات نحو مستقبل قوامه موروث ثقافي يعزز الشخصية الوطنية بعيدا عن المستعمر الفاقد لشروط الوجود. وفي ذلك انتهجت فرنسا سياسة ثقافية ترتكز على تجهيل الجزائريين وطمس كل المظاهر الحضارية الأصلية، ووجهت آلتها نحو التعليم ومن ورائه اللغة العربية وكان ذلك وفق طريقة عمل ممنهجة تعتمد على الهدم دون البناء حيث "جاء التفكيك المنهجي للتعليم المحلي والتقليدي من خلال الحملة العسكرية، ومصادرة الأموال المستخدمة لدعم المدارس القرآنية، وإغلاق الأخرى واضطهاد المعلمين القرآنيين. في مواجهة مثل هذا الهجوم، انهار نظام التعليم الإسلامي التقليدي، المزود الوحيد للتعليم باللغة العربية الفصحى. لكن، لم يتبع ذلك تعليم عالمي بالفرنسية"(1). ومن المعروف أن التعليم في الجزائر كان يرتكز على الزوايا وأموال الوقف التي توفر الموارد للمشتغلين بالتعليم. فما كان من المستعمر إلا أن قام بمصادرة الأملاك وتجفيف منابع التمويل للتعليم وقد ذكر المؤرخ والسياسي "ألكسيس دو طوكفيل" هذا الأمر ووضعه في سياق يحمل من خلاله الإدارة الاستعمارية مسؤولية تقهقر التعليم في الجزائر بقوله: "إن المسلمين في إفريقيا الشمالية لم يكونوا غير متمدنين، وإنما كانت مدنيتهم ضعيفة وناقصة. كانت لديهم أملاك محبسة ينفق ريعها على التعليم وعلى المشاريع الخيرية، فصادرناها وأتممناها وحولنا وجهتها،

(1) Holt, M. (2002). The French Language, Universalism and Post-colonial Identity. in P. Gubbins, & M. Holt, Beyond Boundaries Language and Identity in Contemporary Europe. UK: Multilingual Matters Ltd. pp. 104-105

فأنقصنا من المشاريع الخيرية، وتركنا معاهد التعليم تتساقط وكذلك الزوايا، فكانت النتيجة أن بصيص النور الذي كان حولنا أعقبه الظلام... فصيرنا جماعة المسلمين أفقر وأتعس من حالتهم التي كانوا عليها قبل الاحتلال"[1].

ولم يكن للمشروع أن يكتمل دون المساس باللسان فقد ركزت الآلة الاستعمارية جهدا معتبرا لتعطيل الوعي بمحاصرة اللغة وقتلها. فقد زرعت الشك في قدرة اللغة العربية على مسايرة التطور وبناء حضارة كما هي عليه اللغة الفرنسية التي تمتلك القوة المطلقة وصنعت على نحو ملاحظ مجد الدولة المهيمنة بعد أن تجاوزت القرون الوسطى التي مازالت اللغة العربية ترتع فيها. ويرى"Calvet Louis-Jean" أن للكولونياية معتقدان أساسيان تستند إليهما في عمليات قتل اللغات الأخرى: "الأول هو المعتقد الذي يكون المستعمرون وفقه رابحين كل شيء بتعلمهم لغتنا، التي ستدخلهم إلى الحضارة والعالم المعاصر. الثاني ينص على أن اللغات الأهلية تبقى عاجزة في كل الأحوال عن أداء هذه الوظيفة، وعن نقل المفاهيم المعاصرة والتصورات العلمية، وعاجزة عن أن تكون لغة تعليم أو ثقافة أو بحث [...] نبحث عن بيان أن التهام اللغات الأخرى أمر بديهي، لا مفر منه، وفوق هذا يتمناه المستعمرون أنفسهم"[2]. لذلك يشعر "جلنر" على سبيل المثال، أن الأهالي لن يفلتوا من سطوة الثقافة الفرنسية وأن تأثيرها سيكون عميقًا ودائمًا. فسينطبع في قلب كل فرد أن "الله يتكلم اللغة العربية، لكن الحداثة تتحدث الفرنسية"[3]. هذا لا يعني التأكيد على الانشغال بالفرنسية ورفع درجات الانبهار بها بل يشير أيضا إلى الحط من قدر اللغات المحلية العربية والبربرية بشكل مباشر على أنهما مرتبطتان بالجهل والتعصب.

---

[1] بشير بلاح. (2017). التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1998-1962. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية. صفحة 31

[2] Louis-Jean, C. (1979). Linguistique et colonialisme - Petit traité de glottophagie . Paris: Petite bibliothèque Payot. pp. 123-124

[3] Ernest Gellner. (1973). Introduction. In Ernest Gellner و ،Charles Micaud ،Arabs and Berbers: from tribe to nation in North Africa. London: Duckworth. p. 19

غير أن المساعي الحقيقية للاستعمار لم تكن لترضى لهؤلاء الأهالي بأن يتعلموا لغتها، فالغرض هو الهيمنة عليهم وتجهيلهم. فعلى الرغم من هذه الدعوة لاستبدال اللغات المحلية بالفرنسية، فقد تم تعليم أقل من 6% من الأطفال في سن الدراسة بحلول العشرينيات من القرن العشرين[1]. والمثير أن حتى أفراد المجتمع لم تغوهم هذه الحضارة وكانوا ينأون عن إرسال أبناءهم لمدارس المستعمر لأنهم رأوا أنه يتعارض مع الإسلام، بالنظر إلى الطبيعة العلنية الصريحة للتعليم الفرنسي. يومها كان للمجتمع ثقافة متجذرة قوامها الدين وعُدَّتها اللغة العربية لم تتفاعل مع خطابات الهيمنة والاحتقار، ما سمح له بالتموضع المحافظ قبالة مساعي الطمس والقتل الهوياتي. ويتوسع "محمد طه الحاجري" في هذا قائلا "فإذا كان الاستعمار الفرنسي قد استطاع إلى حد بعيد أن يهدر مقومات الشخصية الجزائرية وبطمس ملامحها، حتى ليبدو سواد الشعب الجزائري، وكأنه جماعات من الهمل، اجتثت من فوق الأرض، فلا ماضي لها تعتز به، ولا مستقبل تسعى إليه... وحتى صارت خاصته، وإن أكبر ما تحرص عليه وتدعو إليه أن تندمج الجزائر في الأمة الفرنسية، ففيها تجد القومية التي تشعرها بكيانها؛ فإن هذا الذي أصابه الاستعمار وخُيِّلَ إليه أنه أصاب به الغاية التي قدرها ودبرها، إنما يمثل الوجه الظاهر من وجوه الحياة الجزائرية، وما كان ليستطيع أن يقضي قضاء تاما على الروح الجزائرية الكامنة فذلك ما ليس في طبيعة الأشياء، كما لا يملك القضاء المطلق على الميراث الجزائري العقلي، فقد بقي هذا الميراث الذي يتألف من الدين وعلومه، واللغة وآدابها، والثقافة القومية بشعبها المختلفة، ساريا حيث استطاع أن يجد له مسربا، بعيدا عن تعقب السلطان الاستعماري ومطاردته"[2].

أمام مقاومة المجتمع التي استطاعت إلى حد ما الوقوف في وجه الآلة الاستعمارية كان قد حضَّر على صعيد آخر حلبة صراع جديدة ستحدث خرقا في النسيج الاجتماعي. فلم تكن تلك المقاومة لتنجح لولا التكاتف والاعتزاز الثقافي المبني على التجانس والتعايش الممتد في أزمنة

[1] Holt, M. (2002). Op.cit. p. 105.

[2] محمد طه الحاجري. (1968). جوانب من الحياة العقلية والأدبية في الجزائر. المطبعة الفنية الحديثة. صفحة 103.

التاريخ، لذلك سيكون من السهل كسر روح المقاومة الثقافية بضرب وحدة الصف وتشتيت الوعي بلفت الانتباه لمكامن الاختلاف والتنافر. وقد وجد المستعمر ضالته من باب اللسان والعرق أمام أبواب الدين الموصدة، وقد وضع سياسة خاصة لمشروع تقسيم الأمة من منطلق إثنيّ لغوي طرفاه العربية والبربرية، من خلال أولا زرع مشاعر الاعتزاز بالعرق البربري السابق في الوجود أمام الوافد العربي، وإحياء التراث البربري الأصلي ذي العمق التاريخي لمجابهة هيمنة الثقافة العربية المستجدة. ثم ثانيا سَلُّ العنصر البربري بعيدا عن الوعاء الحضاري العربي الإسلامي وإقناعه بالاندماج في الحضارة الغربية التي تمثل امتداده الحقيقي. ويؤكد "كميل ريسلير" أن هدف هذه الحركة "لم يكن يتمثل في متابعة مشروع الشرعنة عبر ربط عرقي، ثقافي وتاريخي لأفريقيا بأوروبا فحسب، وإنما كذلك في خلق فارق وجودي بين العرب وسكان القبائل، لتوعية هؤلاء بتفوقهم على أولئك، وقربهم الثقافي من الحضارة الغربية التي عليهم الاندماج فيها على نحو مشروع ويسير[1]. واستدل بنص لـ "الجنرال دوما" في سنة 1864، ذكر فيه:

"كلما حفرنا في هذا الجذع القديم، تحت القشرة المسلمة، عثرنا على نسغ مسيحي. نعترف إذن بأن الشعب القبائلي، المستقل جزئيا، وذو الأصل الجرماني جزئيا، المسيحي بأكمله ماضيا، لم يغير مظهره كلية في الديانة الجديدة قبل القرآن، تحت السيف، ولكنه لم يعانقه أبدا؛ ارتدى العقيدة وكذا البرنوس، ولكنه حافظ تحت ذلك على شكله الاجتماعي السابق، وهو لا يعرض أمامنا ودون علمه رمز الصليب فقط في وشم وجوه أفراده "[2]. وتولد عن ذلك شيء من التحول في نظرة الجزائريين لأنفسهم خاصة في وجدان بعض أبناء منطقة القبائل وتجلى ذلك في زمن لاحق بتجمعهم حول فكرة الاضطهاد الهوياتي ومبادرتهم للاحتجاج عبر إنشاء حركات مطلبية

[1] ريسلير، (2016)، سبق ذكره. صفحة 81.

[2] المرجع نفسه.

تتمحور حول تمايز الثقافة البربرية وأحقيتها في تبوأ مكانة أرقى قوامها اللغة البربرية التي عليها مقارعة اللغة العربية التي انتفت أواصر الصلة بها وعدم جدواها علميا وحضاريا.

شكلت هذه الحالة نقطة انطلاق لهدم كيان الجزائر وتحريك الأرضية التي ستنبني عليها الدولة فيما بعد، وهو ما تكفل به بعض المحسوبين على التيار البربري وحلفائهم العلمانيين المتفرنسين الذين انجذبوا بشكل خاص إلى الخطاب الاندماجي، وانبعثوا مع أيديولوجية انصهار الشعوب المتوسطية في جزائر مختلطة تبنتها فرنسا في وقت لاحق للاحتفاظ بالجزائر. حيث عمدت إلى "تلقين الفرنسية إلى أبعد حد، والاعتراف بالواقع العربي الإسلامي، الذي لم يعد مُفَلْكَلَرًا ومبعدا إلى المحل الثاني، وإنما معتبرا بوصفه عنصرا كامل العضوية في الواقع الجزائري، بمستوى الانتماء الفرنسي نفسه..."(1). وينبغي التنويه بأن نتاج هذه السياسة لم يفرز الاندماجيين المتشبعين بالثقافة الفرنسية والمطالبين بالنزر اليسير من الحقوق في ظل دولة مساواة ترعى خصوصيات المجتمع، ودعاة البربرية الذين وإن كانوا من أنصار الاستقلال إلا أنهم ساوموا على وحدة الهوية وحاولوا فرض رؤية تعددية تنشطر وفقها الهوية إثنيا ولغويا، بل كان أيضا منبتا للوطنية النقية والمتشبعة بفكرة التجانس الهوياتي للجزائر واتصالها الحضاري بالمشرق الذي لم يحمل شيئا من العداوة أو الاحتقار للعنصر البربري على مر العصور. وسار الوضع إلى حالة التباس تتجاذبه قوى متنافرة تتبنى كل منها نظرة حول مقومات الهوية الوطنية وأولويات بناء الذات، في كنف الثقافة الاستعمارية أو في منأى عنها. وفي مقابل نكران الذات والسعي لتقمص الثقافة الفرنسية استقامت جبهة أخرى مثلتها نخبة مستحدثة استفادت من جرعات الوعي التي اكتسبتها باقترابها من معاقل الفكر واحتكاكها بطبقات المجتمع الاستعماري. حيث ازدادت يقينا بضرورة الانعتاق والانفصال عن الثقافة الفرنسية الحاجبة للهوية الوطنية والجاثمة في طريق تحقيق الذات وبناء مشاعر الفخر والاعتزاز بالموروث الثقافي والتاريخي لأمة تعيش انتكاسة لا بد لها من أن تحيا

(1) ريسلير،(2016)، سبق ذكره. الصفحات 46-47

من جديد بمقوماتها ومقدراتها. لتكون هي النواة الأولى لنشأة الدولة الجزائرية والمساهمة في بناء الشخصية الوطنية بملامحها ما بعد الاستعمار.

2- السياقات السوسيوثقافية والمرتكزات اللغوية لبلورة الهوية الوطنية

إذا نظرنا إلى الثقافة كعامل مهم في تشكل الهوية الوطنية الهوية الوطنية نجدها ذات مقومات واضحة تتمحور حول الدين واللغة، وأي تعريف للجزائر لا يتخطى حقيقة هذه المرجعيات على الرغم من بعض المخلفات الاستعمارية التي بثت الشك في وحدة الهوية وتجانسها وسلطت الضوء على بعض الاختلافات خاصة اللغوية منها لإعادة النظر في مفهوم الهوية الوطنية وشغل المجتمع بقضاياها بما يهدد وحدة الوطن ككل. حيث أعادت فتح عديد الحوارات استعملت فيها مختلف أساليب النقاش للرسو على تعريف دقيق للهوية الجزائرية بما يعكس واقع المجتمع بإبراز ثقافاته المحلية المتمايزة.

2-1- التخلص من الإرث الاستعماري

ينتهي الكثير من الدارسين إلى أن الوعي القومي بالانتماء للوطن بمجتمعات ما بعد الاستعمار قد انفصل عن الروابط الضيقة كالقبيلة والجماعة الدينية واللغوية والاثنية، وارتبط أكثر بمفاهيم الثقافة والبراغماتية. ومع ذلك، فإن إعطاء الأولوية للهويات "الوطنية"، كما هو الحال مع "حركة التحرر الوطني"، يعني تاريخيًا أكثر من مجرد مقياس ملائم وصريح للاستئناف والتنظيم. في العصر الحديث للدول المركزية، فإنه يعني ضمناً أن منظمة سياسية معينة وقادتها يطورون مطالبة بصنع القرار الشرعي بشأن أو نيابة عن جميع المجموعات أو الأفراد داخل الهوية الجغرافية المعينة الذين يشتركون على الأقل في سمات معينة(1). وقد مثل انجلاء الاستعمار ميلادا لوضعية

(1) Porter, D. (2011). Eyes to the South: French Anarchists and Algeria. Oakland: AK Press. p. 19

مستشكلة استمرت مع كل مراحل تشييد الدولة وعملت على كبح انطلاق الأمة، حملت المجتمع على تكرار النظر في ذاته وأدخلته في حلقة مفرغة لا تلزمه في شيء، بل تخلق حالة اضطراب هوياتي لا يمكن معها اكتمال البناء. وليس ذلك إلا نتاج مطبات أوجدها الاستعمار خدمت وجوده وسيادته على هذه الأرض واستمرت بعده. وقد انطبعت في النفوس وتلقتها الأجيال فكان لزاما التخلص من هذا الإرث وتطهير الأرضية الثقافية لإقامة هوية وطنية ذات ملامح واضحة تعبر عن كل الوطن.

لم يتوان الجزائريون طوال فترة الاستعمار وقبل بزوغ الاستقلال في مقابلة الآلة التدميرية لهوية المجتمع وتفطنوا لنوايا المستعمر الخفية في طمس الوجود الثقافي لأمة متأصلة على هذه الأرض. فقد جندوا كل مقومات الاعتداد بالذات وعرى الانتساب الثقافي الجامع لكل الجماعات الفرعية وقد "أبرزت السنوات الأولى للمقاومة الاحتلال قوة الوطنية الجزائرية، ولا حاجة إلى إنكار الطابع الديني الغالب على هذه الوطنية ولا إلى إسدال رداء القومية عليها لتقريرها والاعتراف بأهميتها ...دخلت إذا القبائل والطرق الصوفية الكفاح تحت قيادة الأمير عبد القادر في غربي البلاد ووسطها، وبرئاسة أحمد باي في الشرق والعديد من القادة الآخرين في منطقة القبائل وعلى مشارف الصحراء. وكان هدفهم حماية دار الإسلام من عدوان بلاد الصليب والناقوس والخنزير"(1). كان طبيعيا أن تستدعي الأمة أقوى دوافع المقاومة بعد أن سحب المستعمر خط المواجهة نحو القضايا الوجودية بتوظيف الدين واللغة، واستنفرها ذلك مبكرا بعد أن استشعرت خطر المشروع ومآلاته البعيدة. وقد عبرت الباحثة " توران Turin" الفرنسية عن هذا المشروع في كتابها المجابهات الثقافية في الجزائر، تقول: "لتتمكن الدولة المحتلة من السيطرة على الوضع

(1) محمد حربي. (1994). الثورة الجزائرية سنوات المخاض. (نجيب عياد، و صالح المثلوثي، المترجمون) موفم للنشر. صفحة 76.

ويتركز نفوذها في البلاد ويتقبل ولا سيما في المدن النظام الكولونيالي لابد من القضاء على ثقافتهم ولغتهم وشخصيتهم"[1].

وإن كنا في عصرنا نتعامل مع واقع نتلمس فيه وطنا نحاول تشكيل ماهيته، فإن الوضع لم يكن بمثل هذا الوضوح في توحيد الرؤى حول كيان قائم يمثل هذا الجمع المترامي ومنقسم الولاءات القبلية والطرقية. فالوعي القومي والشعور بالانتماء إلى وطن واحد لم يكونا موجودين عند الكثير من الناس وما كان موجود هو المصير المشترك في مقاومة المحتل الغريب دينيا ولغويا. "ففي سنة 1830 لم يكن سكان الجزائر يعتبرون أنفسهم جزائريين ذلك أن كل فرد كان ينتمي أولا وقبل كل شيء إلى مجموعته الضيقة: العائلة أو الرابطة الحرفية أو القبيلة أو الطريقة الصوفية أو الجماعة الدينية والثقافية (أهل السنة، الإباضية، اليهود) أو الرابطة اللغوية (عرب، بربر، أتراك). فأناس ذلك العهد لم يطرحوا القضايا بالصيغة التي ينسبها لهم مفكرو الاستعمار وفي سياقهم مفكرو الحركة الوطنية الذين فتنتهم مفاهيم العرق والدولة المركزية والأمة"[2]. وهنا يجب أن نعقب بأن الاستعمار ليس هو من أوجد الجزائر، فقد سبقته في الوجود بموروثها الثقافي وسلطتها على الأرض والبحر، لكنه كان حافزا لتوحيد النظرة الوطنية إلى البلاد ومواكبة خاصة مفاهيم الدولة القومية للعصر الحديث كما تلقفوها باحتكاكهم بالمستعمر. لذلك يعود "محمد حربي" ليؤكد أن "الوعي القومي واللغة والدين لم تتبلور كمكونات للشخصية الوطنية إلا داخل حلبة الصراع ضد فرنسا المحتلة، فالوعي القومي يتعارض والعقلية القبلية ويتنافى مع الحزازات والتنافس الغالبة على حياة المجموعات الأصلية التي ينتمي إليها الأفراد. يمكننا إذن أن نقول دون حرج أن الاستعمار كان أحد العوامل المؤثرة التي أدت إلى تعزيز الشعور بجزائر موحدة وأن النظام الذي أقره كان بمثابة الكاشف لها". ولم يكن للجزائريين من وحدة، غير ذلك الشعور بالانتماء إلى أمة ثقافية مسلمة، تمثل الركيزة لكل تنظيماتهم السوسيو- الثقافي والسياسية. وما كان لفرنسا التي تأمل في

[1] محمد العربي ولد خليفة. (2007). الجزائر المفكرة والتاريخية. الجزائر: دار الامة للطباعة النشر والتوزيع. صفحة 252.

[2] محمد حربي. (1994). سبق ذكره. صفحة 101).

القضاء على مخاطر الوعي الكامن وتحييد كل نهضة محتملة، غير الانكباب على عمليات التهميش والهدم والإرباك بتنشيط كل الأدوات الثقافية المباشرة أو غير المباشرة المساعدة على ذلك. ما ساهم بقدر كبير في تشكل قوى مضادة فرضت على المجتمع استلال سيوف شعوره القومي كأمة ذات ثقافة مهددة في هويتها وكيانها. واكتشف من خلالها شكلا جديدا لوجوده يحمل مضامين أوسع للسيادة والبنى الاجتماعية تنتهي إلى وصف الأمة المنفصلة عن الأمة الفرنسية.

ولم تخمد تلك المواجهة بل ازدادت حدة بعد تغيير المستعمر استراتيجيته بتبني الطرح الاندماجي واستيعاب الثقافة الجزائرية في الثقافة الفرنسية وتم القضاء عليها في المهد بعد أن تحركت قوى المجتمع متمثلة في عديد الحركات الوطنية في ظرف غَوِيَت فيه الكثير من النخب بدعاوى الحقوق ونيل المراتب تحت حكم المستعمر. فقد كتب "الشيخ عبد الحميد بن باديس" مثلا مخاطبا الاندماجيين "وإن نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا. ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال. ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبح شأن كل أمة في الدنيا. ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا. ولا يمكن أن تكون هي فرنسا. ولا تريد أن تصير فرنسا. ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت. بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها، وفي دينها لا تريد أن تندمج. ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة"[(1)].

مع احتدام الصراع استيأس الاستعمار من البقاء في الجزائر وانحنى أمام رغبة الاستقلال فغادر البلاد بجيوشه ومعمريه لكنه ظل حاضرا معنويا بما خلفه من متروكات ثقافية عساها تشد الوثاق إليه، تركزت في اللغة والرغبة في العصرنة التي لا يراها الكثيرون إلا من خلاله وبأدواته. وقد وظف اللغة على جبهتين فقد استعملها لإشغال النخب الوطنية بإشكاليات مصطنعة ويذكر

[(1)] عبد الله شريط، ومحمد الميلي. (1965). الجزائر في مرآة التاريخ. قسنطينة: مكتبة البعث. صفحة 225.

"محمد العربي ولد خليفة" كتجسيد لذلك الادعاء بأن اللهجات العامية تعاني من اضطهاد الفصحى. وأوهم بعض النخب من أن نافذة الجزائر على العالم والحضارة لا يمكن إلا أن تكون الفرنسية وما عليهم إلا إقناع الشعب بذلك. وترشح لهذه المهمة بوعي وبغير وعي نخب مدجنة حاولت أن تقرب عموم الناس لمسايرة كولونيالية ثقافية مفترسة، تحوله إلى مسخ ثقافي بالترويج لعلمانية ولائكية بلسان فرنسي مشبوه تهد حصون الهوية. فقابلها بالصمود والرفض، ولذلك ينبه العربي ولد خليفة إلى أن اللغة الفرنسية بالذات كأحد أهم مخلفات الاستعمار الموبوءة "هي في الذاكرة الجماعية ليست غنيمة حرب، بل هي طعم لتحويل الجزائر كلها إلى غنيمة حرب"[1]. وتلك القناعة متجذرة لدى أغلبية فئات المجتمع التي نشأت بخطاب كراهية تجاه المستعمر وتوارثت مساوئه خاصة لغته التي حتى وإن فرضت نفسها في بعض التعاملات إلا أنها ظلت لغة المستعمر التي ترسم صورة سيئة في المخيال الثقافي، وتثير شيئا من النفور في النفسية الجماعية في المجتمع الجزائري.

2-2- بناء الهوية الوطنية وتكريس الانتماء

من الواضح أن الدولة الجزائرية المستقلة حديثا صُنعت على فكر قومي يحدد مرتكزات خصوصيتها الوطنية من بين مجالات انتمائها الحضاري ومكونات مجتمعها الثقافية والعرقية. وقد انتهجت نظاما جمهوريا يتسم من حيث المبدأ بتكريس هوية وطنية موحدة متجانسة داخليا ومنسجمة مع بيئتها الخارجية وتاريخها الثقافي. وجوهره التأكيد على الحق في السيادة المستقلة الموحدة باسم الاختلاف والتنوع الثقافي. وعرَّف هذا المشروع السياسي بالأمة الجزائرية التي تتمحور حول هوية ثقافية وعرقية ودينية مرتبطة بإقليم محدد كأرض وطنية ووعاء حضاري كانتماء ثقافي. وهذه نقطة حاسمة لأنها تقدم مفهوم هوية المجتمع ككل واستمرار وجوده. فالهويات المجتمعية

---

(1) محمد العربي ولد خليفة. (2007). سبق ذكره. صفحة 252.

المتعددة، من المحتمل أن تنزع نحو الصراع على الهوية المهيمِنَة، مما يضعف قدرة الدولة وتزداد قابلية التأثر بالنزاع وبالتالي الانفصال وهو ما عملت الدولة جاهدة على تلافيه.

ولم تتأخر الجزائر في إعلان كونها دولة عربية مسلمة مدفوعة بالفكر الشعبي المتشبع بالعاطفة الدينية، والفكر القومي المتحيز إلى الأمة العربية ذات التاريخ والمصير المشترك. فلطالما كان الإسلام جزءا لا يتجزأ من عناصر الشخصية الجزائرية، وارتبط ذلك بحب الوطن والانتفاضة ضد المستعمر. كما شكلت الثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي ثقافة المجتمع الجزائري القومية، ولذلك "فهي من مقومات الشخصية الجزائرية الأساسية، فتاريخ الجزائر في ظل الإسلام والعروبة الذي امتد طوال أربعة عشر قرنا صاغ ضمير الجزائريين حيث أقاموا على أساسه حقيقتهم الاجتماعية وشخصيتهم الوطنية داخل كيان جغرافي شكل وطنا لهم في الأقاليم الجزائرية كلها ومنذ القدم"(1).

ولما كانت الشخصية الوطنية للشعب الجزائري هي نفسيته قبل كل شيء وما يتفرع عن هذه النفسية من تقاليد ومواقف وآمال ومطامح فإنها لم تحد عن فلك هذه الحضارة العربية الإسلامية التي ظلت تتحرك في إطارها ويرى "محمد مصايف" أن الدين والتقاليد واللغة ما هي إلا مظاهر لهذه النفسية "وبما أن حياة هذه المقومات دليل على حياة الشخصية الوطنية، كانت المحافظة على اللغة والدين والتقاليد محافظة على الشخصية، والتفريط فيها تفريطا في الشخصية..." ويدعو في النهاية إلى الحديث عن مفهوم الشخصية الوطنية كما يتصوره بما تقره العلاقة بين هذه الشخصية وبين اللغة العربية(2). ولا يحيد هذا الرأي عما يسري في الواقع فكثيرا ما أردف الجزائريون العربية بالدين الإسلامي إذ لا يفرقون بين العروبة والإسلام، فمفهوم الأمة المحمدية كما يوضح "رابح تركي" في كتابه التعليم القومي والشخصية الوطنية هو من ناحية "عامل ترابط بين الجزائريين

(1) إبراهيم مهديد. (2006). القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية والوطنية. وهران: منشورات دار الاديب. صفحة 114

(2) محمد مصايف. (1981). في الثورة والتعريب. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. صفحة 124

أنفسهم لأن الدين الإسلامي هو الذي صاغ حياة الجزائريين... وخالط كل صغيرة وكبيرة في الريف والبادية والمدينة من حياة الجزائريين" وهو عامل ترابط أيضا بين الجزائريين والعالم العربي والإسلامي من ناحية ثانية". ولعل هذا المتصل في الهوية بين العربية والإسلام هو الذي جعل المجتمع الجزائري أكثر تماسكا ومقاومة لعوامل الانصهار في ثقافة المستعمر والتشتت بين الثقافات الفرعية. والأكثر من ذلك كما يوضح "شارل روبيرت أجيرون" في حديثه عن تركيز العلماء على الهوية العربية-الإسلامية، مواجهة الأيديولوجيات الأجنبية وتلافي حالة الاغتراب السياسي والثقافي للمجتمع[1]. ويرى "عمر بن قينة" أن البعد العربي الإسلامي (جوهر الانتماء) كان في صميم الوعي القومي بالجزائر ودأب على تأطيره منذ البداية " فإن أعلنت حقيقة الصراع مع الاحتلال الأوروبي: ألّا وطنية من دون عمق عربي، فإنه أيضا لا قيمة لعروبة من دون إسلام، هو ثلاثي مقدس، فثلاثية الخطاب القومي في (الجزائر) إذن: الأرض وطناً، والعربية، لغة، والإسلام دينا، فتبقى العقيدة الإسلامية هنا جوهر الانتماء الحضاري، هي التي جعلت للأمة هوية واضحة المعالم، ذات أثر وتأثير، محليا ودوليا، جابهت بها (الجزائر) نفسها المدن الكبرى، عند الهجمة الأوروبية على العالم الإسلامي فاستنجدت بالحكم العثماني، وبها أيضا تصدت للغزو (الإسباني) ثم (الفرنسي) اللذين تجند الشعب الجزائري، لمحاربتهما بقيم (الجهاد) و (الاستشهاد) تحت راية (الله أكبر)"[2]. لذلك كان في الجزائر الكثير من التناغم والتكامل بين العروبة والإسلام وشكلا دومًا معيارا ومقياسا للوطنية تخفت كلما ابتعدت عن مدارهما.

يلقى كل عنصر من هذه العناصر قبولاً عاما من حيث مفهوم الهوية الوطنية والسياسية الثقافية المنتهجة، وترتبط بواحد أو أكثر من العناصر الأساسية: اللغة، الدين، التاريخ المشترك وتطلعات الوحدة، والتنوعات الثقافية التي تعمل معًا لتعزيز الوعي بالانتماء إلى مجتمع موحد،

---

[1] Ageron, C.-R. (1979). Histoire de l'Algérie contemporaine - 1871 – 1954. Paris : Presses Universitaires de France. p. 583

[2] عمر بن قينة. (1999). الخطاب القومي في الثقافة الجزائرية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب. صفحة 78

تحت سيادة وطنية على أرض محررة. وهي كما سبق ذكره تشكل قومية، التي وإن كانت ضرورية ولكنها ليست كافية لبناء الأمة، ولن تصبح حقيقة واقعة إلا إذا استشعرت الخصوصية المحلية وعملت على إدماجها في تعريف الهوية الوطنية ما يعزز الشعور بالانتماء لدى أعضاء المجتمع الذين يطمئنون إلى أن وجود هذا المجتمع السياسي لا يقصيهم من نظام السلطة وأنه يحتويهم كمكون جوهري في بناء الأمة. وهنا تتسرب قضية التمثيل الاختزالي للهوية الوطنية والانتماء الحضاري التي يرى البعض أنها تجاوزت إلى حد بعيد بعض الخصوصيات التي تنفتح على فضاءات انتماء أخرى منفصلة عن المجال العربي الإسلامي ولا يكفي الإشارة إليها كعناصر زينة في الهوية ولكن يجب إبرازها كمقومات أساسية على نفس القدر من الأهمية التي توليها الدولة للعربية والإسلام، والمقصود بذلك البعد البربري أو الأمازيغي الذي يمثل هوية انتماء خاصة ترتبط باللغة البربرية وتعتبر بالنسبة للناطقين بها كما يقول "موحا الناجي" أهم مؤشر على وجودهم كمجموعة عرقية داخل بلد عربي وإسلامي رسميًا. لغة البربر بالتأكيد هي رمز هويتهم ومؤشر لخصوصيتهم الثقافية واللغوية[1].

وفي الحقيقة، هذا العنصر البربري هو ما يميز الجزائر وشمال إفريقيا عموما عن بقية العالم العربي ويضع حيز انتماء ينحرف قليلا عن الوعاء العربي الإسلامي فالحديث هنا عن شعوب تتكلم البربرية تشغل وحدة ترابية تمثل أرض البربر في شمال أفريقيا والمغرب العربي تمتد من واحة سيوة في مصر شرقاً حتى جزر الكناري غرباً ومن سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً حتى نهر السينغال جنوباً. وبالتالي فهذه الرقعة الجغرافية تضم بشكل كامل ست دول عربية هي: ليبيا وتونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا وبشكل جزئي جزر الكناري ومصر (واحة سيوة) ومالي والنيجر. في هذا الإطار تصبح الهوية الوطنية ذات أبعاد انتماء متعددة ومتباينة فهي عربية إسلامية بربرية تندرج تحت الجوامع الثقافية الإسلامية ومن بعدها العربية قوامها الدين واللغة العربية، ثم

---

[1] Ennaji, M. (2005). Op.cit. p. 44

البربرية التي نلاحظ غلبة التوجه المغاربي في مقابل المشرق لكنها وبخلفية فرض الوجود وإبراز موقع الهيمنة حاولت التوجه نحو المتوسط في خطابها لما له من وقع في المخيال الثقافي. وإن كانت لم تغفل أيضا عن العمق الإفريقي وحملت بعض الإشارات عنه لاستحضار الإرث الإنساني.

وبالتأكيد تشكل اللغة البربرية المشترك العام لهذا الفضاء التي بالاعتماد عليها بشكل أساسي فإن "عملية بناء الهوية البربرية تميل إلى إيجاد صورة ذاتية وسلطة في مواجهة الإسلاموية العربية ذات النزعة الشمولية. ثقافة مستقلة عن الفضاء، محددة بمراجع مغاربية على وجه التحديد وتوجه داخلي حازم(1). في نهاية المطاف، كما يذكر "سالم شاكر" "يبدو أن السمة الرئيسية للهوية الأمازيغية المتوقعة والمبنية هي الانفصال عن النموذج العربي الإسلامي. وقد عززت الحركة البطيئة لتسييس "الحساسية الأمازيغية" هذه المعارضة من خلال توسيعها لتشمل مجالات أخرى: العلاقة بالدين، ومفهوم الدولة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع. يرسم التيار الأمازيغي، من خلال مواقفه الصريحة والخطوط الرئيسية لعمله حول اللغة والثقافة، مشروعًا اجتماعيًا يأخذ وجهة نظر معاكسة للعربية الإسلامية في جميع الموضوعات الرئيسية"(2). في حين كان لها أن تساير الاعتبارات التاريخية وألا تتجاهل هذه الروابط الثقافية والقواسم المشتركة، بين حضارة الأمازيغ والحضارة العربية الإسلامية بحكم متانة عوامل المثاقفة والتداخل بينهما في التقاليد والعادات والموروث الثقافي.

كما أن الجزائر في المقابل عملت على إيجاد أرضية توافق إضافية تعزز الانتماء الأفريقي من جهة وتنفتح على الحضارة الغربية عبر المتوسط من جهة أخرى. على هذا الأساس تم إدراج البعد المتوسطي والأفريقي للجزائر في نفس المصاف مع دوائر الانتماء الأخرى ففي دستور 1989 مثلا، جاء في ديباجته إقرار صريح بأن: "الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية". وهذا تقدير للإرث المشترك المتراكم على مر

(1) Chaker, S. (s.d.). constantes et mutations dans l’affirmation identitaire berbére. ROMM(44).
(2) Ibid. p. 32

العصور والحقب التي تركت الأثر المتوارث في الشخصية الجزائرية وفي الموروث الثقافي الجمعي. فقد شكل البحر المتوسط بوابة نفاذية للغزو والتجارة وسمح بتلاقح الحضارات القائمة على ضفتيه ونشأت معه هوية انتماء موسعة يشعر من خلالها ساكنة البلدان المطلة عليه بالتماثل في الكثير من الخصائص وهو نفسه ما تلحظه باقي المجتمعات البعيدة عنه. كما أمن البعد الأفريقي العمق الروحي وترسيخ جذور الانتماء على هذه الأرض في مداها الإنساني والوجود البشري. إن الجزائر قد اعتبرت نفسها على الدوام بلدا إفريقيا في المقام الأول دون التنكر لانتمائها للعالم العربي والمتوسطي لكننا في الجزائر نفكر تفكيرا إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا" كما جاء على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[1]. وفي ذلك محاولة لترسيخ الأسس الجغرافية كمعيار للانتماء الأفريقي والمتوسطي قوامه في الأساس الامتداد المغاربي في شكل وحدة مغاربية متمايزة عن المشرق بتنوع مصادرها والإضافات من مختلف روافد الهوية الجغرافية الأفريقية والمتوسطية. ويفضل "مصطفى الأشرف" الهوية المغاربية ودائما ما ينحاز إلى انتماء الجزائر إليها إذ يسميها بالقارة الشمال إفريقية حيث يقول: "...فالمعطى الجغرافي الذي يميز قارتنا الشمال إفريقية مضاف إلى معطيات أخرى مرتبطة به ومكتسبات ضمنية لا تدخل ضمن الأمور المتوقعة هي حاضرة ولكن منسية ومجهولة من طرفنا لقد ساهمت عبر القرون في تحقيق أهم الجوانب المتعلقة بهذا التكامل أو التسليم المشروعية مما سهل تحولها مع مرور الزمن إلى معطيات ذاتية داخلية ثم إلى واقع وطني..."[2]. بالنظر لكل هذا، يمكننا أن نقف على هوية جزائرية يمكن ترسيمها جغرافيا وموضوعيا بثلاث فضاءات انتماء ثقافية وجغرافية رئيسية فنجد منها التراث العربي المشرقي بشقه اللغوي والديني، والمشترك المتوسطي بمخلفاته الحضارية وعمليات التثاقف الممتدة عبر تاريخ الحضارات القائمة في المنطقة، والجذور الأفريقية كخلفية اثنية للوجود المتأصل في التاريخ البشري.

[1] وهيبة دالع. (جوان, 2015). السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا (1999-2016). المجلة الجزائرية للسياسات العامة(7).

[2] مصطفى الأشرف. (2007). إعلام ومعالم مآثر عن جزائر منسية. الجزائر: دار القصبة. صفحة 341.

2-3- محاولات التوحيد اللغوي والتجانس الهوياتي

لم يتوان المجتمع ككل لحظة في الاندماج في مشروع إعادة بناء الأمة وأعدت السلطات الحاكمة خططا عملية ترتكز على قناعات فكرية وأيديولوجية. وقد قدمت النخب الحاكمة الهوية الوطنية كوحدة واحدة متجانسة قوامها الإسلام واللغة العربية كما كانت عليه قبل الاستعمار. وهو ما يعتبر إعادة توليد مفهوم الثقافة الوطنية كثقل موازن للثقافة التي فرضتها القوة الاستعمارية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج هو مستوحى من المفهوم السائد للهوية الثقافية الفرنسية ذاتها التي ترى القومية من خلال وحدة اللغة والثقافة. في الواقع، يجب تتبع مسار البناء الهوياتي بدئًا بظروف ولادة هذه الفكرة ومن ثمة تطورها اللاحق في تكريس صفات الشعب الجزائري والتي اعتمدت في نهاية المطاف العربي الإسلامي عنصر أساسي للثقافة الوطنية، وما لقيه من معارضة لتظهر إلى جانبه الهوية الأمازيغية كعنصر مهم يجب إبرازه.

بعد انجلاء الاستعمار انتقل الواقع الثقافي المعاش من سياق المواجهة بتضاد مشروعين أمام عدو ظاهر، يُقَابَلُ فيه الفعل بالفعل المضاد، إلى سياق البناء بمحو آثار المستعمر المترسبة في بعض الأذهان والقلوب وإعادة إحياء وعي بالذات بمنطلقات وطنية تمثل جوهر هذه الأمة. فكان العدو هو الذات نفسها المقاومة والمشككة في جدوى هذا المشروع وفي بعض الأحيان المساومة على الوحدة أمام مكاسب ضيقة. ولاحت بعض بوادر الانقسام قبل الاستقلال حتى، من خلال بعض الأزمات التي شهدتها الحركة الوطنية. واستمرت إلى ما بعد الاستقلال. هذه الأزمات حملت في طياتها الكثير من الاختلافات الفكرية ذات الإسقاطات الثقافية والهوياتية، حيث ظهرت صراعات بين العلمانيين والإسلاميين، بين المعربين والمفرنسين، وبينهما الأزمة البربرية. وكلها نتاج مرحلة الاستعمار التي توجب التخلص منها قبل مباشرة أي مشروع لبناء الهوية الوطنية وإن كان ولا بد فالجهد الوطني يجب أن يقوم بالدورين معا وهو ما كان عليه الوضع

بأن سعت الدولة تدريجيا عبر أجهزتها ومؤسساتها باستبدال المشروع الاستعماري بآخر وطني قوامه الدين واللغة العربية.

وقد أُقْحِمَت الدولة في سياقات تنازعية فرضت عليها مسالك متعرجة على طريق بناء الهوية الوطني كبنية متكاملة متجانسة. ويستنتج "بشير بلاح" أن ذلك مرده كون تلك الدولة "لم تنجم عن تطور طبيعي كالذي انبثقت عنه الدولة الوطنية الحديثة في أوروبا؛ وإنما عن صراع مسلح مرير أفضى، في إطار ظاهرة عالمية واسعة منعكسة عن المبادرات التاريخية للأمم الأوروبية، إلى تصفية الاستعمار الفرنسي في الجزائر في مظهره السياسي..."[1]. فقد وجدت نفسها ملزمة بإمساك زمام الأمور وممارسة سلطة غابت عنها ردحا من الزمن تغيرت معه مفاهيم الحكم والسيادة. قبالة شعب غير الذي كان، شعب تبدلت نظرته للحاكم وأساليب الحكم وفقد الكثير من روح الولاء. وعالم لم تعد فيه للحضارة الإسلامية أي مساهمة وتأخرت أمام نماذج حضارية غربية جذابة بل حتمية مما سهل استمرار مظاهر المستعمر في الحياة العامة واستمر في إلقاء ظلاله الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على مسارات بناء الدولة. وزاد على ذلك أن الاستقلال كان بمفاوضات أفرزت بنود ملزمة تضمنت الكثير من الحجج للمستعمر في مرافقة البناء وأولويته في ذلك ويذكر "بشير بلاح" على أنه "ارتبط بمعاهدة توافقية بين وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة والدولة الفرنسية، تضمنت بنود تعاون، بل تبعية ظاهرة في أكثر من مجال، دعت بعض زعماء الثورة وقادة البلاد اللاحقين، الذين هيمنوا على أعمال مؤتمر طرابلس (27 ماي – 7 جوان 1962) بعد انهزام الحكومة المؤقتة وأنصارها أمامهم، واثنين من المفاوضين الجزائريين على الأقل، هما سعد دحلب ومحمد يزيد إلى اعتبارها قاعدة للاستعمار الجديد، تحاول فرنسا استعمالها لتمكين هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد"[2].

[1] بشير بلاح. (2017). سبق ذكره. صفحة 120.

[2] بشير بلاح. (2017).سبق ذكره . صفحة 120.

لم تواجه الدولة من صعوبات البناء أخطر من الأفعال المضادة التي تحاول كبح إرادة التوحيد وتشتيت الجهود الرامية لاسترجاع الهوية الوطنية الجامعة، ووجدت الدولة الكثير من المقاومة لمشروعها الوطني وتعددت مظاهرها وأطرافها. وحدث أن تولت بعض الأطراف المناوئة زمام الأمور وأبدت عدم رضاها بتقدم العربية على حساب الفرنسية. وهم المحسوبون على الفرنكوفونيين ويرى "ثنيو نورالدين" أنهم المسؤولون على ذلك وقد حرموا الجزائر من الثقافة العربية بعد الاستقلال مثلما حُرِمُوهَا زمن الاحتلال وعن قصد سافر. "فمن جملة الأشياء التي كشفت عنها تطورات ما بعد الاستقلال حول مسألة اللغة في الجزائر هو أن الفرنكوفونيين (دعاة الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة تداول إداري وثقافي واقتصادي في الجزائر) لم يكونوا بعيدين عن مسؤولية حرمان المجتمع من التطور العادي مع العربية كلغة تداول تساعده على التنمية الاقتصادية والإفصاح عن شخصيته القاعدية، ومن توظيف عمقه التاريخي والحضاري في التفاعل مع الوطن العربي والعالم الإسلامي..."[1].

لكن لم تحد السلطة في الجزائر عن غايتها في تكريس التجانس الهوياتي وتثبيت منابع الهوية في أبعادها المحلية والإقليمية بما يتوافق وتوجهات الانتماء التاريخي والحضاري للمجتمع في عمومه دون الالتفات لدعاوى العصرنة بالاندماج في الحضارة الغربية أو مطالبات التعددية بالاعتراف بالهويات المحلية وإدراجها في تعريف الهوية الوطنية لتدخل في منافسة مع الهوية الشاملة، الهوية العربية الإسلامية. بل أخذت الأصوات تتعالى لاستبدالها بالثقافة المحلية وتعميمها خاصة من قبل التيار البربري المتعصب فقد خلص إلى نتيجة سياسية مباشرة كما يوضح "سالم شاكر" هي عجز النظام الجزائري على تطوير مقاربة بناءة، والتي يجب أن تكون محل تفاوض وأن تعترف بشرعية الآخر، لقضية اللغة الأمازيغية وثقافتها. فأشكال التيار العربي الإسلامي السائدة في الوقت الراهن لا يمكنها أن تقبل وجود الآخر في المجال الذي تعتبره حكرا لها وحدها، ولا يمكنها أن تمنحه أي

[1] ثنيو نورالدين، (1999)، الدولة الجزائرية... المشروع العصيّ، في: سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. صفحة 198.

خيار سوى الاختفاء وهذا بالاندماج. ووضع هذا التيار من خلال مواقفه الواضحة والعلنية، وأيضا من خلال الخطوط العامة لعمله حول اللغة والثقافة، أسس مشروع مجتمع معاكس للتيار العربي-الإسلامي في كل المسائل والقضايا الكبيرة(1). لقد تخندق هذا التيار في معسكر المعارضة بالتركيز أساسا على اللغة التي يعتبرها مرجعا له وعمل على بناء صورة ومجال ثقافي منفصلين، ومحددين بمراجع محلية محضة وبتوجه فكري استعماري يدعي الحداثة، وهذا كرد على مشروع الأمة واتجاه الدولة في بناء الهوية.

وحاولت الدولة إبعاد تهمة الشمولية عنها في نظرتها حول الهوية الوطنية، وقطع الطريق على التيار المعارض بمقاربته العرقية، من خلال إرساء مقاربة ثقافية بامتياز تبتعد عن مفاهيم العرقية، على اعتبار أن تركيبة المجتمع ليست ذات أصل عرقي واحد، وإن توحدت في لسانها إلا أنها ليست بلغة أم واحدة في ظل وجود البربرية بتنوعاتها. وليس ذلك بالبدعة محدثة في عصرنا فلطالما "كانت العلاقة المعنوية والثقافية والفكرية التي تجمع بين المجتمع الجزائري هي الحضارة الإسلامية بما فيها من دين وثقافة وتقاليد وقوانين وأحكام. وهذه الحضارة عنصر انسجام بين 99 % من مجموع السكان... بحيث كان الإسلام ليس مجرد دين أو مادة للعبادة فقط عند الناس. وإنما كان أيضا مصدرا للثقافة والنظم القانونية والعلاقات الاجتماعية والتقاليد الوطنية وكان هو أهم عنصر من مقومات الشخصية الجزائرية"(2). ويفصل "محمد بلقاسم خمار" أكثر في أهمية الثقافة العربية الإسلامية كعامل أساسي مؤثر في تشكيل المضامين الفكرية والتعبيرية، وفي بلورة الأساليب الحياتية، بالنسبة لأنشطة العمل، والإبداع، وتوجيه العلاقات، والسلوكات المتميزة، لذلك يؤكد أنه "من الصعب، أن نجد في المجتمع الجزائري ظاهرة سلوكية، أو فكرة عفوية، لا

(1) سالم شاكر. (2003). سبق ذكره. صفحة 93

(2) عبد الله شريط، ومحمد الميلي. (1965). سبق ذكره. صفحة 155

تستمد أصولها، ومنطلقاتها من قيم ومقدسات العروبة والإسلام.. اللهم إلا في بعض الحالات الشاذة أو المتعمدة..."[1].

ولم يكن من الخطأ وصف الجزائر بالعربية، فالعروبة "مفهوم ثقافي وليس مفهومًا اثنيًا. وهي لا تتعلق بكمية الدم العربي التي يمتلكها [الأفراد]، ولكن كم تستخدم اللغة العربية في [البلاد]. إن قياس العروبة ليس اثنيا، بل لغةً..."[2]. هذا من جهة ومن جهة أخرى لا تعتبر العروبة والعربية بالغريبة عن المنطقة فالكثير من الدراسات الأنثروبولوجية واللغوية تؤكد مرور الجنس العربي بتفرعاته على هذه الحواضر بل إن العديد من القبائل البربرية يرجع نسبها إلى العرب وقد كتب في ذلك عثمان سعدي مؤلفا كاملا يؤكد فيه عروبة البربر. وجاءت التأكيدات من عديد المصادر على غرار ما ورد في دراسة "أكناتة ولد النقرة" حول الطوارق حيث ذكر بأنه "خلاف ما تواطأ عليه المؤرخون قبلا فإن التجانس الاجتماعي والثقافي إلى جانب التشابه في الكثير من الخصائص الموروفولوجية بين الطوارق والعديد من العائلات القبلية المنتمية إلى المجموعة الصنهاجية يعتبر دليلا إضافيا في نظر علماء الأنثروبولوجيا يعزز الفروض المتعلقة بانتماء الطوارق إلى صنهاجة، والوجه الثاني من المسألة هو المتعلق بتحقيق عروبة صنهاجة. وقد ذهب أكثر النسابة إلى عروبة صنهاجة وأختها كتامة، وأنهما دخلتا بلاد المغرب قبل الإسلام في عهود قديمة بعد انفجار سد مأرب، ويلحون على حميرية القبيلتين"[3]. واستدل بخطبة للأمير الصنهاجي أبو الفتح المنصور في أهل القيروان عندما تولى إمارتها (374هـ/983م) والذي كان كثير الاعتزاز بنسبه الحميري، قال ".. إن أبي وجدي أخذا الناس بالسيف قهرا، وأنا لا آخذهم إلا بالإحسان، ما

[1] محمد بلقاسم خمار. (2000). حوار مع الذات. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

[2] bassiouney, r. (2014). Op.Cit. p. 222

[3] اكناتة ولد النقرة. (2014). الطوارق من الهوية الى القضية. المركز الموريتاني للبحوث والدراسات. صفحة 40.

أنا في هذا الملك ممن ولي بكتاب، ويعزل بكتاب، لأني ورثته عن آبائي، وأجدادي ورثوه عن آبائهم وأجدادهم حمير"[(1)].

لكن ذلك لم يكن ليهضمه تيار العلماني، فهذا المنطلق يضع أمامهم سدا منيعا يحول دون مشروعهم. واستنفروا كل قواهم وتلبسوا رداء الحركات المطلبية خاصة دعاة البربرية وأنصارها الذين رأوا الإسلام كوجه للرجعية وسببا في التخلف، والعروبة كنظرة اختزالية تلغي العنصر البربري صاحب الأرض والحق التاريخي، أمام العنصر العربي الغازي سالب الحق والأرض. ومن وجهة النظر الاثنية يشكل البربر مجموعة اجتماعية متميزة بشكل ملحوظ تجمعها روابط الدم والتاريخ والثقافة واللغة. وهم غالبية سكان الجزائر ومنطقة المغرب برُمَّتها. "الجزائر على وجه الخصوص والمغرب بشكل عام تحكمها أقلية من العرب أو من البربر المؤيدين للعرب مدفوعين بأيديولوجية عربية مهيمنة وقومية عربية تمنع اللغة البربرية والعناصر الأمازيغية للثقافات الوطنية بينما تروج للعربية فقط. الثقافة واللغة العربية"[(2)].

على هذا النحو، ينبغي منح هذه المجموعة مصيرًا منفصلًا عن مصير السكان غير البربر في الجزائر. من هذا المنظور، يعتبر البربر في الجزائر "أقلية" مضطهدة من قبل غالبية عربية ودولة عربية مسيطرة وسلطوية. وفي شهر أفريل 1980، هز "الربيع البربري" بشدة الصرح المؤسساتي، الأيديولوجي الجزائري. وطرح للمرة الأولى مسألة التنوع السكاني والتعريف الثقافي في الجزائر، لكنه أتاح أيضا تصويب التاريخ الجزائري في بعد آخر. فقد أوضح اثنان من منشطي هذا "الربيع" هما سالم شاكر وسعيد سادي في مجلة تفسوت Tefsut في عام 1983، أن "التيارات الأيديولوجية، وبخاصة التيار العربي الإسلامي، تحتكر، منذ الاستقلال، الحياة الثقافية والفكرية باستخدام الرقابة

---

(1) اكناتة ولد النقرة. (2014). سبق ذكره، صفحة 40

(2) Layachi, A. (2005). The Berbers in Algeria: Politicized Ethnicity and Ethnicized Politics . in M. Shatzmiller, Nationalism and Minority Identities in Islamic Societies. McGill-Queen's University Press. p. 217

والاستبداد. وتنمي تجاه البعد البربري وكل فكرة مستقلة إرادة خنق وتصفية واضحة"[1]. ومن ثمة وقفوا ضده لأن تفكيرهم إقليمي من جهة، ولأنهم منحازون إلى الغرب وإلى فرنسا وثقافتها بالدرجة الأولى من جهة ثانية. أما البحث عن أسباب أخرى اجتماعية ونفسية واقتصادية، فهذا أمر مكمل لا أساسي في تصور عبد الله ركيبي، وهذا البحث هو نوع من الهروب من مواجهة الحقيقة، واقعا وتاريخا ومعطيات محسوسة[2].

وسواء كانوا يرون مجموعتهم العرقية على أنها أقلية أو أغلبية، يتفق أولئك الذين يتبنون وجهة النظر المدنية على أن كفاحهم هو تحويل الجزائر إلى دولة مدنية حقيقية شاملة للجميع ومنصفة وعلمانية وقائمة على سيادة القانون. بالنسبة لهم، يجب أن يتغير النظام السياسي الجزائري بشكل كبير، وأن يصبح مدنيًا وديمقراطيًا حقًا. فهم يرفضون الحلول المؤقتة أو التدابير النصفية. إلى جانب الإصلاح العاجل للنظام بأكمله، فإنهم يدعون أيضًا إلى إعادة الجوهر الأمازيغي المتأصل للجزائر من خلال: (1) الاعتراف رسميًا بهيمنة التراث الأمازيغي في الجزائر، (2) جعل اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، و (3) تمكين اللغة الأمازيغية من استعادة مكانتها التي تستحقها في المجالات التربوية والثقافية الوطنية[3]. والحقيقة أن هذا الرأي لو ابتعد عن التحيز وطُرِحَ بشكل عقلاني لكان مخرجا لمعضلة الواقع، فالتجانس المفترض للثقافة الوطنية الجزائرية غير موجود في على الميدان. كما هو الحال في معظم دول العالم، لا توجد ثقافة أحادية البعد، (كما لا يمكن للمرء أن يتخيل حتى الأفراد أحادي البعد) ولكن هناك تعدد الثقافات بهويات متنوعة، والتي يتم فرضها على بعضها البعض... علاوة على ذلك، فإن مفهوم الثقافة الوطنية لا يعني على الإطلاق

---

[1] بنجامين ستورا. (2012). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال م ١٩٨٨ – ١٩٦٢. (صباح ممدوح كعدان، المترجمون) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. صفحة 93.

[2] عبد الله ركيبي. (2009). الفرنكوفونية مشرقا ومغربا. الجزائر: دار الكتاب العربي. صفحة 71

[3] Layachi, A. (2005). Op.cit. p. 217

التجانس الثقافي على جميع المستويات، ولا ثقافة واحدة ومتجانسة. على العكس من ذلك، فإن أي ثقافة تدعي أنها ثقافة وطنية هي بالضرورة ثقافة هجينة وغير متجانسة(1).

وبقناعة راسخة استمرت الدولة في مشروعها الوحدوي، فدون الوحدة اللغوية لا يملك الشعب أي وحدة على الإطلاق. وليست الاثنية غير سمة مكملة، بُعْدٌ ثالث بعد الإسلام والعربية يدعم الوحدة الوطنية بتضمين تعريف الأمة مكوناتها الفرعية. وهذا هو الأصل فالجزائر كما يؤكد "محمد العربي ولد خليفة" وهي واسطة العقد في غرب المنطقة العربية الإسلامية "تتميز بمقومات للتجانس والوحدة قلما اجتمعت في جهات أخرى من نفس المنطقة أو خارجها، فبجانب وحدة العقيدة الإسلام في مذهبيه المالكي والإباضي فقد حدث امتزاج حضاري سكاني استمر أكثر من ألف عام، نتج عنه تبادل تلقائي للسمات الثقافية بمخزونها التراثي الجديد والقديم، أسفر عن إرث مشترك بين جميع الجزائريين، أفشل محاولات الكولونيالية القديمة والجديدة الزرع أطروحات التمايز بين العناصر على أساس عرقي أو ثقافي(2). وقد جندت لذلك مختلف القوى الاجتماعية في مشروع بمنطلقات لغوية فعمدت إلى تعريب اللسان وتوسيع استعمال اللغة العربية في مختلف المجالات فالسلطة الحاكمة كما ذكرنا سابقا ويؤكده عبد الله ركيبي ".. تدرك أن التعريب يؤدي إلى الإحساس بالعروبة من خلال اللغة والثقافة والفكر، وهذه تؤدي إلى الإيمان بالوحدة..."(3).

إن دور اللغة في الهوية كعامل من عوامل الوحدة الوطنية أساسي للغاية ويمكن أن يساعد في خلق تأثير للتضامن بين أعضاء المجتمع لكن لا يمكن أن يكون البديل الأوحد، وبدلاً من ذلك، يجب البحث عن روابط تضامن إضافية. لذلك لم تستبعد الدولة أبدا العنصر البربري فقد حاولت تحقيق المساواة في الفرص لكل المكونات من البروز في الهوية الوطنية بشكل تراتبي لا

(1) Majumdar, M. (2009). Nationalisme, développement et culture. in N. Kessous, C. Margerrison, A. Stafford, & G. Dugas, Algérie, Vers Le Cinquantenaire De L'indépendance: Regards critiques (pp. 47-73). Paris: L'Harmattan . p. 63

(2) محمد العربي ولد خليفة. (2007). سبق ذكره، صفحة 247

(3) عبد الله ركيبي. (2009). سبق ذكره. صفحة 71.

تنافسي قد يتيح مقدمات للانقسام والفرقة. ويشهد "محي الدين عميمور" على هذه الجهود كما يؤكد في المقابل أنها لم تكن كافية لإرضاء الطرف المناهض "ورغم أن جزائر الاستقلال حققت تكافؤ الفرص لجميع الجزائريين، بما في ذلك الحق في استعمال لهجات محلية، بما لا يتناقض مع واحدية اللغة الوطنية، فإن ذلك لم يكن كافياً لإرضاء المتعصبين من دعاة النزعة البربرية..."[(1)] والسبب حسبه لا يكمن في عدم جدوى مشروع الدولة أو عدم جدية تفعيله وإنما في فهمهم وخلفية الرفض لديهم فلا تعد كونها "قضية عداء للعربية وللإسلام، وولاء للفكر التغريبي وصل إلى حد الاستلاب، ولم تكن المصالح الفرنسية بالطبع غائبة عن الساحة" لذلك تحرك أذرعها المخربة كلما تقدمت الدولة في مجال التعريب "... وسنجد أن معظم التحركات العنيفة للمتعصبين من دعاة النزعة البربرية تأتي إثر اختيارات وطنية جزائرية، وهو ما يرى فيه كثيرون حلقات من سلسلة واحدة، لكن المؤكد أن هناك يدٌ كانت تعمل على تعميق الشروخ الفكرية في الأمة، لتتحول في لحظة معينة إلى شروخ جغرافية سياسية، على غرار ما حدث في يوغوسلافيا، أو إلى حروب لغوية عرقية، كما يحدث في أفغانستان، والمحصلة النهائية هي سيادة الفرنسية فكرة وسياسة واقتصادا"[(2)].

وهذا لا يعني أن الجزائر لها من السمات ما يجعلها أكثر عرضة للصراع الهوياتي حتى لو ظل النظام منقسمًا سياسيًا وبديناميكية ثقافية متنوعة. بدلاً من ذلك، وبغض النظر عن النظرة البربرية التي تحمل الكثير من مقاربات المجتمع المحلي، فإن الفكرة لا تتمحور حول قيم وافتراضات متنازع عليها، بل صراع هيمنة ومن خلفه رغبة في استرجاع جنة الجزائر لدى المستعمر القديم. "فالتوترات بين المجموعات المحلية المختلفة أو بين المجموعات من مناطق مختلفة هي مسند هيكلي للحياة السياسية في الجزائر وهي مدفوعة بديناميات الوطنية المحلية، التي أدانها الخطاب الرسمي باعتبارها "جهوية" أو قبلية أو عشائرية، إلخ. ومع ذلك، فإن خصوصية الإقليمية في الجزائر هي

(1) محي الدين عميمور. (2005). الجزائر الحلم والكابوس محاولة لفهم المأساة الجزائرية. بيروت: دار الفارابي. الصفحات 110-111

(2) المرجع نفسه.

أن الجماعات تتنافس على امتياز كونها أكثر قومية. الإقليمية هي في الأساس ذات جوهر وطني، وهدفها ليس الاستقلال الذاتي للمنطقة، ولا حتى الانفصال عن بقية البلاد. بل تسعى إلى الهيمنة في المجموعة الحاكمة"(1). وقد تبين في كثير من المواقف خاصة بالنسبة للحركات البربرية أنها تدخل معترك النضال الهوياتي فقط لعرقلة المشروع الوطني والتشويش عليه، وما الحقوق اللغوية والثقافية إلا ذريعة بائسة فهي لم تبدي أي احترام لهذا البعد فلسانهم فرنسي وحتى في ملتقياتهم الثقافية المهتمة بالأمازيغية لغتهم فرنسية والقليل القليل من الأمازيغية. فلم يتميزوا ببرنامج لتعزيز لغتهم بقدر ما تميزوا بمواقفهم العلمانية والمستميتة في الدفاع عن الفرنسية واحتقار العربية. وعلى ضعف حججهم إلا أن رهانهم أكبر ونهجهم ثوري لا يستثني أي وسيلة لانتزاع حقوق مزعومة ولو بلغ بهم المطاف إلى تقسيم البلاد لنصرة قضيتهم وما كان من الدولة إلا التفاعل بحذر وتحين الظروف لكسر شوكة هذه الفئة ودحض مزاعمها والمضي في تكريس التجانس والوحدة الوطنية ولو بخطى متأنية مخافة الانقسام.

(1) Addi, L. (1999). les mutations de la société algerienne famille et lien social dans l'algerie contemporaine. Paris : edition la Decouverte. p. 200

الفصل الرابع:

بناء الهوية الوطنية في الجزائر من إرادة التجانس إلى إدارة التنوع.

1- المعالجة الدستورية للمسألة اللغوية والهوية في الجزائر

1-1- النزعة الدستورية نحو المجانسة الهوياتية والتوحيد اللغوي

لا يمكن بأي حال تخطي حالة الارتياب لدى صناع القرار في معالجة قضية الهوية التي يصر البعض على صياغتها في صورة "الأزمة" فقد وجدت الدولة القومية الناشئة نفسها أمام تحدي تعريفها هوياتيًا وتوحيد الشعور بالانتماء إلى وطن متجانس يدين بدين واحد وبالأخص يتكلم لغة واحدة جامعة تسد منافذ التنوع الملغم بمخاطر التشتت. الشيء الذي لم يكن ليحظى بالقبول المطلق فقد رفعت بعض الحركات الهوياتية شعار التعددية، في اتجاه معاكس لخيارات الدولة، يفتح المجال لإبراز الخصوصيات المحلية في تعريف الهوية الوطنية بما يعكس جوهر المجتمع كما هو عليه في الواقع. فليس ثمة تماثل تام حد التطابق، إنما توجد بعض الاختلافات تظهر خاصة في التنوعات اللغوية واللهجية المختلفة التي يتكلمها الجزائريون، وتزخر البلاد بتنوع ثقافي من حيث اللباس والأكل وبعض العادات ما يرسم شبه فسيفساء هوياتية لو عملنا على توحيدها وصهرها في نمط واحد أفقدناها قيمتها. لذلك تصدت لخيارات الدولة ومن هنا تحول هذا التباين في الرؤى إلى أزمة هوية، والتي تحمل بوادر التأثير على استقرار النظام السياسي بأكمله، خاصة إذا تركت المبادرة لأطراف لا تحمل الكثير من الود تجاه خيارات الدولة الدينية واللغوية. وهنا وجدت السلطة نفسها مجبرة على تبني سياسات مختلفة من أجل استئصال هذه الأزمة، وسد الثغرات التي قد يستفاد منها لزرع الفتنة وتشتيت أبناء الوطن الواحد، وعملت في ذلك على العديد من الأصعدة على غرار الصعيد الثقافي والتربوي والسياسي والقانوني في حالته الدستورية. ولعل هذا الأخير كان الوسيلة الأبرز في تحديد سياسات الدولة في معالجة هذه الأزمة، إذ يمثل منبع التشريع الذي تقوم عليه كل الخيارات التنفيذية التي تجسد في شكل مؤسسات وقرارات وبرامج عمل قصيرة وطويلة المدى.

والبداية كانت مع أول دستور للبلاد سنة 1963 الذي عكس توجهات الرئيس "بن بلة" ومن خلفه نخبة ثقافية ذات توجه عروبي في بناء الدولة ونظام الحكم وإعادة تأهيل الهوية الوطنية المشوهة جراء الإجرام الثقافي الاستعماري، حيث تم صياغته اعتمادا على الهوية العربية الإسلامية والطابع الاجتماعي كمقابل مضاد للجزائر الفرنسية تحت السلطة الامبريالية الرأس مالية. وحافظت الدساتير الجزائريّة المتعاقبة على هذه العناصر كنواة جوهرية تعبر عن الجزائر الموحدة. وجاء في ديباجته:

"إن الإسلام واللغة العربية قد كانا ولا يزال كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم. فيتعين على الجزائر التأكيد بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، وأنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من دين الاسلام، بيد أن الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد واحترام آرائه ومعتقداته".

ونصت المواد الأولى منه المتعلقة بالمبادئ والأهداف الأساسية على تعريف لهوية الدولة الجزائرية، فهي جمهورية ديمقراطية شعبية، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وافريقيا. دينها الإسلام واللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة. وفيما يخص اللغة أشار الدستور في المادة أنه 76: "يجب تحقيق تعميم اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية. بيد أنه، خلافا لأحكام هذا القانون، سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية". وإن كان يقر صراحة بمكانة اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية للدولة الجزائرية، إلا أنه وضعها في سياق تدرجي للتحقق الفعلي التعريب الذي يجب أن يعم كامل التراب الوطني وفي أقرب الآجال. هذا التدرج في التعريب فتح نافذة في الدستور تستثني أحكامه تخص اللغة الفرنسية التي يمكن استعمالها مؤقتا إلى أن تكتمل عملية التعريب. "هكذا بدأت المسألة اللغوية في الجزائر غداة الاستقلال. ففي أول دستور عرفته البلاد، اعترف المؤسس الدستوري أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، كما أقرّ بضرورة التعريب وفي أقرب الآجال، لكن في نفس الوقت، فتح منفذا دستوريا للغة الفرنسية قصد استعمالها في المرحلة الانتقالية، وذلك حتى يتم التعريب الفعلي بكامل البلاد. إلا أن هذه المرحلة طالت ولم تنته، وأمست اللغة الفرنسية لغة الإدارة

الأكثر استعمالا، رغم السياسات المتبعة في مجال التعريب ورغم أن الدساتير والمواثيق التي عرفتها البلاد من بعد (دساتير من 1976 إلى 2020 وميثاقي 1976 و1986) نصت كلها على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية"[1].

لقد حاولت هذه النسخة من الدستور أن تلتزم بعناصر الهوية الوطنية لكنها كانت انعكاس لصراعات تحددها الانتماءات الأيديولوجية للتيارات الكبرى للحركة الوطنية، وطريقة وضعه أثرت على الحياة السياسية والحركات الثقافية فيما بعد. "فدستور 1963 كان دستور برنامج، أي ذلك الدستور الذي يغلب عليه الطابع الأيديولوجي على الجانب القانوني"، " لكن لا نستطيع التطرق إلى مضمون دستور 1963 دون التعرض إلى أفكار وأيديولوجيات الذين صنعوا هذا الدستور لأنه إقرار لثقافتهم، حيث الدارس للمناقشات التي دارت في اجتماع المجلس الوطني بطرابلس (27 ماي إلى 7 جوان 1962) يلاحظ تباين الآراء بشأن النظام الذي سيعتمد عليه مستقبلا، فانعدام الاتحاد ووحدة الرأي وكثرة وجهات النظر وتباينها بسبب اختلاف ثقافات أعضاء المجلس..."[2]. كما قيّد الدستور الأوّل الحريات والحقوق بغرض الحفاظ على الوحدة والتجانس فقد ورد في المادة 22 أنه لا يجوز لأي كان أن يستعمل الحقوق والحريات السالفة الذكر في المساس باستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية ومؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الاشتراكية، ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني. وهو بذلك يقر بعدم القبول بالتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع أو اعتماد مقومات أو مكونات أخرى غير الهوية العربية. فالوطن واحد بمصير وتاريخ واحد ولا مجال للتنوع. فلطالما "كان التعميم، أي القضاء على السمات الأكثر تميزًا وتنوعًا في المجتمع الجزائري، في صميم الأجندة السياسية لبعض جماعات الضغط في الحكومة التي كانت تدفع باتجاه رؤية موحّدة للجزائر[3].

---

[1] محمد سعيد بوسعدية. (16 يوليو , 2021). المعالجة الدستورية لمسائل الهوية الجزائرية. جريدة الوسط.

[2] مفيدة لمزري. (جوان, 2017). نشأة الدساتير في منظور التجربة الجزائرية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات(05). صفحة 694

[3] Messekher, H., & Miliani, M. (2020). The Language Situation Of Twenty-First-Century Algeria Navigating The Ideology. in Y. H. Zoubir, The Politics Of Algeria Domestic Issues And International Relations. New York: Routledge. p. 150

ولم تُول الدساتير المتعاقبة اهتماماً كبيراً لمسألة الهُويّة والقضايا الثقافيّة إلا في إطارها الوحدوي. ولطالما آثرت أن تنظر إلى الشعب الجزائري باعتباره وحدة متجانسة ذات ثقافة واحدة ودين واحد ولغة واحدة. وذهب كثير من المثقفين إلى اعتبار أن الهوية الوطنية تتمحور حول جوهرين فقط العربية والإسلام، كما أن جل رؤساء الجزائر من خلال الدساتير التي صاغوها في عهدهم، ركزوا جهودهم نحو اللغة العربية وتعميمها وتجاهلوا البعد الأمازيغي في الهوية الوطنية، خاصة الرئيس هواي بومدين الذي اهتم أكثر بترقية وتدعيم اللغة العربية، ولم يلتفت إطلاقا إلى البربرية بل اعتبرها ادعاء موروث استعماري يسعى لتفكيك الدولة الناشئة حديثا. وسار على نهجه الرئيس الشاذلي بن جديد الذي سن قانونا مهما في الغاية وهو قانون تعميم اللغة العربية المؤرخ في 16/01/1991 والذي يوجب التعامل باللغة العربية فقط في كافة المصالح والإدارات، وهو القانون الذي ترتب عنه الكثير من الهزات وكاد يعصف بالدولة ككل ليتم تجميده في 20/07/1992 من قبل الرئيس محمد بوضياف بمرسوم تشريعي يؤجل تطبيقه. ولم يسر العمل به إطلاقا حتى بعد أن أعاد إحيائه الرئيس اليمين زروال، فالعديد من التوجيهات التي أعطيت في شهر يوليو 1998 من أجل التطبيق قد تم التراجع عنها، وغض عنها الطرف مباشرة بعد الإعلان عن استقالة الرئيس زروال .

لقد ظلت الدولة تصد كل أبوب النقاش حول قضايا الهوية وترى فيه مصدرا للانقسام، وربما هذه النظرة الرامية إلى تنميط المجتمع بالتجانس تستند أكثر إلى مفهومها الراسخ حول التنوع، الذي يفتح جبهات خطيرة تشرف أن تخرق النسيج الاجتماعي وتهدد أركان الدولة، خصوصا لدى صياغته في بوتقة المجموعات الأيديولوجيّة أو الثقافيّة ذات النوايا غير البريئة والتي يمكن أن تؤثّر فيها المصالح الأجنبيّة. لذلك سعت على الدوام إلى اعتبار أن الجزائريّين ليسوا سوى عرب ومسلمين لتضيف مكونا آخر في الدساتير المتأخرة يقر بالأصول الأمازيغيّة. وقد كان ذلك بفعل الاضطرابات التي أحدثتها الحركات البربرية وتكثيف هجوماتها على النظام من خلال افتعال التوترات في منطقة القبائل خاصة. ما اضطر الدولة إلى تقديم تنازلات عبر تعديلات دستورية وإجراءات تنفيذية تتعلق بمَأْسَسَة الهوية الأمازيغية وربطها بهيئات أكاديمية وإدارية تعمل على ترقيتها.

1-2- الدساتير من دعاوى التجانس الهوياتي إلى تدارك الخصوصية المحلية

ولم تصمد الدولة على هذا النحو من التعامل مع قضايا الهوية وقدمت تنازلات انتهت بترسيم اللغة الأمازيغية والاعتراف بها كلغة رسمية، وتعتبر تراجعا طفيفا في سياسة الدولة وهي بمثابة ضرورة حتمية لامتصاص موجات المطالب الهوياتية ومنع تنامي الأزمة. حيث وردت لأول مرة تلميحات للهوية الأمازيغية في ديباجة دستور 1989 الذي أشار إلى الامتداد النوميدي في تشكل هوية الشعب الجزائري من خلال الفقرة الثانية منها، حيث نصت على:"... لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الإسلامي، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية، والوحدة والرقي، وبناة دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام ...."[(1)] إلا.. أنه لم يتبن الهوية الأمازيغية ضمن مقومات الشخصية الجزائرية.

واستعملت لأول مرة كلمة أمازيغية المستحدثة منذ الاستقلال في نصوص دستور عام 1996 في إطار تعريف الهوية الجزائرية، وجاء في النص: "سيكون الأول من نوفمبر 1954 ذروة مصيره، تتويجا لمقاومة طويلة للهجمات التي شُنت على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، 1 نوفمبر سيكون قد رسخ بقوة النضالات الحالية في الماضي المجيد للأمة"[(2)]. "منذ ذلك التاريخ، سجلت الأمازيغية تطورات أخرى في الاعتراف السياسي: إنشاء مركز أبحاث في اللغة والثقافة الأمازيغية في عام 2018، وإضفاء الطابع المؤسسي على 12 يناير (يوم رأس السنة البربرية المسمى yennayer) كعطلة عامة منذ 2018 وتنصيب أكاديمية اللغة الأمازيغية في يناير 2019"[(3)].

---

(1) ديباجة دستور 1989

(2) دستور 1996. الفقرة 04

(3) Bektache, M. (2018, décembre 31). Officialisation de la langue amazighe en Algérie : impact sur les attitudes et représentations sociolinguistiques de quelques locuteurs algériens. Multilinguales. Récupéré sur http://journals.openedition.org/multilinguales/3764. pp. 2-3

ولم تكن عملية إنتاج الدساتير التي منحت اللغة الأمازيغية مكانة اللغة الرسمية تحدث إلا في سياقات سياسية اقتصادية حرجة للغاية، في الواقع، تثيرها الحركات المطلبية التي اعتمدت في الكثير من المرات العنف وخيار المواجهة عبر تجنيد الجموع وكسب رهان الشارع وانتهى الأمر بالدولة الجزائرية إلى الاعتراف باللغة المذكورة في الدستور. في السياق الأول، كان لا بد من مقاطعة المدرسة خلال العام الدراسي (1994-1995) للدولة الجزائرية للموافقة على دمج اللغة الأمازيغية في التعليم الثانوي والاعتراف، في ديباجة دستور نوفمبر 1996، الأمازيغية باعتبارها أحد مقومات الهوية الجزائرية مثل الإسلام والعروبة. أما السياق الثاني فقد وقع أثناء الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل في عام 2001. فقبلها وفي تجمع رسمي عام 1999 في منطقة "تيزي وزو" أهم ولاية للبربر في الجزائر، وبكل تحدّ أقر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن الأمازيغية لن تكون أبدا لغة رسمية أو وطنية إلا إذا قبل بها الشعب في استفتاء شعبي، لكنه تراجع عقب مقتل طالب ثانوية داخل مركز للدرك، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات وأعمال شغب في جميع مناطق القبائل. وبعد عدة اجتماعات ومسيرات، تبنت الحركة منصة مطالب في 11 حزيران (يونيو) 2001 في مدينة القصر. ونظمت الحركة في 14 يونيو مسيرة كبيرة في الجزائر العاصمة وقررت تسليم منصة القصر إلى رئيس الدولة. في ماي 2002، بعد عام من هذه الأحداث المأساوية، صوّت البرلمان ووافق على اللغة الأمازيغية كلغة وطنية. ثم تجسد هذا الاعتراف في المادة 3 مكرر من الدستور الجزائري(1). بعدها وبشيء من الارتجالية وقف بوتفليقة في عام 2004 معلنا موقفه من البربرية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية قائلا: "أنني لا أعرف أي بلد في العالم تتعايش فيه لغتان رسميتان"، وأنه لن يكون للجزائر أي لغة رسمية أخرى غير اللغة العربية"(2). لكنه تراجع مرة أخرى بعد أن أدرك صعوبة الحفاظ على النظام خاصة بعد تعديلات تمديد فترات الحكم واجراء انتخابات اتّسمت بقدر كبير من الاحتقان لانتخاب الرئيس بوتفليقة لولاية رابعة، ووقف على صورة

(1) Boukherrouf. R, (2019), Le Berbere Dans Les Textes Juridiques Algeriens. Analyse Des Pratiques Discursives. Approches Discursive Et Jurilinguistique, Comparative Legilinguistics, 40(1):7-20, DOI:10.14746/cl.2019.40.1, p. 13

(2) Maddy-Weitzman, B. (2011). Op.cit

لانتفاضة محتملة طبعها سياق خاص اقترن بمخرجات "الثورات العربية"، حثته على البدء في صياغة نسخة جديدة من الدستور في 6 مارس عام 2016 لإدخال بعض التعديلات التي أحدثت طفرة فيما يتعلق بالهوية باعترافه باللغة الأمازيغيّة لغةً رسميّة للدولة (المادّة 4). وأسفر عنه إنشاء "الأكاديميّة الجزائريّة للغة الأمازيغيّة"، عام 2017 للنهوض باللغة الأمازيغيّة وتطويرها.

ووضع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" حدا للمزايدات السياسية بورقة الأمازيغية، بترسيمها لغة وطنية ورسمية في الدستوري الجديد، فبعد دسترة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الذي تم في 2001، استتبع الرئيس هذا التعديل بقرار ترقية الأمازيغية إلى مكانة لغة وطنية ورسمية. مما أفضى إلى إنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية مكلفة بتوفير الشروط المطلوبة لهذه المكانة للغة الأمازيغية، وذلك بمساهمة خبراء في هذا المجال. ويعتبر هذا تقدما لا يمكن إنكاره إذ تعد هذه الأكاديمية امتدادا لمسار لترقية وتطوير اللغة الأمازيغية منذ تأسيس المحافظة السامية للأمازيغية يوم 27 مايو 1995. وحاول الدستور المعدل تبيان العلاقة بين اللغة العربية واللغة الأمازيغية في تعريف الدولة حيث تؤكد المادة الثالثة من دستوري 2016 أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية مع إضافة عبارة "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة" كما دعمها باستحداث مجلس أعلى للغة العربية "يُحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للّغة العربيّة. يكلف المجلس الأعلى للّغة العربيّة على الخصوص بالعمل على ازدهار اللّغة العربيّة وتعميم استعمالها في الميادين العلميّة والتكنولوجيّة والتشجيع على التّرجمة إليها لهذه الغاية"[1]. وفيما يخص اللغة الأمازيغية فقد نصت المادة الثالثة مكرر من دستور 2016 ما يلي: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، يستحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية.

(1) دستور 2016.

يستند هذا المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد"[1].

لو فتح باب النقاش حول الدستور وطريقة تعامله مع قضايا الهوية سيتبين أنه في الغالب يأتي كرد فعل، وفي ذلك يقول "عمار عباس" "من خلال استعراضنا لأهم المحطات التي مر بها تطور الدستور الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم، يتبين لنا بوضوح أن مختلف النصوص الدستورية في الجزائر كتب لها إما أن تولد في ظل أزمة أو تكون آلية لتسويتها"[2]. حيث يستجيب لتطور جماعات الضغط سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي، والحقيقة أنهما في الجزائر يمثلان الشيء نفسه، فإن كانا متباعدين ظاهريا إلا أنهما مترابطين جوهريا، فكما هو معلوم تحمل النخب السياسية أفكارا في الحكم والسلطة بمنطلقات وخلفيات ثقافية وأيديولوجية.

1-3- تداعيات ترسيم الأمازيغية وإعادة تشكيل الهوية

ولعل الملاحظ أن عملية حسم المسألة اللغوية ومن خلفها الهوية البربرية في الدستور لم تجنب الدولة أكثر ما تخشاه لكنها نجحت إلى حد بعيد في تلافي تلك الخلافات التي أذكتها نيران التناول الشعبوي، على الرغم من استبعاد أي نقاش فكري عميق حول المسألة حيث "استخدمت الخصوصيات ومنها المطلب الأمازيغي الحي جدا والمترسخ في العمق، وكذلك تسييس الإسلام والتعريب لتغذية خصوصيات الأشخاص، والنزاعات السياسية وفي لحظات من التأزم في الجزائر، كما في سواها، تقوم مشاعر الانطواء على الهوية والتضامنات المحلية، بجعلها تنطوي على مظاهر المعطيات الموضوعية و البنيوية[3]. وهذا ما ظهر في النقاشات التي أعقبت ترسيم البربرية حيث أصرت الكثير من الشخصيات

---

(1) دستور 2016.

(2) عمار عباس. (2012). ظروف وضع النصوص الدستورية الجزائرية وأهدافها رحلة البحث عن دستور دائم. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 02(02)، 90-115. صفحة 114.

(3) غازي حيدوسي. (1997). الجزائر التحرير الناقص. (خليل احمد خليل، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. صفحة 7

على عدم جدوى ذلك ما لم تتوضح العمليات المصاحبة وملامسة آثار ذلك على أرض الواقع وفي رد لهم وقع أكثر من عشرين شخصية ومسؤول تنفيذي تضم علي يحيى عبد النور وسعيد سعدي ومهوب نايت معوش إعلانًا مشتركًا يحذرون فيه من مخاطر استغلال البربرية في السلطة كأداة. ويعتقد الموقعون أن مسألة الهوية هي جوهر أي عملية دمقرطة. في حالة الجزائر، فإن "القضية الأمازيغية ليست مجرد مسألة لغة، بل هي محور أي عقد سياسي يجب أن يحكم ويهيكل الدولة الديمقراطية ومجتمع الغد ويحدد تكوين منطقة شمال أفريقيا في العولمة التي أدانت أنظمة ما بعد الاستعمار الاستبدادية. إن السؤال الأمازيغي وثيق الصلة بأي مشروع ديمقراطي وطني. ولأن هذا المطلب تم تجاهله وشيطنته واستغلاله وقمعه في الحركة الوطنية والنظام المعمول به، فإن الجزائر الرسمية تعيش على الهامش وفي كثير من الأحيان ضد الجزائر الحقيقية. وأعلن رفاق علي يحيى عبد النور أن النص الدستوري الجديد محكوم عليه بالفشل: من حيث أن هذا الدستور الجديد، مرة أخرى، جعل إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية عملية تحويلية. فبدلاً من التأكيد على التكافؤ بين اللغتين العربية والأمازيغية لإنهاء الانقسام الذي استمر منذ نشأة الحركة الوطنية، يعرض النص تسلسلاً هرميًا منحرفًا يحافظ على الأمازيغية في بُعد من الوصمة اللغوية الخاضعة لتقلبات أدنى تعديل دستوري فور إخلائه من الثوابت القومية. وهكذا فإن التقدم الرمزي، وهو ثمرة معارك طويلة قامت بها أجيال عديدة من النشطاء، قد أفرغ بحكم الأمر الواقع من كل معنى(1).

والحقيقة أنه على الرغم من كون هؤلاء الموقعين هم من تيار معروف لا يكن الكثير من المودة لتوجهات الدولة الجزائرية وخياراتها في مسائل الهوية إلا أنهم رفعوا انشغالا يبدو منطقيا فقراءة نصوص الدستور تطرح الكثير من الغموض، ووضع اللغة الرسمية الممنوح للبربرية يخلق وضعًا قانونيًا جديدًا، من المفترض أن يحمل تطورات كبيرة محتملة. ومع ذلك، فإن هذا العمل القانوني الأخير لا يزال دون متابعة

(1) Hadjer, G. (2016, 02 03). Des personnalités dont Ali Yahia Abdenour et Saïd Sadi mettent en garde contre l'instrumentalisation de la Kabylie. TSA : Tout Sur l'Algérie. Récupéré sur http://www.tsa-algerie.com/20160203/des-personnalites-dnt-ali-yahia-abdenour-et-said-sadi-mettent-engarde-contre-linstrumentalisation-de-la-kabylie/

بل يحتاج إلى عدة توضيحها. ويرفع "محمد أوكيل" مثلا بعض الانشغالات ويتساءل في فحوى الفقرة الثانية من المادة 3 التي تنص على أن العربية تظل اللغة الرسمية للبلاد، عن التكييف الدقيق لمآل اعتبار الأمازيغية لغة رسمية للدولة، هل هو مرتبط بمسائل فنية متعلقة بتوفر ظروف استعمالها كضبط حروف كتابتها مثلا؟ فضلا عن ذلك فإن الاعتراف بالصفة الرسمية للأمازيغية كلغة رسمية لا يرق بها لنفس المصاف الذي تتمتع به اللغة العربية، التي تعد من القيود الموضوعية الواردة في نص المادة 212 من الدستور التي لا يطالها التعديل الدستوري، وهي مكانة لا تتمتع بها اللغة الامازيغية رغم أنها لغة رسمية، لأنه يمكن "سحب" هذا الوصف عنها بمجرد أي تعديل دستوري مستقبلا[1].

ويشكك البعض في نوايا النظام أصلا من هذا الإجراء ويتساءل الصحفي "ياسين تملالي" ما إن كان لإعلان الاعتراف بـ "الأمازيغية" كلغة رسمية له مصلحة أخرى للنظام: وهو تحييد النخب القبائلية الجديدة من خلال اندماجها في الإدارة والتعليم الوطني والأكاديمية المستقبلية للغة البربرية. ويعود إلى تنازلات النظام السابقة لحركة مقاطعة المدارس في عام 1995، بإنشاء المفوضية العليا للأمازيغية (HCA) وإدخال "الأمازيغية" في النظام المدرسي، الذي أدى إلى امتصاص جزء كبير من نشطاء الحركة الثقافية الأمازيغية (MCB) وتحييدهم بشغل مئات الوظائف الشاغرة في التعليم الوطني وداخل HCA. ويرى أن العملية الجديدة ستسمح لدمج النخب القبائلية في النظام، علاوة على ذلك، ستحقق هدفين آخرين: ربط القبائل بالإجماع الخادع على الدستور الجديد وتقليل مخاطر تطرف الشباب القبائلي حول المسألة اللغوية، والتطرف الذي يمكن أن توفر وحدات جديدة لحركة تقرير المصير في منطقة القبايل (MAK). لذلك يدعو مناضلو "القضية الأمازيغية" لحركة تكميلية للتفاوض مع النظام والضغط عليه.

[1] محمد أمين أوكيل. (2019). الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر مقاربة قانونية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8 (4). صفحة 351.

فلا ثقة حسبه في بلد حيث التعديلات الدستورية هي التسلية المفضلة للحكام، لا تتمتع مادة من الدستور بقوة القانون(1).

وعموما، يمكن القول إذا أن مسألة التنوع الثقافي واللغوي هي في ذات الوقت موضوع تفكير سيء ومنظور إليها سلبيا بحكم تماثلها وتماهيها مع الطائفية، التي يلوح شبحها بهدف إبطال مطلب الحقوق الثقافية واللغوية، المفترض تهديدها لوحدة الدول-الأمم (2). وهو منطلق العديد من النخب للتوجس من ترسيم الأمازيغية الإجراء الذي قد يعصف بالوحدة الوطنية وجاء التحذير على لسان عثمان سعدي قائلا: "تقرر في تعديل الدستور الجزائري الجديد جَعْل الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. وهذا أمر خطير لأنه يصنع من الأمازيغية المصنّعة لغة في مستوى واحد مع العربية، تدخل في صراع معها لصالح بقاء هيمنة اللغة الفرنسية على الدولة الجزائرية. علما بأن أول دستور سُنَّ سنة 1963 نص في مادته الثالثة على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وجاء نتيجة لاستفتاء شعبي، ولم يرتفع صوت واحد يطالب باعتماد اللغة الأمازيغية، لأننا خرجنا من ثورة ما زال وهَجُها مشعّا.. لكن يبدو أن هذا الوهج قد ضمُر ضوءه لدى المسؤولين على الدولة الجزائرية بعد أكثر من نصف قرن على الاستقلال. لقد عُدل الدستور بلا استفتاء أي بتصويت البرلمان سنة 2002 حيث اعتبر الأمازيغية لغة وطنية، وتعديل 2016 سيكون بالبرلمان أيضا وبلا استفتاء. لأنهم يدركون أن الشعب سيرفض لغة رسمية ثانية" (3). ومع ذلك، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن سكان المناطق الناطقة بالعربية يدّعون أنهم معادون بشكل قاطع لهذا القرار. بل تتنوع صور الجزائريين الناطقين بالعربية بين قبول هذه اللغة كمكوّن أساسي للهوية الجزائرية التي يجب تدريسها واستخدامها على نطاق واسع،

(1) Yassin Temlali, Pour Que L'officialisation Du Tamazight Ne Soit Pas Une "Diversion Identitaire" Sans Lendemain Constitution Et Tamazight, Huffpostmaghreb, Les 6 Et 8 Janvier 2016

(2) أحمد بوكوس، (2013)، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية.

(3) عثمان سعدي، (31 جانفي 2016)، ترسيم الأمازيغية تهديد للوحدة الوطنية، صحيفة رأي اليوم.

وبين الرفض الذي يغذيه الشعور برؤية هذه اللغة خطرًا وتهديدًا إلى الوحدة الإقليمية للبلد(1). الأمر الذي يحمل رؤى مغايرة ترى بأن "إنكار اللغة الأمازيغية وتراجعها إلى مرتبة لغة من الدرجة الثانية ليس من المرجح أن يضمن استدامة الوحدة الوطنية. إن الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية، كما هو الحال بالنسبة للعربية، سيكون، على العكس من ذلك، عاملاً لتوطيد هذه الوحدة وليس عاملاً من عوامل الانقسام، كما يدعي أنصار أحادية اللغة. تتعارض الأحادية اللغوية مع مفهومي "المساواة" و "الأخوة" اللذين يرجع إليهما بانتظام القادة السياسيون والنصوص التأسيسية للجمهورية. ومن شأن هذا الاعتراف أن يسهل مصالحة المتحدثين الأمازيغ في هذا البلد مع هويتهم التي تمثل الأمازيغية بُعدًا مهمًا لها. سيفوز كل الجزائريين المتصالحين. ثقافتهم وحضارتهم ستكون غنية في تنوعهم. يمكن للإدارة متعددة اللغات أن تساعد في كسر الجمود في أحادية اللغة"(2).

وقد رحب العديد من المراقبين بهذا القرار، ولا سيما من قبل القبائل والمدافعين عن الأمازيغية. وفي حوار له مع جريدة L'expression أكد أستاذ اللغة والثقافة الأمازيغية والكاتب "محند اكلي" أن الأمازيغية اللغة الرسمية، كانت الفكرة المهيمنة على معركة الهوية في الجزائر. وعندما مُنحت مكانة اللغة الوطنية لم يكن سوى انعكاس للواقع لأنها كانت بالفعل وطنية من حيث أن ملايين الجزائريين يتحدثونها ويمارسونها يوميًا! صحيح أنه كان هناك مع ذلك تقدم كبير على مدى السنوات العشرين الماضية لكنه غير كاف، بالنظر إلى التضحيات التي بذلت لإخراج الأمازيغية. اليوم، تقترح مسودة الدستور إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية. لا يسعنا إلا أن نرحب بهذه المبادرة! (3).

---

(1) Djamel Hamidi, (2020), Politique Linguistique Et Identite En Algerie, Studii şi cercetări filologice. Seria Limbi Străine Aplicate, 19 : pp 239-243. p. 241

(2) Ramdane Mostefaoui, (2008), Réussite de la diversité sociale en Algérie et plurilinguisme managérial : le Tamazight langue officielle, un facteur d'union et non de division, Revue internationale sur le travail et la société, Volume : 6, Numéro : 1, Pages : 85-97. p 90.

(3) Mohand Akli Haddadou, (10-01-2016), Révision De La Constitution : Mohand Akli Haddadou Ecrivain Et Professeur De Linguistique Amazighe, A L'expression "L'officialisation De Tamazight Est Un Acquis Historique", l'expression,

لقد كان لتبني الهوية العربية دون غيرها في الدستور السمة العامة التي حافظت عليها كل الدساتير الأثر الكبير على وضع نموذج بناء الدولة المرتكز على مبادئ العروبة-الاشتراكية. إن هذه المقاربة انعكست بشكل مباشر على قرارات وسياسات السلطة الجزائرية من خلال ما رآه البعض سياسيات طمس وتهميش وإقصاء لكل تنوع ولكل مجال تعبيري، ومن حيث أرادت الحفاظ على وحدة الأمة فتحت المجال لنشأة حركات مطلبية ترى إجحافا في حق المكون الأمازيغي الذي لم يشر الدستور إليه واصطبغت الدولة بهوية عربية تلغي تنوعا عرقيا بمرجعية وطنية لكنه ليس بعربي. والأسوأ من ذلك، أن "اللغة الأمازيغية كانت دائما مرفوضة ووصمت من طرف أيديولوجيا سياسية تفرض عروبة حصرية تشوه الحقيقة الأمازيغية، وستعتبر اختراعًا استعماريًا، وقد اعتبرت هذه اللغة "لغة الانفصاليين"، "لغة المتحدثين بها كفار"، "يتم التلاعب بها من قبل يد أجنبية" أو "حزب فرنسا". لقد ولّدت هذه التمثلات مواقف من الرفض والعداء المعلن لهذه اللغات بين العديد من الجزائريين[1]. على الرغم من أن التعديلات اللاحقة التي أدخلت على الدساتير الجزائريّة المختلفة فتحت المجال للمكون البربري إلا أن التوجس ظل السمة الرئيسية تجاه هذه المسألة وربما يعود ذلك إلى مخلفات الاستعمار وتركيبة النخب المدافعة عن البربرية في الجزائر والتي تحمل غالبا توجها معاديا للعربية والإسلام وتطور فكرها ليطالب بالاستقلال لدى فئة متطرفة لا تمثل الواقع لكنها طرحت أفكارا أحدثت شرخا في نظرة المجتمع تجاه البربرية والحقوق الثقافية والهوياتية. ما أنشأ "دكتاتورية الهوية" كما وصفها "عبد النور بن عنتر" يعمد فيها كل طرف إلى إقصاء جزء من التاريخ. "فجنوح النخب الجزائرية إلى الاكتفاء بالبعد العربي الإسلامي متجاهلة مراحل ما قبل الإسلام أدى إلى تشدد مطالب الهوية التي جاءت هي الأخرى إقصائية لأنها تنتقي فترات التاريخ. هكذا قابل دعاة الأمازيغية الغش التاريخي للسلطة بغش تاريخي مضاد عبر قراءة انتقائية استبعدوا فيها البعد العربي الإسلامي واحتفظوا بالبعد الأمازيغي. وهكذا أقصوا قروناً من التاريخ في تنظيرهم للهوية الوطنية. وهاجم المتشددون منهم العربية التي يعتبرونها لغة دخيلة وأجنبية، بل وهاجموا

---

https://www.lexpressiondz.com/nationale/lofficialisation-de-tamazight-est-un-acquis-historique-233120

(1) Bektache, M. (2018, décembre 31), Op.cit, p. 2

حتى الإسلام واعتبروه كذلك"[1]. ليبقى السجال قائما إلى أن تحين اللحظة التي تحكم مواقف الوعي الذاتي لدى كل أطياف المجتمع سيطرتها على أبعاد الهوية الوطنية وتمهد الطريق لقبول مبدأ الوحدة بالتنوع والتوفيق بين الخصوصيات الثقافية ووحدة الوطن.

2- المنظومة التربوية بين تفكيك المعضلة اللغوية وبناء الهوية

يمثل التعليم في الجزائر أحد أهم مؤسسات بناء الهوية الوطنية، وقد انتبهت الدولة الجزائرية ومسؤولوها بجد لحساسية دوره هذا، واتجهت إلى تفعيله ومراقبة مخرجاته المجتمعية دوريا ما يفسر عديد الإصلاحات التي انتهجتها في الكثير من المرات. فلم تتعامل معه كمجرد خدمة تؤديها الدولة تجاه مواطنيها، أو مشتلة للقوى البشرية المؤهلة والمدربة لضمان سيرورتها، بل اتخذته كمجس لتحولات المجتمع ومواكبتها لضمان استمراره وتقويم الانحرافات التي قد تعصف بمقومات الوحدة الوطنية. فالمنظومة التربوية تعكس هوية المجتمع وتكرسها بنقل مجمل التراث الثقافي المكون لها بين الأجيال المتعاقبة للمحافظة عليه. وتعمل وفق المناهج التربوية والتعليمية على تعديل فلسفتها وأهدافها وأساليبها لتتلاءم مع التحديات الثقافية والقوالب الهوياتية المنبعثة من حركية المجتمع والتي تحيل إلى أزمة هوية مدفوعة بقوى مضادة لتشتيت مشاعر الانتماء والوحدة بالتركيز خاصة على اللغة التي تعد جزءا من صناعة الهوية في المنظومة التربوية.

2-1- المنظومة التربوية وغايات التوحيد اللغوي لبناء الهوية الوطنية

يشكل التعليم في الجزائر الحجر الأساسي للتنمية البشرية والاقتصادية، وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى، وذلك أنه المدخل الأساسي لهذه التنمية ففضلا عما ترتكز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية، فإنها ترتكز أكثر على الإنسان الذي يعتبر أهم عنصر في هذه العملية، حيث أن المورد البشري في كل عملية تنموية حقيقة يأتي في المقام الأول، ولعل أول هندسة لهذا الأخير تتطلب من المدرسة

[1] عبد النور بن عنتر. (03 مارس, 2004). تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر. الجزيرة نت.

كمؤسسة رسمية أن تقوم بإعداد الأجيال المأمولة في المجتمع مستقبلا. والأهم بالنسبة للدولة الجزائرية أن تتم هذه العملية في إطار قيم الثورة التي تأسست على مقومات الهوية الأصيلة، وأن تعمم لتشمل كل أبناء المجتمع لتجنب التفاوت وخلق المساواة بين كل الفئات. "إن المنظومة التربوية الوطنية، قد بنيت وتطورت تدريجيا، في ظل سياسة التنمية الوطنية التي وضعت في إطار فلسفة الحركة الوطنية ومواثيق الثورة، التي تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية الشاملة، لذلك وجهت سياسات بناء وتنظيم منظومة التربية والتعليم منذ الاستقلال سنة 1962، نحو تحقيق الأهداف التي ناضل وضحى في سبيلها الشعب الجزائري، المتمثلة في التحرر والتنمية"[1]. وقد بادرت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بتقييم المنظومة التربوية والوقوف على وجهها الحقيقي الذي لم يكن في المستوى الذي يسمح بتلبية طموح الجزائريين في تحسس انجلاء الاستعمار الذي حرمهم من التعليم وعمل على تجهيلهم طوال فترة تواجده. وربطها بالتطلعات السياسية التي كانت تسعى إلى إعطاء انطلاقة قوية لوتيرة البناء المؤسساتي للدولة والتنظيم الاجتماعي وفق الأطر الوطنية.

ويبدو أن تحدي المنظومة التربوية لم يكن ليتأخر في الضغط على الدولة ومسؤوليتها أمام المجتمع، فقد خرجت الجزائر من العهد الكولونيالي منهكة وورثت أوضاعا متردية في كل القطاعات والميادين، وكان التعليم أكثرها تدهورا وتخلفا بالنظر للعمل الممنهج لتدميره منذ أن وطأت أقدام المحتل هذه الأرض. بعد أن وجد أمة متعلمة تفوقه تركها غداة الاستقلال تحت براثن الأمية التي مست ما يفوق 80% من سكانها. ففي بداية عهد الاستقلال كانت المدرسة الجزائرية عبارة عن إرث من المدرسة الفرنسية بما تحمله من سلبيات الانفصال عن ثقافة المجتمع، وعلى ذلك لم تكن أصلا قادرة على أداء مهامها بالنظر لطاقات الاستيعاب الضئيلة سواء على المستوى البشري أو المادي مقارنة بالطلب على التعليم آنذاك،

[1] أحمد لشهب، (2015)، تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد الثاني عشر – مارس. صفحة 152

مع هجرة أعداد كبيرة من المعلمين الفرنسيين وبنية تحتية هشة تميزت بقلة المنشآت المدرسية وانعدام البرامج التربوية تقابلها نسبة أمية عالية لدى الجزائريين الذين خرجوا محطمين ثقافيا وتعليميا[1].

وجل الأبحاث التي نشرت في الموضوع تؤكد على حقيقة واحدة عمل عليها الاستعمار منذ قدومه ألا وهي طمس الهوية الإسلامية والوطنية عند الجزائريين فعمد إلى تجهيلهم بفرض سياسته التجهيلية والعدائية "ولعل أبرز ما يمكننا أن نتكلم عنه في هذا الباب هو خطة فرنسا لضرب التعليم الحر والوصال القومي عند الجزائريين وتفكيك روابطه من الجذور فلقد رأى الفرنسيون أن اللغة العربية هي إحدى مقومات الشخصية الجزائرية وأن انتشار هذه اللغة أكثر وتطورها يعني ذهاب جهودهم سدى مقابل بقاء الشخصية القومية عند الجزائريين فهي تعرقل مشروعهم وهدفهم ولقد عرفوا جيدا أنهم بقضائهم على اللغة العربية ستصبح الجزائر مقاطعة فرنسية ويسهل ابتلاعها لاحقا. ولقد استخدمت السلطات الفرنسية أكثر الميادين تأثيرا على العقل البشري والرأي العام من أجل القضاء عل اللغة العربية وهي: المدرسة"[2]. وكانت خلاصة المسؤولين تنتهي إلى تشخيص يحمل الاستعمار مسؤولية الوضع المتردي للمدرسة في الجزائر الذي سبقت نواياها في طمس الهوية الجزائرية كل أعمالها المزعومة في ترقية وضع الأهالي وترقيتهم حضاريا. في عام 1972، برهن وزير الإعلام والثقافة "أحمد طالب الإبراهيمي" (ابن الشيخ بشير الإبراهيمي– الذي كان رئيساً لجمعية العلماء الجزائريين) على أن فرنسا قتلت الثقافة الجزائرية بقطعها عن كل طاقة منعشة وبوضعها خارج التاريخ. يتعلق الأمر هنا باغتيال فعلي. وفي نفس السنة وصف "عبد المجيد مزيان" النموذج الجديد الذي أرادته فرنسا لسلخ ثقافة الجزائريين. قادت هذه الخطة إلى الاجتثاث التام: لم يعد هناك أي ملجأ، أي أمل أخير للنجاة، حتى الدين نفسه أُستعمر.

---

[1] العوينة بهلول، ومعاشو جيلاني كوبيبي. (جوان، 2017). اللغة وإشكالية الصراع الهوياتي في المدرسة الجزائرية. مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية (1). صفحة 308.

[2] عدنان مهدي، (2018)، التعليم في الجزائر أصول وتحديات، دار المثقف للنشر والتوزيع، صفحة 22

وأنقذت الرواية الشفاهية للشعراء الرحل ما أمكن إنقاذه باستذكار الأمجاد السابقة، العصور الكلاسيكية لأبطال الإسلام، إضفاء المثالية على القيم التقليدية [1].

لقد كان لزاما على الجزائر مقابلة العمل الاستعماري ببناء نظام تربوي وطني مستقل عن المدرسة الفرنسية ويمحو آثاره التخريبية مع ضرورة تعميمه على كامل ربوع الوطن ليتسنى لكل أبنائه تحسس هذا الاستقلال، ما جعل سياسات التربية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال تركز أولوياتها على استرجاع المدرسة لتحقيق أهداف البناء الوطني للفرد الجزائري المعتز بثقافته. ولم يكن التحدي الوحيد بل هناك ما هو أخطر، فقد وقف المسؤولون آنذاك على حقيقة المجزرة الثقافية والهوياتية التي قامت بها فرنسا في المدرسة والتعليم فكان لا بد من قراءة الوضع واستعجال العمل التعليمي في انتظار رسم خطة الإصلاح الجذري للمنظومة كاملة. ويؤكد "عدنان مهدي" أن هذه المدرسة الموروثة في ظل المنظومة التربوية لا تستطيع تحقيق الأهداف المنشودة للاستقلال نظرا لأنها تتعارض مع قيم ومبادئ الشعب الجزائري دينيا وثقافيا، لذلك استوجب الإصلاح حسبه استرجاع الهوية والسيادة الوطنية كاملة غير منقوصة من خلال التركيز على أهم شيء وهو تعليم اللغة العربية وتعميمها على المدارس الابتدائية بالإضافة إلى المواد الحساسة كالاجتماعيات (التاريخ والجغرافيا) بالإضافة إلى التربية (الوطنية المدنية) والتربية الإسلامية[2]. إلا أنه لم يكن للدولة من بد أمام هذه المعطيات غير تَلَبُّسِ صور مدرسة المستعمر ومحاولة تعديل جوهرها بتكييف المناهج والبرامج وفق ما تمليه الظروف السائدة، فعملت على تجنيد كافة الفئات القادرة على التعليم مهما كان مستواها ومهما كانت لغتها الفرنسية أو العربية. الأمر الذي سيخلق حالة إرباك سترافق كل مسار الإصلاح فيما بعد.

وفي انتظار إصلاح شامل يتناول بنايات التعليم ومضامينه وطرائقه، أجريت على التعليم تحويرات مختلفة منذ سنة 1962 والتي منها إعادة الاعتبار للغة الوطنية والتربية الدينية والأخلاقية والمدنية والتاريخ

---

[1] بنجامين ستورا، ترجمة: د. صباح ممدوح كعدان، (2012)، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ١٩٨٨م – ١٩٦٢، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. صفحة 75.

[2] عدنان مهدي، (2018)، سبق ذكره، صفحات 29-30.

والجغرافيا وغيرها وقد شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول (1962/12/15) حددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم والتي تمثلت في التعريب وديمقراطية التعليم والتكوين العلمي والتكنولوجي. "فوجهت الدولة كل جهودها السياسية والإدارية نحو ضمان حق التعليم والتربية والتنمية لجميع أبناء الشعب. لهذا جندت كل الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف. عن طريق ضمان حق التعليم لجميع الأطفال في سن التمدرس من5 إلى 16سنة، وبنت سياستها التربوية على المبادئ التي تحقق ذلك، كالتعليم الإجباري والمجاني والديموقراطي، كما جعلته أداة للتحرر والتنمية، من خلال التعريب والجزأرة والتوجه العلمي والتكنولوجي"[1]. إذ يجب طي صفحة الاستعمار نهائيا وتحقيق روح الثورة الجزائرية المنْبَنِيَةِ على إحياء عروبة الجزائر المسلوبة، وترسخت بالشروع في تعريب التعليم غداة الاستقلال لتعرف وتيرة أسرع في عهد الرئيس الراحل "بومدين"، حيث تعاقبت المحاولات، واتخذت طابع المعارك بسمات أيديولوجية. وهكذا نصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم حيث "عمدت هذه اللجنة على مضاعفة عدد ساعات تعليم اللغة العربية في كل المراحل التعليمية وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس وهنا برزت الأهداف السياسية لهذه اللجنة المكلفة بالإصلاح وهي: ديمقراطية التعليم، التعريب، التعليم الفني والعلمي كما شهدت هذه المرحلة كذلك تنصيب اللجنة العليا لإصلاح التعليم التي رسمت لإلغاء النظام التعليمي الموروث من الاستعمار الفرنسي واستبداله بآخر يتماشى مع السيادة الوطنية كما كرس لمجانية التعليم و إلزاميته لكل طفل بلغ سن الست سنوات"[2]. وهي مازالت في طور البناء، ولم تسلم من المطبات والعقبات نظرا لافتقادها الإمكانيات الملائمة لاختصار الطريق نحو الأهداف المرجوة التي تتطلب حتما تعليم الملايين من الجزائريين تعليما بنوعية جيدة، ولكن أيضا بسبب انجرافها نحو الصراعات الأيديولوجية.

ولحسن الحظ تخلت الدولة تدريجيا عن هذه المدرسة الاستعمارية التي فرضت ازدواجية لغوية على التلاميذ وأقدمت على التعريب الشامل في الإصلاحات المتتالية. "وفي ظل نظام المدرسة الأساسية

[1] أحمد لشهب، (2015)، سبق ذكره. صفحة 152

[2] عدنان مهدي، (2018)، سبق ذكره. الصفحات 31 -32.

أصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المراحل وجميع المواد وتمت جزأرة العملية التربوية باعتماد معلمين وأساتذة جزائريين، وبمحتوى تعليمي وتربوي جزائري، بالإضافة إلى توحيد المناهج والبرامج التعليمية، لهذا أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار والمنهج والمحتوى، إسلامية ووطنية الانتماء والهدف وهذا ما يؤدى إلى الحكم على المدرسة الأساسية بأنها أداة تحريرية وتنمية في يد الشعب الجزائري ويجب الحفاظ عليها وصيانتها وعدم الاختلاف والانقسام حولها لأن تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر ذلك سيؤدى إلى تعطيلها عن لعب دورها في الانتقال إلى مجتمع المعرفة"[1]. ولعل هذا أعظم إنجاز يمكنها الافتخار به. وعبر "محي الدين عميمور" عن فخره بهذا الإنجاز الذي بدأت معه اللغة العربية بالزحف تدريجيا لتحتل مكانة رئيسية في المدرسة الجزائرية، لتكرس فعلا جوهر مدرسة وطنية جزائرية، وكان هذا حسبه بفضل الإرادة السياسية أولا، ثم بفضل الإطارات المعربة من رجال المدارس الجزائرية الحرة والوطنيين من خريجي المدارس المختلطة الفرنسية، وكذلك من خريجي المعاهد العربية في المشرق والمغرب، والموفدين من البلاد العربية بشكل عام. وتجسدت أكثر في إصلاحات الوزير بن محمد والتي كانت تهدف إلى تعميم التعريب على جميع مستويات التعليم من الابتدائي حتى الجامعي[2]. وقد نجحت إلى حد ما في مهمتها حيث كفلت حق التعليم لجميع الجزائريين ووفرت البيئة المناسبة لتكوين العنصر البشري الكفء والمؤهل لتحقيق التنمية وقيادة البلاد نحو الرقي. لكن كل هذا الجهد لم يتم بالسهولة والسلاسة المنتظرة بسبب ضغط الهوية المقاومة كما يذكر "طيبي غماري". التي ظلت حذرة من مشروع التعريب، حيث لم تعمل على معارضته علنا، لكنها ضغطت بكل الوسائل المتاحة من أجل إبطائه أو إفشاله أو على الأقل تجميده، بدعوى التفتح على العالم وعلى العلم والتكنولوجية، والذي لا يتأتى إلا من خلال اللغات الأجنبية[3]. وهو نفس ما وقف عليه "محي الدين عميمور" بتأكيده أن "المشكلة كانت في عموم البيئة غير المعربة التي استمرت في فرض الفرنسية عبر

---

[1] أحمد لشهب، (2015)، سبق ذكره. ص 134.

[2] محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 67.

[3] طيبي غماري، خمسون سنة من التعدد اللغوي في المدرسة الجزائرية صراع هويات ينتهي إلى الأمية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد رقم07 ديسمبر 2012. ص 62

نخبتها المتحكمة في مفاصل الدولة، من معاملات إدارية ومواد سينمائية وتليفزيونية، بل وإذاعات أجنبية، كلها تؤدي، عند التلميذ وعند الطالب بل وعند المواطن بشكل عام، إلى حالة من انفصام الشخصية وهكذا كان التلميذ يتعلم لغة يدفع، في مجال التعامل اليومي، إلى الإحساس بها كلغة غريبة عنه، وربما زاد من تعقيد الأمور أحيانا بعض فروق اللهجات واللكنات، التي بالغ البعض من خصوم اللغة العربية في التنديد بنتائجها[1]. لذلك لم تكن العبرة في السعي لتحقيق نوايا ومقاصد السياسة الإصلاحية للمنظومة التربوية، بل تكمن في استلام زمام الأمور وفرض منطق الدولة في تحقيق الانتقال التربوي نحو تكريس هوية وطنية جامعة بلغة واحدة وسد الطريق على بعض الأصوات النشاز التي تعمل عكس مجريات التاريخ للإبقاء على لغة وثقافة المستعمر.

في خضم هذه السلبية انتكست الأوضاع بالنسبة للغة العربية مرة أخرى مع إصلاحات 2003 وما اصطلح عليه بإصلاحات لجنة بن زاغو. التي ارتدت عن سابقتها واستفادت من تجميد مشروع الوزير بن محمد مع قدوم الرئيس محمد بوضياف والذي حسب عدنان مهدي رُفِعَ إليه تقرير شديد اللهجة جدا اعتبر أن سبب الصراع الحاصل في المجتمع الجزائري هو تعميم اللغة العربية كسبب رئيسي في جميع الميادين بالإضافة إلى التوجه الإسلامي الواضح للمدرسة الجزائرية وكانت هذه بطبيعة الحال حجة الفرانكفونيين لمحاصرة المشروع وحصره في الزاوية الضيقة خاصة وأن المشروع كان يعمل على إزاحة اللغة الفرنسية وهيمنتها على جميع القطاعات عن طريق فسح المجال للغة الإنجليزية عن طريق الاختيار بين لغتي التعليم في الابتدائي بين الفرسية والانجليزية وهذا كان كفيلا ليزيح اللغة الفرنسية من الواجهة[2]. وأعطى نظام الإصلاح الجديد للمكون اللغوي أهمية بالغة من خلال مجموعة الاجراءات التي أعادت للغة الفرنسية مكانتها داخل المنظومة التربوية كإدخالها في مستوى السنة الثالثة ابتدائي في وقت لم يكتسب فيه التلميذ أبجديات اللغة العربية أو تحويل الرموز في المواد العلمية إلى اللغة الفرنسية. وعندما نلاحظ تغيير المصطلحات من العربية إلى المصطلحات العالمية يحيلنا هذا كما يقول "عدنان مهدي"

---

[1] محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 67.

[2] عدنان مهدي. (2018)، سبق ذكره، صفحة 38.

إلى إدراك معنى هذا التوجه والذي "ليس له أي تفسير آخر سوى تمهيدا لتغيير لغة تدريسها لاحقا، وهنا يصبح المشكل هو تغيير اتجاهات فكرية وليس تغيير مصطلحات"[1]. ليبقى مشروع الهوية الوطنية عبر اللغة الوطنية بين مد وجزر يتقدم خطوات ليتأخر أخرى، لكن الأكيد أنه لن يكتم صوت المطالبة بتأصيل المنظومة التربوية ولو يخفت لجولات سيصمد في جولات ويُبْقِي السجال قائماً.

2-2- المنظومة التربوية كحلبة صراع لغوي

إن المهمة الوطنية التي كلفت بها المدرسة كما تقررت في الدستور وقبله في روح الثورة الجزائرية ببناء الإنسان الجزائري ثقافيا، وتنشئته وفق مقومات هويته الأصيلة، في كنف وطن جامع ذي كينونة حضارية راسخة ومتجذرة في التاريخ، قوامها الدين واللغة. لم تكتمل بعد، ولم تستطع جمع قوى المجتمع على كلمة سواء بل انغمست المنظومة التربوية في صراعات تحركها قوى معادية لتحرر وتطور الجزائر سواء في الداخل أو في الخارج. "وبالرغم من أنه خلال هذه الفترة، عرفت المنظومة التربوية أول سياسة عامة وطنية شاملة وكاملة إلا أن المدرسة الجزائرية قد بقيت تشكل نقطة تجاذب واختلاف رؤى لأطراف متصارعة ومختلفة حول مبادئ وفلسفة المنظومة التربوية كالانتماء واللغة والدين الإسلامي والمستقبل المتحرر والمستوعب والمنسجم مع التطور التكنولوجي والعلمي والسياسي، مما جعلها تحيد عن الأهداف التي بنيت من أجلها فأصبحت غير قادرة على التكيف مع المعطيات البيئية الداخلية والخارجية الجديدة، التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري منذ الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري"[2]. ما خلق وضعا متأزما لطالما بدت عليه المنظومة التربوية واصطبغت به لفترات على مدار سنوات الاستقلال.

هذا الوضع ميزه صراع متعدد الأبعاد وغذَّته ممارسات إقصائية ومحاولات الهيمنة في مختلف الفضاءات الثقافية والسياسية والعملية وغيرها لكن الأهم تسيير شؤون البلاد عامة والمدرسة بشكل خاص. إذ إن خمسين سنة من تاريخ الإصلاحات التربوية بالمدرسة الجزائرية كما يقول "دريس علي"

[1] عدنان مهدي. (2018)، سبق ذكره، صفحة 47.

[2] أحمد لشهب، (2015)، سبق ذكره. صفحة 136

تكشف عن صراع بين تصورين مسيطرين: الأول، يحاول ربط المدرسة بالمقومات الهوياتية وبالقيم التقليدية للمجتمع الجزائري مستنداً إلى اللغة العربية؛ في حين يقترح الثاني تصوراً، حداثيا يتصل بالمعاصرة ويناهض رجعية الأول محاولا إقصاءه مقترحاً اللغة الفرنسة كبديل عن اللغة العربية، على نحو اتخذ فعل الإصلاح والإصلاح المضاد[1]. والمحك اللغوي هو في الحقيقة لأهمية المنظومة التربوية في إعادة إنتاج النخب المتصارعة لنفسها إذ تسمح اللغة بالحفاظ على المكاسب المادية والمكانة الاجتماعية على الصعيد الوطني، ما يمنعها من الانهزام في معركة المدرسة لأن ذلك يعني الخضوع للقوى الأخرى المهيمنة بلغتها. وما يجب الإشارة إليه أنه وإن كان الطرف المدافع عن اللغة الفرنسية يوافق هذا الطرح فإن الطرف المدافع عن اللغة العربية يختلف بعض الشيء من حيث أنه يرفع لواء الهوية الأصيلة وحتى وإن كان يستعملها للتورية إلا أنه تضمن فئة تنافح عن الهوية بصدق لا تبتغي من ذلك جزاءً ولا شكورا.

يعود هذا الوضع إلى الانطلاقة المستعجلة في تسيير المنظومة التربوية التي وإن سدت ثغرة التعليم إلا أنها اصطدمت بحالة الاستقطاب اللغوي. هذا واحتدم النقاش حول المسألة الثقافية واللغوية ومن ورائها الهوية الوطنية، صنعته النخب المثقفة التي استوعبت المحك واتخذت من المدرسة مجالا خصبا للصراع وسعت كل منها لفرض منطقها وتصوراتها على حساب القوى المقابلة المنافسة لها. على اعتبار أن المدرسة بوابة للهيمنة والحكم للدور المنوط بها في إنتاج رأس المال البشري والثقافي للدولة والمجتمع، وأي لغة تهيمن عليها ستضمن بقاء نخبتها وتبوئِها مكانة أعلى. "إذ تحاول كل منهما بلورة هذه الأخيرة (المنظومة التربوية) حسب نمط تفكيرها ووفقا للغة التي تتقنها مما زاد من مشكلة الأدلجة اللغوية في المدرسة الجزائرية، الأمر الذي جعلها في الأخير بؤرة للإصلاحات المتضادة المبنية على أساس رهانات عكستها الانقسامية اللغوية قصد إثبات كل منهما صلاحيتها وتوسيع نطاقها في المجتمع ومن ثم سياسة إصلاحات تربوية منذ الاستقلال قائمة على أساس تحركه الصراعات الهوياتية بالتركيز على البعد اللغوي في كل مرة أكثر منه على مشروع تربوي جاد وواع بأهمية التعددية اللغوية في تكوين الشخصية الوطنية

[1] دريس علي، (آذار 2017)، الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية، المستقبل العربي، ع. 457، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص. 95-112. صفحة 102

ذات الهوية المتشبعة بالمبادئ الوطنية والمنفتحة على العالمية"[1]. لهذا كان أول عمل للدولة عبر القائمين على شؤون المجتمع هو السيطرة على النظام التعليمي وتوجيه سياسته بإطلاق عديد المبادرات الإصلاحية التي تحمل رؤية الدولة الوطنية وفق المبادئ التأسيسية التي قامت عليها.

ولما كان عامل اللغة هو أساس الصراع الهوياتي في المدرسة الجزائرية، وفي ظل هذا الوضع الهوياتي المنقسم والمتسم بشيء من الهشاشة، يمكن صياغته في بوتقة الإصلاحات كعامل حاسم حُوّل عن غاياته وأهدافه. والبداية مع خيار التعليم المزدوج اللغة الذي قام عليه النظام التربوي الجزائري في إرهاصاته الأولى، "فكانت النتيجة الطبيعية له إعادة إنتاج الازدواجية اللغوية واستمرارها لدى النخب المثقفة كل منها يفكر ويتواصل من خلال اللغة التي يتقنها"[2]. الأمر الذي ساعد فيما بعد على تأزيم الوضع خاصة ما تعلق بنوعية المنتج وجودة التعليم الذي ابتعد عن طموحات تكوين الفرد المنسجم مع ذاته والمؤهل لتنمية الوطن وتكريس المساواة بين أبنائه. وفي ذلك يقول "موحا الناجي": "إن التوسع في التعليم الثنائي اللغة والثقافات ليشمل جماهير التلاميذ والطلاب من خلفيات اجتماعية مختلفة بعد الاستقلال أدى تدريجيا إلى عزلتهم وكان له تداعيات أكثر على جودة التعليم والسلوك الاجتماعي ككل. في الواقع، فإن نظام التعليم هذا يعزز الثراء ويوسع الفجوة بين هاتين الثقافتين، أي بين التقليد والحداثة. يسهم نظام التعليم المناسب عادة في تقليص الفجوة الاجتماعية والتوتر بين الثقافات العربية والإسلامية والغربية من خلال إعطاء كل ثقافة مكانتها في المجتمع"[3]. إن هذه المدرسة بهذه الإزدواجية متأثرة بالواقع الاجتماعي خارجها لم ترق إلى المستوى المطلوب، خاصة لو أضفنا إليها طبيعة الفعل التربوي وميكانيزمات العملية التعليمية والتَعَلُّمِية الذي كما يؤكد "بهلول وكويبي" "يعد منبعا آخر يزيد من حدة المشكلة اللغوية نظرا للانفصال التام بين لغة المجتمع الخارجي ولغة المدرسة التي تعد بمثابة لغة

---

(1) العوينة بهلول، ومعاشو جيلاني كويبي. (جوان، 2017)، سبق ذكره، صفحة 304.

(2) المرجع نفسه، صفحة 311.

(3) Ennaji, M. (2005). Op.cit, p. 40.

دخيلة على المتعلم الجزائري فإن جذوره مغروسة في إشكالية الصراع الهوياتي الذي غالبا ما أصبح يطرح في موضوع الازدواجية اللغوية التي تضمن استمرار التفاوت بين النخب في ظل غياب ثقافة الحوار"[1].

وبالتدقيق في هذه الإصلاحات نجدها عبارة عن خطط تربوية تميزت بعدم الثبات والتعديل المستمر، ولم تستطع إيجاد توليفة مشروع الأمة في صورتها الجامعة، ويرجع ذلك إلى "طبيعة الإصلاحات في حد ذاتها التي لم تكن مبنية وموجهة انطلاقا من مشروع تربوي عقلاني قائم على دراسات ومعطيات علمية نابعة من الواقع الاجتماعي والمتطلبات الحقيقية للمدرسة، حيث أنها في مجملها كانت قائمة على مجموعة من الاختلالات واللاتوازنات جعلت من المسألة اللغوية في المدرسة أبرز محاورها"[2]. وفي الحقيقة تتحمل السلطة القسط الأكبر من المسؤولية في ذلك، فالسلطة بقيادتها للسياسات الثقافية والتربوية انتهجت أسلوبا إكراهيا، يبتعد عن الاهتمام برؤى المجتمع، كما أنه وضعها على مرمى سهام مختلف التيارات الفكرية ولم يمنحها هامش مناورة لتجنب ضرباتها. وكثيرا ما استسلمت للتجاذبات الأيديولوجية والسياسية التي طبعت الحياة الثقافية منذ الاستقلال. ويسجل غازي حيدوسي ازدواجية في التعامل مع هذه القوى حيث "تحت المعطف، تنازلت السلطة عن تسيير السياسة الثقافية والتربوية للتيار العروبي في الجهاز السياسي، الذي استخدمها لتوسيع رقعة مؤيديه، ولتخفيض قيمة المدرسة واحتكار الخطاب الديني. وفوض أمر التسيير الاقتصادي، ومن ثم شروط التوصل إلى العمل، إلى التيار الفرنكوفوني، الذي اعتقد، هكذا، بأنه يقاوم انحدار النظام التأهيلي، وأنه يمسك بروافع الحداثة"[3].

لكن الوضع لم يكن على هذا القدر من التمايز ولم يرسو على حال، ولطالما تأثر بالأوضاع السياسية وما حملته من تغيرات خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 التي كانت شاهدة على زعزعة مكانة التيار العروبي في قطاع التربية، وتقدم التيار الفرنكوفوني وتسلمه زمام المبادرة في الإصلاح التربوي ليعمل على فرض رؤيته التي أثارت حفيظة التيار العروبي وسعى لإسقاطها. ويقف "مصطفى ماضي"

---

[1] العوينة بهلول، ومعاشو جيلاني كوبيبي. (جوان، 2017)، سبق ذكره، الصفحات 315-316.

[2] المصدر نفسه، صفحة 312.

[3] غازي حيدوسي. (1997)، سبق ذكره، صفحة 48.

ليوضح هذا التغير في الموازين بتتبع مسار التغيرات السياسية ففي إطار تقسيم القطاعات بين النخبتين، استحوذت النخبة المعربة على قطاع التربية منذ الاستقلال حتى وإن تمكنت النخبة المفرنسة من أخذ هذا القطاع في فترة من الفترات كما حدث سنة 1977 حين أصبح مصطفى الأشرف وزيرا للتربية، لكن بعد فتح باب التعددية السياسية والانفتاح الإعلامي بدأت ملامح الخريطة السياسية تتغير في الجزائر وبدأ الضعف يلحق صف النخبة المعربة "فتدهورت مكانة حزب جبهة التحرير الوطني بعد أحداث أكتوبر 1988 أدى إلى تضعضع مكانة النخبة المعربة خاصة بعد تأسيس العديد من الجمعيات الثقافية المطالبة بالاعتراف باللغة الأمازيغية... ومع إنشاء اللجنة الوطنية المنظومة التربوية اندلعت حرب لغوية بين النخبتين المعربة والمفرنسة، وهذا ليس من أجل عقلنة المنظومة التربوية، ولكن من أجل المسألة اللغوية"(1). ولم تزل الحال كذلك بين شد وجذب، وساعد التياران على إذكاء نار الصراع وانعكس على مراهنات الوعي الهوياتي للمجتمع، لذا غرقت المنظومة التربوية في دوامة إصلاحات غير منتهية تحركها قوى متضاربة المصالح.

وانطلاقا من المشاريع المتصارعة التي تهدف إلى فرض تصوراتها وتدعم موقعها في السلطة، جاء الدور على التيار التغريبي الذي استثمر في دعوات الإصلاح وتنصيب سنة 2003 اللجنة المكلفة بتجسيد مشروع إعادة النظر في منظومة صناعة الأجيال والتي تكشف تركيبتها عن هيمنة هذا الأخير. وسميت بلجنة "بن زاغو" نسبة إلى رئيسها. ولا يخفى على أي أحد خياراته اللغوية وتوجهاته الأيديولوجية الواضحة وكذلك أغلب أعضاء لجنته الذين يوجد من بينهم من ليس لهم علاقة مع التربية والتعليم وتم إقحامهم فقط لتدعيم قرارات تخدم الثقافة الفرنسية في الجزائر عن طريق ضرب مكتسبات المدرسة الأساسية كتوحيد لغة المجتمع. كناطقتها الرسمية الوزيرة السابقة للثقافة خليدة تومي وكذلك الوزيرة الحالية للتربية والتعليم نورية بن غبريط رمعون. "فمن بين أعضائها 158 لا يوجد تمثيل لأهل التربية والتعليم

(1) Madi, M. (2007). l'élite arabisante et l'arabisation de la stratégie linguistique à la marginalisation par la langue » élites et société dans le monde arabe. Alger: Casbah Edition. pp. 347-348.

ولا توازن بين التيارات الثقافية والأيديولوجية التي تتصارع حول الهوية والانتماء والدين واللغة، كالمعربين والمفرنسين، والإسلاميين والعلمانيين، لأن ثلثي أعضاء اللجنة هم من الإستئصاليين ومن دعاة الفرنسة وخصوم التعريب، وتم إقصاء شبه كلي لدعاة المدرسة الجزائرية المستقلة ثقافيا وحضاريا عن فرنسا[1]. وحتى وإن أخفت نواياها تقدم ممارساتها الواقعية لمسار الإصلاح التربوي وتحديدا الإجراءات المتخذة، حسب "دريس علي" قراءة فعلية تكشف أبعاد الإصلاح الحقيقية، ترتبط بالجانب اللغوي والديني، وذلك بإدراج أو تنزيل اللغة الفرنسية إلى مستويات تعليمية دنيا والتبكير بتعليمها، بما أحدث ردود أفعال حادة على الخلل الذي سيحدث نتيجة تلقي المتعلم لغتين في مدة زمنية قصيرة، في حين تم تأجيل تدريس اللغة الإنكليزية إلى الطور المتوسط رغم أن كلتا اللغتين تعدان لغات أجنبية لا غير: إحداهما تدرس بداية من السنة الثالثة ابتدائي؛ والأخرى تؤجل إلى المرحلة المتوسطة. أما الجانب الديني فيتجسد جليا مع ثنائية التربية الإسلامية والتربية المدنية. حيث استثمرت النخب التغريبية في مادة التربية المدنية كآلية موازية تمكن من إعادة الاعتبار للجوانب التي تتخفي وراءها، وتسهم في تخفيف الحدة التي أوجدتها مناهج ومحتويات التربية الإسلامية، فإذا كانت مضامين التربية الإسلامية تكرس لبناء نموذج فرد جزائري مسلم يتكلم اللغة العربية ويتغنى بالقيم التقليدية، فإن محتوى مقرر التربية المدنية يهدف، بخلاف الأول، إلى إنتاج (مواطن) له كامل الحرية حرية المعتقد والدين منفتح على العالم متعايش مع الآخر[2]. ومع هذه الاصلاحات أصبحت اللغة الوطنية مهددة في موقعها خاصة أنها ستسري على ألسنة أجيال لم تتشبعها على النحو الكاف ومن السهل عليها التفريط فيها خاصة مع هزات العولمة والهيمنة الثقافية التي افترست الكثير من لغات العالم.

لم يكف المدرسة الجزائرية أن تنغمس في الصراع الأيديولوجي السالف الذكر لتجد نفسها منجرة نحو خندق صراع آخر طرفه أنصار الهوية البربرية لواؤه اللغة البربرية (الأمازيغية) كلغة مُتَكَلَّمة من طرف جزء كبير من أفراد المجتمع لا تجد لها موضعا في هذه المدرسة التي يقال عنها وطنية. وسرعان ما أعلنت

[1] أحمد لشهب، (2015)، سبق ذكره. ص 141

[2] دريس علي، (آذار 2017)، سبق ذكره. الصفحات 104-109-110.

عداءها للتيار المحافظ وتحمله مسؤولية إخفاقات المنظومة التربوية لتكون بذلك حليفا للتيار التغريبي بل إنها مولدة من رحمه. ويخلص في ذلك "عمر بن قينة" إلى القول "وإذا جنحنا للاختصار يمكن القول أن محور المشكلة اليوم لغوي، هو صراع تاريخي بين رافدين حضاريين متصادمين، اللغة العربية مغزوة في عقر دارها، والفرنسية غازية طاغية متجبرة. فاللغتان المتصارعتان تحملان أيديولوجيتين مختلفتين بمضمون سياسي وديني، فالعربية لغة القرآن والشعائر الدينية ولسان حال الهوية الوطنية، والفرنسية حضرت على فوهة البندقية وتحت راية الصليب. حين فشلت أيديولوجية الهيمنة الفرنسية هرع العاملون لحسابها للاستنجاد بخادمة طيعة تنهض بدور (الدركي) لحمايتها، هذه الخادمة هي (الأمازيغية)"[1]. ويستدل بمخرجات ملتقى (إيعكورن)، المنعقد بالمركب السياحي بقرية إيعكرون بين 1و 31 أوت 1980م، الذي رخص به النظام بعد أحداث تيزي وزو. ليخرج بتوصيات تلغي تاريخ أمة بكاملها عبر ثلاثة عشر قرنا، "وفي ديباجة تلك التوصيات أن المشكلة الثقافية في (الجزائر) في غاية الأهمية تعود أسبابها إلى مايلي: - البحث عن هوية جزائرية حقيقية. - العمل على ترقية لغة الوطن: الأمازيغية والعربية (الجزائرية). نلاحظ هنا (هوية جزائرية) و (العربية الجزائرية) أي العاميات الجزائرية كما كان يدعو إليها الفرنسيون المحتلون ويعلمونها أبناء (الجزائر) تحت هذا العنوان نفسه (اللغات الجزائرية) جرت أشغال الملتقي بالفرنسية وحدها، وحررت تقاريره بها وحدها أيضا من دون سواها"[2].

وفي نفس السياق هناك مؤشر آخر على حقيقة المشكلة بامتداداتها الأيديولوجية يتمثل في الخط الذي تكتب به هذه اللغة حيث من بين الخيارات المتاحة بين حروف التفيناغ الأصلية والتقليدية والحروف اللاتينية، والخيار الثالث الحروف العربية، حسم دعاة البربرية النقاش لصالح الخط اللاتيني وكشف ذلك عن واقع الصراع، وهذا ما أكدته المواقف وآراء المتتبعين حيث جاء مثلا في مقال لـ "Nacira Abrous" أنه "من الواضح جدًا أن الخط المستخدم في التعليم الرسمي في الجزائر منذ عام

[1] عمر بن قينة، (2000)، المسألة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن. ص 6.

[2] المرجع نفسه. ص 71.

1995 هو في الغالب لاتيني، ولكن "تعدد الخطوط" هو أيضًا حقيقة واقعة"(1). بالنسبة لـ "سالم شاكر" فإن فكرة تبني النص العربي للأمازيغية لم تكن أقل من تراجع لمدة نصف قرن على الأقل في ترميز ونشر لغة مكتوبة، تم من خلال الاستخدام الاجتماعي الفعال للخط اللاتيني، مصحوبًا ببحث لغوي جاد مصمم لتكييفه مع احتياجات اللغة البربرية بجميع أنواعها. وعندما أعلن الرئيس بن جديد، استجابة للمطالب التي تم طرحها خلال الربيع البربري، عن استعداده لتدريس الأمازيغية في المدارس، بشرط استخدام النص العربي. قال سالم شاكر إن هذه الإستراتيجية صُمِّمت لتوجيه اللغة الأمازيغية، بل الهوية الأمازيغية، إلى طريق مسدود، مما يجعل الأمازيغ غير مهمين ومدجنين تمامًا وخاضعين حديثًا للرحم العربي الإسلامي(2). ولم يقل الشيء نفسه عن الخط اللاتيني.

ويطرح "صالح بلعيد" مشكلة الحرف بعمق أكبر يحمل شيئا من الانتقاد للخيار اللاتيني الذي فرضه التيار الفرنكوفوني ويؤكد بأن اختيار الحرف ليس أمرا شكليا، وسوف يلعب حرف الأمازيغية دورا حاسما في حقل العلاقات الرمزية المتواجدة في الجزائر، ومن هنا "يرفض البعض كتابة الأمازيغية بحروفها الأصلية، بحجة عدم تأهيله وإصلاحه، ولذا يزداد الاهتمام من قبل التيار الفرانكفوني بكتابتها بالحرف اللاتيني فقط فيدعون بأنه المنقذ من الملابسات التي تعيشها الخطوط الأخرى التي ليست عالمية الشيء الذي يدل على تهميش التيفيناغ والخط العربي. قد يبدو للبعض هذا الطرح علميا، ولكنه طرح خاطئ في أساسه فلا يوجد خط كامل، والخط في أية لغة ليس رزمة تلف به أية سلعة، بل هو تجسيد لشخصية اللغة، وهو خير معبر عن أصواتها"(3). واستطاع هذا الطرف استغلال المكاسب المحصلة خاصة بعد الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة وطنية الذي أعقبته إجراءات تدريسها في كل مراحل التعليم الابتدائي وفي كامل التراب الوطني ليمرر أجندته على حساب الخيارات الوطنية.

(1) Nacira Abrous. (2013), L'Enseignement du berbère en Algérie/Maroc : Quelques éléments de comparaison d'expériences en cours. Revue des Études Berbères, LACNAD-CRB. p 7.
(2) Bruce Maddy-Weitzman, (2011)، Op.Cit. pp 194-195.
(3) صالح بلعيد، 2007، في الهوية الوطنية، دار الامل، الجزائر. ص 36.

وقد أعاد هذا الوضع طرح الأزمة الهوياتية في شكل أكثر تعقيدا حيث ورط التنوعات الأمازيغية ذاتها التي تباينت آراؤها حول اللغة الأمازيغية المعيارية المراد استحداثها والخط الذي تكتب به. وعرج كل من "الجيلالي رقاد ومحمد كحلي" على جوهر المشكلة فبالنسبة لهم "إدراج الأمازيغية في المنظومة التعليمية، خلق قلقا هوياتيا ولغويا للعرق الأمازيغي، وبعث الخوف عند العديد من النخب الجزائرية، لأن الاعتراف بها في هذا الوقت بالتحديد يجعل الكثير من الحركات تستثمر في رمزيتها"[(1)]. وهو ما تمت الإشارة إليه حول التيار الفرنكوفوني. أما من الناحية التعليمية فإن الأمازيغية رغم الاعتراف بها، "فهي تعاني من أزمة تراكيبية لا يمكن التغاضي عما تخلفه من الاغتراب والاستلاب داخل الهوية الأمازيغية، وعدم وضوح الرؤية اللسانية في الكتابة والقواعد النحوية لصعوبة إيجاد منهل فصيح تنهل منه اللغة الأمازيغية، وهو ما عَمَّق وأَخَّر من تطورها، ولا شك في أن تعدد لهجاتها وتباينها في الألفاظ والمعاني صعب أيضا في إيجاد سبل لحل هذا الإشكال، بالإضافة إلى معركة الحرف بين النخب الأمازيغية فيما بينها وبين النخب المعربة"[(2)]. من هنا، وعبر الجوانب السالفة الذكر لن يكون من اليسير التوفيق بين مختلف التوجهات داخل معترك القضية البربرية نظرا لتعدد المشارب الفكرية للمكون البربري في الجزائر بين المعادين للعروبة المتشبعين بالثقافة الفرنسية التي شربوا ثقافتها من المستعمر، وبين المستأنسين لخيار الأجداد الذين تبنوا العربية بعد قبولهم الإسلام دينا لهم.

النقاط التي تم استطرادها تضع المنظومة التربوية المتعاقبة في صورة أزمة معقدة صنعتها انعكاسات الصراع الهوياتي على المدرسة والذي اتخذها كحقل له، وتحولت معه من فعل هادف إلى مشتلة لإعادة إنتاج الأزمة الهوياتية. وظلت تبحث عن جوهر لها في ظل تعدد المشاريع التربوية التي ما انفكت تغرق في المفارقات بشكل يرهن هوية البلاد والأجيال القادمة. هذه الوضعية التي تبلورت في مجموعة من المتناقضات ميزت الخطاب الإصلاحي والذي غالبا ما كان يوجه لتحقيق المصالح النخبوية التي تكرسها

---

(1) الجيلالي رقاد، محمد كحلي، (2019)، اللغة الامازيغية بين الطرح البنيوي والاستخدام الوظيفي: مسارات في إشكالية الوعي بالأزمة الهوياتية، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية –العدد 05- مارس – المركز الديمقراطي العربي –ألمانيا- برلين. صفحة 289.

(2) المصدر نفسه. صفحة 289.

جماعات ضاغطة تراهن على الهيمنة الرمزية. وقد عملت على سحب النخب الفاعلة إلى وضع تحد وجودي قصد تحقيق شرعية السيطرة، وهذا بالاستثمار في قوالب فكرية منمطة وتوظيف عناصر الهوية الوطنية في مشروعها بما يخدم في المقام الأول توجهاتها ومصالحها. والنتيجة تسييس مسألة الهوية في الجزائر وإخراجها عن الحيز الاجتماعي الثقافي وقذفها في مسارات لا تنفك عن مفارقات وأزمات مستمرة إلى اليوم، وهذا ما له انعكاس مباشر على المردود التربوي للمدرسة بصفة عامة ولكن على مفاهيم الهوية واللغة الوطنية بشكل خاص.

2-3- مراجعات البناء الهوياتي: من التجانس إلى التوازن اللغوي في المنظومة التربوية

ساد الظن أن الرهان اللغوي في المدرسة سيحدد منابع النفوذ والهيمنة، ولكن أيضا يسمح بكشف الستار عن المراهنات الهوياتية للمجتمع، وتنامى الاعتقاد بأن لغة المدرسة أو اللغة في المدرسة هي مسألة وجودية تسمح لاحقا بتوفير فضاء أوسع في تعريف الهوية الوطنية، أو تعكس حقيقة الهوية الوطنية. الشيء الذي لم تكن لتغفل عنه الحركات المطلبية البربرية التي لم تتوان نخبها في توجيه نضالها نحو المدرسة لتضع على الطاولة متغير آخر، لغوي بالدرجة الأولى، يجب أن يحظى بالمكانة اللائقة والمتناسقة مع أطروحات الدولة في بناء هوية وطنية غير إقصائية. خاصة مع النقلة النوعية التي أحدثتها القضية البربرية على الصعيد الرسمي من خلال دسترة اللغة الأمازيغية وتبوئها مكانة اللغة الوطنية الرسمية. وكان إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية بمثابة الخطوة المعتبرة التي تحاول الاقتراب من الواقع والفصل في الجدل والنقاش حول الهوية. وهو اعتراف ضمني بالتنوع اللغوي في الجزائر الذي يستوجب خلق التوازن بين اللغات الوطنية والتوافق مع النصوص الدستورية التي صنفتها.

وكما سبق الإشارة إليه المسألة اللغوية في الجزائر ليست ذات دوافع لغوية بحتة بقدر ماهي تعبير عن رغبة في تشكيل هوية مختلفة مرتبطة بالتاريخ والثقافة والدين. لكن مع الاتجاه نحو التجانس اللغوي للهجات المحلية والمآخذ حول سياسة التعريب، لم تفلح في المهمة وتوصلت إلى أن المستقبل اللغوي للجزائر يكمن في الانفتاح على هذه اللهجات التي تجسد ثراء التراث الثقافي الجزائري، والنزول بها من

النصوص القانونية إلى الممارسات الفعلية خاصة في المدرسة. ويرى" نوفل عبد اللطيف مامي" أن "الحاجة الحقيقية اليوم هي الاعتراف رسميًا بمبدأ "التنوع" الثقافي واللغوي في المدارس وقبول التعددية اللغوية كمصدر للسلطة والثروة. يمكن ترجمة هذا الاعتراف إلى إصلاحات تعليمية ونحته في عقليات الأجيال القادمة. بصرف النظر عن الخطب المسيَّسة والفعالة، يجب على المدرسة الجزائرية أن تعمل من أجل إدارة أفضل للتعددية اللغوية. يجب أن يتجاوز التخطيط اللغوي الأيديولوجيات الاختزالية والتفكير في ازدهار المعرفة وتطور الجزائر"(1). فغالبًا ما ارتبطت المنظومة التربوية بالوحدة اللغوية في الجزائر التي هي ترجمة لتعريف الدولة القومية ذات التجانس الداخلي، تشكل فيها العربية اللغة الرئيسية للتدريس مع نافذة على العالم عبر اللغات الأجنبية التي كفلتها الفرنسية مع شيء من الانجليزية. وبالنسبة لـ "خولة طالب الابراهيمي" إنه "لا يمكن النظر لمسألة اللغة في المدرسة بمعزل عن العالم الخارجي من خلال حصرها في عالم المدرسة المغلق"(2). فالخيارات اللغوية كجزء من متطلبات مشروع مجتمع، لا يمكنها إلا أن تعكس الواقع الذي يكشف عن تنوع لغوي ولهجي لم تلتفت إليه لعدم وجود قاعدة ديمقراطية تسمح بتمثيل المجتمع ككل وإدماجه في عملية البناء الهوياتي. لذلك "تتعرض المدرسة العامة الجزائرية، التي أسيئت معاملتها بآثار التحديث الاستبدادي، والمفرطة في الأيديولوجية، والمنغلقة حول رؤية تراثية شوفينية وحصرية للهوية"(3). لكن هذه المقاربة لم تسلم أمام الهزات المتتالية على الصعيدين السياسي والثقافي وحملت الكثير من التغييرات في مقاربة الحكم وسياسة الهوية لتتبنى التعددية السياسية وصاحبها قبول التنوع الثقافي ليتجسد في مختلف الإجراءات السالفة الذكر. وبين هذا وذاك ظلت المدرسة المِجَس لهذه التحولات وتلقفت الأفكار الجديدة لمشروع المجتمع وقبلت الخيارات اللغوية حيث عمدت إلى إدراج اللغة الأمازيغية بهذا المسمى في المنظومة التربوية لتفتح آفاقا جديدة للهوية الأمازيغية حتى تتخلص

---

(1) Naouel Abdellatif Mami, “La diversité linguistique et culturelle dans le système éducatif algérien”, Revue internationale d’éducation de Sèvres [Online], 63 | septembre 2013, Online since 01 September 2015, connection on 25 April 2022. DOI: https://doi.org/10.4000/ries.3473
(2) Khaoula Taleb Ibrahimi, « L’école algérienne au prisme des langues de scolarisation », Revue internationale d’éducation de Sèvres [En ligne], 70 | décembre 2015, mis en ligne le 01 décembre 2017, consulté le 01 juillet 2021; DOI : https://doi.org/10.4000/ries.4493.
(3) Khaoula Taleb Ibrahimi, Op.Cit.

من التجاذبات السياسية وتقف بالفعل كمكون وطني مكمل في مشروع بناء الهوية الوطنية الجامعة رفقة اللغة العربية. وترأب الصدع بين الجزائريين ودولتهم واسترجاع الثقة في نوايا الدولة في بناء نظام تعليمي فعال يتولى تطلعات كل أطياف المجتمع ويتماشى مع تطور العالم.

وقد حدد القانون التوجيهي في مقدمته، مهام المدرسة في مجال القيم الروحية والمواطنة وهي: 1. الاعتزاز بالشخصية الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية، وذلك بترقية والحفاظ على القيم المرتبطة بالإسلام والعروبة والأمازيغية؛ 2. التكوين على المواطنة؛ 3. التفتح على الحركة التقدمية العالمية والاندماج فيها؛ 4. التأكيد على مبدأ الدمقرطة؛ 5. ترقية الموارد البشرية وإبراز مكانتها. وفي المجال التربوي، يكون العمل على التوعية بالانتماء إلى هوية جماعية مشتركة ووحيدة تتمثل في الجنسية الجزائرية. الانتماء إلى الجزائر هو شبكة التضامنات التاريخية، والشعور بالانتماء إلى أمة واحدة وشعب واحد. وهو شعور يرتكز على التراث التاريخي والجغرافي، الحضاري والثقافي، الذي يرمز إليه الإسلام ولغتا الأمة العربية والأمازيغية، وكذا العلم والنشيد والعملة الوطنية[1]. وعلى النشاطات التي يتضمنها المنهاج الموجه للتلميذ. لا سيما البرامج الخاصة بالمواد – و/أو الموضوعات أن تضمن: تكوين ضمير وطني يرتكز على الاحترام التام للاختيارات الأساسية (الإسلام، العروبة، والأمازيغية)، والرموز الممثلة للأمة الجزائرية (العلم الوطني، النشيد الوطني على الخصوص، العملة الوطنية)، وعلى التحلي بالمواقف الإيجابية التي تمكن من الحفاظ على هذا الضمير ورعايته والدفاع عنه؛ تكوين ضمير المواطنة يرتكز على القيم الأساسية للأمة، والتي تظهر من خلال احترام الغير، التضامن، التعاون، وروح التسامح؛ معرفة كافية بالتراث الجغرافي الطبيعي والبشري والتاريخي (بتواريخه، وأماكنه، وأبطاله، ونجاحاته الهامة ومساهمتها في الحضارة العالمية، وذلك ما سيولد وينمي لدى التلميذ ارتباطه بأرضه وإرثه الحضاري المتوغل في القدم[2]. ويلخص مجمل العمل المنوط بالمدرسة في إعادة الاعتبار للتنوعات الثقافية واللغوية في البلاد وتحديد المنطلقات التي توجه سلوك الأجيال المستقبلية مع هذا التنوع الذي يجب أن يشعرهم بالانتماء ويدمج في وحدة موحدة تمثل

---

[1] المرجعية العامة للمناهج معدلة وفق القانون التوجيهي للتربية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير2008. صفحة 10.

[2] المرجعية العامة للمناهج معدلة وفق القانون التوجيهي للتربية، سبق ذكره. صفحة 13.

في كليتها ومن خلال جزئياتها الوطن الواحد. ولا يمثل اختلاف الألسنة سوى صور متعددة لنفس الهوية.

لكن المدرسة ماتزال تخضع لصراعات الهوية بأوجهها الاجتماعية والسياسية والثقافية، فهي على الرغم من التحول نحو الاهتمام بالعوالم الفرعية والتركيز على الخصوصيات المحلية من جهة، والانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة التطورات على مستوى العالم من جهة أخرى، لم تفلح في تكريس تعددية لغوية متوازنة، وظلت المسائل اللغوية تدلل على توعك الهوية، ولم تتمكن من درأ السجالات المزمنة التي لم تختف بل حتى إنها لم تستوعب جدوى التنوع الألسني. ويؤكد كل من" الجيلالي رقاد، محمد كحلي" أن ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية في الدستور، أعاد الجزائر إلى مسارات الأزمة الهوياتية، ولا شك أن ترسيم الأمازيغية في المدرسة الجزائرية أصبح من الضروب التي باتت تشكل هاجسا حقيقيا عن إيجاد حل رغم تدريسها، ولاحظا أن هذه الأزمة توسعت لتشمل الطبقات الشعبية بعد أن كانت نخبوية، ودللا بتظاهرات أولياء التلاميذ الذين يرفضون إجبارية تعليم أولادهم للأمازيغية، بل إن هذا الرفض صدر من بعض الطبقات الأمازيغية نفسها التي لم تتلقف الاعتراف بتدريسها بالحماس الذي كان منتظرا في الأوساط الأمازيغية لأن الكثير منهم يتساءل عن جدوى تضييع أولادهم الوقت والجهد في تعلم الأمازيغية التي لا تنفعهم في عالم الشغل والتوظيف، والتي تشترط الفرنسية والعربية وليس الأمازيغية[1]. لتظل الأمازيغية غريبة في المدرسة وليس من السهل تحريك عملية إدماجها في المدرسة الجزائرية ما لم تراع الجوانب المجتمعية. وقد أظهرت الانعكاسات السلبية لعملية الإدماج هذه أن الإدارة اللغوية الخاضعة للقاعدة والاهتمام ببنية اللغة لا تجعل من الممكن مراعاة الروابط بين اللغة (اللهجات) والمجتمع في سياسة تدريس اللغة الأمازيغية، إذ لا تأخذ في الاعتبار حالة اللغات الحالية، ولا الاختلاف الاجتماعي اللغوي وبالتالي الممارسات اللغوية الفعلية للمتعلمين. مما يعقد تدريسها ويسبب مشاكل لجميع مستويات التعليم وخسائر لا تخلو من عواقب على تطور اللغة الأمازيغية نفسها.

---

[1] الجيلالي رقاد، محمد كحلي، سبق ذكره. ص 283.

علاوة على ذلك، لأسباب تاريخية موضوعية، يعتبرها "عبد الرزاق دوراري" مدير المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم الأمازيغية (CNPLET) غير مكتملة على المستوى المعجمي(1). لذلك لا تزال الطريق طويلة أمامها وهي محفوفة بالصعاب والمعيقات وتعددها نجلاء نجاحي في النقاط التالية: أ- اللغة الأمازيغية لغة تختلف لهجاتها وتتباين وتتعدد إلى حد كبير مما أدى ببعض الباحثين إلى حد التشكيك في وجود لغة أمازيغية قائمة بقواعدها وضوابطها؛ ب- هذا التباين اللهجي يحول دون التفاهم بين الأمازيغ، وتحاول عمليات التهيئة والتخطيط اللغوي وضع قواعد ومعايير وضوابط من أجل توحيد اللغة الأمازيغية والتفاهم البيني؛ ج- مشكلة الخط فاللغة الأمازيغية لازالت مترددة في إشكالية نوع الخط الذي تدرس به بين العربية والفرنسية والتفيناغ. وهذا الأخير يعكس صراع داخلي بين فعاليتها وقادتها المنقسمون على مرجعيات متباينة(2).

تواجه الأمازيغية خطر الانحراف نحو صراعات هيمنة بين التنوعات الأمازيغية، فهي تعددية، أو على الأقل تنتهي إلى وضع ازدواجية لغوية بين لغة متداولة وأخرى عالية ليست لغة أحد. كما وصفها "ياسين تملالي" فإن تطوير لغة واحدة لجميع الناطقين باللغة الأمازيغية الجزائريين يهدد بأن يؤدي إلى شبه إسبرانتو أمازيغي، التي لن تكون اللغة الطبيعية لأي شخص، وبالتالي خلق حالة ازدواجية اللغة (situation diglossique)(3) . كالتي تجدها في العربية الفصحى/العربية الدارجة، وهو الوضع الذي يحذر منه "سالم شاكر" فإنشاء هذا النمط المعياري "أمازيغية فصحى"، بحجة أنه يجب أن تكون لغة "موحدة". سيترتب عنه نتائج مخالفة تماما للهدف المقصود. فستكون بالضرورة بعيدة جدا عن الاستعمالات الحقيقية، بالإضافة إلى أنها ستقطع متحدثيها عن تراثهم الثقافي وسيجعل من الأمازيغية

(1) Dourari A, Introduction au 2ème colloque sur l'aménagement de tamazight : TAMAZIGHT Dans le systéme éducatif algérien Problématique d'aménagement, Centre National Pédagogique et Linguistique pour l'Enseignement de Tamazight (CNPLET)

(2) نجلاء نجاحي. (ديسمبر، 2017). مسيرة الأمازيغية في الجزائر بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي. مجلة العلاّمة (5). صفحة 378.

(3) Yassin Temlali, Op.cit.

"لغة خشب" جديدة، بدون قاعدة اجتماعية حقيقية وبدون ديناميكية ثقافية[1]. يشير هذا إلى أن غياب الظروف الاجتماعية والتاريخية للتقييس الشامل للأمازيغية ومركز التقييس المشترك في العالم الأمازيغي يتعارض مع أي محاولة التقييس. وبصرف النظر عن تعليم "الأمازيغية" الذي يخاطر بإنتاج رباعي اللغات quadriglossie في المتعلمين الناطقين باللغة البربرية، في هاتين الحالتين، فإن الوضع الذي يولده مثل هذا الموقف لا يمكن إلا أن يتخذ شكل الصراع.

ما نخلص إليه أن تبني التعددية في المدرسة الجزائرية وإدراج اللغة الأمازيغية على الرغم من أنه خدم القضية سياسيا إلا أنه لم يكن ليقدم النفع المنتظر بالنسبة للغة الأمازيغية نفسها ولتكوين هوية الفرد. فالمشكلة تكمن في الطرح الذي تقدم به هذه التعددية التي تحاول الدفع بالأمازيغية نحو تبوأ مكانة على الصعيد الوطني رفضا لوضع اللغة المهَيْمَنَة أمام اللغة العربية في تصور البعض. لذلك وحسب "تالي جمال ونصيرة سالم" أن "الأمازيغية لغة تطرح بشكل جدي على أن تكون الند للغة العربية بل تطرح عند البعض لتكون بديلا للغة العربية، أو هي اللغة القومية، في الوقت الذي نعرف فيه أن مسألة اللغة القومية تحددها المجموعة المتساكنة في الدولة من بعض اللغات القومية. وفي الجزائر لا توجد بشكل رسمي لغات قومية، بل لهجات عربية ولغات (لهجات) أمازيغية"[2]. ومعلوم مسبقا أنه يستحيل أن تكون كذلك، بالنظر للتعدد اللهجي الذي تعيشه الأمازيغية وبعدها عن مشروع اللغة المعيارية التي تحمل الطابع الوطني. كما أن تقديم الأمازيغية كما يوضح "عبد الرزاق دوراري" على أنها ضحية اللغة العربية الأكاديمية وتوسعها هو "خرق آخر للحس السليم لأنه يجب ملاحظة أن هذه اللغة العربية على وجه الخصوص، المحصورة في المجال الرسمي، لا تتعارض مع الأمازيغية، التي تقتصر على المجال الشخصي واليومي. في المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية"[3]. وعكس ما يروجه البعض يرى صالح بلعيد أن الأمازيغية

(1) سالم شاكر، ترجمة حبيب الله منصوري، (2003)، سبق ذكره. الصفحات 165-166.

(2) نصيرة سالم، تالي جمال، الإصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح؟، دفاتر المخبر Volume 7, Numéro 1, Pages 51-64 2012-04-25. صفحة 62.

(3) Dourari A. (2011) : Politique linguistique en Algérie : entre le monolinguisme d'Etat et le plurilinguisme de la société. Le Soir d'Algérie. http://www.lesoirdalgerie.com.articles/2011/10/25/article.php ?sid=124924&cid=41

لم تصارع العربية؛ حيث تحددت مجالات كل واحدة منها بشكل طبيعي، كما لم يمنع القرآن ولا الإسلام استعمال اللغات والألسنة الأخرى، وبذا عاشت العربية بلهجاتها، والأمازيغية بلهجاتها وتأدياتها جنبا إلى جنب طوال القرون الماضية، ولم يحصل بينهما أي صراع، بقدر ما كان التكامل والتداخل تلاقحا وتبادلا في الأدوار والوظائف[1].

على المنظومة التربوية إذا أن تتملص من كل محاولات التأثير السلبي الذي يروج خارج أسوار المدرسة فالقضية تحمل أبعاد اجتماعية وثقافية متعلقة بالهوية الوطنية ومصير الدولة. ولا يمكن للنظرة الضيقة تجاه الخصوصية البربرية ولا حتى العربية الإسلامية أن ترهن مستقبل الأجيال وتدخلهم في متاهات سؤال الهوية، وتحصرهم في الإقليمية المنغلقة؛ التي تشكلها الفسيفساء اللغوية. سبق وفصل فيها الأجداد منذ دخول الإسلام هذا الوطن. وإن كان هناك من حاجة فهي إيجاد مقاربة شاملة وفق رؤية موضوعية تحدد العلاقة بين اللغات وفضاءات الاستعمال بعيدا عن ظنون مفاهيم الهيمنة أو الأقلية أو الصراع اللغوي ودور المدرسة في ذلك.

---

[1] صالح بلعيد، (2007)، سبق ذكره. صفحة 50.

الفصل الخامس:

توفيق المشهد اللغوي وتجاذبات قضايا الهوية

1- اللغة والهوية في صراع النخب

1-1- التناول النخبوي لمسألة اللغة والهوية في الجزائر

راقب "غالاغر" المشهد الجزائري في وقت كانت تدور فيه مناقشات محتدمة حول اللغة والثقافة والهوية. وقد توصل إلى الاستنتاج التالي: "ربما يكون البحث عن اللسان الصحيح هو المعضلة [الجزائرية] الحقيقية، المشكلة التي تلخص جوهر كل المشاكل الأخرى التي تواجه [الجزائر]"(1). تلك حالة لا تزال مسيطرة على مسرح الأحداث في الجزائر وتطفو إلى السطح في كل مرة لتعيد الوضع إلى المربع الأول وتفرض نقاشات رطينة لا تجدي في شيء، إلا تمديد حالة الركود في بناء الهوية الوطنية الجامعة والتخلص من مخلفات المستعمر. ولم يستطع المجتمع بكل مكوناته تخطي هذا التوتر، لما يحمله موضوع اللغة من حساسيات سياسية بخلفيات ثقافية ورمزية، يتلقفها الأفراد والجماعات بكثير من الريب والخوف من إفلات السيطرة والاندثار الثقافي أمام هيمنة لغوية قاتلة وإقصائية لا تقبل وجود الآخر.

وانقاد الجميع لهذا الطرح وفي بحثهم عن اللغة الصحيحة "لم يستطيعوا، تجنب طرح الأسئلة القديمة المتمثلة في من نحن؟ من هو الآخر؟ من نريد أن نكون؟ أخذ النقاش حول الهوية الجزائرية في الاعتبار ركيزتي القومية الجزائرية، الإسلام والعربية الأدبية (الكلاسيكية)"(2). فكان سؤال الهوية يقفز إلى الأذهان كلما تم التطرق لموضوع اللغة ما يؤجج الوضع ويدفع إلى تصلب في المواقف. وتضاربت الآراء حول اللغة أو اللغات التي يجب أن تتحدث بها الدولة بما يعكس هوية المجتمع، فقد شعرت بعض

(1) Gallagher, C. (1968). North African problems and prospects: Language and identity. in J. Fishman, C. Ferguson; , & J. Dasgupta, Language Problems of Developing Nations (pp. 129–150). New York: John Wiley and Sons.

(2) Benrabah, M. (2013). Language Conflict in Algeria From Colonialism to Post-Independence. Bristol: MULTILINGUAL MATTERS.

الأطراف أن هويتها مهددة في وجودها ولا ينبغي لها أن تقبل أي توجه تسلكه السلطة نحو قولبة الدولة في نمط موحد لا يعبر عن خصوصيتها الثقافية.

صحيح أن الوضع المتأزم حركته دوافع الهوية لكنه اصطبغ بشيء من الأيديولوجيا وصراع المصالح. فقد تناولت مسألة اللغة جانبين رئيسيين: الموقف من سياسة التعريب ومكانة الفرنسية والبربرية، وفي كل حالة يظهر تقابل بين رؤيتين متنافرتين لا تقبل إحداهما الأخرى. وقد انطلق هذا الصراع مبكرا خلال فترة الاستعمار وتجسد في الأزمة البربرية لكنه تأجج مع مباشرة الدولة سياسة التعريب وتحديد الانتماء العربي الإسلامي كأهم روافد الهوية الوطنية الموحدة، ما يعني التخلي عن الفرنسية وتجاوز البربرية حتى لا تنافس العربية كلغة للدولة ولا تتفرق الهوية الوطنية بين الهويات المحلية. والمشكلة المطروحة هنا هي "أن مشروع التعريب باعتباره خبرة متكاملة وجد نفسه في فضاء متجاذب، قوة الجذب في هذا الفضاء ذات منازع متضاربة وغير متعاقدة، وبالتالي لم يسلم هذا الفضاء من أن تكون له مصادر جذب مختلفة باختلاف هذه المنازع"[1]. فقد كانت النخبة الفرنسية أكثر من بادر إلى المواجهة باستماتتها في الدفاع عن الفرنسية وسعيها لدحر العربية بعيدا عن الحكم والتعليم ما استنفر قواعد الوطنيين وأنصار التعريب. وقد تركز الجدل حول الفرنسية بالذات وشمل الداعين للحفاظ عليها واعتبارها غنيمة حرب وأولئك الذين رفضوها لأنها تحمل إرثا استعماريا بذكريات مريرة. وتوصل "ثنيو نور الدين" إلى أن التيار الفرنكوفوني عمل على مصادرة مقومات الهوية الوطنية ونبذها كمعيار للشرعية السياسية مما أفضى إلى وضع متأزم بتحرك التيار المقابل، فالوضع اللغوي السائد اليوم كله "ناجم عن المنطق الذي كرسته النخبة الفرنكوفونية عندما اعتبرت أن اللغة الفرنسية في الجزائر غنيمة حرب كما قال كاتب ياسين. فتصرف ورثة الإدارة الفرنسية مع اللغة الفرنسية كنفع مادي يجب عدم التفريط فيه"[2].

---

[1] سعيد عيادي. (2014). أثريات المسألة اللغوية في الجزائر. منشورات بن مرابط. صفحة 127

[2] ثنيو نورالدين، (1999)، سبق ذكره. صفحة 198

جلبت اللغة الفرنسية الكثير من النفع المادي للنخب الفرنكوفونية فأصبحت تمثل شريحة متميزة مقابل أخرى عروبية تابعة ومهزومة. ولم تعد اللغة مجردة ولكنها ارتبطت بالمصلحة فمن يفرض لغته يقود الجميع ويفرض منطقه على الآخر، ليس خاصا بالمستوى المادي بل أضيف إليه المستوى الثقافي والأيديولوجي. وبحسب "لهواري عدي"، "للتفكير في الأمر، لا توجد منافسة بين العربية والفرنسية في الجزائر، ومع ذلك هناك منافسة بين مجموعات تشكلت باللغة العربية ومجموعات متكونة بالفرنسية للسيطرة على المناصب في الدولة"(1). ولم تتأخر المواجهة بين الشريحتين وكانت جامعة الجزائر مسرحا لها وامتدت إلى جامعات أخرى حيث انتشرت حركة طلابية عروبية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 تعلن ".. تمرد الطلاب المعربين، الذين شكلوا في ذلك الوقت 25% من الجسم الطلابي، على المحسوبية الفرنسية ونقص الفرص الاقتصادية الحقيقية للخريجين باللغة العربية. حدد المتظاهرون الإسلام العربي الرسمي لكنهم أرادوا إنهاء الهيمنة الفرنسية وعكس اتجاهها الوضع الاجتماعي والاقتصادي غير المواتي(2). فكانت هذه الأحداث في الجامعة مواجهات استباقية لما ستكون عليه الحال في الواقع العملي فقد أدرك كلا الطرفين أن وجودهما معا غير وارد وأنه على أحدهما الاستئثار بالريادة وفرض توجهه بعد الانتصار وإجبار الآخر على مسايرة مشروعه.

وقد حدث وأن تقدمت إلى الحكم نخبة تقترب في بعض طروحاتها من التيار العروبي وعملت على فرض مشروع وطني بمقومات وطنية عماده اللغة العربية فقامت بوضع خطة عمل لتعميم التعريب على مراحل بغرض استكمال الاستقلال وقطع الصلة بالموروث الثقافي الفرنسي. ويرى "سعيد عيادي" أن "القوى التي تدافع عن مشروع التعريب هي قوى وطنية تحركها أهداف ونوايا ثقافية وليست سياسية، فهي تسعى لتملأ فراغات ومضامين سياقات جديدة وتخلق توازنا جديدا في التنوع والتعدد المتاح، لذا فهذه القوى الوطنية الثقافية وجدت نفسها وحدها تعاني من ضغوطات أطراف تعلن الرفض والممانعة،

(1) Tristan Leperlier. (2012). L'arabisation, un mythe ? Pouvoirs et langues dans l'Algérie indépendante. La vie des idees. https://laviedesidees.fr/L-arabisation-un-mythe.html
(2) Benrabah, M. (2013). Op.cit. p. 67.

الذين يريدون عزل المشروع وتهميش هذه القوى وهي دائما تجعل من الضرورة الدعائية اتهامها بالبعثية والناصرية والتيار القومي العربي"[1]. فلم تكن الطريق مفتوحة وعارضت الكثير من القوى هذا النهج فإحساس هؤلاء بكونهم مستهدفين جعلهم موحدين وعملوا على عرقلته بشتى الوسائل وكمثال يذكر "عبد الله ركيبي" ما حدث في زمن الرئيس بومدين الذي "كان يحث على التعريب في خطبه وكلماته ويعطي الأوامر للتطبيق، ولكنها تبقى في أدراج المكاتب، لأن الذي يطبق لا يؤمن لا بالتعريب ولا بالعربية فما بالك بالوحدة". ويستدل برأي كاتب وأديب مبدع هو "مرزاق بقطاش" فيقول: "تحس بأن هناك في السلطة من يفتح الباب أمام الفرانكوفونية، أناس اختاروا السهولة يقولون إن العربية مهزومة وهم الذين هزموها"[2]. وبشكل أكثر تشخيصا يسرد "بشير فريك" الوالي السابق كيف غادر السيد "بوعلام بن حمودة" وزارة الداخلية بعد فترة قصيرة وكيف فشل في تكرار تجربة التعريب التي قادها في وزارة العدل أمام صلابة وتماسك اللوبي الفرنكوفوني في قطاع الداخلية حيث كان جل إطاراتها من خريجي مدرسة الوطنية للإدارة في دفعاتها الأولى، ما جعل العملية صعبة، وتم التراجع عن كل محاولاته للتعريب فيها وفي المجموعات المحلية، لتبقى الفرنسية سيدة معززة في وزارة السيادة[3]. كل ذلك يلخص المعارضة الشديدة للتعريب وهو ما لم يتح له الفرصة الكافية لينضج ثقافيا وعمليا ويتموضع في سياق وطني باعتباره مكسبا للأمة الحرة الساعية لبناء ذاتها واستعادة هويتها الأصلية.

والملاحظ أن المنافسة اللغوية كما لم تنفصل عن الأيديولوجيا ظلت تتبع التقلبات السياسية وقضايا السلطة وهي موضوع سجال دائم بين النخب من أجل الحفاظ على امتيازاتها. ولم يكن مجرد رفض للغة ولكن أيضًا كطريقة لإقصاء المنافسين الأيديولوجيين والسياسيين. وبالتالي، وبعيدًا عن كونها إدراكًا تدريجيًا وموحدًا، فإن السياسة اللغوية القائمة لم تستطع استيعاب كل الفئات وإن تقدمت خطوة أمام الفرانكوفونيين بالسيطرة خاصة على قطاع التربية والتعليم لم تستطع التمدد. فقد دخلت مواجهة

(1) سعيد عيادي. (2014). سبق ذكره. صفحة 127.

(2) عبد الله ركيبي. (2009). سبق ذكره. صفحة 71.

(3) بشير فريك. (2019). الهيمنة الفرنكوفونية على الإدارة الجزائرية. الجزائر: دار الأمة. صفحة 61.

أخرى يؤججها الصراع حول الهوية تطرحه فئة تدعي انتزاع الجزائر من براثن العروبيين والإسلاميين الذين طمسوا الهوية الحقيقية للبلاد باختزالها في العنصر العربي الإسلامي دون الإشارة للبربرية التي هي الأصل والأسبق في الوجود على هذه الأرض. وتقدمت إلى الساحة بإرث لغوي مترام وعرقية باهتة تصور البلاد كفسيفساء متنوعة مقسمة بين العرب والبربر. ويرى الكثير أنها مغالطة كبرى بنيت عليها مواقف عدائية ورافضة لكل توجه لربط الصلة بالمشرق العربي والعالم الإسلامي، حتى ظهرت كقضية أيديولوجية أكثر منها هوياتية ثقافية. وتشكل في شق منها أو في مجملها استمرارا للمشروع الاستعماري في تقسيم البلاد بل إنها الوجه الآخر للفرانكوفونية التي امتطت القضية البربرية لتعدل من خططها في استعادة السيطرة وإبقاء هيمنة اللغة الفرنسية كضامن للحياد بين البربرية والعربية. وكانت قد عملت عليها مسبقا فقد "تم منذ عام 1945، تجنيد أنصار الخصوصية البربرية القبايلية ضمن هوية وطنية جزائرية ناشئة من بين المثقفين الفرانكوفيليين، بمن فيهم المسيحيون. وهكذا بدأ اندماج دعاة البربرية الحديثة وأنصار اللغة الفرنسية، مما أضاف تعقيدًا إضافيًا للحروب اللغوية اللاحقة في الجزائر. كانت هذه أيضًا سنوات تم فيها حشد شباب القبائل، المنظمين تحت شعار "الكشافة المسلمون في منطقة القبائل"، حول الفكرة الوطنية مع مكون أمازيغي"[1].

وظلت البربرية أو الأمازيغية كما صار يطلق عليها رهينة هذه الحسابات ولم تستطع أن تخلع عنها رداء الأيديولوجيا كسلاح في يد الفرانكوفونيين لمواجهة مشروع التعريب، ولعل هذا ما جعلها تراوح مكانها ولم تحرز الكثير من التقدم في طريق تطويرها على الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا المجال. فقد أوجدت الدولة هيئات وطنية كالمحافظة السامية للغة الأمازيغية لتأطير عملية تطوير اللغة وتحضيرها لتبوأ مكانة في المجتمع غير أنها تصطدم في كل مرة بالكثير من العراقيل التي في غالبها بعيدة عن الجوانب العلمية وتخضع أكثر للحسابات السياسية والأيديولوجية. وليس أدل على ذلك من مشكلة الكتابة التي تصور حقيقة المسألة فقد تجاذبتها رؤى متباينة تنقسم بين اختيار الخط العربي

[1] Chaker, R. (1982, juillet-août). Journal Des Evenements De Kabylie (Mars–mai 1980). Les Temps Modernes (432-433), 383-438, pp. 48–49.

واللاتيني والتفيناغ، وكل منها يقدم دلائل علمية على أفضلية خط على الآخر لكنها تخفي قناعات أيديولوجية تحاول تمريرها عبر اختيار الخط. ويؤكد "صالح بلعيد" بعدما حصل الاعتراف أنه بوطننة البربرية لم يعد اختيار الحرف أمرا شكليا، "فهو تحديد لإستراتيجية الموضع ضمن التراتبية اللسانية، وستبقى اللغة البربرية ناقصة من حيث المبدأ، ما لم يقع الفصل لصالحها في مسألة الحرف الذي تكتب به وتبقى القضية تطرح في كل محفل سياسي أو علمي ما لم تعد الأمور إلى نصابها". ويعود ليضع القضية في سياقها الفعلي ويقول ".. فاختيار نوع الحرف يدخل فيها العامل السياسي، وعامل الهوية الوطنية"(1). وهنا نجد التيار الفرانكوفوني يظهر بقوة بمحاولته فرض الخط اللاتيني ليس سوى مناكفة في التيار الوطني وسياسة الدولة الساعية لتوحيد النظرة وإدماج اللغة البربرية في مشروع مجتمعي ثقافي شامل يسع كل مكونات المجتمع ويحضر الأفراد لإدراك الوحدة تحت الاختلاف.

وهكذا، يمكن القول أن المسألة اللغوية أفضت إلى النتيجة المعروفة بالمعضلة اللغوية، التي لا يجدي معها العمل الثقافي البحت. فلا يمكن اتهام اللغة العربية بالقصور ولا بالهيمنة، كما لا يمكن الحكم على البربرية بالعمالة مع انحراف أطر العمل عن السياقات الثقافية وبروز أخرى سياسية وأيديولوجية أكثر تفعيلا لآليات السلطة. فمع غياب الثقافة كسلطة لا يمكن الاطمئنان لنتيجة عمل السياسة اللغوية ومجابهة المعضلة اللغوية.

1-2- انقسام النخب والتجاذبات الأيديولوجية للمسألة اللغوية والهوية

لعل من أهم المشاهد التي ميزت قضايا اللغة والهوية في الجزائر، هي التزامن في التناول بين الطرح السياسي الأيديولوجي والثقافي الرمزي، ومن الصعب تحديد توجه النقاشات حول الموضوع والفصل بينها لما تحدثه من تداخل في الرؤى واستحضار للبراهين والتعليلات حول خيارات الهوية واللغة الوطنية. فغالبا ما تطرح قضية الهوية الوطنية ضمن نقاشات نظام الحكم في الجزائر أو يتم انتقاد هذا

(1) صالح بلعيد. (2007). سبق ذكره. صفحة 36.

الأخير بخياراته حول الهوية واللغة التي كثيرا ما اتهم بالعبث تجاهها ما عطل تطور البلاد في كل المناحي والمجالات، إذ لم يفصل بشكل قاطع في هذه القضايا. وترى الكثير من النخب أن الجزائر ضحية أزمة هوية بنوايا مبيتة لنظام يحاول المناورة لاستنزاف مقدرات البلاد وزعزعت ثقة الشعب بذاته ومقوماته. بينما ترى أخرى بأن قوى مناوئة للتوجه الوطني والقومية العربية الإسلامية قوامها التيار الفرنكوفوني العلماني المتحالف مع دعاة البربرية تراود النظام وتضغط عليه من الداخل (فهي المتحكمة في دواليب الحكم) لاستئصال الجزائر عن وعائها الحضاري كما تذهب إلى حد اتهامها بالخيانة والعمالة للمشروع الاستعماري في نسخته المستحدثة. "سوء الفهم هذا أدى إلى تمزيق وحدة المثقفين، وتشتيت جهودهم التي كان من المفروض أن تتركز وتتمحور حول عملية إحياء الثقافة الوطنية وإنمائها، ونشرها، ضمن مساعي البناء التقدمي في عهد الاستقلال، بل ما حدث هو العكس، حيث اتجهت بعض الجهود المغرضة، نحو نشر التهم والإشاعات ووضع العراقيل والمطبات بين المثقفين، ومن طرف المثقفين أنفسهم...!؟"[1]. فكان النقاش يقود إلى انزلاقات غير محمودة، أخذت منحى المواجهة التي بلغت ذروتها من خلال المأساة الوطنية نهاية الثمانينات لعشرية كاملة. فكانت نهاية أولية للمشهد لكنها لم تضع حدا للمعضلة التي لا تزال إلى اليوم تهدد وحدة المجتمع.

لقد عرف الصراع حول المشروع الاجتماعي الثقافي بين النخبة الكثير من التحولات طبعتها التقلبات السياسية وأصبح أكثر شراسة مع الانفتاح السياسي بعد زوال الخطاب الرسمي المتجانس للهوية الوطنية مع نهاية حقبة الحزب الواحد وتبني خطاب جديد بنظرة أكثر تعددية وقبول للتنوع الثقافي والفكري. وقد تلقفت النخب هذه الفرصة وأعادت صياغة قضايا الهوية القديمة. "لقد عبروا عن أنفسهم في قضيتين: مسألة السياسة اللغوية للدولة ومسألة دور الدين (أي الإسلام) في الدولة"[2]. وعن منشأ الخلاف هو أساسًا اللغة بإسقاطات دينية في فكر "عبد الله الركيبي" لتعبر عنه كما تعكسه الثقافة

[1] محمد بلقاسم خمار. (2000). سبق ذكره. صفحة 46.

[2] Werenfels. I, (2007), Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995, London: Routledge. p. 52

وفروعها وأدواتها وألوانها. ويصبح الخلاف في هذه الحالة مشكلة تتعلق مبدئيا بتحديد الهوية، ويفصل بين التيارين بالقول أنه في صف يمثله هو وتياره يؤمنون بها عربية إسلامية، وصف آخر يحكم عليهم بأنهم يريدونها مائعة ضائعة رجراجة كالمطاط أو كالزئبق، يفسرها كل حسب مصلحته وهواه وحسب دوافعه وأغراضه، ويضيف بأن مراجعهم ومنها اللغة هي المحك "فنحن بدون العربية لا هوية لنا وهم بغيرها لا يحسون بفقدان هذه الهوية"[1]. وبحكم الطبيعة فإن الاختلاف حول اللغة العربية يقود حتما إلى النقاش حول الدين ومكانته في الحكم والسياسة، هذا منطق الارتباط العضوي بين اللغة العربية والدين الإسلامي ولعل هذا ما جعل الكثير من المعربين يرمون منافسيهم المفرنسين بالميوعة والذوبان في حضارة الغرب غير الإسلامي.

بدت خطوط الصراع واضحة للوهلة الأولى، من ناحية، نخبة معربة بتوجهات دينية، وعلى الجانب الآخر، نخبة مفرنسة علمانية مُسْنَدَة بطبقة بربرية. وتعتبر أبسط صور الأجنحة المتصارعة لأن هذه القطبية اختزالية لا تعبر فعليا عن الواقع فهناك تقسيمات عديدة تقترب أكثر مما هو عليه المشهد في الميدان لكنها تمثل النظرة الإجمالية ويرى الكثير من الباحثين بالمحصلة ذاتها، ويمكننا أن نعرج على البعض منهم فمثلا يصل "دريس علي" إلى نتيجة مفادها أن مسألة الهوية في الجزائر والصراع الذي يميزها "إنما يرتبط بالتيارين السابقين المعربين والمِفرنسين اللذين شكلا تاريخيا وما زالا محرك الصراع بتجلياته، رغم أن ما يجمعهما هو الانتماء إلى الوطن الواحد"[2]. بينما يصوغها "محمد بلقاسم خمار" في صورة ازدواجية لغوية بين المتفرنسين الذين تخرجوا من الجزائر أو من المعاهد الأوروبية في مطلع الاستقلال، وبين المتعلمين بالعربية من خريجي معاهد تونس والمغرب، وجامعات المشرق العربي "هذه الازدواجية الأحادية اللغة، قد شكلت معضلة كبيرة، وهوة رهيبة في علاقات الاتصال، والحوار، والتفاهم، بين شرائح المثقفين الجزائريين، بل أدت أحيانا إلى وجود نوع من التنافر التلقائي، وسوء الفهم، حيث كان المتفرنس يتخيل في المثقف بالعربية، إنسانا رجعيا متأخرا يعيش مع العواطف والأحلام،

[1] عبد الله ركيبي. (2009). سبق ذكره، صفحة 197.

[2] دريس علي. (آذار، 2017). سبق ذكره، الصفحات 95-112.

والانفعالات الساذجة ويهوى الخرافات والأساطير ويتأثر بكل الغيبيات الدينية، والأخلاق المحافظة المتزمتة، وبالتالي فهو إنسان مغلق محدود الأفق، لا يصلح لأن يتعايش أو يتلاءم مع وسائل وأساليب العصر الحديثة، ولا يستطيع "مسبقا" أن يباشر بأية مسؤولية ذات علاقة بالمعارف والعلوم المتطورة، وليس في مقدوره أن يتولى مهام إدارية تسييرية مهما كانت، ولو وظيفة بسيطة في مكتب صغير..!؟"(1). ونشرت مجلة المسار المغربي الجزائرية جوان 1989 ندوة بعنوان الواقع اللغوي والثقافي في الجزائر ... تدخل "محند بري بلقاسم" فيقول: نحن من حيث الهوية بربر وعرب ومسلمون في آن واحد. وقد تحدث الميثاق الوطني الذي صودق عليه سنة 1976 عن يوغرطة وماسينيسا... وغيرهم... إن الذين تعرضوا للمسألة اللغوية والثقافية في الجزائر ينتمون إلى مدرستين في عهد الاستعمار وبعد الاستقلال: مدرسة تنتمي إلى عصر الانحطاط عمر الأزهر والزيتونة ومدرسة تنتمي الفرنسية التي لا تقل خطرًا علينا، وهنا أوافق على القول إن المشكلة فرنسية(2). كل تلك الآراء تضعنا أمام واقع يكشف حقيقة القضية اللغوية التي لم ترتبط بجوهر لغوي بقدر ما ارتبطت بأيديولوجيات ومصالح ومكاسب سياسية تنعكس في الحياة العامة لبعض الفئات على حساب أخرى.

وتزايد عمق الشرخ بين المعربين والمفرنسين وتمدد الصراع ليمس كل الجوانب حتى صار الطرفان على طرفي النقيض في كل شيء. غير أن المواجهة لم تكن على قدر من التكافؤ حيث كانت الغلبة لتيار على حساب آخر، بعد أن اتجهت السلطة نحو هيمنة التيار الفرنكوفوني بنخبته المقتدرة إذ "سرعان ما أصبحت لها الكلمة العليا في رسم توجهات البلد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أمام ضعف النخبة المعربة، المعبر عن قلة التزامها، كما عن انكفاء الثقافة العربية الإسلامية أمام الثقافة الغربية المتفوقة بفضل العلم الذي يعد أنجح جهود الإنسان في مجال اختراق حدود المجموعات البشرية. ومن هنا، فإن المركزية التي أريد لها أن تكون عقلانية وموضوعية، غدت بيروقراطية وانتقائية"(3). فقد ظلت

(1) محمد بلقاسم خمار. (2000). سبق ذكره، الصفحات 45-46

(2) عز الدين المناصرة. (1999). المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب إشكالية التعددية اللغوية. دار الشروق للنشر والتوزيع. صفحة 62.

(3) بشير بلاح. (2017). سبق ذكره، الصفحات 123-124.

هذه النخبة الفرنكوفونية تنمو في الظل وأخذت في التَّنَفذ بامتلاكها مفاتيح الإدارة والتقنية، وتمكنها من العلوم، واستيعابها كل القدرات المادية. وربما أصبحت مركزا للتآمر على كل مشروع خاصة فيما يتعلق بالتعريب والتوجه الإسلامي.

إن هذا التجاذب استقطب طرفا ثالثا هو في الحقيقة حليف أيديولوجي للتيار الفرنكوفوني الذي يسحبه إلى الصراع كلما رُفِعَت لافتات الأصالة والولاء للقيم المجتمعية المحلية أمام الاستلاب الثقافي الغربي وفرض الثقافات الغربية المستوردة خاصة ما تعلق بمستعمر الأمس ولغته. "...كيفما كانت «التنويعة»، فإن الأطروحة المركزية تتمثل في الإقرار بوجود علاقة أساسية بين واقعة سوسيولوجية وبروز المطالبة بالهوية الأمازيغية بالقبائل فالنزعة الأمازيغية ليست أساسا تطلعا شعبيا واسعا وعميقا، حركة إثنية بل تعبيرا أيديولوجيا ثم سياسيا عن الشرائع العليا للمجتمع القبائلي[1]. وفي تدخل لـ "محند بري بلقاسم" في ندوة بعنوان الواقع اللغوي والثقافي في الجزائر ذكر ".. نحن ما زلنا نؤكد أمازيغيتنا وإسلامنا عن طريق إيديولوجية فرنسية موروثة عن الثورة الفرنسية. وهكذا وجدنا أمازيغيتنا مقتولة ومحطمة"[2]. وقد نجح هذا التيار بالفعل في تشتيت جهود التوحيد الهوياتي بطرحه عامل آخر على طاولة النقاش منافس للعروبة في الأصالة والأسبقية في الوجود ألا وهو البربرية واللغة الأمازيغية كما اصطلح عليها لاحقا. ويصفه "سالم شاكر" بكل وضوح قائلا: "ترد إذن التكنوبيروقراطية -ذات الأصل القبائلي- على هذا الخطر باستنادها على تميزها الأمازيغي؛ وهو الوحيد القادر لكونه ذا مشروعية وطنية وتاريخية على الوقوف في وجه موجة التعريب، وبشكل عام، في وجه النزعة العربية الإسلامية الصاعدة. تكون النزعة الأمازيغية إذن محض تحويل Transfert لمصالح النخب الفرانكوفونية القبائلية"[3].

فالسلطة الحاكمة في الجزائر سعت إلى التعريب إدراكا منها بأن الإحساس بالعروبة من خلال اللغة والثقافة تقود إلى التوافق وتعزز الوحدة، ومن ثمة اتخذت هذه النخب الموقف النقيض لأنهم من

[1] سالم شاكر. (2003). سبق ذكره، صفحة 96.

[2] عز الدين المناصرة. (1999). سبق ذكره، صفحة 62.

[3] سالم شاكر. (2003). سبق ذكره، صفحة 97.

جهة كما يقول "الركيبي" بتفكير إقليمي جهوي، ولأنهم منحازون إلى الغرب وإلى فرنسا وثقافتها بالدرجة الأولى من جهة ثانية(1). والبحث عن الحجج الثقافية والاجتماعية فهذا أمر مكمل لا أساسي، فكان السعي لدمج البربرية في مجال حيوي غربي وبيئة بديلة للثقافة البربرية تغنيهم عن الفضاء العربي الإسلامي. أسوق هنا رأيا للمفكر "محمد عابد الجابري" أورده في مجلته "جسور" مؤخرا نقلا عن المستقبل العربي يقول فيه: "نعم إن بعض المثقفين بالثقافة الفرنسية وحدها يطالبون بفسح المجال للثقافة البربرية، مطلب مشروع في حدود ظاهرة التنوع في الوطن العربي ولكن نقطة الضعف في هذا المطلب هي أن البربرية لا تتوفر على حروف للكتابة خاصة بها، والذين يتبنون هذا المطلب يجدون أنفسهم مناقضين مع قضيتهم عندما يكتبون البربرية بالحروف اللاتينية وحسب قواعد وضعها الفرنسيون وهذا ينزلق بهم إلى نوع من التغريب ويحرمهم من التعامل مع أوسع الجماهير التي تقرأ وتكتب بالعربية وحدها..."(2). فالحقيقة هنا واضحة لا تحتاج إلى كثير إثباتات وقد كشفت هذه النخب المدافعة عن البربرية أنها لا تحمل الكثير من الود للغة البربرية التي قل ما تحضر في نقاشاتهم أمام طغيان الفرنسية المولعون باستعمالها والمفاخرون بإتقانها.

وتلقفت بالفعل الأوساط البربرية هذا الطرح واستهلت الدفاع عن القضية حتى قبل الاستقلال وفق زاوية مغايرة لم يحددوا ما إن كانت اللغة الفرنسية بالنسبة لهم مطية ووسيلة لزيادة الوعي بالهوية البربرية أم غاية في حد ذاتها لهد أسوار اللغة العربية في الجزائر. فقد "ساهم الكتاب البربروفيليين، الكثر وسط النخبة المثقفة الأهلية، في حركة بث الشعور بالهوية والثقافة القبائلية بواسطة أدبهم. باكتسابهم للسمعة عبر اللغة الفرنسية، حققوا المصداقية الكافية للدفاع، لاحقا وفي الوقت نفسه، عن الثقافة القبائلية (جان عمروش، مولود فرعون، مولود معمري)"(3). غير أن ذلك لم يكن بعيدا عن أعين السلطات الفرنسية التي دعمت الأدب البربري باللغة الفرنسية وساهمت في إنشاء الأكاديمية البربرية في

(1) عبد الله ركيبي. (2009). سبق ذكره، صفحة 214.

(2) المصدر نفسه

(3) كميل ريسلير. (2016). سبق ذكره. الصفحات 283-284.

فرنسا وكان بهذا المعنى عنصرا في السياسة الثقافية الفرنسية كما يؤكد "كميل ريسلير" حيث سعت لإضعاف العربية في الجزائر "ونفهم منذئذ أن الدفاع عن الأدب البربري المكتوب باللغة الفرنسية على شكل منح، أو تسهيل للنشر أو دعم بأشكال متنوعة بهذا المعنى عنصرا في السياسة الثقافية الفرنسية: وقد حققت السلطات هدفا مزدوجا بتسهيلها، ليس لنشر اللغة الفرنسية فحسب، وإنما أيضا بمساعدة البربروفونية على نحو غير مباشر، وبالتالي إضعاف العربية. وقد دعمت بقوة دور النشر الباريسية لورو، ميزونوف، والمكتبة الوطنية، السياسة الثقافية «البربرية» لفرنسا"[1]. ولم يقف الأمر عند حد التواجد الاستعماري بل استمر بعد الاستقلال وظلت القضية البربرية موضع صداع يؤرق بناء الدولة الجزائرية والاصطفاف حول مشروع وطني جامع يدفع بكل القوى نحو التطور والنمو المرجو.

ولعل الباحث "عمار بلحسن" قد وضع النقاط على الحروف عندما وصف الوضع الثقافي عندنا بقوله: "تبدو حركة الدولة لتوحيد اللغة والثقافة متعارضة مع وضعية تعدد لغوي، فوجود عربية وقبائلية وأمازيغية دارجة إضافة إلى الفرنسية يكبح ويخون إدارة ثقافة عربية وطنية ويخلق توترات مصحوبة بردود فعل مجتمعية، ذلك أن انغلاق آفاق الصعود الاجتماعي في وجه المثقفين والمجموعات الفكرية المعربة واقتصار مجال نشاطهم على القطاعات المهنية والثقافية والثانوية وسيطرة مجموعات مفرنسة على مقاليد الاقتصاد وقطاعات العلم والتقنية والتحديث يجعل من المثقفين المعربين مجموعات غير مستقرة..."[2]. وكنتيجة لما سبق تعكرت الساحة الثقافية بجدال عقيم يخوض في الجزئيات ويصر على النظر في كل خصوصية بمعزل عن الأخرى وتقف أمام كل محاولات التقارب والاستيعاب وفق المشترك العام وما درج عليه الأولون من الأجداد. كل ذلك لصالح هيمنة الفرنسية كأمر واقع أو كمشترك بعيد عن التحيز لإثنية على حساب أخرى في خطة ماكرة لفض النزاع وكسب معركة اللغة لصالح الفرنسية. " فالقضية أساسا ليست بين ثقافة عربية، وأخرى بربرية، ولكنها بين العروبة والأصالة والانتماء والوطنية من جهة وبين ثقافة غربية لا تربطها بها سوى فترة حالكة من تاريخنا عشناها تحت الاحتلال الفرنسي من جهة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) عبد الله ركيبي. (2009). سبق ذكره، صفحة 204.

أخرى. وهذه الأفكار والأطروحات، هي بقايا ثقافية التي لا تزال تعشش في عقول وأذهان البعض منا، وهي فئة فرانكوفونية نسيت أو كادت لغتها وماضيها وتاريخ وطنها وتشبثت بأوهام حسبتها حقائق، وتنكرت لأمجادها القريبة والبعيدة وحاولت أن تطمس معالمها عن وعي أو غير وعي"(1). وبالفعل نجحت هذه القوى مرارا في تعطيل العديد من القرارات وعملت على تشويه اللغة العربية وتحميلها وزر التخلف الذي تقبع فيه البلاد لصعوبة تكييف اللغة العربية الفصحى مع احتياجات الجزائر الحديثة، والأهم هو التسويق لمقاربة تزعم تباين صورة الهوية بين ما تتحدث به الدولة وما يرتسم في أذهان الجزائريين عن ذاتهم. وتدعو إلى تصالح الجزائريين مع ذاتهم بالالتفات أكثر إلى الانتماء الوطني المتمايز عن غيره من الانتماءات لأنه يرفع التهميش عن بعد أساسي في الهوية يمثل عمق وروح الجزائر عبر العصور والتي لم تكن أبدا وليدة دين معين ولا حضارة بعينها.

يكشف الفحص الدقيق للمطالب الثقافية تحت راية اللغة والهوية عن صراعات تأخذ الطابع السياسي قوامها التنافس على السلطة والموارد ويصرح "سالم شاكر" قائلا: "يتم الدفع أحيانا بآلية التحديث السوسيو اقتصادي إلى حدها الأقصى. ولا يتردد البعض في القول بأن البروز الفجائي للمطالبة الأمازيغية، إنطلاقا من 1980، كان بمثابة ردة فعل هادفة إلى الدفاع عن التكنوبيروقراطية القبائلية الفرانكوفونية المهيمنة (؟) في جهاز الدولة، والتي كان وضعها مهددا -منذ ذلك الحين- وبشكل مباشر من طرف جيش زاحف من النخب المعربة"(2). ولا يخفى ذلك على المتتبعين للمسألة البربرية ويقف الكثير على هذه الحقيقة. "غالبًا ما النضال في منطقة القبائل من أجل الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية، على سبيل المثال، يمكن تفسيره أيضًا على أنه معركة ضد التعريب الكامل للإدارة المدنية الناطقة بالفرنسية سابقًا: لم يرغب سكان القبائل، الذين لا يتحدثون اللغة العربية جيدا بشكل عام، في فقدانهم مركز مهيمن جدا في الإدارة المدنية"(3). وهنا نصل كما يقول "دريس علي" إلى حقيقة مفادها أن

(1) المصدر نفسه، صفحة 214.

(2) سالم شاكر. (2003). سبق ذكره، 97.

(3) Werenfels. I, (2007), Op.cit. pp. 52-53.

"الصراع الهوياتي أو الاختلاف حول الثوابت الهوياتية في الجزائر لا يتعلق بالإثنيات الفرعية -وإن كانت تشكل الأجزاء الرئيسية للهويات الأساسية المتصارعة- بقدر ما يرتبط بالصراع الثقافي حول الثوابت الأساسية، فالأزمة أزمة نخب وهنا العودة من جديد إلى الصراع التقليدي الذي تذوب فيه هذه الهويات الفرعية. هذا الكلام طبعاً لا يعني الإقصاء الكلي للتأثير الذي يمكن أن تطلع به الهويات الفرعية[1]. فالصراع في الحقيقة هو صراع نخبوي ويكاد ينفصل عن القاعدة الشعبية والملاحظ أن النخب لم تستطع التواصل معها لتعبئتها رغم محاولاتها المتكررة، وهنا نشير إلى التشخيص الذي قدمه الباحث عدي الهواري لهذه المسألة بقوله: «مجتمع ممزق، نخب بلا شعب، وشعب بلا نخب»[2].

2- الطموح الهوياتي والتقابلات الأيديولوجية: خلفيات مسار التعريب ومعوقاته.

2-1- الأبعاد الهوياتية لسياسة التعريب

لقد باشرت الدولة منذ الاستقلال سياسة التعريب ووضعت مخطط يمتد لسنوات ينتهي بالتعريب الشامل للإدارات بداية من التعليم. حيث اعتبر المسؤولون بأن الدولة المستقلة حديثا عليها أن تقف بشخصية تعكس هوية المجتمع وأن عليها قبل ذلك ترميم نسيجه الثقافي الذي مسه الكثير من العبث الاستعماري بمحاولاته لاستئصاله من حواضنه. وهو البرهان الذي لطالما ذكرته المصادر وتطرقت إليه الكثير من النخب ونذكر مثلا وزير الإعلام والثقافة "أحمد طالب الإبراهيمي" الذي أكد بأن "فرنسا قتلت الثقافة الجزائرية بقطعها عن كل طاقة منعشة وبوضعها خارج التاريخ. يتعلق الأمر هنا في اغتيال فعلي". وتعليق "عبد المجيد مزيان" على النموذج الجديد الذي أرادته فرنسا لسلخ ثقافة الجزائريين بأنه قاد "إلى الاجتثاث التام: لم يعد هناك أي ملجأ، أي أمل أخير للنجاة، حتى الدين نفسه أستعمر"[3].

---

(1) دريس علي. (آذار, 2017). سبق ذكره.

(2) Addi. L, Lockman. Z , & Hiltermann. J, (1992), Palestine and Israel in the New Order | | Algeria's Democracy between the Islamists and the Elite, Middle East Report, No. 175, pp. 36-38, p. 37

(3) بنجامين ستورا. (2012). سبق ذكره، صفحة 75.

فأي مشروع بناء للدولة هو في الحقيقة مقابلة لهذا المشروع الاستعماري واستبدال خططه باستراتيجيات بديلة تغوص في أعماق التاريخ للتنقيب عن المقومات الأساسية لهذه الأمة والتي في الحقيقة لم تخفت على الإطلاق بل ظلت حية في المخيال الشعبي والممارسات اليومية للأفراد والجماعات.

ولا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعي–الاقتصادي إلا بإعادة تأهيل هذه الشخصية والأهم هو استكمال الاستقلال بتحرير اللسان والثقافة. وتلعب اللغة دورا مهما في هذا المسار باعتبارها وعاء التراث الثقافي وأصالته. والأولوية بالتأكيد للغة العربية التي تجذرت في المجتمع بناء على خيار الأولين في معانقة الإسلام ولغته التي حملها الفاتحون ومن جاء بعدهم من القبائل التي اندمجت مع المكون الثقافي المحلي. لذلك سعت الجزائر في مراحل البناء الأولى إلى النظر في المحيط القريب لتستمد من الفضاء الثقافي المماثل روح الانتماء وتسترجع مستويات الهوية الجماعية التي تشمل الأمة الأوسع، الأصل في التمايز عن أمة المستعمر. وهذا ما جعل الإسلام مرتكزا أساسيا من مرتكزات البناء الهوياتي والسياسي في الجزائر واللغة العربية كلغة وطنية جامعة ووسيلة التنمية والتحرر الثقافي. وفي سياق ذي صلة، اعتبر الرئيس الراحل "هواري بومدين" أن ثورة الشعب الجزائري، "تتنزل في إطار ثورة الوطن العربي، في حين أن إسلامه جزء من الإنسانية. ولذلك، فالإسلام في شكله الثوري، مدعو لأن يلعب دورا أساسيا في تطوير بنى المجتمع وهياكله وهو دور يقارب في جوهره، الدور الذي لعبه الإسلام في أزمنة غابرة[1]. والحال أنه ركز على اللغة العربية إذ يُعَدُّ من أكبر المتحمسين لتعميمها عبر مشروع التعريب الذي سُنَّت له القوانين وركزت عليه مختلف السياسات الوطنية بما يعكس إرادة السلطة العليا للبلاد ممثلة في رئيسها. وهنا ربما تكمن مشكلة سيتم التطرق إليها لاحقا وهي انحصار هذه الرغبة في فئة محددة في الحكم ولم تكن على الإطلاق محل إجماع بل هناك من قاد حملة مقاومة عنيفة لوقف هذا المشروع ووأْدِهِ.

ولعل ما تتميز به الجزائر، في هذا السياق هو مسارعة حثيثة للتخلص من هذا الإرث واستبداله بمشروع وطني وحضاري يرتبط مع الاختيارات الأساسية للدولة مع وضوح الإرادة السياسية والرغبة

[1] المنصف وناس، (بلا تاريخ). الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي، المطبعة العربية، تونس. صفحة 71.

الأكيدة في إنجاز مشروع التعريب، وتطويعه لخدمة هدف أسمى هو صياغة الهوية الثقافية المتجانسة، وبناء نسق أيديولوجي متكامل يوحد الرؤى وينبذ الاختلاف والتباين داخل المجتمع. ويقوم مشروع التعريب على أربع مستويات كما حددها " المنصف وناس": المستوى الأيديولوجي بتأكيد الهوية الثقافية للشعب الجزائري. والمستوى التواصلي بجعل اللغة العربية أداة تواصل لبناء الشخصية الوطنية، وحوار حقيقي مع الإبداع والخلق. ثم المستوى الإنساني من خلال إثراء الحضارة الإنسانية بالمساهمة بها. ويأتي بعدها المستوى العملي نحو الاستفادة من التطور المعاصر، وخاصة من خبراته ومكتسباته[1]. وتجسد هذه النقاط وضوح الإرادة السياسية والرغبة المتأكدة في تحقيق الأفكار الأساسية لبناء الدولة والمرتكزة على صياغة الهوية الثقافية المتجانسة والموحدة لكل الجزائريين وفق نسق أيديولوجي متين لا يُقِر كثيرا بالاختلاف داخل المجتمع بل يعمل على قولبته وتوحيده.

ومن المؤكد أن قضية التعريب هي إقرار بالامتداد الثقافي والهوياتي لخيارات الثورة الجزائرية واستنفرت جل القوى الوطنية لوضعها موضع التطبيق وكان التعليم هو أول المجالات التي تركزت حولها العملية ليكون المنطلق لتشكل نخبة وطنية مؤمنة بمقومات الهوية الوطنية يمكنها تأميم كل المقدرات والمساهمة في بناء وطن مكتمل السيادة وبشخصية ثابتة غير مهتزة. هذه الشخصية الوطنية بصفة عامة تجد لها امتدادا في الحضارة العربية الإسلامية التي تتحرك في إطارها، ما جعل من المحافظة على اللغة والدين والتقاليد محافظة على الشخصية الوطنية، وفي بعثها إحياء لمشاعر الانتماء. وكما كانت اللغة العربية غاية في الكفاح إبان الاحتلال وجب أن تمثل اكتمال السيادة باستقلال اللسان وتحرره من التبعية اللغوية الفرنسية المسيطرة على الحياة الثقافية والإدارات ومن خلالها إحياء عروبة الجزائر التي سلبها الاستعمار. وبذلك حملت اللغة العربية لواء الوحدة والانتماء وكانت بمثابة المؤشر القوي للشخصية الوطنية وهو السبب الذي جعل الكثير من دعاة التعريب الكامل يلحون على الإسراع بتطبيق هذا التعريب في جميع مراحل التعليم، وعلى تعميمه في الإدارات والمؤسسات المختلفة[2]. فالدولة الوطنية

[1] المنصف وناس. سبق ذكره. صفحة 122.

[2] محمد مصايف. (1981)، سبق ذكره، صفحة 124.

الجديدة ثبتت هذا التراث النضالي، وثمنته باعتباره من أولويات البناء الوطنية. ومن ثمة حددت السياسة الثقافية في الجزائر، بمواصلة كفاحات الماضي، التي استطاعت توحيد الجزائريين وإصرارهم على تحقيق هويتهم المسلوبة واسترجاعها فكان التجانس والثبات السمة الأبرز في كسب معركة الهوية ضد المستعمر ولعل ذلك، ما ستبرزه التشكلات الأيديولوجية والثقافية للدولة الجديدة.

كما كانت مجهودات المسؤولين الجزائريين كما يذكر "محمد عابد الجابري" مركزة كلها على تطبيق مبدأين من مبادئ الثورة: تعميم التعليم وتعريبه، وهما المبدآن اللذان سيحكمان السياسة التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم[1]. والبادرة كانت من ميثاق طرابلس، الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في يونيو 1962، أي قبل إعلان الاستقلال بشهر واحد، حيث نص على أن الثقافة الجزائرية سوف تكون ثقافة وطنية وثورية وعلمية، وأن دورها كثقافة وطنية يتمثل، في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية، المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها ونجاعتها كلغة حضارية، لذلك فإنها -الثقافة الجزائرية- ستعيد بناء التراث الوطني وتقويمه والتعريف به، بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وبناء الشعور الوطني، فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية. إنه منطق التماثل والتشابه في الهوية والثقافة، وجاء التأكيد في الميثاق الوطني "إن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها. ولهذا فإن تعميق استعمال اللغة العربية، واتقانها كوسيلة عمل خلاقة يشكلان إحدى المهمات الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن مظاهر الثقافة، وعن الايديولوجية، وإن الجزائر باستعادتها توازنها من خلال التعابير الأصيلة والمحكمة التجهيز، ستساهم في إثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل، وتستفيد في الوقت نفسه عن دراية من مكتسباتها وخبراتها ..."[2]. وقد حاول القائمون على جمع برنامج طرابلس، التوفيق بين المبادئ الأساسية للإسلام وبين المبادئ الأساسية للاشتراكية. ولعل ذلك ما يفسر أن "البرنامج ركز

[1] محمد عابد الجابري. (1989). سبق ذكره، صفحة 118.

[2] الميثاق الوطني الصادر سنة 1976

بشدة، على غياب نسق أيديولوجي متكامل يوحد بين الجزائر والجزائريين، ذلك أن الأيديولوجيا الوطنية إبان حرب التحرير، كانت تهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الجزائريين، على تنوع مشاربهم، وتباعد رؤاهم، وتناقض فهمهم للعمل السياسي"[1]. والمقصود بحق هنا عمل جبهة التحرير الوطني التي عملت على التوفيق بين توجه جمعية العلماء المسلمين وتوجه الحركة الراديكالية ذات التوجه العلماني مع مصالي الحاج. "فقد كان هدف جبهة التحرير الجزائري، هو بناء الدولة-الأمة، وخلق توافق طبيعي بين القراءة النهضوية لحركة العلماء، وبين التحول الراديكالي، المتمثل في الاشتراكية والتصنيع والثورة الزراعية والثقافية. إنه حضور للعلماء بدون العلماء، واعتراف بهم، بدون تشريكهم سياسيا"[2]. وقد تحددت بذلك معالم المسألة الثقافية في الجزائر بتأكيد الانتماء العربي للجزائر يؤطره مشروع نهضوي عربي إسلامي مناهض للإمبريالية.

فمنذ الاستقلال تأكدت فعليا إرادة التعريب الذي لم يكن منفصلا كهدف عن باقي سياسات الدولة في المجالات الأخرى والتي اتخذت منهجا أيديولوجيا عملت من خلاله على جزأرة الحياة العامة وثقافة المجتمع ويأتي تصريح الدكتور طالب الابراهيمي، وزير التعليم في حقبة الرئيس بومدين، لدى افتتاح الموسم الدراسي 1967-1968، حيث عقد الصلة بين تعريب التعليم والإصلاح الفلاحي وأن الهدف منهما واحد فقال: "الإصلاح الفلاحي هو استرجاع الجزائريين للأرض الجزائرية والتعريب هو استرجاع الجزائريين للروح الجزائرية". وهو في الحقيقة تكريس لحالة استمرت مع الرئيس الذي ما فتئ يؤكد أن "قضية التعريب هي مطلب وطني وهدف ثوري، ونحن لا نفرق بين التعريب وبين تحقيق أهداف الثورة في الميادين الأخرى..." ويحسم الرئيس بومدين الموقف فيقول: "إذن فالقضية قضية التعريب الكامل المطلق وهو هدف إستراتيجي لابد من تحقيقه لأنه ليس لدينا اختيار فنحن مرغمون على السير في هذا الطريق"[3]. وهي محصلة تاريخية قبل أن تكون حتمية الواقع، بمعنى أنها العودة إلى الحالة الطبيعية

(1) المنصف وناس، سبق ذكره. صفحة 51.

(2) المصدر نفسه. صفحة 50.

(3) محمد عابد الجابري. (1989). سبق ذكره،

التي كانت عليها البلاد قبل الاستعمار، وقد كانت النواة الصلبة التي صدت أمواج الطمس الهوياتي التي ما انفك الاستعمار يسعى لبلوغها عبر مشاريع التنصير والتجهيل التي مارسها على الشعب الجزائري. فما فعل التعريب سوى "إحياء اثني"كما يصفه "موحا الناجي" الذي يرافق تعريب المتن "فالأول يتعلق بتجديد وتحديث اللغة العربية الفصحى المعيارية عن طريق إدخال وصياغة كلمات جديدة؛ ويركز الثاني على انتشار اللغة العربية القياسية في جميع مناحي الحياة. ويهدف إلى دمج المجموعات غير العربية في المجتمع العربي من خلال مساعدتهم على تعلم اللغة العربية وتبني الثقافة العربية"[1]. وهو لا يتطابق تماما مع أغراضه ومعناه في الجزائر، إذ من جهته يعتبره أحد عمليات الاستيعاب لمجموعات التفرعات الاثنية في الهوية الثقافية العربية، البربرية والكردية، ونتيجته تراجع لغاتها. لكنه يتوافق مع كونه سياسة منتهجة من قبل السلطات لتحقيق الوحدة الوطنية والشرعية السياسية حول هوية متجانسة تتجاوز الهويات الفرعية التي تسعى لصهرها في التعريف المدمج للهوية الوطنية.

2-2- التقابلات الأيديولوجية ومعوقات مسار التعريب

خيار التعريب كعنوان لاستقلال البلاد وتحرير المجتمع هو اتصال بالماضي وتمهيد لبناء المستقبل، فلا مكان للأمم إلا من خلال ثقافتها ووعائها التقليدي الذي هو اللغة. وهو مكمن أهمية اللغة العربية بالذات في المشروع الوطني الجزائري، فهي بالإضافة لكونها وسيلة الاتصال الأساسية بين الأفراد، هي الوسيلة المترجمة لروح الأمة بنقلها للإرث الثقافي والتعبير السامي عن الشخصية الجمعية لهذه الأمة، وبهذا المعنى تصبح إحدى أهم مكونات خصائص هويتها. وهو ما حمل السلطات إلى رفع تحديها الأسمى عبر مختلف السياسات والذي كان ضرورة طي الصفحة الاستعمارية الفرنسية نهائيا بالإسراع في التعريب. لكن لم يكن ذلك ليلقى الإجماع لدى مختلف النخب فقد خاض التعريب الكثير من المعارك الجانبية خاصة من طرف الفرنكوفونيين الذين حاولوا عرقلة المشروع لما رأوا فيه من تهديد لمصالحهم وعاملا للقضاء على سطوتهم في الإدارة وكل مفاصل الدولة كما سبق الإشارة إليه. ولعل التعريب في

(1) Ennaji, M, 1999, Op.Cit. p.386.

الجزائر تراوح بين القبول الأيديولوجي والرفض الموضوعي كما يذكر كل من "نصيرة سالم وتالي جمال" حيث ظهر شيء من التردد لدى السلطات التي لم تُلْق بثقلها في المشروع وربما يرجع للانفصام داخل النظام ذاته فقد "تبنت السلطة منذ الاستقلال خطابين مختلفين، تجاه هذه المسألة، خطابا رسميا دستوريا يقر بترسيم وتعميم اللغة العربية، وخطابا فعليا يهمش هذه اللغة ويجعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية بلا ترسيم"[1]. وأمام تذبذب الخطاب الرسمي نشأ الخطاب الأيديولوجي المعارض للغة العربية، بل رفض كل ما هو عربي، ورفض الإسلام والبحث في الأصول الأولى للهويّة. والأبلغ من ذلك أن التعريب أخذ طابع المعارك تحددها المنطلقات الأيديولوجية واحتدت بين بعض الأطراف التي يرى قسم منها وهم الأصوليون أن التعريب "أمر أساسي في الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية وتعزيزها، بالنظر إلى أن اللغة العربية الفصحى والموحدة تعتبر رمزا للمعتقدات والمبادئ الإسلامية. يدعون إلى التعريب التام والقضاء على اللهجات واللغات الأجنبية. ويعتقدون أنه يجب تعزيز اللغة العربية الفصحى فقط لأنها لغة الله"[2]. أما القسم الآخر وهم العلمانيون يرون بأن التعريب هو رجعية وتأخر عن الركب الحضاري الذي تمثله مختلف اللغات الحية التي استطاعت تجاوز الظلامية وانتقلت إلى عصور الأنوار والانفتاح الفكري وهو ما لا يتوفر في اللغة العربية التي انكمشت على ذاتها ولم تثبت جدارتها مع هذا التقدم بتأخرها في إنتاج المصطلحات وتأثيرها في فكر الناطقين بها.

وتنطوي ثنائية اللغة هذه، كما يتم تصورها وتطبيقها، على أن اللغة العربية الفصحى هي لغة الماضي المجيد والدين والتقاليد، بينما الفرنسية هي لغة الحداثة والتقدم. إن استخدام اللغة الفرنسية في التعليم والتكنولوجيا والأعمال والإدارة يعني أن اللغة الفرنسية هي لغة النجاح الاجتماعي. وهنا أصبح النقاش حول التعريب وسياسة اللغة في المنطقة كما يوضح "موحا الناجي" ينطوي على نقاش أوسع حول سياسة الحكومة، والأيديولوجية، والسياسة، والدين، والثقافة، والهوية[3]. وهذا ما فتح نافذة لبقاء

---

(1) نصيرة سالم، تالي جمال، سبق ذكره. صفحة 61.

(2) Ennaji, M. (1999). Op. Cit. p. 390.

(3) Ennaji M, 2005, Multilingualism, Cultural Identity and Education in Morocco, Springer, NY. p. 41.

الفرنسية، بل منحها مكانة أرقى على حساب اللغة العربية التي عرفت بعض التقهقر على فترات، كما سمح للهجات المحلية بأن تصعد إلى دائرة الاهتمام كمنافس محتمل قذف به في حلبة الصراع قصدا لعرقلة التعريب ليس إلا. حيث حمل لواءه التيّار الفرنكوفوني المتمكن في الإعلام والإدارة ونادى بالتعدد اللغوي الرسمي، وإعادة الاعتبار للأصالة اللغوية؛ وهي إحياء اللغة الأمازيغية وتعميمها.

وسنجد من بين هؤلاء كما يذكر "محي الدين عميمور" "من تمر عليه سنوات وسنوات لا يقرأ فيها كلمة عربية واحدة، وتطور الوضع إلى أن تحول إلى "غيتو فكري، بكل ما في الكلمة من معاني ودلالات وكان هذا كله جزءا من الواقع الذي يقول بأن عددا هاما من كبار المسؤولين كان يفكر بالفرنسية، وبالتالي يجد راحته في التعامل مع الناطقين بالفرنسية، وهو ما فتح الباب واسعا أمام الطلقاء، الذين أحاط بعضهم بعدد من كبار المسؤولين لا جدال في وطنيتهم" وكانوا حسبه من بقايا الطلقاء الذين يختفون في مجال التكنيك والتخصصات التي تستعمل الفرنسية، حيث لم يبذلوا مجهودا على الإطلاق لتعلم العربية، والأرجح أن ذلك راجع بالأساس "لأسباب إيديولوجية أو لنفور مبدئي من اللغة العربية والمشكل الحقيقي هو أن الجو المسموم الذي أحاط بهذه القضية جعل الكثيرين من هؤلاء سجناء لبعض الصحف الناطقة بالفرنسية، وفي لحظة معينة وجد بعضهم نفسه أسير فكر واحد واتجاه وحيد، ربما كان محوره الرئيسي هو العداء لكل ما هو عربي، وغالبا لأن من جهل شيئا عاداه"[1]. ومن موقعهم هذا أبدوا مقاومة من داخل النظام نفسه بإفراغ تعليمات الوزارات من محتواها أو تركها في درج المكاتب دون تأثير وبالتالي تعطيل المشروع والتشكيك في جدواه.

ومع هذه الظروف أخذ تعريب التعليم يشق طريقه ولكن بشكل متعرج ولم يستطع ولوج الإدارة والحياة العامة بل إن مختلف القرارات الصادرة والقاضية باشتراط المعرفة بالعربية في كل توظيف جديد لم تعرف النور وظلت حبيسة الأدراج، وعلى الرغم من أربعة عقود من التعريب، لا تزال الفرنسية تستخدم في التعليم والإدارة وفي القطاع الخاص. والجهود المبذولة لتعريب النظام التعليمي لم تنجح بالكامل بل

[1] محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 72.

إن اللغة العربية ذاتها حوصرت وهمشت خاصة في العهود الأخيرة حتى أن أحد الإداريين السابقين كتب يقول "والخلاصة البسيطة التي لا يختلف اثنان في الوصول إليها، هي أن اللغة العربية عرفت انتكاسة غير مسبوقة في عهد الرئيس بوتفليقة من خلال الدوس عليها وتجاوزها وإهانتها رسميا في الحياة العمومية والأداء الإداري والحكومي خرقا للدستور والقوانين، وكذلك من خلال المبادرات الرامية إلى استئصالها من جذورها في المدرسة والمؤسسات التربوية والتعليمية، وذلك بعد أن كسر شوكة التيار الوطني المعرب وأعطى التمكين القوي للقوى التغريبية لإحكام قبضتها على أجهزة الدولة وهياكلها... وأعاد قضية التعريب إلى نقطة الصفر رغم بارقة الأمل التي حملها قانون تعميم استعمال اللغة العربية، ورغم النضالات المريرة التي خاضها أنصار التعريب في الجزائر ورغم الجحافل الطويلة والواسعة من الأجيال الجديدة من خريجي المدرسة الأساسية والجامعات والمعاهد الذين يعيشون اليأس والقنوط وهم على هامش"[1]. ويبدوا أن المشكلة كانت منذ الانطلاقة فقد أكد قبل ذلك معاصرو مراحل التعريب على غرار "محمد الشريف مساعدية" الذي أكد فشل المشروع في سياق مقابلة أجرتها معه مجلة الأصالة الجزائرية سنة 1974 يقول فيها "... فعندما صدرت هذه الوثيقة القرار المذكور ظن الجميع أن التعريب قد تم وأن المسألة لم تعد سوى قضية وقت ثم ينتهي كل شيء، وكان من الممكن أن يكون الأمر كذلك لو كانت الأجهزة المكلفة بالتنفيذ تعرف بأن استرجاع مكانة اللغة العربية مطلب شعبي بأن إرادة القيادة الثورية تلتقي مع الإرادة الشعبية حول هذه النقطة، ولكن الأجهزة لم تكن كذلك مع الأسف"[2]. ولذلك، حسبه لم ينفذ المرسوم ولو بكيفية جزئية لأسباب واضحة للغاية وهي في نظره راجعة في شطر منها كما سبق أن ذكرنا إلى كون الأطر المسؤولة عن التنفيذ كلها مفرنسة أو شبه مفرنسة لم تعمل في عقولها بذور الثورة الثقافية بحيث غلب عليها الاعتقاد بأن عملية التعريب هذه موجهة ضدهم. ويضيف إلى ذلك "محي الدين عميمور" عامل الزمن الذي لم يكن يعمل دائما لصالح الاختيار الوطني ما دفع إلى خطوات يرى بأنها كانت كارثية، "فالذي حدث هو أن منطقاً معيناً فرض نفسه على الأحداث، وهو منطق قبول وضعيات مؤقتة، انطلاقا من تبريرات تبدو منطقية أو إنسانية، وهو ما ينطبق بوجه خاص على القضية

[1] بشير فريك. (2019). سبق ذكره، صفحة 131.

[2] محمد عابد الجابري. (1989). سبق ذكره.

اللغوية، ولكن ذلك توسع بشكل مبالغ فيه.. وهكذا أجهضت قضية تعريب الإدارة الكامل في السبعينيات، انطلاقا من ضرورة مجاراة الإطارات التي لم تتمكن بعد من تعلم اللغة العربية، ومن باب الرفق بهم وإعدادهم لتقبل اللغة الوطنية، بدون ضغط أو إكراه"[1]. فالمشكل يرتبط بمقاومة داخلية أنتجت حالة ركود وعدم الاتساق والاتفاق في المواقف والقرارات بل كانت متناقضة في بعض الأحيان فالتعريب كلي في المدارس الابتدائية والثانوية ولكنه جزئي في التعليم العالي. وهناك أيضًا تعريب متباين بين الإدارات وفي مستويات الإدارة ذاتها بين الإدارات والعمال.

ومها تكن الأبعاد الظاهرة والمستترة لحقيقة التعريب ومناهضته، لا يزال التعريب موضوعًا مثيرًا للجدل والاتفاق التام على هذه السياسة لم يتحقق بعد. فقد شكل مجال للصراع بين الدولة الوطنية وفئات سياسية وأخرى ثقافية أيديولوجية من المجتمع المدني، سواء تلك التي ترفض مبدأ التعريب شكلا ومضمونا بممارسات سياسية وإدارية، أو تلك التي تجعل من التعريب أداة أيديولوجية لمعارضة الدولة، هذه الأخيرة وإن كانت مناصرة للتعريب إلا أنها تختلف في نظرتها تجاهه والغايات المرادة منه وتقف على طرف النقيض مع الدولة فإن كانت الحكومة "تعتبر التعريب وسيلة للحفاظ على الهوية الثقافية وشرعية السلطة والوحدة الوطنية. ينظر القوميون إلى التعريب كوسيلة للدفاع عن العدالة الاجتماعية والاستقلال الثقافي. إن استخدام اللغة العربية الفصحى في جميع مستويات التعليم قد يمنح أطفال الطبقة الدنيا فرصة أفضل في التعليم العام وفي الحراك الاجتماعي. يرى القوميون أن التعريب أمر أساسي في الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية وتعزيزها، بالنظر إلى أن اللغة العربية الفصحى والموحدة تعتبر رمزا للمعتقدات والمبادئ الإسلامية"[2]، فلا شك تقريبا في أن التعريب هو مشروع يكتسب من قداسة الوحدة أهمية خاصة، ويتغلغل في ثنايا المجتمع لتعميق الانتماء التاريخي والحضاري وإضفاء الشرعية التاريخية للدولة وبالتالي ضمان استمرار النسق السياسي. الشيء الذي لم تتقاسمه الأطراف الأخرى التي سعت إلى إبراز نقائص مشروع التعريب وإلى اعتباره شرطا غير كاف لتأكيد الهوية الإسلامية للجزائر

(1) محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 69.

(2) Ennaji, M. (1999). Op.cit, p. 390

بدحض بعض الشوائب الأيديولوجية المنافية للقيم الإسلامية. ويستند هذا المنطق حسب "المنصف وناس" إلى أن الجزائر ليست فقط مترددة وأنها متخوفة من أن يتحول التعريب إلى نافذة على التيارات الاشتراكية والعلمانية والليبرالية وبدل أن تترسخ المحتويات الإسلامية للمسألة الثقافية تواصلا مع الماضي القريب والبعيد، يتركز الاهتمام على ثقافة عربية فاقدة لكل محتوى إسلامي[1].

لم يكن التعريب مجرد مواجهة لمخلفات المرحلة الاستعارية، بما تتميز به من فرنسة مطلقة للتعليم والإدارة الحكومية والبيئة الثقافية والاجتماعية، بل كان في مواجهات جانبية كما رأينا قوامها الصراعات الأيديولوجية، غير أنها لم تكن ظاهرة دائما فقد استعملت اللغة كوسيلة في حربها بالفعل إلا أنها كثيرا ما توارت خلف الاثنية مستغلة النزعة البربرية لدى بعض المتحمسين وقدمت اللغة الأمازيغية لحلبة الصراع عوض الفرنسية التي لاقت معارضة شرسة لما تحمله من معاني التبعية واستمرار الاستعمار، فكانت هذه اللغة بإرثها الرمزي وأصالتها خير ما يمكن الاعتماد عليه في كبح مسار التعريب بتشتيت الجهود والروح الوطنية الموحدة صوب خيارات التعددية الثقافية، ويحق لها أن تبرز في الهوية الوطنية وأن تحظى بما للعربية من مزايا التعميم والرعاية. فكان الكفاح ضد التعريب يمر عبر دعم المطالب بترقية اللغة الأمازيغية، اللغة الأم وقد أدى التعريب إلى تهميشها، وسعت بعض الجهات إلى تسييسها كي لا تكون العربية في الجزائر لغة الثقافة أو لسان الدولة. تم تطبيق سياسة التعريب في البداية من قبل السلطات لتحقيق الوحدة الوطنية والشرعية السياسية؛ ومع ذلك، فقد أدت هذه السياسة إلى حد ما إلى نشأة ونمو الحركة الأصولية البربرية، وقد انقلبت بطريقة ما على السلطات العامة وعلى توازنها في معناه الاستراتيجي، "احتدم التوتر بين سلطات الدولة واندفع البربر ذوو الوعي الذاتي في مواجهة مفتوحة، فيما أصبح يعرف باسم الربيع الأمازيغي كانت الخلفية المباشرة للاضطرابات هي قرار اللجنة الرسمية في ديسمبر 1979 بتعريب التعليم الابتدائي والعلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات بالكامل ، وزيادة عملية التعريب في المدارس الثانوية، والتركيز بشكل أكبر على التعليم الديني في المدارس الابتدائية"[2].

---

[1] المنصف وناس. (بلا تاريخ). سبق ذكره، صفحة 164.

[2] Maddy-Weitzman, B. (2011). Op.cit, p. 79.

ولم تكن تلك آخر فصول المواجهة التي ظلت تتجدد في كل مرة والمشترك أنها تنطلق كلما سعت السلطات إلى رفع التجميد عن قانون تعميم اللغة العربية. ويربط "ناصر سعيدوني" بين التعريب ونشاط الحركة البربرية فقد كانت بمثابة رد الفعل على عملية التعريب التي حاولت الجزائر الأخذ بها لتحقيق الاستقلال الثقافي واكتساب المناعة الحضارية، وهذا ما جعل الحركة البربرية ترتبط مطالبها ويتطور نشاطها مع التقدم الذي أحرزته الجزائر في هذا المجال، فكانت المطالب البربرية في السبعينيات رد فعل على تقدم عملية التعريب، كما كان تعريب الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر (1980) والشروع في تعريب الحالة المدنية يوم 20 أبريل 1980 أساسا لأحداث الربيع الأمازيغي. إن دخول قانون استعمال اللغة العربية في الإدارة والحياة العامة والمؤسسات حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ: يوليو 1998 وقرار تعريب الجامعة تعريبا كليا في 5 يوليو 2000، جعل نشاط الحركة البربرية يتخذ شكلا عنيفا، فكانت حادثة اغتيال المطرب الشعبي القبائل معطوب الوناس (29 يونيو 1998) سببا في إشعال نار الفتنة ورفض تطبيق القانون، وبدأ الحديث عن نشوء الحركة المسلحة البربرية التي هددت بقتل كل من يطبق قانون التعريب[1]. وتكتمل فصول المؤامرة مع أحداث منطقة القبائل 2001 والتي أنست النظام في قانون التعريب وحملته على الاعتراف بالأمازيغية وترسيمها لعله يخفف شيئا من حدة الضغط الذي أخذ أبعادا خطيرة هددت أركان الدولة. لتعرف بعدها اللغة العربية انتكاسة غير مسبوقة في عهد الرئيس "بوتفليقة" كما وقف عليها "بشير فريك" من خلال "الدوس عليها وتجاوزها وإهانتها رسميا في الحياة العمومية والأداء الإداري والحكومي خرقا للدستور والقوانين، وكذلك من خلال المبادرات الرامية إلى استئصالها من جذورها في المدرسة والمؤسسات التربوية والتعليمية، وذلك بعد أن كسر شوكة التيار الوطني المعرب وأعطى التمكين القوي للقوى التغريبية لإحكام قبضتها على أجهزة الدولة وهياكلها... وأعاد قضية التعريب إلى نقطة الصفر رغم بارقة الأمل التي حملها قانون تعميم استعمال اللغة العربية، ورغم النضالات المريرة التي خاضها أنصار التعريب في الجزائر ورغم الجحافل الطويلة والواسعة من الأجيال الجديدة من خريجي المدرسة الأساسية والجامعات والمعاهد الذين يعيشون اليأس

[1] ناصر الدين سعيدوني، المسألة البربرية في الجزائر، عالم الفكر، الكويت، العدد 4، المجلد 32، ابريل-يوليو 2004. صفحة 183.

والقنوط وهم على هامش"[1]. ويعتبر ذلك بمثابة دق آخر المسامير في نعش التعريب خاصة مع الاصلاحات التي مست المنظومة التربوية وما حملته من مكاسب للفرنسية على حساب اللغة العربية التي تراجعت أكثر وأكثر بل وتحملت كل اخفاقات المنظومة كما ورد في تقرير اللجنة المكلفة والمسماة لجنة بن زاغو التي حتى تركيبتها هي اعلان انحصار اللغة العربية وموت مشروع التعريب.

إن خطوط المعركة الثقافية واللغوية لم يتم رسمها طوعيا بل كانت مفتعلة وقد ظلت قابعة على طريق التوحيد اللغوي لأغراض تتخطى حدود الوطن، إذ يشكل نجاح المشروع إعلان وفاة المشروع الكولونيالي وبادرة انطلاقة تحررية بموجة ثانية فكرية وثقافية تعزز الشعور الوطني. لكن ذلك لم يتم على النحو الذي يحقق الانطلاقة المنشودة المرتكزة على هوية متينة قوامها لغة موحدة لا تهتز أمام تحديات العصر خاصة ما تعلق بالعولمة والانصهار الثقافي. واستمر فعل المستعمر بعد تفريخ أفكاره التي استبنتها في روح بعض الفئات ونضجها لتأتي على الأخضر واليابس في مسار البناء الهوياتي وتغرق كل محاولات التصالح مع الذات وقبول الأرضية المشتركة التي مهد لها تاريخ طويل من العيش المشترك والاندماج وفق توليفة ثقافية جامعة يرى كل فرد فيها نفسه في غيره من أبناء الأمة الواحدة على هذه الأرض.

3- القضية البربرية والتحديات اللغوية في صراع الهوية

لم تتمكن جزائر الاستقلال من تجاوز مأزق القضية البربرية وما تشكله من خطر على الوحدة الوطنية، ما جعل الدولة تبدو غير حازمة ومترددة مع تصاعد نبرة دعاة البربرية وممارستهم الضغط على الدولة التي ظلت تساير الوضع بشكل أكثر اتزانا لئلا ينزلق إلى أسوأ سيناريوهات الصراع الهوياتي. فقد وقفت هذه القوى ضد تعريف الهوية الوطنية وسعت لفرض نظرتها القائمة على تقديم البعد البربري وإبرازه أكثر بشكل عملي يتجلى في اللغة البربرية التي وجب العمل على ترقيتها وإعطائها مكانة أكبر في مظاهر الحكم ومن خلال التعليم والثقافة وعبر سياسة واضحة لتعميم استعمالها وانتشارها. وقد

[1] بشير فريك، (2019)، سبق ذكره. صفحة 131.

سايرت الدولة الوضع بحذر حيث بادرت لعديد الاجراءات لاحتواء المسألة واخراجها من سياقها المطلبي المنحصر في جهة معينة بجعلها قضية ومشروعا وطنيا لا يخص منطقة بعينها وانما أعادت بعثها كإرث وطني، مكمل للانتماء العربي الإسلامي لتشكل الإطار العام للهوية الوطنية المتصالحة مع ذاتها والتي يقر بها كل أفراد المجتمع ويعتزون بها. فالأمازيغية "عمق تاريخي، من حق كل منا أن يعتز به، تماما كما يعتز المصري بالأصل الفرعوني والعراقي بالأصل البابلي واللبناني بالأصل الفينيقي والفرنسي بالأصل الغالي Gaulois، لكن هذا لا يتناقض على الإطلاق مع الانتماء الحضاري العربي الإسلامي، وهو انتماء لا-عرقي، يجسده المسلمون والمسيحيون والمتدينون والعلمانيون على حد سواء.."[1].

3-1- القضية البربرية من نخبوية الطرح إلى استنفار القواعد الشعبية

يعتقد المدافعون عن البربرية أن هذه الإشادة بالبعد العربي الإسلامي تتضمن منطق الهيمنة الذي يجعل الثقافة البربرية مُغَيَّبة وغير ذات اهتمام على الرغم مما تحمله من عمق تاريخي وغنى ثقافي صنع تمايز المغرب العربي على مر العصور، ويرى "مولود قايد" عضو المحافظة السامية للأمازيغية أن "الأمازيغية كتاريخ وهوية ولغة إما مجهولة، أو مهملة، أو محجوبة، وأن علينا إعادة الاعتبار إليها في كافة مجالات التاريخ والتعليم، باعتبارها همزة وصل بين عامة الجزائريين، وحتى كافة سكان إفريقيا الشمالية[2]. ويلمح إلى فضاء واسع يضم الكثير من الدول والمجتمعات يمكنه أن يشكل الامتداد الحضاري بأبعاده الجغرافية والتاريخية والثقافية. فالمشترك البربري حافز للتضامن البيني ومحرك لعوامل الاتحاد ووحدة المصير بين شعوب المنطقة. والحقيقة أن هذا الشعور ارتبط بالاستعمار الفرنسي وما بثه من فرقة عبر بث وعي زائف بالإثنية البربرية وارتباطها بالأرض بل وصلها بالحضارة الغربية كوريث للإرث الروماني. وتركزت جهوده في منطقة القبائل أكثر من غيرها من المناطق على أنها مؤهلة أكثر من بقية المناطق لنقل مزايا الحضارة الأوربية. "وكان بعض المنظرين يوعزون، بطريقة ماكرة، أن سكان منطقة القبائل ينحدرون من

[1] محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 251.

[2] بشير بلاح. (2017). سبق ذكره، صفحة 252.

أصول رومانية بل آرية، ملمحين من وراء ذلك إلى أن هؤلاء أقرب نسبًا إلى الفرنسيين وأنهم، على أية حال، أكثر قابلية للاندماج زعما منهم بأنهم أقل تشبعًا بروح الإسلام من بقية سكان البلد"[1].

فقد وُجِدَتْ فعلا ثقافة بربرية خاصة سابقة في وجودها على التعريب والأسلمة "استطاع الفرنسيون، بدقة، أن يغرسوا نظاما يصنع نخبا مستعدة لإعادة اكتشاف وتقييم هذه الثقافة ما قبل الإسلامية، والتي كان لخطاباتها تأثير أكبر من خطابات القوة الكولونيالية ولم يكن وجودها يشكل تهديدا للهيمنة الفرنسية التي يدعمها كثير منها"[2]. واستفادت هذه النخب القبائلية خاصة من هذه المعارف واستغلت الهياكل الجامعية لإنتاج وترويج هذا الخطاب عن الهوية المحلية. فلم تكن المراجع التاريخية والثقافية واللغوية البربرية مجهولة تماما، ولكنها كانت متوارية خلف الحضارة الإسلامية التي انغمست فيها ولا تكاد تظهر إلا كمكمل ثقافي يخص بعض الممارسات والتعابير الشفاهية للوقائع المعاشة. ولذا، كان التعليم الفرنسي في المنطقة أكثر كثافة بالمقارنة مع باقي مناطق البلاد بغرض اصطفاء نخبة مفرنسة تمثل وسيطا مع فرنسا ليكون لها دور في إحياء الشعور بالهوية البربرية والاعتزاز بها حتى تلامس مشاعر الأوساط الشعبية. "وكان الأهالي، بغالبيتهم القبائلية، المكونين في التعليم العالي الفرنسي، قد بدأوا التعريف بقيمتهم الثقافية، وكان خطابهم يتوجه غالبا ناحية الفكرة الكولونيالية: "ضمن محور التصورات والتحركات الأهلية، والخط المستقيم لسياسة انتقائية مبتكرة لنخبة أهلية مستخرجة من القالب الفرنسي وقادرة على إعادة نشر ثقافة الاستلاب"[3]. فكان التعليم العالي إذن ملائما بوجه خاص لتطوير سياسة فرنسا إزاء البربر، بزيادة الوعي مباشرة عن طريق تداول معرفة علمية عن شمال أفريقيا تسلك فورا مسار الإنتاج العلمي، لتأصل من خلاله لتمايز إثنية قائمة بذاتها منذ العصور الأولى للوجود البشري.

---

(1) بن يوسف بن خدة. (2012). جذور اول نوفمبر 1954 (الإصدار 2). (مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع. صفحة 239.

(2) كميل ريسلير. (2016). سبق ذكره، صفحة 190.

(3) كميل ريسلير. (2016). سبق ذكره، صفحة 191.

فضلا عن كل هذا ورغم أن مفهوم العرق كما دسته المدرسة الكولونيالية قد اصطبغ بنظرة ثقافية حضارية إلا أنه استبطن أيديولوجية مغرضة أُسْتُغِلّت لحاجات القضية السياسية فكان لكل طرف غايته منها. وإن كنا لسنا في حاجة لإثبات الغرض الاستعماري القائم على الفرقة وإحداث شروخ في النسيج الاجتماعي لإقامة أدوم، كذلك من السهل إثبات تورط دعاة البربرية في زعزعة صف الثورة بخلق بلبلة تشتت مسار التحرر وتنثر بذور معضلة لن تتمكن معها الدولة المحتملة من القيام والاستئثار بالسيادة المطلقة وكانت تتخفى وراء مطالب ثقافية قد تبدو شرعية في الكثير من تفاصيلها. فقد امتطت هذه النخب المتشبعة بالفكر البربري الحركة القومية إبان الاحتلال في حملة استحواذ عامة أصبحت تعرف باسم "الأزمة البربرية" لفرض تصورها في الحركة الوطنية باستبعاد الجزائر متعددة الأعراق واستئصالها عن حاضنتها الحضارية العربية الإسلامية. وذكرت عديد المصادر هذه الوقائع "فلقد كانت منطقة القبائل موقعًا لـ «حرب داخل الحرب» ... حتى داخل التيار القومي السائد، غالبًا ما كان قادة القبائل يمثلون صوتًا معارضًا، يعبرون عن رؤية جزائرية مستقلة كجزائر علمانية ومتعددة الثقافات –جزائرية جزائرية– لا تتوافق مع الأيديولوجية العربية الإسلامية الأكثر هيمنة... حتى أن أكثر هذه الجماعات تطرفاً، بقيادة رشيد علي يحيى، دعت إلى رفض أي إدراج للجزائر في العالم العربي الأكبر، على أساس أن الجزائر كانت بحق أمازيغية بطبيعتها"(1). ونمت هذه النزعة البربرية في كنف الاستعمار وتعززت بعد الاستقلال وكثيرا ما وقفت تتبجح بالخصوصية المحلية الغريبة عن المشرق والتي لا تمت لها بصلة، وتنكر الموروث والتاريخ المشترك وتضع قضيتها في سياق مجابهة الفكر العروبي الإسلاموي، لكنها لا تخفي ولاءها للفرنسية والثقافة الفرنسية ولا تُكِنُّ لها نفس العداء وهذا راجع حسب "بن خدة" إلى عاملين اثنين كان لهما تأثير كبير على صيرورة تكوين النزعة البربرية، وهما كما يلي: "أولا، كون دعاة النزعة البربرية من ذوي التكوين الفرنسي المحض ولم يكونوا يتحدثون اللهجة القبائلية سوى في الوسط العائلي، وكانوا يجهلون بصورة تكاد تكون كاملة أسس الثقافة العربية والإسلامية، مما سهل انزلاقهم بسرعة من

(1) Paul A.Silverstein. (2003). Martyrs and Patriots: Ethnic, National and Transnational Dimensions of Kabyle Politics. in J. McDougall, Nation, Society and Culture in North Africa. London: Frank Cass & Co. Ltd. p. 86.

معاداة العروبة إلى معاداة الإسلام مصداقا للمثل السائر: الإنسان عدو ما جهل. وثانيا، إن الإخفاق الذريع الذي مني به العرب في فلسطين ومواقفهم المخزية أمام دولة إسرائيل قد أحدث في نفوس الشبيبة القبائلية نوعا من النفور إزاء العرب وميلا إلى فك الارتباط بالعالم العربي"[1].

وحافظت هذه القوى بعد الاستقلال على نفس النظرة التي تستبطن العداء للعربية في مقابل سماحة وود كبيرين تجاه الفرنسية، واستمرت في العمل بنفس النهج لكن باستراتيجية مغايرة. حيث وقفت على نخبوية الطرح بالنسبة للقضية البربرية التي لم تنزل بعد إلى مستوى الوعي الشعبي الذي لا يزال على سريرته تشده العاطفة الدينية برواسب ثقافية شعبية تحث على الأخوة في الدين، وهو إلى ذلك لا يستوعب الكثير من الطروحات المتعالمة حول خصوصية الهوية. فكان لزاما عليها العمل على جبهتين، مواجهة المد العروبي حسبها ونشر الوعي بالقضية البربرية على أوسع نطاق لتمس كل شرائح المجتمع القبائلي خاصة. واستطاعت تشكيل لفيف بربري في شكل حركات وأحزاب سياسية متدرجة في التطرف بين الوطنية المطالبة بحضور أكبر للبربرية في البلاد والعمل على ترقيتها، إلى المتمردة الموغلة في التطرف حد المطالبة بالانفصال. لكنها عملت بتناسق لكبح مسار التحرر الثقافي للجزائر بمقاومة التعريب والحفاظ على فضاءات أوسع للفرنسية ولكن أيضا بمعادة المشرق العربي كانتماء وخلفية ثقافية. هذا مع تحييد كامل للمسألة الأمازيغية التي كانت تتخذ كذريعة مطلبية في صورتها الثقافية.

وفق هذا الطرح استوت القضية الأمازيغية وكانت بمثابة القوة المعطلة لعملية البناء الهوياتي في الجزائر، والتي تمحورت أساسا حول تصورات وطنية عروبية إسلامية، اعتبرتها النخب البربرية إجحافا في حق الهوية البربرية وفيها إقصاء أو نكرانا لحضورهم ووجودهم على خط التاريخ وفي الوعاء الثقافي المميز للمنطقة. وأحيا ذلك فيها الوعي النضالي، واستمدت من اللغة الأمازيغية روح المقاومة الثقافية ببروز الرعيل الأول من المناضلين الذين أسسوا للحركات المطلبية أبرزهم "إيدير آيت عمران" و"حسين آيت أحمد" وغيرهم. وكان التحدي هو تعميم الوعي الشعبي بهذه الهوية بعد تنامي الشعور بالتميز الإيجابي

[1] بن يوسف بن خدة. (2012). سبق ذكره، صفحة 240.

تجاه الهوية الأمازيغية في الأوساط الثقافية العالمة. ولقد حصل المثقف الأمازيغي على الأدوات اللازمة لإعادة تعريف مجموعته الاجتماعية بمصطلحات إيجابية، وهي ظاهرة تعتبر إحدى افتراضات نظرية الهوية الاجتماعية. ومعناها أن كل مجموعة اجتماعية تسعى جاهدة لتحديد الهوية الذاتية الإيجابية أو إعادة إحياء هذه الهوية بعكس التصورات السلبية لتصبح قيمة رمزية تترسخ تدريجيا في مخيلة أفراد مجتمعها. ويشرح "عبد الرحمان العيساتي" هذا التحول بالنسبة للبربرية من خلال إعادة تعريف بعض السمات المستخدمة لتعريف هذه المجموعة على أنها سلبية، مثل اللغة أو اللهجة أو لون البشرة وما إلى ذلك. ومن ذلك ربط القارئ الأمازيغي بتراثه التاريخي بإطلاعه على نصوص تاريخ شمال إفريقيا، أو نوميديا القديمة تحت الحكم الروماني، أو عن أصل ولغة بعض الإمبراطوريات الإسلامية المجيدة (الحماديين، المرابطين، المرينيين، الزيريين، إلخ)، الذي لا يزالون مصدر فخر وإلهام للعديد من النشطاء السياسيين والثقافيين[1]. والاعتماد بشكل أساسي على الإشارة إلى اللغة، فإن عملية بناء الهوية البربرية في منطقة القبائل خاصة كما يراها "سالم شاكر" تميل، إلى إيجاد صورة ذاتية وسلطة في مواجهة الإسلاموية العربية ذات النزعة الشمولية[2]. لتكون ثقافة مستقلة عن المجال الأوسع ومنفصلة عنه بمحددات ومراجع مغاربية ذات توجه داخلي صارم. ويضيف "سالم شاكر" أن الحركة المتأنية لتسييس الشعور الأمازيغي عززت هذا الانفصال من خلال توسيعه ليشمل مجالات أخرى: العلاقة بالدين، ومفهوم الدولة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع[3]. وهو بذلك يرسم من خلال مواقفه الصريحة والخطوط الرئيسية لعمله حول اللغة والثقافة، مشروعًا اجتماعيًا يأخذ وجهة نظر ترسخ مبدأ معاكسة العربية الإسلامية في جميع الموضوعات الرئيسية كالتاريخ والتقاليد والتراث المادي والرمزي.

---

(1) Abderrahman El Aissati, (2001), Ethnic Identity, Language Shift, and The Amazigh Voice in Morocco and Algeria, Race, Gender & Class, Vol. 8, No. 3, Amazigh Voices: The Berber Question, pp. 57-69. p. 60.

(2) Salem Chaker, constantes et mutations dans l'affirmation identitaire berbére p. 32.

(3) Ibid. p. 32.

أصبحت الثقافة متشابكة مع سياسات الهوية والصراعات العرقية القومية. فكان العمل يسير نحو تشكيل وعي جماعي أكثر حداثة لدى التشكيلات الأمازيغية، بما في ذلك عمليات إعادة قراءة الوقائع التاريخية وتقييم المكونات الرمزية والثقافية وعلى رأسها اللغة. في هذه الحالة، يصرح "سالم شاكر" "إن معظم العوامل القديمة المساعدة على المقاومة قد اختفت اليوم. فعلى اللغة الأمازيغية أن تغتنم في هذه الآونة (وفي العقود القادمة) فرصتها التاريخية الأخيرة: نكون أو لا نكون؟ هذا هو السؤال المطروح لدى الناطقين بالأمازيغية. فلغتهم وثقافتهم لم تعد الآن محمية من طرف الموقع الجغرافي ولا من طرف نمط تنظيمهم الاجتماعي التقليدي. فكل من النزوح الريفي الجماعي باتجاه المدن الناطقة بالعربية واختفاء خلايا وطرق الإنتاج التقليدية وعملية التمدرس الجماعي باللغة العربية والتأثير اليومي للراديو والتلفزيون يهاجمون وبقوة لم تعهدها الثقافة الأمازيغية من قبل. فحتى النساء حاميات اللغة والثقافة هن اليوم عرضة وبشكل مباشر لعملية الانجراف اللغوي"[1]. ومع ذلك هناك ما يدفعه إلى التفاؤل، فالمعطيات المبشرة موجودة وحقيقية كما تتراءى له، "فلقد تقوى الوعي بالهوية، بشكل رائع، وأصبح إثبات الذات الأمازيغية ظاهرة جماهيرية تمس شرائحا واسعة من الساكنة القبائلية، وبالأخص الشباب. قد تبدو هذه الوضعية، في هذه اللحظة، خاصة بمنطقة القبائل. وقد يكون من قبيل المجازفة سحبها بشكل ميكانيكي على أماكن أخرى انطلاقا من حالة القبائل. لكن مؤثرات عدة تسمح بالقول بأن تطورات مثيلة لا تستبعد في مناطق أمازيغوفونية أخرى. حتى ولو أن المسارات والسياقات تختلف. إننا نتبين فعلا إرهاصات لظواهر موازية لما يحصل بالقبائل"[2]. وفي ذلك إقرار بصعوبة سحب الوعي النخبوي بالقضية على كامل المكونات الأمازيغية التي تختلف رؤاها حول الهوية الوطنية والانتماء. فليس هناك تماثل بين النخب القبائلية والشاوية مثلا أو المزابية حول اتجاهات الوعي والطرح الذي يجب أن تتبعه عمليات إحياء الهوية المحلية. خاصة وأنها تنظر بعين الريبة نحو ظروف النشأة والتأطير الأولي لهذا الوعي المستمد من أعمال الباحثين الفرنسيين وتنفيذ الآباء البيض.

(1) سالم شاكر، ترجمة حبيب الله منصوري، (2003)، سبق ذكره. صفحة 23.

(2) سالم شاكر، ترجمة: عبدالله ثارو، الأمازيغيون اليوم، صفحة 18-19.

لذلك كان أكبر تحد للنخب البربرية (القبائلية خاصة) هو إزالة اللبس حول هذا الارتباط مع عمل المستعمر. وحاول بعض الباحثين كسالم شاكر ترسيخ فكر مغاير عن القضية من كون الوعي الجماعي القبائلي يستند على منظومة من المرجعيات التقليدية، على غرار نسيج الروابط القبلية، مرتبطة بتنظيم سوسيو–سياسي بدون رأس وكذا تقليد أدبي، وبالأخص الشعري منه المطبوع بصرامة شديدة وأقطاب رمزية متعالية على الخلافات الانقسامية كالزوايا والعلماء المحليين. أما في القرن العشرين، فقد أصبحت المرجعية الأساسية تحيل مسألة اللغة، وفي الدرجة الثانية أضحى هناك وعي بتاريخانية الانتماء الأمازيغي للمغرب الكبير الذي تمتد جذوره إلى ما قبل الإسلام. فالإحساس الأمازيغي بالهوية له إذن جذور تاريخية قديمة تمظهرت قبل الفترة المعاصرة بكثير، وليس كما ينزع الخطاب القومي العربي الإسلامي إلى جعل الناس يعتقدون به أي كمسألة أختلقها الاستعمار اختلاقا[(1)]. وهي العقدة التي لم تتمكن هذه النخب من تجاوزها وإقناع غير البربر أو حتى الكثير من البربر أنفسهم من غير القبائل بعدم صحتها. فقد ظلت لصيقة بكل فعل توعوي بالنظر لأثر عمل الاستعمار فيها وبروزها بشكل مفاجئ في الحركة الوطنية أثناء الاستعمار على يد نخب ذات تكوين دخيل لا يمت بصلة بالتوجه العام لبقية النخب. من منطلق وجهة النظر هذه، يمكن أن تكون "الأزمة البربرية" لسنتي 1948-1949 والإنتاج البربري الوطني الذي سبقها وتلاها أكثر ما يوضح ذلك. "فلقد شرع جيل من الشبان القبائليين المناضلين في إطار التيار الوطني الراديكالي (حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في كتابة الأناشيد الملتزمة باللغة الأمازيغية، وبالأخص أناشيد السير على الأقدام لحركة الكشاف المتنامية جدا في منطقة القبائل والمراقبة من طرف الوطنيين بها. تغني جزائر المستقبل بالأمازيغية، وفي الأغلب من خلال كلمات ك: اكر أميس أومازيغ (انهض يا ابن أمازيغ))"[(2)]. وهي دلائل تعزز الشكوك في الهدف من نشر هذا الوعي في الأوساط الشبانية خاصة مع تقدم العمل النضالي بعد الاستقلال الذي تميز بالصدامية والعدائية تجاه مقومات الهوية الوطنية.

---

(1) المصدر نفسه. صفحة 22.

(2) سالم شاكر، سبق ذكره، صفحة 29.

ولجأت هذه النخب إلى سياسة المناورة وخلق الوضعيات الإشكالية بتكثيف الحالات الصدامية مع النظام لاستقطاب المزيد من المتعاطفين والمناضلين من مختلف طبقات المجتمع. وهناك الكثير من الدلائل على هذه المناورات وتحولاتها السياسية الثقافية التي وصلت إلى استنفارها للقواعد الشعبية وهذا خاصة كلما تحركت الدولة صوب التعريب الشامل وتفعيل قوانين تعميم استعمال اللغة العربية. فمنذ عهد الرئيس بن بلة الذي قوبل بالرفض وحمل "حسين آيت أحمد" السلاح ضده ليس ذلك إلا لأنه جهر في خطبته الشهيرة "نحن عرب" وعرف تأسيس حزب القوى الاشتراكية كغطاء سياسي للمطالب السياسية ومن خلفها طبعا الحقوق الثقافية. ثم بعده الرئيس هواري بومدين وبعده الشاذلي بن جديد الذي شهد عهده أكبر انفلات للأزمة فيما عرف بالربيع الأسود فكان أول صدام مع السلطة السياسية في أفريل1980 بجامعة تيزي وزو، والذي أسس لظهور الحركة الثقافة البربرية كتحول في المشهد المطلبي ببروز قوى ثقافية تتبادل الدور مع الحزب المعارض لكنها إلى الآن لا تزال في دائرتها النخبوية ولم تضمن بعد سلطة القوى التقليدية والتعبئة الشاملة.

واستمر العمل على الاستراتيجية المسطرة مع باقي الرؤساء وصولا إلى اليمين زروال الذي أعلن سريان تطبيق قانون اللغة العربية اعتبارا من 5/7/1998. وكان اغتيال المطرب الأمازيغي معطوب الوناس، مناسبة لتظاهر منطقة القبائل ممثلة بأحزابها ضد قانون استعمال اللغة العربية، واستمرت الاحتجاجات يوم 9/7/1998 "حيث سارت تظاهرة حاشدة في العاصمة التي توافد إليها الآلاف في حافلات قادمة من تيزي وزو وبجاية، وحمل المتظاهرون شعارات كتبت بالعربية والأمازيغية تطالب الحكومة بالاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية وتطبيق قانون التعريب تدريجيا كما قالت الصحف. وقال صحافي جزائري هو "خالد بن ققه" في مقال كتبه لجريدة الحياة اللندنية 20/7/1998 وهو من أنصار التعريب الإلزامي بأن الصراع أساسه ثقافي ولا علاقة له إطلاقا بالموقف السياسي وقال: [إن موقف الحركة البربرية كان إلى وقت قريب معادي للسلطة الجزائرية وربما لا يزال، وهم يرفضون تطبيق قانون التعريب]"(1). وأعظم مكاسب القوى البربرية من خلال هذه الأحداث كسبها رهان الشارع وتجييش

(1) عز الدين المناصرة. (1999). سبق ذكره، صفحة 31.

الحشود وفق مناورة مريبة، إذ استغلت استهداف هذه الشخصية ذائعة الصيت شعبيا ما يعني نجاحها في استقطاب الطبقات الدنيا من المجتمع القبائلي الذي صار على ما يبدو أكثر استعدادا وتقبلا للطروحات البربرية في صورتها النخبوية وما كان لها إلا تَحَيُّن الفرصة لتجنيدها كلية لتحقيق المكاسب المرجوة. وكان لها ذلك مع الرئيس بوتفليقة الذي قدم لها هدية بإعلانه من تيزي وزو بأن البربرية لن تكون أبدا لغة وطنية. ويبدو أن دعاة البربرية لم ينسوا له ذلك واندلعت أحداث جوان 2001 بعد مقتل تلميذ على يد قوات الدرك الوطني لتشهد المنطقة والعاصمة أعمال تخريب واحتجاج تحولت إلى مطالب ثقافية بتورية سياسية واجتماعية لكنها في هذه المرة حركت قوى تقليدية أوسع وجودا وأكثر سلطة رمزيا في المجتمع القبائلي تمثلت في العروش حيث رمت بثقلها التعبوي ورصيدها الشعبي في ساحة الأحداث وهو بمثابة إعلان لتمدد الوعي وانتقاله من النخبة إلى العامة في رسالة واضحة للسلطات التي بادرت إلى الكثير من التنازلات والمكاسب لصالح البربرية التي دُسْتِرَت كلغة وطنية وأُدْخِلَتْ المدارس كمادة تعليمية.

3-2- تَلَكُّؤ القضية البربرية أمام الانحصار الجغرافي ومشكلات اللغة الأمازيغية

إن كانت هذه النزعة البربرية قد نجحت في تحديها بأن نزلت بالوعي إلى القواعد الشعبية والضغط على السلطة وتوجيه سياسة الهوية إلا أنها فشلت على أيما جبهة، فقد خسرت معركة الجغرافيا واللغة، فهي لم تستطع بعث الحياة في اللغة البربرية المشتتة بين اللهجات والعاجزة أمام معضلة التقعيد مع مشكلة الخط والكتابة، كما لم تستطع نشر القضية خارج منطقة القبائل وخسرت حلف التنوعات البربرية الأخرى على غرار الشاوية والمزاب والطوارق. ففي المناطق الناطقة باللغة البربرية، "المطلب ليس هو نفسه في جميع أنحاء التراب الوطني. وهي أكثر وضوحا في منطقة القبائل منها في بلاد الشاوية، وهي أقل وضوحًا في منطقة مزاب، على سبيل المثال، حيث لا يُطرح السؤال اللغوي بشكل حاد. الادعاء الرئيسي للهوية، وإن تم طرحه بشكل خجول، هو كونه دينيًا. يتعلق الأمر بإضفاء الطابع

المؤسسي على المذهب الإباضي"(1). وكانت الأمازيغية واحدة من القضايا التي عجلت المواجهة والبروز دون الإلمام بكل المعطيات، فوقعت فريسة للجهوية والانعزال في منطقة بعينها. ولقد استعرض "محي الدين عميمور" مطولا قضية الأمازيغية، عبر لغاتها المتشظية في خمس لهجات أمازيغية أساسية موزعة على خمس مناطق سكانية، أكبرها منطقة الشاوية، في الشرق الجزائري، هذه الأخيرة يؤكد أنه "لم يحدث أن طالبت جماهيريا بالأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية، ناهيك عن المطالبة بها كلغة وطنية ورسمية على حساب العربية، وهو ما جعلها ترفض عقد مؤتمر حول الأمازيغية، لأنها، وهي قلعة الثورة التحريرية الأولى، أدركت أن القضية صيحة حق أريد بها باطل. ومع النفخ في نار النعرات الجهوية وما صاحب ذلك من غرور وادعاء ارتفعت أصوات متطرفة تقصر صفة الأمازيغية على القبائلية وحدها، بحجة أن الآخرين أهملوا لغاتهم وبالتالي فإن الأولوية والأسبقية هي للمناضلين ضد السيطرة البعثية الأصولية"(2). وتسير القضية لأن تكون شأنا محليا ينحصر في منطقة بعينها لم تتمكن من جذب باقي المناطق للانضمام الفعال في الحركات المطلبية والانتصار للهوية البربرية ربما لحالات الريبة التي تنظر بها التشكيلات البربرية الأخرى لهذه الحركات ذات المنطلقات الفكرية التي لا تكاد تحيد عن الفرنسية لسانا وقلما تبنت الأمازيغية في شعاراتها وندواتها والأخطر أنها كثيرا ما تحاملت على الهوية الوطنية ببعدها العربي الإسلامي، ما جعلها تأخذ طابع العرقية المقيتة.

وفي هذا الصدد "يتساءل "يوسف مناصرية" من جامعة قسنطينة، هل الحركة البربرية استعمارية أم وطنية أم عصبية؟؟ ويرى أنها عصبية في منطقة القبائل، بينما نجد (الشاوية في الشرق الجزائري يعتبرون أنفسهم بربر عربهم الإسلام ولا يفرقون بين العربي والمسلم"(3). ويبدو أن محاولات الكونغرس الأمازيغي العالمي وغيره من الواجهات التنظيمية المدنية لتيار الموجة الأمازيغية لتجييش الطوارق وتقريبهم لا تحظ بقدر كبير من الإجماع لدى هؤلاء، بدليل صدور بيان موقع باسم السلطان والنائب السابق بالبرلمان

(1) Chachou, I. (2013). La situation sociolinguistique de l'Algérie Pratiques plurilingues et variétés à l'œuvre. L'HARMATTAN. p. 53.

(2) محي الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس محاولة لفهم المأساة الجزائرية، دار الفارابي، بيروت، 2005. صفحة 405.

(3) عز الدين المناصرة. (1999). سبق ذكره، صفحة 58.

المالي "بحان اگر هماتو"، وذلك نيابة عن شيوخ وزعماء و سلاطين قبائل الطوارق في مالي، حيث أوضح البيان المذكور بأن ما أسماه "بافتراءات الكونغرس العالمي الأمازيغي قد وصلت ذروتها، وعليه فإن علماء وشيوخ وسلاطين الطوارق يستنكرون ويدينون تلك الافتراءات التي يفبركها المسمى إبراهيم بلحسن"، وأضاف البيان: "نؤكد للكونغرس الأمازيغي وللعالم بأن الطوارق قبائل مسلمة، لها جذور عربية، وعلاقة بالعرب واللغة العربية، وهذا هو الصحيح الذي يشهد به التاريخ والواقع"، وهذا البيان وقبله بيانات وتصريحات لهذا الطرف أو ذاك يعكس جانبا من الجدل الفكري والأيديولوجي والتجاذبات القائمة التي تعدت في مداها الأنتلجنسيا المتصدرة داخل الطوارق أنفسهم لتشمل النخب المؤدلجة من دعاة القوميين العربية والأمازيغية إلى جانب الإسلاميين الذين دخلوا على خط المواجهة في الآونة الأخيرة[1]. وجاء التأكيد من طرف "ناصر الدين سعيدوني" الذي كتب يقول "إن المسألة البربرية ظلت محصورة في منطقة القبائل ولم تتبن أفكارها المناطق التي تتكلم لهجات بربرية أخرى مثل الأوراس وميزاب والهوقار، هذا إذا استثنينا أفرادا قليلين لا يعبرون عن ميول السكان ومواقفهم، وهذا ما جعل الحركة البربرية حسب تعبير الجنرال أندري (General Andre): «قضية قبائلية لا أكثر ولا أقل»"[2]. وفي ذلك تأكيد على اختلاف الرؤى حول مدلول المطالب الهوياتية وظهور حالات التنافي في الخلفيات والمنطلقات الفكرية حول قضية البربرية.

ولم تستطع القضية البربرية عبر الحركات المطلبية من تجاوز حدود منطقة القبائل، رغم العديد من محاولات التبرير التي سعت لإيجاد تفسير لهذا النشاط المكثف والوعي الزائد بالمكون البربرية في هذه المنطقة مقارنة بغيرها، خاصة وأن الكثيرين يربطون بينها وبين عمل المستعمر على خلق الفرقة بين ابناء الشعب اعتمادا على العرقية وتركيزه وفق مصادر تاريخية عديدة على منطقة القبائل التي خصها بعديد الامتيازات من نشر التعليم الفرنسي ونشاط الآباء البيض والكنائس وكذلك تكثيف احتكاك أبناء المنطقة بالثقافة الفرنسية من خلال تسهيل الهجرة. بالإضافة إلى الجهود الأكاديمية التي ركزت على

[1] اكناتة ولد النقرة. (2014). سبق ذكره، صفحة 47.

[2] ناصر الدين سعيدوني، سبق ذكره. صفحة 182.

إحياء اللغة القبائلية وتدوينها انتهاءً بإنشاء الأكاديمية البربرية بباريس، مرورا بخلق الأسطورة القبائلية المبنية على التفوق العرقي وبثها في نفوس أهل المنطقة للنفخ في العصبية. ومن ذلك ما أورده مثلا "كميل ريسلر" "كانت الثقافة الحجر الأساس فعلا، لكل تشريع كولونيالي. وبالتشديد على التنوع الثقافي التقليدي، كانت السلطة الكولونيالية تتفادي أن يمنح عامل قوي للتلاحم (كالإسلام أو الشعور بالتجمع الثقافي) فرصة لمجتمع ما يزال متنافرا للإتحاد انطلاقا من موارده المجددة. لأجل هذا، لم يكن أعضاء الحكومة يخفون ذلك، وسيكون التقسيم الإمبراطوري المبدأ الجديد للسياسة الأهلية، وسيتوجب في سبيل هذا إعطاء الأولوية لمقابلة: العربي/القبائلي... وهكذا، بدلت «الأسطورة القبائلية» عن العرق المقارب، اليسير استيعابها والمحتمل تحالفها، وجهتها تدريجيا. فلم يكن الأمر يتعلق بإطراء إدماجها الكلي، وإنما على العكس من ذلك بالتأكيد على خصوصية الطابع البربري المعتبر سلاحا ضد العروبة. وستسجل هذه «السياسة البربرية» تقدما واضحا إلى غاية الحرب"[(1)]. وقد حاولت الكثير من النخب القبائلية الخروج من عباءة الاستعمار وتبرير انتشار الوعي بالهوية الذي تختص به منطقة القبائل فقد جاء على لسان "حسين آيت أحمد" وهو يحاول إيجاد مبرر لهذه الدعوة وإعطائها تفسيرا يحافظ على الانسجام الوطني عندما صرح بأن: "الأمة الجزائرية لها عدة مستويات في السرعة من حيث التطور وحسب المناطق، وأن مظاهر استيقاظ بلاد القبائل المبكر من حيث عمقه وسرعة انتشاره فرض على القبائل واجبات تتعلق بالشخصية الوطنية ومنها المكون أو الثابت البربري"[(2)]. وبشيء من التفصيل يشرح "سالم شاكر" هذه الوضعية بتناول مختلف الكليشيهات حول النخب المؤطرة للوعي القبائلي في محاولة لتصحيح النظرة تجاه القضية التي أسيء فهمها فبالنسبة له إذا كانت النزعة الأمازيغية قد تنامت بالقبائل وليس في مكان آخر خارجها، فلأن هذه المنطقة شهدت منذ بداية القرن تناميا قويا للشرائح المتوسطة (تجار، مثقفون، تكنوبيروقراطيون، أصحاب المهن الحرة، بورجوازيون ومقاولون). ويرى أن هذه الأطروحة تأخذ أشكالا لصياغات متعددة. فالبعض يربط بين "النزعة الأمازيغية" وأهمية النخب المفكرة القبائلية ذات التكوين الفرنسي. والبعض الآخر يربطها بوزن النخب الاقتصادية القبائلية، وبالضبط

(1) كميل ريسلير، سبق ذكره. صفحة 187-188.

(2) ناصر الدين سعيدوني، سبق ذكره. صفحة 182.

"البرجوازية" التجارية والمقاولة في هذه المنطقة. وأخيرا يقيم آخرون علاقة بين النزعة الأمازيغية والنخب التكنوبيروقراطية القبائلية والممثلة بشكل زائد عن الحد وتقليدي في نفس الوقت، في جهاز الدولة الجزائرية. ويخلص إلى القول أنه "كيفما كانت التنويعة، فإن الأطروحة المركزية تتمثل في الإقرار بوجود علاقة أساسية بين واقعة سوسيولوجية وبروز المطالبة بالهوية الأمازيغية بالقبائل، فالنزعة الأمازيغية ليست أساسا تطلعا شعبيا واسعا وعميقا، حركة إثنية بل تعبيرا أيديولوجيا ثم سياسيا عن الشرائع العليا للمجتمع القبائلي"[1]. ومن جهته، ينفي نفيا قاطعا هذه المسلمات وإن أجاز أشياء خاصة بالقبائل تتعلق بسمتين مميزتين: - أهمية وقدم الهجرة نحو فرنسا والتي نجمت عنها مثاقفة غربية في كل شرائح المجتمع القبائلي.
- وحدة القبائل اللغوية والثقافية. إلا أنه يدعو للإقرار بأنه "ليس وجود نخب مفكرة أو اقتصادية — هو الذي يحدد الشخصية الأيديولوجية والسياسية— أتت مؤخراً للقبائل؛ بل أساسا بعدها الثقافي وتاريخها الحديث، هذان — اللذان يعطيانها وجهها الخاص. هذا ما يجيزه — على أية حال — (هـ، روبرتز) عندما أعترف بأن العامل الحاسم في تشكيل الوعي القومي القبائلي ذو طبيعة ثقافية، والمعطيات السوسيولوجية والاقتصادية ليست سوى "عوارض" ربما شجعتها أو قوتها، لكن لم تخلقها من عدم ولن تفسرها"[2]. في الواقع، إن محاولات التفسير والفهم لظاهرة فرط الوعي الهوياتي بالقبائل، ولأن كانت مسنودة بالحجج المدرجة لم تتمكن من إيصال حقيقة الفهم للقضية كما تتصوره نخبها. لتبقى بعيدة عن تمثل مختلف المكونات البربرية الأخرى للهوية البربرية في بعدها الوطني الجامع المكمل للهوية العربية الإسلامية التي تعززت بفعل التمازج الثقافي وحتى العرقي بين أبناء المجتمع الواحد. سيكون من الأهمية بمكان التركيز على مواطن التماثل عوض التركيز على أساطير مستندة على أوهام، وفي أحسن الحالات على روايات خارجية مقطوعة عن واقع الهوية الأمازيغية.

وعلى صعيد آخر بالنسبة للعديد من ناشطي القضية البربرية تعد اللغة هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على ثقافتهم ونظام معتقداتهم وإدامتها. وهدفهم هو أن تصبح ذات قيمة وإحياءها وضمان

---

[1] سالم شاكر، سبق ذكره، صفحة 96.

[2] سالم شاكر، سبق ذكره. صفحة 100.

انتقالها من جيل إلى جيل في صورة مثالية تجعلها تواجه تحديات أن تكون ذات استخدام نشط وتواصل يومي، وتبتعد عن كونها شفاهية فولكلورية منفصلة عن الواقع ومبعدة عن الوظائف الرسمية. فعملت جاهدة لفرضها في النظام المدرسي وإقحامها في البيئات الرسمية. ومع النضال لنصرتها وإثارة الجدل حول تهميشها وجب حل بعض المشكلات المرتبطة بها في ذاتها، فالبربرية كلغة منطوقة شفاهية عليها كما يقول "موحا الناجي" أن تواجه ثلاث مشاكل رئيسية تعيق تدوينها: (أ) وضعها الرسمي باعتبارها لهجة إقليمية، (ب) حقيقة أنها متحدثة فقط، و (ج) معضلة الخط البربري[1]. ولم تصل إلى حلها إلى اليوم على الرغم من الجهود المبذولة في ذلك مع تأسيس هيئات رسمية أوكلت لها مهام الرقي باللغة والثقافة الأمازيغية، فهذه المشاكل مرتبطة باللغة في حد ذاتها لكنها تتعلق أيضا بجوهر اجتماعي يضغط سلبيا على كل محاولات التقعيد والتدوين، فأي خيار هو تحول إلى إقصاء وهيمنة تستأثر بها جهة على حساب أخرى ولا سبيل للتنازل في ذلك مادامت السانحة قد أتيحت للتعبير عن الخصوصية المحلية وفرصتها في البروز أكثر من غيرها. ويعلم كل طرف إلزامية الاختيار بينها لاستحالة حضورها مجتمعة ففي ذلك موت محتوم لمشروع اللغة البربرية الموحدة.

وذكر الكثير من الباحثين والمهتمين بأنه لا توجد هناك، في الوقت الحاضر، لغة أمازيغية بالمعنى الكامل الذي تشير إليه كلمة لغة، وبأن بناء لغة جديدة أو إحياء لغة افتراضية من التشكيلات اللغوية المنبثقة عنها لا زالت بعيدة عن التحقق. وبشيء من الوضوح الصادم يؤكد "غابريال كامب" أنه في الواقع "لا توجد اليوم لغة بربرية، بمعنى أن تكون هذه اللغة انعكاسا لجماعة بشرية واعية بوحدتها... ومن المحتمل أن اللغة البربرية، تلك اللغة المشتركة بين البربر، والموغلة في القدم، والتي لم توجد في غير أذهان اللغويين، والأرجح أنها لم تكن تزيد عن مجموعة من اللهجات المتقاربة فيما بينها"[2]. وفي نفس السياق يضع كل من "الجيلالي رقاد ومحمد كحلي" اللغة الأمازيغية في صورة مبهمة حول لهجاتها، التي تقترب في الكلام والأصوات وتبتعد في المعاني، وهذا ما خلق حالة جدلية بخصوص "ما إذا كان يتوجب

(1) Ennaji, M. (2005). Op.cit, p. 89.

(2) غابريال كامب، سبق ذكره. الصفحات 44-45.

تصنيف هذا النسق اللغوي في خانة اللغة، أو تصنيفه في خانة اللهجة، بسبب افتقاره إلى نظام رمزي هجائي وقواعد نحوية وصرفية موحدة بين جميع مستخدمي هذا النسق، على المستوى الوطني"[1]. وبالتالي تتضح صعوبة الانتقال بالأمازيغية من المستوى الشفوي الذي هو السمة التي ميزتها على الدوام إلا في بعض الاستثناءات، إلى المستوى الكتابي المنشود، خاصة مع بروز بعض الصراعات الأيديولوجية حول اختيار خط الكتابة وكذلك الأرضية اللهجية التي يجب أن تنبني عليها اللغة المقَعَّدة.

فالبربرية أكثر تعقيدًا من خلال حقيقة أنها عبارة عن لهجات متناثرة على أقاليم عديدة وأن المتحدثين يمكنهم تبني أساليب مختلفة للتحدث، وأن الاختلافات بين هذه اللهجات يتعلق بهوياتهم الإقليمية ويرتبط ببيئاتهم الاجتماعية. فلكل منطقة سمة عامة تميزها عن غيرها بتقاليدها وموروثها الثقافي ما ينعكس على منطوقها وبنيتها اللغوية عبر الكلمات والحروف والتراكيب التعبيرية. وهناك عدة أنواع رئيسية من البربرية في المغرب الجزائر: القبائلية، الشاوية في الأوراس، المزابية في غرداية، والطارقية في أقصى جنوب الجزائر. بالإضافة إلى باقي التنوعات في المغرب العربي وجنوب الصحراء. والميزة الأساسية هي الافتقار إلى الوضوح المتبادل بين جميع هذه الأصناف خاصة بين التنوعات المتباعدة جغرافيا. كما أنها ليست موحدة بين اللهجات على امتداد استعمالها بين مختلف الأقاليم وتبتعد عن بعضها في الفهم المتبادل، وليس من السهل تقعيد اللغة standardisation سواء على مستوى المسند أو القواعد النحوية، ناهيك عن تأخرها المعجمي في إنتاج كلمات التداول العصرية التي في الغالب تقترضها من اللغات الأخرى كالعربية والفرنسية، والأبعد استيعابها للمصطلحات والمفاهيم العلمية والتقنية والفلسفية ما يضعها في مقام اللغة الفقيرة ذات الاستخدام المحصور. وبالفعل، فإن علماء اللغة المتخصصين في هذا الموضوع، مثل "نايت زيراد"، "يعتبرون أن فكرة «المعيار الأمازيغي» هي فكرة طوباوية في ضوء الظروف الاجتماعية السياسية الحالية. كما يعتقد سالم شاكر، بعد إدخال الأمازيغية في نظام التعليم، "أنه لا يمكن أن يكون هناك بربرية معيارية". وأن أساس العمل يجب أن يظل هو المتغيرات المختلفة

[1] الجيلالي رقاد، محمد كحلي، سبق ذكره. صفحة 286.

المنطوقة والمعلمة"(1). في الواقع، هذا المعيار سيزيد من حدة ظاهرة ازدواجية اللغة diglossique في الجزائر، وسيولد ازدواجية أخرى بين اللغة الأمازيغية العالية ومتغيراتها اللغوية المنخفضة.

وقد حملها هذا الواقع إلى السير في طريق المفاضلة بين اللهجات وتقديم أيها فرضت نفسها بالاستناد لمعايير أكثر موضوعية يتقدمها غزارة الإنتاج العلمي والحضور النشط في التظاهرات. ولا شك في أن هذا الخيار سيدفع إلى الاختلاف أكثر حول أيها أحق وأجدر بتبوء هذه المكانة والأخطر أن يحث هذا الخيار على انعزالية أكبر لأي فئة ويشجعها على الاستئثار بالموروث الثقافي وتنامي الشعور بالاستقلالية الذي ينتهي بمطالب الانفصال. وهناك بعض الإشارات تأتي خاصة من اللهجة القبائلية التي يراد لها أن تتبوأ هذه المكانة. ومن ذلك محاولة "نادية بردوس" مثلا التي سعت لإبراز الوضع المتفرد للهجة القبائلية، وتقول: "بالتأكيد، من وجهة النظر الدستورية، فإن متغيرات الأمازيغية، الموجودة على الأراضي الوطنية، تستفيد جميعها من نفس المكانة (اللغة الوطنية التي يعتمد تعليمها على الطلب الاجتماعي ...). ولكن، على الأرض، تتميز القبائلية بنشاط مكثف للمطالبة والإنتاج، ولا سيما من خلال هيمنتها على ممارسة التدريس"(2). وحتى لا تقع في مشكلة الانقسامية التي قد تشكك حتى في وحدة التنوعات الأمازيغية، توضح بأن الحديث عن لغة القبائل لا يعني إنكار كل علاقاتها مع اللغة الأمازيغية "ولكنها تسمح للقبائل بالتحرر من مكانة اللهجة لتصبح لغة ويتم الاعتراف بها على هذا النحو"(3). وهذا التفرد للقبائلية بالنسبة لها هو عملية دائمة استمرت لزمن طويل مَرَّ بفترتين: "فترة تميزت بالتطور اللغوي للغة القبائلية حيث كان هناك قدر كبير من العمل على اللغة بهدف تحديثها وإدخالها في مختلف المجالات التي تم استبعادها منها رسميًا. كانت هذه الفترة من الستينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبدأت الفترة الثانية من عملية التفرد الاجتماعي اللغوي بشكل واضح منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما تحدث العديد من الفاعلين، الذين كانوا

(1) Nadia Berdous, la problématique de la dénomination de tamazight, Cnplet/Men Www.Cnplet.Dz Timsal N Tamazight N°09 Décembre 2018 . p 166.

(2) Nadia Berdous, Op.Cit . p 163.

(3) Ibid. p 165.

ناشطين وباحثين في المجال الأمازيغي، بشكل صريح عن لغة القبائل"[1]. وهذا الوضع هو في الحقيقة نتاج عامل تاريخي، حيث سبق وأن عمل الاستعمار على إحياء القبائلية التي وضع لها القواميس وشيء من الدراسات النحوية التي تأسست عليها مناهج تعليم القبائلية بالذات. وآخر مرتبط بمسار الحركات المطلبية الثقافية التي تركزت في منطقة القبائل دون غيرها وهذا يولد لدى أهلها نوعا من الشعور بالأحقية والجدارة بفعل هذا المسار النضالي المليء حسبهم بالتضحيات، ويجب أن ينتهي بتقدم لهجتهم على حساب باقي اللهجات.

وليس ببعيد عن هذا السيناريو تقف المسألة عند المعضلة الثانية التي لم تفصل فيها محاولات التدوين وهي مشكلة الخط، بأي أحرف ستكتب هذه اللغة؟ ولا زال النقاش إلى اليوم لم يفصل بعد بين مختلف التيارات ووجهات النظر في ذلك. كان الاتجاه العام هو لكتابة البربرية باستخدام الأبجدية العربية وهو خيار تدافع عنه أغلب النخب الوطنية خاصة في منطقة الشاوية والمزاب لاحتضان البربرية في بيئتها الوطنية وتسهيل القبول لدى أغلبية المجتمع لما تحمله العربية من رمزية وقدسية ولكن أيضا لوجود موروث بربري متعلق خاصة بالدين مدون بالخط العربي. الاتجاه الثاني يرى بتدوين اللغة البربرية باستخدام النص اللاتيني وهذا الخيار تنتهجه أغلب النخب المفرنسة والعلمانية وينتشر خاصة في منطقة القبائل، وأخيرا التفناغ وهو الخط البربري القديم، يجد له أنصارا لدى الطوارق خاصة ويهتم به الكثير من الباحثين لأصالته وارتباطه المباشر باللغة البربرية. على أية حال، الاتفاق حول الخط المعتمد ضروري لعملية المواءمة ولإنجاح المشروع ككل. فرسم أصوات الكلام مسألة فنية بسيطة، ولكن الوصول إلى اتفاق بشأن الحروف الأبجدية والكلمات الهجائية أمر بالغ الصعوبة بفعل التجاذبات خارج اللغة بتدخل العوامل الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية. بينما يُخضع النص العربي اللغة البربرية للغة والثقافة العربية، فإن النص اللاتيني يربطها بالماضي الاستعماري والاستلاب الثقافي، أما التفناغ فتجعلها أثرية فولكلورية

[1] Ibid . p 165.

جامدة لا تمت بصلة بالمخيال المعاصر. وهي الفجوة التي عجزت القوى البربرية عن سدها للمضي قدما في مسار التعميم والتوحيد.

لقد أبانت القضية البربرية على تخبط في الطرح تقاذفته تارة المواجهات الأيديولوجية وتارة أخرى النضال السياسي، ما أثر على طبيعتها التي لم تفصل في كونها مسألة عرقية تسعى لممارسة الحكم على طائفتها وباسمها وفق الأطر السياسية، أم كونها قضية ثقافية مجتمعية غايتها تحقيق فضاء أوسع للتعبير عن وجودها في كنف الدولة الجامعة. وهذا ما جعلها وسيلة هدامة في يد البعض تعمل في الكثير من الظروف على تشتيت جهود الدولة والمجتمع بتوجيه النقاشات نحو الطرح الهوياتي الذي لم تستوعبه لكنه يتصدر اهتماماتها وترى ضرورة الفصل فيه قبل أي مشروع لبناء هذه الدولة. فحسب رأيهم ستظل هذه الدولة حاملة لبذور زوالها ما لم تفصل في هويتها، فنشأتها الأولى عليلة إذ سمحت باستئثار طائفة بالحكم وفرضت نظرتها حول تعريف البلاد وحددت بيئاتها الحضارية دون الإشارة إلى تنوعات اثنية أحق بالبروز والتصدر في تعريف الهوية الوطنية. ولم تستطع هذه الفئة تبني موقف ثابت يستند إلى مقاربة واضحة في التعامل مع المعطى الهوياتي خاصة في شقه اللغوي إذ تتقمص في بعض الأحيان ثوب الأيديولوجيا لتقتحم فضاء للصراع الأيديولوجي بين المعربين الإسلاميين من جهة والمفرنسين العلمانيين من جهة أخرى لكن بلا مقومات فكرية مستقلة تقدم مشروعا متكاملا لبناء مجتمع حديث يسد نقائص الأيديولوجيتين السابقتين، بل تبرز فقط كحليف للتيار الفرانكوفوني ضد المعربين والتعريب. وتبدو مكتسباتها التي انتزعتها في نضالها بحصولها على صفة لغة وطنية بموجب تعديل الدستور سنة 2002، أو بتأسيس المحافظة السامية للأمازيغية أو حتى الأكاديمية البربرية في باريس انتصارا للأيديولوجيا على حساب اللغة والثقافة البربرية التي لم تستفد إطلاقا من أي مبادرات جادة لترقيتها وفتح الورشات لحل مشاكلها ومعوقات تعميمها وهو ما أكده "أرزقي فراد" في متابعته لوضع اللغة البربرية ويقر بأن وضعها الحالي لا يبشر بالخير. ويكاد يجزم بأن السبب في ذلك يعود إلى تغليب الطرح الأيديولوجي التغريبي على حساب الطرح المعرفي، من طرف بعض مسؤولي الهيئة المذكورة ولعل النجاح الوحيد الذي حققته حسبه المحافظة السامية للأمازيغية، يتمثل في تكريس الصدام بين الأمازيغية والعربية ما أثر سلبا

على الطابع الوطني للأمازيغية، وقد يمهد الطريق لاستبدالها بـ " اللغة القبائلية"، التي رفع شعارها دعاة الانفصال[1]. على أي حال، أمام ضرورة تعديل الحروف الأبجدية المعتمدة للغة البربرية وتوحيدها، فإن أي محاولة سيكتب لها الفشل ما لم تنطلق من دراسة اجتماعية لغوية عميقة، تتناول خاصة الاتفاقات الهجائية التي سيتم اعتمادها بين مختلف التنوعات والمواءمة بينها وبين الواقع. وكذلك التوفيق التقني بين أصوات الكلام وتصويرها بالاتفاق بشأن الحروف الأبجدية والكلمات الهجائية، وهما أمران بالغا الأهمية لإنجاح مشروع اللغة الموحدة.

من المنطقي، أن هذه النقاط تترك المجال مفتوحاً لمسألة الهوية في التيار البربري. فقد حاولت الزمر السياسية الدفع بالقضية اللغوية إلى المعترك الأيديولوجي دون سابق تسلح بمفاهيم الوحدة الوطنية وأولويات البناء الهوياتي، والأكثر من ذلك تجاهل الاستعدادات الشعبية لتناول مثل هذه القضايا دون اختلاق النعرات وإثارة العصبيات. ناهيك عن كفاءة اللغة البربرية في استيعاب الوعي الثقافي والمرور به من حالة الموروث الشفاهي الكامن إلى حالة نشطة ذات إنتاج مؤثر يخلف مخزونا علميا وفكريا وأدبيا تتلقفه الأجيال وتستثمر فيه لترسيخ مكون ثقافي متكامل يمكن توظيفه في مختلف مناحي الحياة. ولم يستفيدوا على وجه التحديد من الاجراءات الواردة في السياسة العامة حول اللغة والهوية من خلال التعديلات الدستورية والإصلاحات التربوية التي أعطت مساحة أكبر للغة والهوية الأمازيغية. لكن هذا وضع مغاير، لم تستوعبه النخب البربرية فقد استندت إلى الاعتبارات العرقية أو الأيديولوجية، ولم تركن أبدًا للاعتبارات الثقافية، واستمرت في المعارضة ورفض كل مشاريع التسوية الهوياتية.

---

[1] محمد أرزقي فراد. (2016). الأمازيغية وسؤال الانتماء مقالات وحوارات. الجزائر: دار هومة. الصفحات 17-18.

الفصل السادس:

الدراسة الميدانية

قبل مباشرة العمل الميداني وجب تحديد الموضوع بجوانبه البحثية التي نقترب بها من الظاهرة محل الدراسة. فكل العمل الميداني يستوجب بعض السند المنهجي لضمان الحياد العلمي في تناول الظاهرة وكذلك استحضار التفكير العلمي والموضوعية في الطرح والتقصي للإجابة على تساؤلات الدراسة. لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعريج على مختلف نقاط الخلفية المنهجية وتباحث الخيارات المتاحة لانتقاء الأنسب منها لإجراء البحث.

1- الإجراءات المنهجية للدراسة

1-1- منهج الدراسة:

يرتبط المنهج مباشرة بطبيعة الدراسة التي تحدد المنهج الأنسب والذي يمكن الباحث من الإجابات على التساؤلات بشكل دقيق ومضبوط على اعتبار أن كل المناهج تحتمل صحة الاختيار، لكن منها ما هو أنسب للموضوع في حدوده المنهجية وطبيعة مادته البحثية. ولما كانت الدراسة تُعنى بفحص الحقائق الراهنة للمسألة اللغوية وعلاقتها بهوية الانتماء في المجتمع الجزائري، فإن من هذا المنطلق يكون المنهج الوصفي أكثر ملاءمة للدراسة للتقرب من مجتمع البحث وجمع المعطيات والبيانات، بما يقدمه من فسحة في الخيارات بين الأدوات النظرية والميدانية معا، للتقصي وتفسير الظاهرة اللغوية. إضافة إلى أنه يوفر للباحثين أساليب للتحليل من الناحية الكمية والكيفية لهذه البيانات، فالدراسة لا تتوقف عند مجرد الوصف السطحي وإنما تتعداه إلى التفسير والتحليل بالغوص في عمق الموضوع وسبر أغواره.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه: "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها

وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[1].

1-2- أدوات جمع البيانات والمعطيات:

نتعامل في موضوعنا مع أدوات مباشرة للبحث كوسيلة لجمع البيانات للإجابة عن إشكالية البحث وأهدافه ما تطلب استخدام أكثر من أداة:

- **الملاحظة:** وهي وسيلة أساسية في البحوث الأنثروبولوجية. أداة اتصال مباشر مع ميدان الدراسة، تفيد بالكشف عن أدق تفاصيل الظاهرة من خلال المشاهدة المباشرة والاستماع بتركيز عالي، لفهم عميق وإدراك شامل للواقع. وتعرف على أنها: "المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة"[2].
- **الاستبيان:** وهو الأداة الرئيسية التي اعتمدنا عليها في تحليل تساؤلات الدراسة. وهذا لكونه يكشف آراء المبحوثين عبر مجموعة الأسئلة المطروحة والتي هي مترابطة بطريقة منهجية بما يخدم الموضوع. وهو وسيلة دقيقة ومباشرة يتم من خلالها استجواب الأفراد دون مقابلتهم تضمنت أسئلة مختلفة منها المغلقة والمفتوحة لتنوع الآراء التي تفيد في عملية التحليل بغية التوصل إلى أرقام إحصائية ومقارنات عددية. وقد تعددت التعريفات التي أعطيت للاستبيان ونذكر منها تعريف "إبراهيم ابراش" بأنه "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة وترسل إلى الأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها"[3].

احتوت استمارة الاستبيان على مجموعة أسئلة مقسمة على أربعة (4) محاور:

<u>المحور الأول</u>: تضمن بيانات شخصية عن المبحوثين.

(1) علي معمر عبد المومن. (2008). مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب. ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر. صفحة 287.

(2) ابراهيم ابراش. (2008). المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. عمان: دار الشروق. صفحة 261.

(3) المصدر نفسه، صفحة 269.

المحور الثاني: تضمن أسئلة لكشف تمظهر الهوية الوطنية كهوية وسيطة من خلال اللغة في ظل تمايز الخصوصية المحلية.

المحور الثالث: تضمن أسئلة حول مدى تعبير تفاعل الأفراد مع قضايا اللغة والهوية عن استواء الوعي الهوياتي.

المحور الرابع: تضمن أسئلة لرصد كيف يتوافق الوعي بالهوية الوطنية والخصوصية المحلية ما يؤدي إلى ارتسام هوية الانتماء.

1-3- مجالات الدراسة:

- المجال الزمني:

انطلق البحث في سنة 2016، وامتد على فترة خمس سنوات التي قسمت وفق المسار البحثي المنهجي حيث استهلنا بحثنا بالدراسة النظرية والاستطلاعية للتعرف على الموضوع في بعد النظري ثم تحسس متغيراته ميدانيا والتمهيد لانطلاق العملية البحثية الرئيسية وصولا لمرحلة تفريغ البيانات وتحليلها واستنتاج النتائج. انطلقنا من الإحاطة النظرية بتوسيع القراءات حول الموضوع ومتغيراته وذلك بغرض أولا الالمام بالأدبيات التي تقدم المفاتيح لفهم الظاهرة وتفسيرها، وثانيا توجيه البحث بضبط الإشكالية وحصر تساؤلاتها بعد الاطلاع على مختلف زوايا البحث التي تناولت الموضوع من قبل.

- المجال المكاني:

نظرا لطبيعة الموضوع ومقتضيات الزاوية البحثية التي تفرض الاقتراب من كل مكونات المجتمع الجزائري وفق معيار اللغة والأصول العرقية، لم يكن بالإمكان الاقتصار على منطقة محددة، ولا حتى التنقل بين مختلف مناطق الوطن. فكان الحل في استغلال مناسبة المعرض الدولي للكتاب الذي يقام

سنويا بالجزائر العاصمة ويشهد إقبالا واسعا للأفراد ومن مختلف مناطق الوطن حيث قمنا بتوزيع استمارات الاستبيان على المبحوثين ومحاورتهم حول الموضوع وفق محاور البحث.

– المجال البشري وعينة البحث:

تم ضبط العينة الممثلة للظاهرة المراد دراستها، والتي شملت أفرادا حاولنا أن يكونوا معبرين عن مختلق مكونات المجتمع الجزائري. الذي يمثل بالنسبة لنا مجتمع البحث الذي نريد استقصاء موضوعنا داخله، ويشير مصطلح (مجتمع البحث) في كثير من أدبيات البحث العلمي إلى "مجموع الوحدات التي يمكن أن يتعامل معها الباحث في سبيل جمع بياناته البحثية؛ وهو بذلك تعبير عن كتلة ليست محصورة ومحددة بالضرورة من حيث عدد أو أسماء وحداتها؛ لكنها محددة من حيث توفرها على سمات ومعايير عامة ومشتركة يرتكز عليها الباحث في بناء المقاييس الأولية لإطار المعاينة."[(1)]. لكن بطبيعة الحال لا يمكن الاحاطة بكل وحدات المجتمع بالنظر لاتساعه لذلك تقدم المنهجية الحل في اقتطاع جزء منه يكون ممثلا له ومعبرا عن مجمل مكوناته وهو ما يطلق عليه العينة. والعينة هي: "مجموعة من الوحدات المستخرجة من مجتمع بحثي واحد، والتي تتوفر على تلك المتغيرات التي يريد الباحث أن يدرسها، وقد تضم العينة وحدة معاينة واحدة، أو كل وحدات المعاينة ما عدا واحدة، أو أي عدد بينهما"[(2)].

وقد ركزنا هنا خاصة على معيار اللغة وما يعتقده الافراد عن أصولهم العرقية، فكانت العينة عرضية وبعد الحصول على البيانات والتي قاربت في البداية الـ 150 مبحوث قسمناها إلى قسمين المتن الفعلي ومتن المراقبة والحجم النهائي للعينة تحدد بعد التفريغ وتكرر الإجابات وتشابهها وتقرر الاكتفاء بإجابات 73 فرد والتي اشتمل على الاتجاه العام لإجابات المبحوثين ككل. ومثل حجم عينتنا المنتقاة حيث توزعت على النحو التالي:

---

(1) سعد الحاج بن جخدل. (2019). العينة والمعاينة مقدمة منهجية قصيرة جدا. عمان: دار البداية نائرون وموزعون. صفحة 17.

(2) المصدر نفسه، صفحة 14.

يظهر من خلال الجدول رقم 01 (انظر في الملاحق) أن العينة مست مختلف الفئات العمرية لكن بنسب متفاوتة، حيث كانت النسبة الأكبر لمن هم دون 30 سنة 56,16% بينما من هم بين 30 و40 فمثلوا ما قيمته 24,66% لتليها فئة بين 40 و50 بنسبة 15,07% وفي الأخير 4,11 % لمن هم بين 50 و60 سنة.

بالنسبة للجنس تنوعت عينتنا وشملت كلا من الجنسين، حيث يوضح الجدول رقم 02 (انظر في الملاحق) التوزيع بينها، إذ بلغت نسبة الذكور 68,49% والإناث 31,51% وقد ضمت أفرادا من الجنسين، توزعت على كل مناطق الدراسة الميدانية، إذ نلاحظ أن أكثر الفئات هم الذكور مقارنة بالإناث.

كما تباينت مستويات التعليم فقد اتضح من خلال الجدول رقم 03 (انظر في الملاحق) النسبة العالية للجامعيين من بين أفراد العينة حيث بلغت 71,23 % بينما النسبة الأضعف فكانت لذوي المستويات التعليمية الأدنى، الثانوي 13,70 % والمتوسط 12,33 % ثم في الأخير المستوى الابتدائي وكانت النسبة 2,74 %.

وتبين أن معظم أفراد العينة على الأقل يتقنون اللغات واللهجات الوطنية وهذا ما يبينه الجدول رقم 04 (انظر في الملاحق) فكانت الأغلبية تتقن الفصحى بنسبة 97,26 % أما الدارجة فكانت النسبة مرتفعة أيضا 95,89% وفي المستوى الثالث أتت الامازيغية المحلية بمختلف تنوعاتها بنسبة 67,12 %، أما اللغات الأجنبية فقد قلت النسب نوع الما لكن مع ملاحظة شيء من الكفاءة اللغوية ما يفسره النسب المرتفعة للجامعيين من بين أفراد العينة. فكانت اللغة الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى بنسبة 65,75 % تليها الإنجليزية بنسبة 41,10 %.

جاء في الجدول رقم 05 (انظر في الملاحق) أن أفراد العينة يمثلون نسبا أعلى ومتقاربة حيث يتوزعون بين الريف والمدن الصغيرة بنسب 46,58 % و42,47 % على التوالي بينما من هم من المدن

الكبيرة نسبيا حسب معيار عدد السكان أكثر من 100 ألف نسمة فكانت أقل بنسبة تقدر بحوالي 10,96 %. كما جاءت نسب موقع مكان الإقامة قريبة جدا من واقع التوزيع السكاني في الجزائر يوضحها الجدول رقم 06 (انظر في الملاحق) حيث تنحدر النسبة الأكبر من المناطق الساحلية بنسبة 42,47 % ثم تليها المناطق الداخلية بنسبة 31,51 %، وفي الأخير نسبة 26.03 % تمثل المنحدرين من المناطق الجنوبية.

2- عرض ومناقشة النتائج

السؤال الأول: كيف تتمظهر الهوية الوطنية كهوية وسيطة من خلال اللغة في ظل تمايز الخصوصية المحلية؟

ترتب عناصر الهوية الوطنية حسب ما تمليه مدركات المجتمع لذاته الجماعية التي تشكلت وفق مقتضيات التفاعل مع البيئة والزمن ومعهما مختلف الأحداث التي خبرتها الأمة وصقلت شخصيتها الوطنية. "فالشخصية الوطنية للشعب الجزائري إذن هي قبل كل شيء نفسيته، وما يتفرع عن هذه النفسية من تقاليد ومواقف وآمال ومطامح، وهي بصفة عامة هذه الحضارة العربية الإسلامية التي تتحرك في إطارها، وما الدين والتقاليد واللغة إلا مظاهر لهذه النفسية، وبما أن حياة هذه المقومات دليل على حياة الشخصية الوطنية، كانت المحافظة على اللغة والدين والتقاليد محافظة على الشخصية، والتفريط فيها تفريطا في الشخصية"[1]. وهو المعطى الذي أفضت إليه نتائج الدراسة من خلال الجدول 7 (انظر في الملاحق) حيث برزت أهمية اللغة من بين مجمل العناصر التي تمثل الهوية الوطنية حيث سجلت أعلى نسبة 69,86%، ويدقق بعض المبحوثين بتخصيص تنوع معين حيث ذكرت اللغة الأمازيغية بنسبة

(1) محمد مصايف. (1981). سبق ذكره، صفحة 124.

16,44%، والعربية 13,70%. ويحتل الدين مكانة معتبرة أيضا بنسبة 43,84%. ليتأخر التاريخ والعادات والتقاليد التي ظهرت كأحد أهم عناصر الهوية الوطنية ولو بنسبة ضئيلة 13,70%، 15,07% على التوالي. ولو التفتنا إلى الدين الذي يمثل أكثر ما يعرف به المسلمون عموما أنفسهم. بالنسبة للجزائر فإن التركيز على الهوية الإسلامية العربية كان خيارا لمجابهة المستعمر وظل كذلك في التفكير في بناء الدولة، ويقول المؤرخ الفرنسي "شارل روبيرت أجيرون" "إن تركيز العلماء على الهوية العربية-الإسلامية كان محاولة منهم لمواجهة الأيديولوجيات الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم"(1). فقد كان الإسلام جزءا لا يتجزأ من عناصر الشخصية الجزائرية، وارتبط ذلك بحب الوطن، بحيث أن الأغلبية الساحقة للانتفاضات الوطنية انطلقت من المساجد والزوايا وصلب جيش التحرير الوطني سيكون من أبناء الزوايا والمعاهد الإسلامية(2).

من غير الممكن فهم الهوية الوطنية في الجزائر دون فهم ما يستتبعه بناء الأمة الجزائرية، والذي لا يمكن فصله عن الحقبة الاستعمارية وما تلاها، ويؤكد الكثير من الباحثين أن بناء الدولة في الجزائر كان من عمل الدولة المستقلة، ولا يمكن تخطي العامل الاستعماري في تزايد الوعي بالهوية الوطنية والتمسك بها في مقابل عمل الآلة الاستعمارية على طمسها ومسخها. "فلا يمكننا فصل تطور الوعي الوطني nationalisme الجزائري، كسلاح أيديولوجي في النضال التحريري ضد الاستعمار، عن عملية إنشاء وتشكيل الأمة الجزائرية... لذلك فإن الاستعمار هو الذي يهيئ الظروف لتطور القومية، أي فصل المستعمَر عن المستعمِر"(3). حيث كما يقول بنجامين ستورا "خلقت الدولة الأمة، وأكدت وجودها"(4). وكان قبل ذلك "موريس توريز" (Maurice Thorez) الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، في سنة 1939 قد حاول بناء أطروحته حول فكرة محورية مفادها أن تشكيل الأمة الجزائرية

(1) Ageron, C.-R. (1979). Op.cit, p. 583.

(2) محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 48.

(3) Majumdar, M. (2009). Op.cit, p. 48.

(4) Stora, B. (2003). Algeria/Morocco: the passions of the past. Representations of the nation that unite and divide . The Journal of North African Studies, 8(1), 14-34. doi:10.1080/13629380308718493

ما يزال في طور «غير مستقر» وأنها بصدد البحث عن ذاتها. "تطور الأمة الجزائرية تاريخيا يندرج في منظور التقدم والرقي العام، يتميز بعملية الاختلاط الثري بسبب تمازج عدة أجناس ذات أصول مختلفة ومعتقدات دينية متنوعة هذه الأجناس التي قدر لها أن تتعايش سلميا تحت رعاية دولة فرنسا ذات النظام الجمهوري المناهض للاستعمار، ويتعين على هذه الأخيرة أن تسهر على امتزاج هذه الفئات السكانية فيما بينها وتوفير الشروط الموضوعية لتجسيد رغبتها في التعايش بصورة مشتركة... إنها أبعد ما تكون عن استكمال نموها ككيان جماعي متناسق ومتضامن بين «عشرين جنس» تصبو جميعا إلى تجاوز اختلافاتها للانصهار في بوتقة واحدة مبنية على المساواة الكاملة بين عناصرها في الحقوق والواجبات"[1].

وقد انعكس ذلك في إجابات المبحوثين الذين عبر الأغلبية منهم في سؤال حول العنصر الذي لا يمثل هويتهم المحلية كما هو الجدول 08 (انظر في الملاحق) أنه لا يوجد عنصر بعينه من عناصر الهوية الوطنية لا يمثل الهوية المحلية بنسبة 52,05%. ويذكر الكثير منهم بعض العناصر على غرار الفرنسية التي وإن كانت ليست من بين العناصر المعرفة رسميا إلا أن العديد لا يرونها من صميم عناصر هويتهم المحلية بنسبة 23,29%. وهناك نسب قليلة تركز أيضا على اللغة وترى أن العربية لا تمثل الهوية المحلية 8,22%. ونسبة مهملة 2,74% ترى في الامازيغية أنها لا تمثل الهوية المحلية.

كان هذا النموذج للدولة المركزية من اختلاقات وتلفيقات طرحتها المزاعم الاستعمارية ذات الأبعاد الإقصائية، غير أن ذلك قوبل بالكثير من الرفض والدحض من قبل المجتمع ككل وتوارثته كل الأجيال ليثبته أكثر الرعيل الأول من الوطنيين ودفعهم ذلك إلى إحياء نموذج أصلي للدولة منبعث من الميراث الجزائري المستقل عن الوجود الاستعماري الفرنسي، الذي بنى عقيدته على إنكار وجود أمة جزائرية مشيرا إلى عدم وجود دولة جزائرية مستقلة قبل 1830. والأسوأ محولات إبراز الاختلافات

[1] محفوظ قداش. (2008). تاريخ الحركة الوطنية. الجزائر: دار الأمة. صفحة 577.

والتأكيد عليها من منطلق انفصالها عن المعنى الكلي للأمة واستقلاليتها الثقافية عنه. فلا هي تنتمي إليه كما أنه لا يعبر عن جوهرها.

ويستند هذا النموذج إلى العديد من الأبعاد التاريخية والثقافية والجغرافية في تأكيد الوجود السابق للأمة الجزائرية والجزائر، التي كما يذكر العربي ولد خليفة "تتميز وهي واسطة العقد في غرب المنطقة العربية الإسلامية بمقومات للتجانس والوحدة قلما اجتمعت في جهات أخرى من نفس المنطقة أو خارجها، فبجانب وحدة العقيدة الإسلام في مذهبيه المالكي والإباضي فقد حدث امتزاج حضاري سكاني استمر أكثر من ألف عام، نتج عنه تبادل تلقائي للسمات الثقافية بمخزونها التراثي الجديد والقديم، أسفر عن إرث مشترك بين جميع الجزائريين، أفشل محاولات الكولونيالية القديمة والجديدة لزرع أطروحات التمايز بين العناصر على أساس عرقي أو ثقافي"[1]. فقد وجدت هذه الأمة صيغ الضمير الجمعي الجزائري وفق مسار تشكل يمتد لقرون لا يمثل فيه الاستعمار إلى مرحلة عابرة أضافت لبنة في زيادة الوعي بالمكون الثقافي الجامع بين مختلف أفراد المجتمع وجعلت المجتمع الجزائري أكثر تماسكا ومقاومة، إذ أنه شكل أداة فعالة عبر العصور لتقوية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريين، صقلت جوهره الثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي، حيث "أقاموا على أساسه حقيقتهم الاجتماعية وشخصيتهم الوطنية داخل كيان جغرافي شكل وطنا لهم في الأقاليم الجزائرية كلها ومنذ القدم"[2]. علاوة على البعد الامازيغي الذي سبق في الوجود حقًا ولكن توافق في التطور إلى حد الانسجام مع المعطى الإسلامي العربي. لذلك يكاد يجمع المبحوثون على عدم وجود تعارض بين خصوصيتهم المحلية والهوية الوطنية، حيث جاءت النتائج كما في الجدول 09 (انظر في الملاحق) أنه لا يوجد تقريبا تعارض بين الهوية المحلية والهوية الوطنية لدى المبحوثين وكانت تلك إجابة 67,12% منهم بينما يرى 32,88% بأنه ثمة تعارض بين الهوية المحلية والهوية الوطنية.

[1] محمد العربي ولد خليفة. (2007). سبق ذكره، صفحة 247.

[2] ابراهيم مهديد. (2006). سبق ذكره، صفحة 114.

والواقع أن الجزائر ليست استثناءً، مثلها مثل أغلب الدول الحديثة هي نتيجة توليفة من العوامل ذات سياقات طبيعية وعرضية، مفروضة أو يتم اختيارها بحرية إلى حد ما. فقد بنت أيديولوجيتها الوطنية متأثرة إلى حد كبير بالنموذج الجمهوري والسياسي والحداثي، مع الاحتفاظ ببعض الملامح لمفاهيم الإثنية للأمة تعود إلى الأزمنة السابقة مضاف إليها عناصر ثقافية للقومية أكثر حداثة. وترى "مارغريت ماجومدار" أن فكرة الوحدة الوطنية تدين بالكثير للأيديولوجية الجمهورية الفرنسية في هذه الأصول، وكذلك في شكل الفكر الديغولي، "يجب القول إن القومية الجزائرية مستوحاة إلى حد كبير من نموذج الدولة الجمهورية الفرنسية. في الأساس، اقترح مشروع التحرير الوطني أن تكون الأمة مصدر السيادة السياسية. تمامًا مثل الأمة الفرنسية في الحقبة الثورية، يجب أن تستند الشرعية التي طالبت بها الأمة الجديدة لحكم نفسها على الثورة، العام صفر للنظام الجديد، وليس في ماضي الأجداد"[1]. وعلى الرغم من وجود بعض عناصر الجمهورية الفرنسية إلا أن ذلك لم يشكل حسبها الرافد الوحيد في تشكل القومية حيث تضيف "...من الواضح أن القومية الجزائرية صُنعت على عكس القومية الفرنسية. على الرغم من وجود بعض عناصر الجمهورية الفرنسية هناك، إلا أن جوهر القومية الجزائرية هو التأكيد على الحق في السيادة المستقلة باسم الاختلاف. يتسم بغياب الادعاءات بالعالمية التي تميز من حيث المبدأ النظام الجمهوري على النمط الفرنسي. علاوة على ذلك، في نفس وقت المشروع سياسيًا، تتم تعبئة الأمة الجزائرية حول هوية ثقافية وعرقية ودينية (عربية-إسلامية) مرتبطة بإقليم محدد كأرض وطنية"[2].

ولعل ذلك ما يفسر بعض الخيارات الثقافية والتي تحمل شيئا من الترنح وعدم الفصل ما أدى إلى سقوط الدولة في العديد من المطبات السياسية التي تجد لها مرجعا في الأبعاد الثقافية والهوياتية، لضبابية الطرح بين الفهم المترتب عن ممارسة الهوية من جهة ومتطلبات تعريف الدولة من جهة أخرى. وقد بدأ قبلا ليظهر جليا وفق "المنصف وناس" في برنامج طرابلس 1962 "الذي ركز بشدة، على غياب نسق إيديولوجي متكامل يوحد بين الجزائر والجزائريين، ذلك أن الأيديولوجيا الوطنية إبان حرب

(1) Majumdar, M. (2009). Op.cit, p. 50.
(2) Majumdar, M. (2009). Op.cit, p. 51.

التحرير، كانت تهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الجزائريين، على تنوع مشاربهم، وتباعد رؤاهم، وتناقض فهمهم للعمل السياسي..."[1]. حددت الاختيارات الكبرى للمسألة الثقافية في الجزائر، من خلال برنامج طرابلس حيث أوجد توفيقا استثنائيا بين المبادئ الأساسية للإسلام وبين المبادئ الأساسية للاشتراكية. وقد أكد على:

-الانتماء العربي للجزائر؛

-صياغة مشروع نهضوي عربي إسلامي؛

-بناء القدرات الاقتصادية الوطنية؛

-المعاداة للإمبريالية وانجاز الإصلاح الزراعي؛

-تحقيق مجتمع العدالة والمساواة[2].

ويذكر المنصف وناس بأن هذا التقليد في بناء الدولة الجديدة قد أوصدها، وانعكس ذلك في مواثيقها التي كرست هذه القراءة للثقافة الجزائرية، حتى وإن كانت تحت جبة الاختيارات التنموية اشتراكية. ورغم بعض التوجهات التحديثية إلا أن الإقرار بهوية عربية إسلامية للثقافة الجزائرية بقي واضحا. ولعل هذا التأكيد، هو ما يسمى في الخطاب السياسي "بالوفاء لأصالة الذات وعدم نكران الانتماء"[3].

لكن على العموم تم التركيز على الوحدة والتجانس بمنطلقات سوسيو ثقافية اختزالية ترى في الدين الإسلامي واللغة العربية جوامع يمكن بناء الشعور بالانتماء الوطني الناشئ حولها ومن خلالها. فكان الدين كمشترك عام يجمع الجزائريين واللغة التي تم حصرها في العربية وفق ما تقتضيه بنية الدولة

---

[1] المنصف وناس. (بلا تاريخ). سبق ذكره، صفحة 51

[2] نفس المصدر، صفحة 51.

[3] نفس المصدر، صفحة 37.

القومية. وتأتي اللغة لدى المبحوثين كأكثر العناصر المعبرة عن الهوية وهذا راجع إلى حقيقة اللغة التي هي في الغالب الأعم رمز الهوية المحلية والتعريف الثقافي في ظل التماثل الديني الذي يطبع مكونات المجتمع. فالتنوع اللغوي بين مناطق الوطن يضع الفرد أمام محك التمايز لكن أيضا أمام الحاجة لتأكيد وجوده من خلال عامل الاختلاف هذا في الهوية الوطنية. وهو ما تطرحه في الغالب القضية الأمازيغية لتدحض فكرة التجانس وهيمنة نموذج الأمة المتماثلة. لكن في المقابل يشكل هذا الإصرار على اللغة بالذات ضرورة للحفاظ على وحدة الوطن وفرض لغة وطنية جامعة تعرف من خلالها الجزائر والجزائريون وعاء الانتماء الحضاري الذي ننتمي إليه وتخطي خطر الانفصال والانزلاق في غياهب التشتت والتشظي إلى كيانات أصغر. وذكر "محي الدين عميمور" أن أهم عناصر المأساة التي استهدفت فيها وحدة الوجدان الوطني وتأكيد مزاعم المجتمع "الفسيفساء" هو الارتباك أمام الشرخ اللغوي وبالنسبة له فإن ذلك مرتبط بعدم تطبيق القرارات المرتبطة بتعميم اللغة الوطنية، وتمييع كل الإجراءات التي اتخذت لتحقيق الوحدة اللغوية ولتعميق الانتماء الوطني الحضاري، كل ذلك وما ارتبط به وقاد إليه كان بداية الطريق نحو المأساة[1].

ولدى السؤال عن العنصر المغيب في تعريف الهوية الوطنية والذي يجب إبرازه أكثر توضح النتائج في الجدول 10 (انظر في الملاحق) أن النسبة الأكبر من المبحوثين ترى أنه لا يوجد عنصر بعينه من عناصر الهوية تم تغييبه في تعريف الهوية الوطنية 31,51%. بينما يؤكد العديد منهم على عنصر اللغة بشكل عام 16,44%، أو مع التخصيص بين اللغة الامازيغية والعربية 6,85%، 10,96%. ثم يأتي الدين وباقي العناصر بنسب متدنية لا تتعدى 8,22% سجلت للدين وما دونها للتاريخ والعادات والتقاليد بنفس القدر 4,11%. وتؤكد هذه النتائج بأن عنصر اللغة هو أهم عنصر يحدد المواقف من الهوية على الرغم من أن الكثيرين لا يرون بتغييب أي من عناصر الهوية الوطنية. لكن تأتي اللغة في صلب اهتمامات الأفراد لهويتهم ونظرتهم لحقيقة بروز خاصيتهم اللغوية في الهوية الوطنية. ويمكن التطرق إلى هذا بنظرتين مختلفتين يمثلها فريقين، دون بعض الحسابات الأيديولوجية، فبالنسبة للناطقين باللغة

[1] محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 80.

البربرية تعبر اللغة عن كينونتهم الخاصة وكما يوضح "موحا الناجي" "ترتبط اللغة بتأكيد هويتهم الثقافية البربرية. إنه أهم مؤشر على وجودهم كمجموعة عرقية داخل بلد عربي وإسلامي رسميًا. لغة البربر هي رمز هويتهم ومؤشر لخصوصية المغرب الثقافية واللغوية.

في الحقيقة، ما يميز المغرب وشمال إفريقيا عن بقية العالم العربي هو العنصر البربري"[1]. أما بالنسبة للعموم، وجدير بالذكر أن منهم الناطقون بالبربرية، يرون في اللغة الحاضنة الأولى للهوية الوطنية المرتبطة بالإسلام ولكن أيضا اللغة السائدة والمميزة على الأقل لمختلف الدويلات التي قامت تاريخيا على هذه الأرض. كما أن الواقع يعطي اللغة العربية سواء الفصحى أو الدارجة مكانة اللغة المشتركة كما سنوضح لاحقا. وقد جاء في كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني تفصيل في ذلك حيث يقول "... وإذا نظرنا من جهة اللغة إلى هذا الخمس البربري وجدنا أن نحو 90 في المائة منهم يجيد الكلام العربي العامي إجادة تجعله لا يكاد يتميز عن العربي في شيء... فاللغة العامية العربية هي لغة كل الأهالي المسلمين في أرض الجزائر سواء كانوا من العرب أو البربر أو غيرهم واللغة العربية الفصحى هي اليوم عندهم جميعا لغة النهضة والتفاهم العلمي والاجتماعي. والأمر الذي لا شك ولا ريب فيه هو أن اللغة العربية الفصحى قد أخذت من جديد تتغلغل في سائر الأوساط، وذلك بفضل الصحف والدروس والمحاضرات: واللسان العربي يدافع عن نفسه دفاعا شديدا، وقلما انهزم في ميدان الدفاع"[2].

"وتبدو حركة الدولة لتوحيد اللغة والثقافة متعارضة مع وضعية تعدد لغوي، فوجود عربية وقبائلية أو أمازيغية دارجة، إضافة إلى الفرنسية، يكبح ويخون إرادة ثقافة عربية وطنية، ويخلق توترات مصحوبة بردود فعل مجتمعية"[3]؛ وهذا ما تضمنته إجابات المبحوثين المبينة في الجدول 11 (انظر في الملاحق) الذي كشف أن الشعور بأن الهوية المحلية مهمشة أمام الهوية الوطنية لم يكن الحالة الغالبة بل على

---

(1) Ennaji, M. (2005). Op.Cit. p. 44.

(2) احمد توفيق المدني. (1931). سبق ذكره، صفحة 142.

(3) عمار بلحسن. (1999). المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر. تأليف سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العكس ترى الأغلبية الطفيفة 52,05% منهم أنها ليست مهمشة. ولم تمثل سوى رأي نسبة 47,95% من المبحوثين الذين أكدوا أن هويتهم المحلية مهمشة.

فمع الشعور بحضور الهوية المحلية دون إقصاء في تعريف الهوية الوطنية، والتي لم تكن الأغلبية المطلقة لكن النسبة الأكبر. بقيت فئة تشعر بالإقصاء وتطلب المزيد من الحقوق وتوسعة مجالات بروز الهويات المحلية وليس بالكافي بالنسبة لها التعامل مع المعطى المحلي كفلكلور وإنما وجب تقديمه في كل المجالات والتعامل معه كند لغيره من عناصر الهوية الوطنية ولعل أهم معطى في ذلك هو الثقافة واللغة الامازيغية التي تنامت وتصاعدت أصواتها لتظهر في أشكال مطلبية مغايرة، بحيث ازداد الوعي بالانتماء إلى الهوية الأمازيغية بشكل ملحوظ. وأصبحت هذه الظاهرة تمس شرائح واسعة من سكان منطقة القبائل خاصة. ويدقق في ذلك " عمار بلحسن" بقوله: "...من جهة أخرى، يواجه مطلب ثقافة وطنية عربية المحتوى والتوجه، التعددية اللغوية ووجود الثقافات الجهوية والشعبية وأدواتها من لهجات ولغات دارجة وموروث شفهي، هذه الأوضاع التي أفرزت حركات جماهيرية خارج الدولة، للمطالبة باحترام الخصوصيات اللغوية والثقافية والاختلاف الثقافي، تجسدت في حركة ربيع القبائل سنة 1980 ومجموعات الثقافة البربرية والأمازيغية، التي وجدت في ملتقى يعكوران تعبيرها وخطابها الثقافي والايديولوجي"[1]. فالشعور بالانتماء إلى المجتمع القبائلي الذي كما يؤكد "سالم شاكر" كان يقوم سابقا على "مجموعة من المراجع والإحالات التقليدية كنسيج من العلاقات القبلية ونظام خلقي مرتبط بنظام اجتماعي-سياسي لا يتوفر على قيادات مركزية، تقاليد أدبية (خاصة الشعرية منها) جد نشيطة... هذا ما جعل من اللغة في القرن 20م المرجع الأساسي، ثم يليها الوعي بأن لبلاد المغرب تاريخ أمازيغي يرجع إلى فترة ما قبل الإسلام"[2].

[1] المصدر نفسه، صفحة 474.

[2] سالم شاكر. (2003). سبق ذكره، صفحة 28.

والأمازيغية ذاتها بعيدا عن المنطلقات والحسابات السياسية ولدى عرضها بموازين مجتمعية ظهرت في إجابات المبحوثين الموضحة في الجدول 12 (انظر في الملاحق) على أنها اللغة هي التي تشعرهم بالاختلاف وتمثل أعلى نسبة 76,71% ومن بعدها اللغات الأجنبية الفرنسية والانجليزية 28,77%، 32,88%. بينما أدنى النسب سجلها المبحوثون في شعورهم بالاختلاف عند استعمالها هي الدارجة والفصحى بنسب 5,48%، 15,07%.

على عكس الأمازيغية لم تشر العربية الدارجة ولا حتى العربية الفصحى للشعور بالاختلاف لدى المبحوثين، مما يؤكد وضعها الطبيعي بأنها لغة الممارسة المحلية لكن بنظرتين متقابلتين فهي بالنسبة لمستعمليها الميزة الثقافية الأساسية أما للبقية فهي لغة خاصة بشطر من المجتمع له خصوصيته. لذلك ينتاب الكثيرين شعور بالاختلاف والتميز عند استعمالها فهي مؤشر مباشر للانتماء إلى منطقة بعينها، عكس العربية الفصحى والعربية الدارجة التي لا تمثل التمايز بل المشترك في الاستعمال العام في الجزائر، وهي ما اعتاد الجزائريون سماعه والتحاور به فيما بينهم، فلا تمثل بالنسبة لهم أي ميزة عدا اللكنات المحلية لكن لا تشكل فارقا. أما الفصحى فهي لغة المدرسة ولغة العبادة ولغة الدولة لذلك لا يرى البعض فيها نفسه مختلفا والنسبة الباقية ربما هي لكون استعمال الفصحى عموما له فضاءات معينة فد يستغرب البعض استحضارها في الفضاءات العامة. وربما تشترك في جزأ من ذلك مع اللغة الفرنسية والانجليزية اللتين تعتبران أصلا لغات أجنبية مع شيء من القبول للفرنسية لاعتبارات تاريخية ومجتمعية، هذه الأخيرة، وعلى هذا الاعتبار، تبقى العنصر الذي لا يمثل بأي حال الهوية الوطنية.

وتلقي النتائج المسجلة البال على توسط اللغة العربية المشترك العام في الذات الوطنية وتتخطى الخصوصية بخلق مجال للتماثل بين مختلف المرجعيات الاثنية. وهي بذلك تتعدى دورها السلبي كوسيلة وناقل للثقافة لتمارس أدوارا في ربط عرى المجتمع وتقريب الرؤى للتماهي في هوية مشتركة. لذلك فهي مطالبة بإثبات قدرتها على العمل كعامل من عوامل الوحدة الوطنية، وأن تساعد في خلق التضامن بين أعضاء المجتمعات اللغوية.

ومن الواضح أن اللغة هي العنصر الأهم في تمايز الجزائريين فمن خلال الجدول 13 (انظر في الملاحق) تبين أن الأغلبية 75,34% أجابت بكون اللغة هي المعيار الأهم لتمييز فرد من البيئة المحلية وآخر من خارجها. وفي المقام الثاني جاء اللباس والمظهر الخارجي بنسبة 21,92%، أما باقي العناصر الثقافة والسلوك والعادات والتقاليد لم تكن ذات أهمية ويراها 6,85%، و5,48% أنها أيضا عناصر لتمييز من هم من داخل البيئة المحلية. وهذا راجع إلى التنوع اللغوي الذي يميز الجزائر عموما، فبين اللغة العربية والأمازيغية وبين التنوعات العربية فيما بينها والتنوعات الأمازيغية فيما بينها، يستشف أي فرد الاختلافات الموجودة ولأي منطقة تنتمي. لكن لو تعمقنا في حقيقة التفاعل بين الجزائريين نجد أنها ليست حاسمة في تحديد الجماعات العرقية، وحسب "Moha Ennaji" معظم البربر يتحدثون لغتين (يتحدثون العربية أيضًا) بسبب الحراك الاجتماعي، والزواج، والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، ومن المستحيل التمييز بين البربر والعرب على أساس العرق. كانت العديد من القبائل الناطقة باللغة العربية بربرية، والعديد من القبائل البربرية قد تم تعريبها على مر القرون. علاوة على ذلك، فإن السياق الاجتماعي والثقافي لا يساعد في التمييز بدقة بين مجموعة عرقية وأخرى[1]. فموضوع اللغة والاثنية في الجزائر لا يخضع لمنطق الارتباط العضوي باتخاذ اللغة وسيلة للهوية الاثنية ومعيارها الأساسي في توليفة التراث الثقافي. الأول ينكر أي صلة مباشرة أو ضرورية بين اللغة والهوية الاثنية، مدعيا أن العلاقة بين اللغة والهوية عرضية. وهذا ما يعتقده "أبيل وموسكين" من أنه لا توجد علاقة قاطعة وضرورية بين اللغة والاثنية فليس حتميا أن تجد الاختلافات الاثنية ما يقابلها من الاختلافات اللغوية، والعكس صحيح. فقد تقوم مجموعات عرقية بتطوير اثنية متنوعة باعتماد لغة تنتمي في الأصل إلى مجموعة أخرى، والاستغناء تدريجياً عن اللغة الخاصة بهم، لذلك تعتبر الاثنية والانتماء السياسي والطبقة الاجتماعية عوامل أكثر أهمية في تحديد الاثنية[2].

(1) Ennaji, M. (1999). Op.cit, p. 383.

(2) Appel, R., & Muysken, P. (1987). Language contact and bilingualism. London and Baltimore: Edward Arnold. p. 15.

ولقد قامت العربية بدور حاسم في بلاد الجزائر ذلك أن العربية كانت لغة وافدة حاملة لرسالة دينية ولكن لغة علم وحضارة رائدة في زمن فارط، ومع تعزز أمرها "صارت لغة الطبقة الراقية، أما البربرية فقد كانت اللغة العامة العائلية التي يتكلمها القوم أجمعون" ومع تزايد الوافدين "أخذت الأخلاق العربية تنتشر، واللغة العربية تعم، وأخذ البربر يستعربون إلى أن اندمج الكثير منهم نهائيا في الكتلة العربية. في ذاك اليوم وبواسطة ذلك الحادث العظيم أخذت البلاد الجزائرية صبغتها النهائية، وأصبحت البربرية فيها محصورة في مناطق جبلية ضيقة لا تتعداها، وإن كان البربر في مناطقهم هذه قد أخذوا الدين بصفة متينة وكثيرا من العربية بصفة نهائية"(1). بالإضافة إلى كون الاتجاه العام في حالات الاحتكاك بين جماعات لغوية متعددة فإن متحدثي لغات المجموعة الصغيرة يتعلمون لغات المجموعات الكبيرة، ولكن من النادر حدوث العكس، وهذا حاصل في الجزائر إذ يميل الناطقون باللغة البربرية إلى تعلم اللغة العربية، في حين أن القليل من الناطقين باللغة العربية يتعلمون اللغة البربرية. والأكيد كما سبق توضيحه أن المقصود بالجماعات الصغيرة والكبيرة في الجزائر لا يتعلق بالعدد وإنما بالوعاء الجامع الذي اندمجت فيه مختلف المكونات الثقافية على مر العصور حيث تبوأت اللغة العربية مكانة لغة الهوية الوطنية ببعدها الديني والحضاري الذي انتسبت إليه الأمة منذ أن رسى الإسلام بهذه الديار. فقد "كانت العلاقة المعنوية والثقافية والفكرية التي تجمع بين المجتمع الجزائري هي الحضارة الإسلامية بما فيها من دين وثقافة وتقاليد وقوانين وأحكام. وهذه الحضارة عنصر انسجام بين 99% من مجموع السكان. إذ أن الواحد في المائة المتبقي كان يتمثل في اليهود الذين لم يكن عددهم يزيد عن ثلاثين ألف شخص بحيث كان الإسلام ليس مجرد دين أو مادة للعبادة فقط عند الناس. وإنما كان أيضا مصدرا للثقافة والنظم القانونية والعلاقات الاجتماعية والتقاليد الوطنية وكان هو أهم عنصر من مقومات الشخصية الجزائرية"(2).

لطالما اعتبرت اللغة العربية بتنوعاتها اللغة الجامعة في الجزائر، وقد وضحت النتائج أن المبحوثين مع وعيهم بالتنوع اللغوي إلا أنهم يقرون بوجود تنوع لغوي واحد هو المشترك في الاستعمال اليومي

(1) احمد توفيق المدني. (1931). سبق ذكؤه، صفحة 82.

(2) عبد الله شريط، ومحمد الميلي. (1965). سبق ذكره، صفحة 155.

لدى الجزائريين وهو اللغة العربية الدارجة. إذ يتوضح من الجدول 14 (انظر في الملاحق) أن الغالبية العظمى من المبحوثين 83,56% تستعمل العربية في علاقاتهم مع أناس خارج المنطقة عندما يحدث لقاء أو أي نوع من العلاقات. ونسبة قليلة أخرى 8,22% تستعمل الفرنسية في علاقاتهم مع أناس خارج المنطقة عندما يحدث لقاء أو أي نوع من العلاقات. بينما نفس النسبة 8,22% تستعمل الأمازيغية مع الأفراد من خارج البيئة المحلية.

حتى وإن كانت هذه العربية بالنسبة للبعض مغايرة ولا تمثل منطقته إلا أنهم وبلا أي حساسيات يلجؤون إلى استعمالها في تعاملاتهم مع الآخر من خارج منطقتهم. أما التنوعات الأمازيغية فيبدوا أن مستعمليها على يقين بأنها ليست للتداول خارج نطاقها الترابي الذي تنتمي إليه وأنه من شبه المؤكد أن الغريب المقابل أبعد ما يكون عن فهمها والأحرى أن يكون أقرب من فهم الدارجة. وعليه فإن اللغة العربية بتنوعاتها تمثل المعلم الأساس في التواصل بين أبناء الوطن عكس الأمازيغية بتنوعاتها التي يتحاشى متقنوها استحضارها فاللغة الأمازيغية التي كان لها من قبل ذلك الانتشار الواسع على هذه الأرض قد تراجعت بمضي القرون أمام اللغة العربية بتنوعاتها، ولم تكن اللغة العربية سوى وسيلة أو مظهرا لتعريب الحياة العامة ككل عمل الدين الإسلامي على تكريسها. لكن هذا التعريب اللغوي كما جاء على لسان "غابريال كامب" الذي ساعد عليه دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا والصحراء "قد صاحبه ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي تعريب اجتماعي وثقافي أدى إلى تذويب حقيقي لغالبية سكان الدول المغاربية. ولقد كان تذويبا هائلا إلى درجة أن سكان بعض هذه البلدان (كتونس وليبيا) أصبح السواد الأعظم منهم يقولون ويعتقدون أنهم عرب؛ فهم لذلك يعدون في العرب. والحقيقة أن القلة القليلة منهم من يجري في عروقهم شيء من الدم العربي..."[1]. وقد انعكس ذلك في نظرة الجزائريين لأنفسهم على أنهم جسد واحد لشعب بهوية ثقافية منسجمة تلاقحت فيها مختلف شظايا الموروث الثقافي المزروعة على هذه الأرض.

[1] غابريال كامب. (2014). سبق ذكره، صفحة 46.

ولم تكن اللغة في الجزائر منفصلة عن معنى آخر هو الاثنية التي تعزز حدود الغيرية، لكن الملاحظ أنها لم ترتبط بالمؤسسات الرسمية لذلك لم تؤدي إلى تعارض الجماعات على نحو يمنع التجانس الهوياتي في المجتمع، فوجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً للقول بوجود التعددية. ولا يغيب عن إدراك المبحوثين هذ المعطى وقد أكدت اجاباتهم في الجدول 15 (انظر في الملاحق) على هذا التمايز للأفراد من بيئتهم المحلية، فمن الجدول يتوضح أن نسبة كبيرة من المبحوثين 41,10% لا تلقي بالا لمدى تمايزهم عن الآخرين خارج بيئتهم المحلية عندما يحدث لقاء أو أي نوع من العلاقات. وعلى الأرجح لا تتلمس نسبة أخرى 28,77% أي فرق وترى بأنها مماثلة لمن هم خارج البيئة المحلية. بينما تقف نسبة 30,14% وترى الاختلاف بينها وبين الأفراد من خارج البيئة المحلية. وهي الحقيقة التي يستمدونها من واقعهم اليومي وبعض الخصائص التي يقفون عليها في تعاملاتهم، والأكيد أن لكل منطقة في الجزائر ميزات مختلفة عن غيرها من المناطق يسهل معها تحديد أي شخص من أي منطقة. والشعور باختلاف الأفراد هو من قبيل المعرفة المطلقة بهذه الميزات والاختلافات الممكنة مع الغير في باقي الوطن. وكذلك الإقرار بتفرد المجتمع بخصائص مغايرة تجعلهم يتلمسون هذا الاختلاف وهو ما توضح في إجابات المبحوثين كما في الجدول 16 (انظر في الملاحق) أنه في الغالب 58,90% يرون أن الأفراد من بيئتهم المحلية مختلفون عن باقي أفراد المجتمع. بينما لا تميز نسبة أخرى 41,10% بين أفراد بيئتهم المحلية عن باقي أفراد المجتمع. فالاختلاف حسب المفكر الجزائري "الزواوي بغورة" يؤدي حتما إلى صناعة ما يجعل الشيء المختلف مختلفا ومتميّزا، أي ما يصنع هويته، وهذا ميل لا يمكن أن يغفل عنا خطر العزلة والانطواء أو الرفض لكل ما يشكله الآخر وخاصة في زمن العولمة والاتصالات التي يشهدها عصرنا، لذا فإن الاختلاف يجب ألاّ ينسينا ضرورة ربط الهوية بالطبيعة البشرية، لذا وجب تفكيكها إلى عناصرها المختلفة، بحيث تصبح حصيلة لعبة الاختلافات وبحيث تبدو المغايرة من مقوّماتها(1). ومهما تصورنا الكيان الجزائري، كأمة، أو كشعب بهوية متجانسة في وطن قومي موحد، فإن الجزائر قد وقفت مرارا على واقع الفوارق الثقافية بين مكونات المجتمع.

(1) الزواوي بغورة. (2003). الخطاب الفكري في الجزائر بين النقد والتأسيس. الجزائر: دار القصبة للنشر

إن ما يجمع الجزائريين ضارب في التاريخ ووصل بهم إلى حد الانصهار ويُعبر "الطبي" عن ذلك فيقول: ".. مع انتشار رسالة الإسلام قيماً وعقيدة وفرقاً مذهبية، فإن توافد الجماعات البشرية الفاتحة أدى إلى تلاقح الأفكار وتداخل بين مقومات الذهنية البربرية"، هذا الاندماج يُرجع سببه جل المؤرخين، إلى التشابه الكبير بين البربر والعرب وبين تراثهم الحضاري والثقافي والفني[1]. وضمن هذا السياق، عرَّجَ العلامة ابن خلدون على التشابه الموجود بين حياة البربر والعرب الفاتحين، التشابه في النمط المعيشي، في طريقة السكن، والمهن الممارسة والعادات وغيرها وكتب يقول: "يتخذون البيوت من الحجارة والطين، ومن الخصائص والشعر، ومن الأشعار والأوبار. ويظعن أهل العز منهم أهل العز منهم والغلب، لانتجاع المراعي فيما قرب المرحلة، ولا يتجاوزون فيها الريف إلى الصحراء أو القفر الأملس ومكاسبهم الشاة والبقر، والخيل في الغالب للركوب والنتاج[2]". كما لم يتوان "العربي عقون" في إبراز درجة الاندماج التي انتهجها الأمازيغ بالنظر إلى التماثل في أنماط الحياة الذي حسبه "...جعل رُحَّلَ الأمازيغ يعلنون بأنهم عربا، لكسب اعتبار ومكانة الفاتح، وحتى مقام "الشريف" أي المنحدر من النبي (ص)، كما أن الاندماج تيسر قانونا فعندما تعلن قبيلة أمازيغية الولاء الجماعي لصحابي مثلا يكون لها حق الانتساب إليه كشكل من أشكال التبني الجماعي، وهذا تقليد وجد عند الأمازيغ أنفسهم..."[3].

وقد عزز موقف الاستعمار الفرنسي هذا الشعور فقد استنفر كل مقومات الهوية لمواجهة قوى الطمس والاقصاء التي كان يمارسها بل ذهب إلى حد إنكار وجود أمة على هذه الأرض وراح منظروه يزعمون أن "ليس للجزائر ماض تاريخى ولا حضارة ولا هوية ثقافية متميزة، وإنما هي عبارة عن فسيفساء تتألف من مجموعات عرقية مختلفة خضعت، على مر العصور، لشتى الغزوات الأجنبية، من فينيقية ورومانية وبيزنطية وعربية وتركية؛ ثم يضيفون مؤكدين بأن الحظ قد أسعف الجزائر الآن لتنفتح على مزايا الحضارة التي جاءت فرنسا لكي تنشرها في هذه الربوع"[4] ، ويذكر ما كتبته مجلة (افريقيا اللاتينية)

---

[1] محمد الطيبي. (2009). الجزائر عشية الغزو الاحتلالي (دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات). الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع. صفحة 87.

[2] عثمان سعدي. (1985). عروبة الجزائر عبر التاريخ الجزائر (الإصدار 2). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

[3] العربي عقون. (2010). سبق ذكره.

[4] بن يوسف بن خدة. (2012). سبق ذكره.

(العدد 6 من مجلة L'Afrique latine، 15 مارس 1922) تقول إن «الأهالي» لا يمثلون أمة أصلية في الجزائر، بل ثمة قبائل وبربر مستعربون يمقت بعضهم بعضا؛ وثمة عشائر في صراع مستمر؛ وثمة عائلات متخاصمة ومتنافسة إلى حد الاقتتال فيما بينها: لا تربط بين هؤلاء أية مشاعر مشتركة ولا يتقاسمون أدنى المفاهيم عن معنى الوطن[1]. تلك الصورة الاستعمارية لم تكن لتتلاءم مع واقع مجتمع متكامل، تحذوه الرغبة في الوجود صنعته عجلة التاريخ ويقوده الشعور بالتماثل والمصير المشترك.

المؤكد أن ذلك ما كان عليه الحال آنذاك فالجزائريون، كما يذكر "بن خدة" ".. مهما قيل في درجة وعيهم، وأوضاعهم الاجتماعية، ونمط حياتهم، وسواء كانوا يومئذ عربا رحلا أو من الحضر ... وسواء كانوا متمسكين بالقديم أو متفتحين على الجديد ... وسواء كانوا على اتصال مستمر بالخارج أو في عزلة عن الحياة المعاصرة لهم ... إن الجزائريين رغم كل هذا كانوا يشعرون شعورا واضحا، وبحكم الفطرة، أنهم يؤلفون كيانا قوميا، وأنه لابد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم. وكيف لا يشعرون بذلك، وقد ربطت بينهم أواصر كثيرة، وآلام وآمال مشتركة، وأرض ذات حدود واضحة ... كيف لا يشعرون بذلك، وهم دائما في حالة استنفار لمواجهة الخطر الداهم من أوربا، أو لاقتباس ما يجد فيها من أفكار"[2]. ومع ذلك، فإن هذه المقدمات لم تكن قادرة على تحقيق موقع للتجانس المطلق فقد ظلت تلك الفروق تضع الجزائري في مقابل الجزائري الآخر، المتكلم خاصة بلغة مغايرة وبأصول عرقية مختلفة، وتطفوا مرات إلى السطح لتضيق دائرة الانتماء والتعبير عن التميز الاثني، أو لمقاومة الانصهار الهوياتي في هوية جامعة تتنكر للخصوصية المحلية.

(1) المرجع نفسه.

(2) بن يوسف بن خدة. (2012). سبق ذكره.

السؤال الثاني: إلى أي مدى يعبر تفاعل الأفراد مع قضايا اللغة والهوية عن استواء الوعي الهوياتي؟

لقد تصدرت قضايا الهوية واللغة اهتمام الكثير من الجزائريين وقد احتلت حيزا معتبرا من الاخبار اليومية والنقاشات الأكاديمية في مختلف الفضاءات الثقافية من جرائد ومجلات وحصص تلفزيونية وغيرها. والمتتبع للمسألة يجد أنها لم تغب عن الواجهة منذ بدايات الاحتلال إلى يومنا هذا، حيث أخذت أشكالا وأنماطا من الشد والجذب وتعدد أطراف المواجهة. وهو ما وقفت عليه الدراسة حيث أعطت نتائج الاستبيان كما يوضح الجدول 17 (انظر في الملاحق) أن أغلبية المبحوثين بنسبة 83,56% يعتبرون أنفسهم معنيون بقضايا اللغة عندما تطرأ على الأحداث. فهم يهتمون بقضايا الهوية واللغة، بينما 16,44% فقط لا تبدي الاهتمام بقضايا الهوية.

فالأمة الجزائرية تبلورت كشعب يقيم على أرض موحدة يشترك في الشعور بالوجود المستمد من التاريخ والثقافة من لغة ودين وتقاليد، وقد تعززت بشعورها الوطني عندما تعرضت لخطر الاحتلال والاستعمار الفرنسي؛ "ولم تكن واعية لخصائص وجودها إلا بعد أن أيقظ الاعتداء الأجنبي ضميرها الوطني، فالاعتداء... كان عاملا حاسما في الحركة الوطنية الجزائرية لا لكونه قد خلقها ولكن لأنه أيقظها"[1]. ويذكر من جهته "محمد حربي" أن ذلك الشعور بالقومية بصيغته المطروحة اليوم لم يكن كذلك قبل مجيء الاستعمار "فسكان الجزائر لم يكونوا يعتبرون أنفسهم جزائريين ذلك أن كل فرد كان ينتمي أولا وقبل كل شيء إلى مجموعته الضيقة: العائلة أو الرابطة الحرفية أو القبيلة أو الطريقة الصوفية أو الجماعة الدينية والثقافية (أهل السنة، الإباضية، اليهود) أو الرابطة اللغوية (عرب، بربر، أتراك) ... الاستعمار لم يصنع الجزائر، فقد كان للبلاد قبل مجيئه، دينها وموروثها الثقافي ما نسجت المحن المشتركة روابط عدة. ذلك أن الوعي القومي واللغة والدين لم تتبلور كمكونات للشخصية الوطنية إلا داخل حلبة

---

[1] بلقاسم سعد الله. (1992). سبق ذكره.

الصراع ضد فرنسا المحتلة، فالوعي القومي بتعارض والعقلية القبلية ويتنافى مع الحزازات والتنافس الغالبة على حياة المجموعات الأصلية التي ينتمي إليها الأفراد. يمكننا إذن أن تقول دون حرج إن الاستعمار كان أحد العوامل المؤثرة التي أدت إلى ظهور الجزائر..."[1].

وظلت تلك العاطفة الذاتية لتشهد ميلاد دولة جزائرية نضج معها الضمير القومي. وإن تغلبت العاطفة الجامعة في مواجهة الاحتلال إلى أنها عادت بعد انزياحه، أو حتى أثناء مواجهته، لتلتفت إلى الفوارق والاختلافات الاثنية، وتولدت داخل الدولة فئات تشكوا التهميش وتطالب بحيز أكبر في تعريف الهوية الوطنية لإبراز خصوصيتها العرقية والثقافية متمثلة في اللغة، على اعتبار أن الدولة في البداية لم تكن تعترف بهذه الخصوصية الثقافية والهوياتية والمتمثلة في اللغة والثقافة والأمازيغية، ثم تدرجت في المطالب بتوسيع استعمالها واجبارية تعليمها. وإن ادعت الحركة نضالها الثقافي إلا أنها لم تستطع إخفاء حقيقتها العرقية ولا توجهها الأيديولوجي، فقد "قامت الدعوة البربرية على الأساس العرقي، وارتكزت على اللغة بصفتها الصخرة الصلبة الراسخة التي يمكن الوقوف فوقها بثبات لإيصال رسالة الحركة الأمازيغية، وتحقيق مطالبها، والوصول إلى أهدافها، فما انفك المنخرطون في هذه الحركة منذ البداية يشيعون بأن أهم عوامل استقلال البربر عن غيرهم وتفردهم هو عامل اللسان، فاللهجات التي يسمونها اللغة الأمازيغية لا تنتمي لأي لغة كما يقولون، وإن تأثرت بلغات أخرى وأثرت فيها، خضوعا لقوانين اللغة التي تؤكد حتمية هذا التسريب اللغوي خاصة على مستوى الألفاظ"[2].

لكن في الواقع المسألة البربرية ارتبطت بالقضية الاثنية ولم تكن مطروحة من ذاتها ولذاتها، وإن حملت بعض الدلائل اللغوية، إلا أن هذا الارتباط لا يكون في كثير من الأحيان سوى واجهة خارجية لدوافع أخرى من نوع آخر. وبخصوص الجزائر يجب القول إنها قضية سياسية وإن تلبست ببعض المظاهر الثقافية. كانت وسيلة لخدمة مشروع استعماري بحت، فقد زرع بذور نشأتها وأوجد الفرقة بين أبناء

[1] محمد حربي. (1994). سبق ذكره،

[2] سعيد بن عبد الله الدارودي. (2012). حول عروبة البربر مدخل الى عروبة الأمازيغيين من خلال اللسان. الرباط: منشورات فكر. صفحة 7.

الشعب الواحد ليسود ويعمر، ووضعهم في مواجهة اختلافاتهم التي لطالما تعايشوا وفقها ولم تكن أبدا محل اهتمام ولا جدال منذ أن حل الإسلام بهذه الديار، واستمرت بعد أن تلقفتها بعض الفئات وبثت أطروحاتها بأدوات سياسية. لتظهر في أشكال متعددة، في صورة حركة مطلبية موجهة نحو الثقافة الأمازيغية، لكن أيضا في صورة أيديولوجية نحو تبني الثقافة الفرنسية متمثلة في لغتها وأنظمتها الثقافية والاجتماعية والسياسية. وقد وجدت كلتا الصورتين مقاومة ومواجهة من أطراف أخرى تتبنى المشروع القومي في أطره الثقافية والاجتماعية الطبيعية التي وُجِدَ عليها لقرون سالفة. وينقل لنا "عمر أورتيلان" في مقال بعنوان الأمازيغية بالفرنسية، صورة عن حقيقة دعاة البربرية وتوجههم "... لسنا ندري أَلِعُقْمٍ أم لعاهة فيها بدت في آخر لحظة حالت دون اقتحام الأمازيغية قصر المؤتمرات بنادي الصنوبر لتتبوأ مكانتها التي من أجل استرجاعها واستعادة سيادتها عقد دعاتها وحماتها ومتبنوها مؤتمرهم منذ يومين، هذا المؤتمر الذي يخيل لمن تتبع أشغاله أنه مؤتمر فئة أو شريحة اجتماعية فرنسية متحزبة -لا يهم هنا توجهها- ولكنها فرنسية ومعتزة بفرنسيتها وانتمائها الغربي.. لقد آثر هؤلاء وفضلوا استعمال اللغة الفرنسية التي كانت بدون منازع سيدة الموقف والقرار في مؤتمر (الأر. سي. دي) أي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وإضافة إلى هذا أيضا الوعاء الذي صبوا فيه أفكارهم، ومواقفهم من جملة من القضايا والمسائل التي تناقلتها منشوراتهم، إذ لم تحظ الأمازيغية سوى بالجزء القليل من مساحتها.."(1).

وكما تم الإشارة إليه كانت التجربة الاستعمارية للجزائر وما ترتب عنها فيما بعد أكبر حافز لبروز الهوية واحتدام النقاشات حولها "لقد أدت هذه التجربة أكثر من أي شيء آخر إلى تشكيل دولة جزائرية جديدة، ولكن هويتها بين الفرنسية والعربية كان موضع نزاع مؤلم... واجهت الجزائر كدولة جديدة و "ثقافة جديدة" مهمة استكشاف أبعادها الوطنية في المنطقة بعد الاستقلال -وجود إقليمي ضخم مع دور إقليمي جديد وغير مؤكد- كان عليه ستستمر أزمة الهوية لبعض الوقت، خاصة وأن

(1) احمد بن نعمان. (1997). فرنسا والاطروحة البربرية الخلفيات، الأهداف، الوسائل والبدائل (الإصدار 2). الجزائر: شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع. الصفحات 83-84.

خط الصدع بين الناطقين باللغة العربية مقابل الناطقة بالفرنكوفونية لا يزال دون حل"[1]. وكان ذلك هو السياق الذي غالبا ما تطرح فيه قضايا الهوية في الجزائر وأي تناول لها إنما هو إعادة اجترار الجدال القائم حول تعريف الهوية الوطنية والوعاء الحضاري الذي يجب أن تنتمي إليه.

وبالعودة إلى الحركة البربرية نجد أنها بالفعل في جوهرها كما يقول "ناصر الدين سعيدوني"[2] تعبير عن الصراع الأيديولوجي والثقافي الذي تعيشه الجزائر منذ الاستقلال وحتى الآن، فهي ثمرة مرة لسياسة وثقافة الحزب الواحد في الجزائر التي حيدت العناصر النزيهة في المجتمع وأفرغت الساحة الجزائرية من عوامل المناعة الذاتية النابعة من الإيمان العميق بالقيم والمبادئ... وهذا ما سمح للمسألة البربرية بأن تطرح نفسها كقضية ثقافية ومسألة سياسية في آن واحد، وتصبح واقعا اجتماعيا يفرض نفسه على الشارع الجزائري، لكنها على الرغم من هذه المزاعم لم تستطع إخفاء النظرة العرقية التي تطبع قاعدتها النضالية ترشحها لأن تتحول من مجموعة عرقية إلى أمة، فعرقية البربر في الجزائر "تستند إلى مجموعة من المعتقدات والأساطير والسمات الثقافية -بما في ذلك اللغة والعادات- التي تتحد لتأسيس علاقة فريدة بين الأشخاص الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم بربر (أمازيغ). يبدو أن التواصل الجغرافي هو عامل مهم فقط لشريحة من البربر العرقية في الجزائر، تلك الموجودة في منطقة القبائل. يُعتقد أن العديد من الشرائح السكانية الأخرى في جميع أنحاء البلاد لها أصول أمازيغية على الرغم من أنها ليست متجاورة"[3]. بعد أن تعامل معها النظام الجزائري بنظرة آنية غالبا ما تعكس واقع توازنات السلطة، الأمر الذي أحدث قلقا وجدانيا وافضا ذاتية خاصة بين دعاتها بعد أن انفصلوا عن دوائر السلطة ولم يعودوا مرتبطين بمحضن الإدارة الجزائرية..."[4]. علاوة على ذلك كان لدى دعاة البربرية سبب آخر للشعور بالضيق فالسلطات الجزائرية سعت إلى الحفاظ على تفوق اللغة العربية من خلال احتواء المكون الرمزي للأمازيغية

(1) Fuller, G. (1996). Algeria: The Next Fundamentalist State? Santa Monica, CA: RAND Corporation. Récupéré sur https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR733.html.

(2) ناصر الدين سعيدوني، 2004، سبق ذكره.

(3) Layachi, A. (2005). Op.cit, p. 213.

(4) ناصر الدين سعيدوني، 2004، سبق ذكره.

في اللغة والثقافة العربية. ولكن حاولت أيضًا استبعاد اللغة الفرنسية وفرضت التعريب، مما قرب خطوط المواجهة وعجل بالصدام. "إن الحركة البربرية كانت رد فعل على عملية التعريب التي حاولت الجزائر الأخذ بها لتحقيق الاستقلال الثقافي واكتساب المناعة الحضارية، وهذا ما جعل الحركة البربرية ترتبط مطالبها ويتطور نشاطها مع التقدم الذي أحرزته الجزائر في هذا المجال، فكانت المطالب البربرية في السبعينيات رد فعل على تقدم عملية التعريب"[1]. ولم يكن ذلك في حاضر الحال لكن هو استمرار لعمل المستعمر فكان "تحقير اللغة العربية يترافق مع حط من قيمة الثقافة التي تحملها، ويساعد المشروع الاستدماري الذي كان بحاجة إلى فرض الفرنسية لغة للتقدم وللمستقبل. هناك استثناء جدير بالذكر، فقد استعملت فرنسا بالضبط اللغة البربرية ضد التعريب، بل أنشأت أبجدية غير عربية لإعادة تدوين لهجاتها. نشرت وزارة الحرب في سنة 1844 قاموسا فرنسيا بربريا عنوانه اللهجة المكتوبة والمنطوقة من سكان القبائل في منطقة الجزائر العاصمة"[2]. وقد كان ذلك جليا لدى العديد من المثقفين والباحثين على غرار "محي الدين عميمور" الذي يثبت في الكثير من المواضع أن الأمازيغية أصبحت ورقة لمحاربة اللغة العربية وخدمة اللغة الفرنسية، خصوصا بعد أن تأكد أن القضية أبعد ما تكون عن اهتمام الجماهير، وبأن القوة التي تنفخ في نارها هي المصالح الأجنبية التي تريد تحويل الجزائر إلى يوغوسلافيا جديدة[3]. ومع هذا الصراع، أحادي الجوهر ومتعددة المظاهر، وأمام حملات التشكيك الممنهجة تجاه بعض الثوابت اكتشف الجزائريون نقصا مزعوما في هويتهم وخللا عليهم تداركه بفتح النقاشات تلوى النقاشات على أمل ألا تفضي إلى خصومات تخرم نسيج الهوية.

وقد أظهرت هذه الحالة الجزائر في وضع سجالي تتربص به أزمة قوامها الهوية قد تعصف بالوحدة الوطنية، وتوصف بأنها من أخطر الازمات التي واجهها المجتمع الجزائري نظرًا إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث "أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلا ومحققًا

[1] ناصر الدين سعيدوني، 2004، سبق ذكره. صفحة 182

[2] كميل ريسلير. (2016). سبق ذكره، صفحة 101.

[3] محي الدين عميمور. (2005). سبق ذكره، صفحة 405.

لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية. وقد كانت فرص نجاح رؤى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار وهوية للشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الافريقية البربرية"[1]. لكن ولدى سؤال المبحوثين تبين أن واقع الأزمة لا تتقدمه الهوية، فنظرة المبحوثين إلى الأزمة التي تعيشها البلاد هي في الحقيقة نظرة حول المشكلات الكبرى التي تحكم منطق الحياة لديهم، ويبين الجدول 18 (انظر في الملاحق) أن أخطر الازمات التي تعيشها الجزائر حسب رأي المبحوثين هي الازمة الأخلاقية بنسبة 71,23%، بينما باقي الازمات ليست غائبة لكنها تسجل الحضور لدى نسبة أقل من المبحوثين وهي متقاربة في الأساس ولا تتعدى الـ 35,62% كأقصى حد والمقصود هنا أزمة الهوية إذ لا تشكل أولوية الأزمات لتليها الأزمة السياسية بنسبة 34,25%. ويعتقد بذلك المبحوثون أن الأزمتين السياسية والهوية لا ترتب على سلم الأولويات التي يجب أن نوليها الاهتمام. ويركز الكثيرون على الأزمة الأخلاقية بالدرجة الأولى لأن كل المشاكل التي يعيشها في مختلف المجالات سببها سلوكات غير سوية وغير فعالة مردها تردي الاخلاق وغياب خاصة الوازع الديني باعتباره المصدر الأساسي الذي نستمد منه الاخلاق كمسلمين. كما يلتفتون إلى واقعهم اليومي للتدقيق فيقفون على تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتأتي هنا من بينها الهوياتية التي لا تشكل أزمة حقيقة إلا في قالب عام هو الإفلاس السياسي والعجز عن مواجهة مختلف المشاكل وتقديم الحلول المقنعة بعيدا عن المزايدات والتضليل. لكنها في المقابل ليست مؤثرة ويمكن تجاوزها لو حلت أهم المشكلات في الدولة.

وعند التدقيق في مسألة الهوية ودواعي النقاش حولها نجد أنها تتكأ على اللغة وتحاول استلال صورة لاختلافات هوياتية جذرية من الفوارق اللغوية السطحية، ووجدت بعض الأطراف فيها ملاذا لإشباع بعض عقد الماضي وعملت على تسويقها في شكل أزمة تهدد كيان الدولة. بل إنها في الغالب أداة لصراعات بخلفيات أيديولوجية وهذا ما أجمع عليه أغلب الدارسين، ويعزوها "غازي حيدوسي" إلى محاولات فرض أيديولوجيا على أخرى فلم يكن في الإمكان لهذه الإيديولوجيا المفروضة أن تتجرد من دون الإجماع على كل الجبهات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ما سمح بتغلغل اللسان والدين، على

[1] منعم العمار. (1999). سبق ذكره، صفحة 48.

تفاوت، في مجال الأداتية السياسية[1]. وكذلك كما التوترات الأيديولوجية يخفي الوضع الثنائي اللغة في المغرب الكبير عموما صراعًا طبقيًا ومنافسة جماعية وصراع مصالح الفئات الاجتماعية والثقافية المختلفة. الوضع الثنائي اللغة في حد ذاته هو مرآة السياق الثقافي. تعكس هذه التوترات أيضًا الصراع على السلطة على مختلف المستويات[2].

بقدر ما تكون اللغة عنصرًا رمزيًا للهوية وأن هذا الأخير يمثل إشكالية في البلدان المستعمرة سابقًا، فإن الممارسات أكثر تعقيدًا نظرًا لحجم القضايا المعنية. لأن "تسمية لغة، بعيدًا عن كونها مشكلة لغوية، هي وسيلة وكشف عن قضايا متناقضة بشكل عام، وأحيانًا متضاربة، تهم المجتمعات ومؤسساتها، وفي نفس الوقت مصير الأفراد"[3]. إن الخيارات اللغوية بالنسبة للمبحوثين تحكمها أولا الاعتبارات الدينية ثم اعتبارات عملية تخص الوظيفة والانفتاح ثم في الأخير الاعتبارات الهوياتية المتعلقة بالانتماء. فقد بينت الدراسة في سؤال عن اللغات التي يحرص المبحوثون على تعليمها أبنائهم وأسباب هذا الحرص كما هو موضح في الجدول 19 (انظر في الملاحق) أن أكثر اللغات التي يحرص المبحوثون على تعليمها ابناءهم هي اللغة العربية بنسبة 72,60% وذلك راجع بالدرجة الاولى لأسباب دينية كما عبرت عن ذلك نسبة 43,84% وتمثل الأسباب العلمية والهوية المستوى الثاني من أسباب هذا الخيار بنسبة 16,44% و15,07%. وفي المقام الثاني يحرص المبحوثون على خيار اللغة الإنجليزية لتعليمها لأبنائهم بنسبة 64,38% وهذا راجع لسببين حسبهم العلم والدراسة بنسبة 43,84%، ونسبة 15,07% ترى أنها وسيلة للانفتاح على العالم. أما الأمازيغية فيحرص 46,58% من المبحوثين على تعليمها أبنائهم لكونها تمثل بالنسبة لـ 35,62%. الأصل والأجداد، وهي النسبة الأكبر. وتمثل الهوية واللغة الأم كما يرى 16,44% و6,85% من المبحوثين. فحرص المبحوثين على اللغة العربية هو بالأساس للحفاظ على الدين وكثيرا ما ارتبطت اللغة العربية بالدين الإسلامي، كما تمثل في شق آخر هوية الانتماء إلى

[1] غازي حيدوسي. (1997). سبق ذكره، صفحة 13.

[2] Ennaji, M. (2005). Op.cit, p. 38.

[3] Tabouret-Keller, A. (2007). Introduction à l'ouvrage collectif. in F. Cheriguen, Les enjeux de la nomination des langues dans l'Algérie contemporaine. Paris: L'Harmattan. p. 7

الأمة الإسلامية والعربية بالنسبة للكثيرين لكن في الغالب هي اللغة الوطنية التي تحدد انتماء الدولة ككل ويجب الحفاظ عليها للحفاظ على الوطن.

هناك فهارس مختلفة أخرى للهوية والتي قد يكون لها قوة ربط قوية للسكان أكثر من اللغة، عندما يتم الترويج لها بطريقة قوية، وقد تؤدي أحيانًا إما إلى تجاوز أو إخفاء اللغة المحتملة إلى تماسك وولاء عبر مجموعات كبيرة من السكان. الالتزام الديني مهم بشكل خاص في العديد من الدول الأفريقية وقد يعقد إنشاء هويات قومية من خلال اللغة وغيرها من الوسائل عندما يكون هناك توتر أو تعارض بين أفراد الجماعات الدينية.

لكن ليس ذلك وحسب فهناك عامل الهوية وما ارتبط به من معاني الأصالة والتجذر، فحملت إجابات المبحوثين خاصة فيما يتعلق بالأمازيغية ومعها العربية أن دواعي اللغة تحكمها مشاعر الانتساب لمجتمع ضارب بجذوره في المنطقة وترك من الأثر ما استوعبته اللغة وعملت على نقله عبر الأجيال. فتوارث هذا الإرث لا ينفصل عن اللغة كما أن اللغة في حد ذاتها تستمد قوة حضورها من هذا الإرث الذي يفرض رموزه لدى انتقاله من الذاكرة إلى الوجود الفعلي في الحياة اليومية لأفراد المجتمع. لذلك نجد إجابات على غرار الأصل والأجداد واللغة الام ولغة الهوية كمبررات لتعليم اللغة للأبناء.

ولا يكتفي المبحوثون باللغات الوطنية بل يظهرون اهتماما باللغات الأجنبية التي تلبي في الغالب حاجة الانفتاح على العالم ومعها العلم والدراسة. ومن المعروف أن في عصر العولمة وانفجار المعلومات اتجه العالم نحو الانتشار المعرفي وحركية أكثر للأفراد. وهنا تبرز الأهمية للغة كأداة تواصل يومي بين مختلف الثقافات ولكن أيضا نقل المعرفة والعلوم والخبرات فكان لزاما أمام تعدد لغات العالم اختزال الخيارات اللغوية إلى لغة أو لغتين تؤدي هذا الدور، فكانت الإنجليزية بالأساس أكثر استعدادا لهذه المهمة واحتلت مكانة اللغة العالمية لغة العلم والتبادل الثقافي. وقد استوعب المبحوثون ذلك فركزوا اهتمامهم على الإنجليزية بالأخص لفتح آفاق أوسع لمستقبل أبنائهم. أما الفرنسية فهي لنفس الحاجات لكن بخصوصية جزائرية كونها كانت محتلة من قبل فرنسا التي تنتمي لنفس الوعاء الحضاري ويعتقد البعض أنها ستقربهم

من هذا المصدر الثقافي والعلمي. هذا في العموم لكن هناك حقيقة ضمنية مبنية على مكانة اللغة الفرنسية في المجتمع الجزائري الذي لا يزال متأثرا بصورة الكولون ذي اللسان الفرنسي الطليق الممارس لكل طقوس السيطرة والهيمنة، والمتكمن من علوم الدنيا الذي يجب الإذعان له والعمل تحت إدارته. فلكي نحتل مكانته يجب تقمص الدور واتباع النموذج المنطبع في المخيلة الجماعية لتكتمل مسيرة النجاح وتبوأ المناصب والمسؤوليات أو على الأقل فرصا أكبر للحصول على وظيفة أو الترقي.

والحقيقة أن هذه الخيارات اللغوية وتراتبيتها مستمدة من اتجاهات المبحوثين نحو هذه اللغات. حيث يتمثلها الأفراد وفق قوالب ذهنية وعاطفية مستمدة في الغالب من الصورة المجتمعية والتركيبة الثقافية التي نشأوا فيها. وتكشف النتائج من خلال الجدول 20 (انظر في الملاحق) على تباين تَمَثُّل اللغات الموجودة في الوطن حيث الأمازيغية المحلية (اللهجات) هي الأصل بالنسبة 27,40% من المبحوثين ويعتبرها 20,55% بمثابة اللغة الأم، بينما هي لغة الأجداد 23,29%، ويرى 13,70% أنها لغة التعامل والتواصل اليومي. أما اللهجات العربية المحلية فهي تمثل لغة التعامل والتواصل اليومي لأعلى نسبة 41,10%، بينما يرى 16,44% أنها مجرد لهجة محلية وهي لغة الشارع 10,96%.

ويختلف الأمر بالنسبة للغات الأكاديمية حيث تمثل العربية الفصحى القرآن والدين بنسب 27,40% و24,66% على التوالي، وهي لغة الأدب والعلوم لـ 21,92%، والدراسة لـ 17,81%، بينما يعتبرها 10,96% على أنها تمثل الأصل، 8,22% هي الوطن والانتماء. وينظر المبحوثون نظرة سلبية للأمازيغية الأكاديمية فهي لا تمثل أي شيء لـ 30,14%، ومجهولة وغير موجودة بالنسبة لـ 20,55%، ونسب قليلة ترى أنها الأصل 13,70%، ولغة وطنية 6,85% والمدرسة 9,59%.

وتبدوا هذا النتائج أقرب للواقع وأكثر منطقية فقد ارتسمت في مخيلة الأفراد صور نمطية عن كل لغة وممارسة لغوية. فبالنسبة للأمازيغية لا يمكن أن تكون إلا صورة الأجداد والأصالة ولغة التواصل اليومي في البيئة الأولية للفرد، وما يقابلها هو الدارجة العربية التي تختلف عن الأمازيغية بكونها تحمل شيئا من النظرة السلبية على اعتبار أنها تنوع أقل درجة مبتذلة أو تشوه لنمط لغوي أكثر جمالا وأبلغ

تعبيرا الذي هو الفصحى التي تحمل الكثير من القداسة في نظر المبحوثين بالنظر لارتباطها بالقرآن ومجمل العبادات والممارسات الدينية لدى أفراد المجتمع. وتبقى الأمازيغية الأكاديمية بعيدة عن هذه النظرة الازدواجية مع تنوعاتها المحلية لكونها غير موجودة أصلا في مخيلة الأفراد ولم تتحدد مشاعر الأفراد تجاهها خاصة بالنسبة للأمازيغ الذين لا يزالون هم أنفسهم في مرحلة التعرف على هذه اللغة التي لم تنطق بها ألسنتهم من قبل في بيئتهم الأولية على غرار التنوعات المحلية فلا يمكنهم تصنيفها لغة أم وبالكاد يرونها تعبير عن أصالتهم وجذورهم الثقافية.

وبالعودة لقضايا اللغة والهوية كان من المهم تحسس مواقف المبحوثين حولها خاصة بعدما أبدوا الكثير من الاهتمام بمثل هذه القضايا. وهناك بعض النقاط تلخص نظرتهم تجاهها مجمل مواقفهم ومنطلقاتهم الفكرية والثقافية التي يرتكزون عليها في بنائها. وأهمها على الأطلاق هو الموقف من ترسيم الأمازيغية ففي سؤالين مباشرين كشفت نتائج المبحوثين المبينة في الجدول 21 (انظر في الملاحق) عن تباين في المواقف حول ترسيم الأمازيغية، لكن النسبة الأكبر 52,05% كانت مؤيدة لترسيمها في المقابل عبرت فئة قليلة 20,55% عن معارضتها لهذا القرار. بينما أبدت مجموعة أخرى بنسبة 27,40% عدم الاهتمام بالموضوع أصلا. فترسيم الأمازيغية بالنسبة للمبحوثين على العموم يعتبر مكسبا وطنيا يسد الكثير من بؤر الصراع والتصدع في بنية المجتمع بل ويعمل على تعزيز الشعور بالانتماء الوطني بعيدا عن الاقصاء والتهميش. وتشكل هذه النتائج نظرة حول وعي المبحوثين بضرورة تقبل الآخر والاعتراف بالتنوع داخل الوطن الواحد.

بينما يضيف السؤال الثاني حول لمواقف المبحوثين حول ما إذا كان المجتمع سينقسم بسبب ترسيم الأمازيغية فهما آخر تجاه الأمازيغية. ويبين الجدول 21 (انظر في الملاحق) فيما يخص خطورة القرار والذي قد يصل إلى حد تقسيم المجتمع لم يبد المبحوثين تخوفهم من ذلك بل على العكس ترى الأغلبية منهم 71,23% أن هذا القرار سوف لن يمس بوحدة المجتمع. بينما ترى الأقلية 28,77% أن هذه الوحدة مهددة بقرار ترسيم الأمازيغية.

ورغم أن مصير التعدد اللغوي هو الخصوصية والاختلاف، إلا أن النظرة إليه لم تكن على الإطلاق ثقافية بل تعتبر انعكاسا لنظرة سياسية محدودة. ومن ثم تعتبر المواقف رد فعل لما توجه الدولة الوطنية لاعتماد اللغة العربية امتدادا للبعد العربي الاسلامي، ولكن أيضا ما تقدمه من مساحات نفوذ جديدة للغة الامازيغية. ما يمكنها من مواصلة الشرعية التاريخية وتخطي المناورات السياسية للزج بالبلاد في براثن الفرقة، خاصة ما تعلق منها بالبعد الامازيغي. "ومن ثم قلنا بأن المسألة اللغوية، مثلها الهوية والأصالة لا تخلو من صراع، بل هي محل الصراع. فكل محاولة للتفكير في وضع اللهجات البربرية، تعتبرها الدولة الوطنية تشكيكا في سلطتها، وبثا للفرقة، ومساسا بالوحدة الوطنية، لأن الدولة محتاجة إلى ما يسمى وبالإجماع اللغوي، للتفاهم بين مواطنيها"[1].

لم تكن العربية والأمازيغية يوما في الجزائر في وضع صراع وقد دلت الكثير من الدراسات التاريخية تناغما في الاستعمال اللغوي منذ أن حلت العربية في هذه الديار. ولولا الطفرة التي حدثت في زمن الاستعمار وعمله على احداث الشقاق بين مختلف مكونات المجتمع وتركيزه على التقابل بين العربية والامازيغية لما كانت هناك أصلا قضية ولم تكن لتطرح بهذا الشكل، لكن على العموم يقدم المبحوثون آراءًا تضع قضية اللغة في قالبها الذي كانت عليه أي التكامل والتوافق بين مجالات الاستعمال. يوضح الجدول 23 (انظر في الملاحق) أن طبيعة العلاقة بين العربية الامازيغية في الهوية الوطنية حسب المبحوثين هي إيجابية على العموم وتأتي بين التكامل 46,58% والتوافق 13,70%، بينما ترى فئة أخرى 39,73% أن الصراع هو المتحكم في العلاقة بين العربية والامازيغية.

وإذ يعود بها إلى الماضي البعيد ينتهي "صالح بلعيد" إلى أن التاريخ لم ينقل أي صراع لغوي ولا بعد ذلك "إن الأمازيغية لم تصارع العربية؛ حيث تحددت مجالات كل واحدة منها بشكل طبيعي، كما لم يمنع القرآن ولا الإسلام استعمال اللغات والألسنة الأخرى، وبذا عاشت العربية بلهجاتها، والأمازيغية بلهجاتها وتأدياتها جنبا إلى جنب طوال القرون الماضية، ولم يحصل بينهما أي صراع، بقدر ما كان

[1] المنصف وناس. (بلا تاريخ). سبق ذكره، صفحة 160.

التكامل والتداخل تلاقحا وتبادلا في الأدوار والوظائف"[1]. ولكن لا يمكننا تجاوز حقيقة بعض التجاذبات التي تتعلق بالأخص العام وضع كل من اللغة العربية والأمازيغية فالثانية بالنسبة للمدافعين عنها، تسعى لتتحول إلى لغة ذات استخدام نشط وتواصل يومي ويرفضون فكرة أن تصبح لغة للذاكرة، وتعد صيانة اللغة هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على ثقافتهم ونظام معتقداتهم وإدامتها، ما يعد بالنسبة لبعض المحافظين، خطرا على الوحدة الوطنية. ويعتقدون في المقابل بأن اللغة العربية يجب أن تعم الحياة العامة وتتصدر الملمح وأنها هي وحدها التي يمكنها ضمان الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية والثقافية. وفي شق من المسألة يمكن اعتبار حالة التشنج هذه فشلا للمسألة الثقافية في التأثير على الجماهير وينقلنا البعض إلى مشهد صراع آخر يجمع الدولة الوطنية وفئات سياسية من المجتمع المدني قوامه الموقف من التعريب الشامل والشأن الامازيغي.

فلا شك تقريبا في أن التعريب هو المشروع الأساسي للدولة الوطنية إلا أنه فشل في بلوغ أهدافه وتعثرت معه المسألة الثقافية ما فتح النقاش في مختلف الأوساط بين الأفراد وخاصة بين الأكاديميين والمثقفين، وقد تباينت الرؤى بين المؤيدين والمعارضين والقائلين بضرورة التريث. بالنسبة للمبحوثين تم التوجه إليهم بسؤال حول سياسة التعريب ونتائجه وفق نظرتهم التي تلخص قناعاتهم عنه فكان سؤالا مباشرا عما إذا كان التعريب يحد من تطور البلد، ويوضح الجدول 24 (انظر في الملاحق) أن النسبة الكبيرة من المبحوثين 73,97% لا ترى في التعريب الشامل عاملا سلبيا أدى إلى الحد من تطور البلد. بينما تقر نسبة أخرى منهم 26,03% بأنه بالفعل قد عمل التعريب على الحد من تطور البلد.

وقد اتجهت مختلف الآراء نحو حاجة البلاد إلى التطور وأية لغة تلزمها لذلك واعتبر الكثيرون أن اللغة العربية هي الأنسب لعدة اعتبارات أهمها الاعتماد على عنصر ومقوم من مقومات الهوية هي لا تنفصل أهداف التطور عن أهداف بناء الأمة والمجتمع واسترجاع الهوية المسلوبة من المستعمر، ويكون التكامل بين مشروع المجتمع ومشروع الدولة. وقد انصبت الجهود نحو تعميم التعليم وتعريبه التزاما بميثاق

---

[1] صالح بلعيد. (2007). سبق ذكره، صفحة 50.

طرابلس 1962، الذي نص على أن الثقافة الجزائرية سوف تكون ثقافة وطنية وثورية وعلمية، وأن دورها كثقافة وطنية يتمثل في إعادة بناء القيم الثقافية لبلادنا بما يعبر عنها، لذلك فإن هذه الثقافة الجزائرية كما يقول الجابري "ستعيد بناء التراث الوطني وتقويمه والتعريف به، بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وبناء الشعور الوطني، فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية[1]. وهو ما يضع الدولة الناشئة أمام تحد التوفيق بين المقاربات الحديثة في بناء الدولة القومية والحقائق الثقافية التي تطفوا إلى السطح لتعيق المشروع الوطني. "... ومن ثم يرتبط التعريب بعنصر أساسي، بالنسبة للدولة الجديدة، ألا وهو صياغة الهوية الثقافية المتجانسة، وبناء النسق الايديولوجي المتكامل، الذي قد لا يقر كثيرا الاختلاف الممكن، والتغاير المحتمل، داخل المجتمع المدني"[2]. لذلك لم يكن التعريب مجرد ترميم لتبعات المرحلة الاستعارية، من فرنسة للمحيط الاجتماعي، والمخيال الثقافي، وإنما هو "مواجهة خاصة للصراعات اللغوية بين العرب والبربر، من جهة، وبين الفصائل البربرية فيما بينها من جهة أخرى. ذلك أنه لا يمكن تصور مدى تأثير المسألة البربرية على الحياة السياسية المعاصرة للجزائر، وعلى توازنها في معناه الاستراتيجي"[3]. "أما بعد الاستقلال وتسلم أجهزة ومؤسسات تلك الدولة فقد تغير الوضع وأصبحت قضية التعريب موضوع صراع، هو في جوهره وحقيقته صراع على السلطة... أما نتيجة هذا الصراع فهي اضطراب مسيرة التعريب. وبما أن التعريب مرتبط بالتعميم فإن المشكلة التي ستتولد من التفاعل بينها ستكون مشكلة انخفاض المستوى: إن اختيار التعميم هو أساسا اختيار لناحية الكم على حساب الكيف. واختيار التعريب في مثل الوضع الذي تركت فرنسا عليه الجزائر لابد أن تكون له انعكاسات"[4].

[1] محمد عابد الجابري. (1989).سبق ذكره، صفحة 118.

[2] المنصف وناس. (بلا تاريخ). سبق ذكره، صفحة 120.

[3] المرجع نفسه، صفحة 121.

[4] محمد عابد الجابري. (1989).سبق ذكره، صفحة 122.

وجراء هذا الموقف من التعريب شهد صيف عام 2015 نقاشًا ساخنًا مرة أخرى حول مسألة اللغات. تحول الجدل هذه المرة إلى مسألة مراعاة "اللغات الأم" في السنوات الأولى من الدراسة. وظهرت بعض الأطراف في الأوساط الثقافية العربية ومنها الجزائر تدعوا إلى تبني اللغة الدارجة كلغة متكاملة يمكن اعتمادها في الكثير من الاستعمالات الرسمية والأكاديمية فقط لو عملنا على تطويرها وافساح المجال لها على اعتبار أنها اللغة الأم في مقابل اللغة العربية الفصحى التي تعتبر اللغة الأجنبية الأولى بالنسبة للطفل لأنه يكتسبها تلقينا في بيئة محدثة هي المدرسة وليس استعمالا في بيئته الأولية التي هي الأسرة والشارع. إلى هذا الحد، فإن اللسان الذي طورته أجهزة السلطة، خارج مؤسسة الأسرة يعمل على تقليل قيمة اللغات الأولى، اللغات الأم (الدارجة واللهجات الأمازيغية) وهو أمر لا يخلو من عواقب بالنسبة لمتحدثيها. فهذا اللسان لديه كنقطة مرجعية محددة للانتماء إلى الوطن، ويستند إلى نظام لغوي أساسي ليس هو ذلك الذي يتم فيه بناء الهوية الاجتماعية والثقافية بشكل يومي في سياق حقيقي(1). وينضر الباحث في اللسانيات "عبد الرزاق دوراري" إلى هذا الوضع من زاوية أنه ينتج حالة "اضطراب لغوي" ناجم عن التسلسل الهرمي للتنوعات اللغوية وفقًا للوظائف التي تؤديها والذي يعمل على تهميش اللهجات/اللغات الأم أمام المستويات العليا/الرسمية(2). وتوضح خولة طالب الإبراهيمي، بأن هذا التقابل في المدرسة بين اللغة الفصحى واللغة (اللهجات) يخلق تمزقًا اجتماعيًا لغويًا ينتج عنه فرط رموز لا يسهل الاستيعاب(3).

يسود الاعتقاد لدى المبحوثين بأن المستقبل سيكون للغات الأكاديمية الفصحى والإنجليزية إذ يوضح الجدول 25 (انظر في الملاحق) أن المبحوثين يتجهون لاعتبار اللغات الأكاديمية هي التي ستعم كلغات تواصل على حساب اللهجات ما عدا الأمازيغية التي لا يراها إلا 4,11%، بينما أعلى النسب سجلتها العربية الفصحى والانجليزية 42,47%، 36,99% على التوالي. ثم الفرنسية بنسبة 15,07%، وتليها اللهجات الأمازيغية 13,70% ثم العربية 12,33%. والسبب لكون هذه اللغات لها مقومات

(1) Chachou, I. (2013). Op.cit, p. 65.

(2) Dourari. A. (2003), Les malaises de la société algérienne, crise de langue et crise d'identité, Alger, Casbah.

(3) Taleb Ibrahimi, K. Op.cit (1995).

الاستمرار فالإنجليزية هي لغة العلم والعالم بينما العربية الفصحى هي لغة الدين ويطمح أهلها لترقيتها حتى تصبح هي الأخرى لغة علم، لمقاومة الاندثار. والنظرة الدونية للفرنسية واللغات المحلية أو اللهجات هي التي تدفع المبحوثين إلى عدم التمسك بها والقابلية للاستغناء عنها أمام قناعتهم بكون مد العولمة سيقضي على الكثير من مظاهر الثقافة، لذلك يرون باختفاء الفرنسية التي هي الأخرى مهددة ولا يمكنها المقاومة، والدارجة ربما للتوجه أكثر لاستعمال الفصحى مع ارتفاع مستويات التعليم.

ولا تشكل النظرة إلى الإنجليزية الاستثناء فالعالم ككل يتجه نحو تعميم استعمالها وقد أصبحت اللغة المشتركة ولغة التوافق، لكن بالنظر أيضا إلى الكم الهائل من البحوث والدراسات العلمية بهذه اللغة. لذلك هي بالنسبة للمبحوثين هي زيادة في رقيهم وانفتاحهم على العالم الذي أصبح يتكلم في مجمله اللغة الإنجليزية. "في شمال إفريقيا العربية، وعلى الرغم من حقيقة أن الفرنسية كان لها موطئ قدم قوي في تونس والجزائر والمغرب، إلا أنها تراجعت وفقدت الكثير من الأرضية أمام اللغة الإنجليزية. في الواقع، لا يمكن إخفاء الميل إلى ما يمكن تسميته بالتحول من الفرنسية إلى الإنجليزية في هذه البلدان"(1). في الواقع، وفقًا لـ "صياحي"، "سمحت المنافسة بين العربية الفصحى الحديثة والفرنسية للغة الإنجليزية بالازدهار ليس فقط في الجزائر ولكن في منطقة المغرب العربي الأكبر أيضًا، ولكن تونس فقط حظيت باهتمام كبير"(2).

ويرى بعض المبحوثون أن مصير الفصحى إلى الاندثار على غرار اللاتينية والمستقبل للدارجة. لكن نظرة المبحوثين تتبنى وجهة النظر المقابلة وهي علو اللغة الفصحى وأن الدارجة لا يمكنها أن تحل محلها لأن في ذلك مدعاة إلى ضرب الإسلام وتشتيت الأمة وأيضا لا عقلانية هذا الطرح أمام تعدد اللهجات داخل الوطن الواحد وصعوبة تحديد أيها تحظى بهذا الامتياز والأكيد أن ذلك سيؤدي إلى الانقسام وعدم التوافق. فيما يخص الموقف من الدارجة وأنها ستصبح اللغة الوطنية توضح من الجدول

(1) Zughoul, M. R. (2003). Globalization and EFL/ESL Pedagogy in the Arab World.
(2) Sayahi, L. (2014). Diglossia and language contact: Language variation and change in North Africa. Cambridge: Cambridge University.

26 (انظر في الملاحق) أن الأغلبية 76,71% لا ترى ذلك ممكنا. بينما هو احتمال وارد وقابل للحدوث بالنسبة لـ 23,29% من المبحوثين.

فالدافع وراء إحياء اللهجات المحلية هو أنها رموز التفرد في كل دولة عربية، وأصبحت اللغات الأم بشكل عام رمزا لصحة وهوية السكان(1). لكن ذلك لا يخفي حقيقة حالة التجزؤ وضعف واصلة الانتماء بين هذه الأقطار وحتى داخل الوطن الواحد على اعتبار أن اللغة العربية هي الرابط بين الشعوب فيما بينها من جهة، وتراثها الثقافي وإرثها الحضاري من جهة أخرى والذي تشترك فيه على امتدادها الجغرافي وتنوعها العرقي. "فاللغة العربية الدارجة لن تتيح للعرب المثقفين لا القراءة والكتابة ولا فهم تراثهم الثقافي، وبهذا تتحقق القطيعة النهائية بينهم وبين الشعوب الإسلامية الأخرى. والحال أنه بفضل القرآن انتشرت اللغة العربية في شمال افريقيا وأصبحت على مر الأيام لغة كافة الأقطار المغربية، فأصبحت منذ الفتح الإسلامي جزءا لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي. وخلال النزاعات التي نشبت قديما بين العروش والأسر المالكة وبين العشائر والقبائل، لم يتم المساس بالعروبة والإسلام أبدا بوصفهما مبدأين أساسيين لا محيد عنهما"(2).

تشكل النتائج حقيقة الانقسام حول الأحرف الأنسب لكتابة الأمازيغية التي هي في طور التقعيد. فبعدما حصلت على الاعتراف ظلت ناقصة من حيث المبدأ، إذ لم يقع الفصل في مسألة الحرف الذي تكتب به وبقيت قضية تطرح في كل محفل سياسي أو علمي تتقاذفها عديد الرؤى، وانعكس ذلك على توجهات المجتمع وحمل الكثير من مشاعر التوجس والانقسام حول دور اللغة الأمازيغية في ظل الهوية الوطنية، فاختيار نوع الحرف يدخل فيه العامل السياسي، وعامل الهوية الوطنية. ويوضح الجدول 27 (انظر في الملاحق) موقف المبحوثين حول خط الكتابة الأنسب للأمازيغية، حيث يرى 49,32% أن خط التفيناغ هو الأنسب بينما 34,25% يرون أن الخط العربي هو الأنسب،

(1) Ennaji, M. (1999).Op.cit, p. 391.

(2) بن يوسف بن خدة. (2012). سبق ذكره، صفحة 260.

16,44% يفضلون الخط اللاتيني. ويغلب على المبحوثين الرأي القائل باعتماد التفيناغ وهذا لقوة الدلالة والتفرد الذي تمنحه التفيناغ كهوية للغة الأمازيغية. بينما تضعها اللغة العربية في قالب أوسع يضمن الاندماج والتقبل لدى المجتمع وعدم الشعور بالاغتراب عنها نظرا للألفة مع الأحرف العربية مما يسهل ويسرع عملية تعلمها وتعميمها مستقبلا. وهو نفس تفسير النفور من الأحرف اللاتينية التي تبعدها أكثر عن الوعاء الحضاري الذي ينتمي إليه المجتمع ويضعها في بوتقة لغة المستعمر ذي السمعة السيئة في هدم مقومات الهوية الوطنية. إنها حقيقة معروفة أن تدوين اللغة الأمازيغية المنطوقة يسمح لها أن تصبح ذات قيمة ويساهم في ترسيخ التعددية اللغوية والثقافية، اعتمادا على الدور الحاسم للغة في الحفاظ على الثقافة والهوية.

"على الرغم من استخدام العديد من النسخ، إلا أن اللغة البربرية تظل لغة شفهية بشكل أساسي. المنافسة بين هذه الحروف الهجائية مرتبطة بالأيديولوجية والتوجهات السياسية. بينما يُخضع النص العربي اللغة البربرية للغة والثقافة العربية، فإن النص اللاتيني يربطها بماضي استعماري[(1)]. علاوة على ذلك، تعتمد تيفيناغ على أبجدية جديدة، والتي تستخدمها الأكاديمية البربرية في باريس منذ عام 1960، وقد انتشرت في جميع أنحاء المنطقة من خلال وسائل الإعلام، ويدعمها تيار يرى فيها التعبير الرمزي المستقل للهوية الأمازيغية بعيدا عن الرموز الأخرى. ويوضح "صالح بلعيد" بأنه إذا كان القصد من وراء إحياء اللغة الأمازيغية إعطاء صبغتها الشخصية فإن خط التيفيناغ هو الشكل الذي يجب أن ترسم به، وإلا ما الفائدة من البحث في الهوية والشخصية إذا لم تظهر في رمزها. "فالرمز ليس ديكورا بل هو الشخص والهوية والميزة التي تعرف عن طريقها، فكما تعرف اللغات برموزها يجب أن تعرف الأمازيغية بما يلفها"[(2)]. وبالنسبة لـ"سالم شاكر" أنها تشمل على ميزتين: "الميزة الأولى تبرز الانتماء التاريخي الصريح وغير القابل للجدال للغة الأمازيغية إلى عالم الكتابة، والميزة الثانية تؤكد على تميزها

[(1)] Ennaji, M. (1999).Op.cit, p. 93.

[(2)] صالح بلعيد. (2009). اللغة الام والواقع اللغوي الجزائري. مجلة اللغة الأم، صفحة 29.

الكبير بالنسبة للثقافات المحيطة بها لأن هذه الأبجدية خاصة بالأمازيغ وحدهم"[1]. ويؤكد أنه ببعث وإعادة إحياء هذه الأبجدية القديمة أعطى هؤلاء المناضلون الأمازيغ لأنفسهم سلاحا فعالا للغاية بفضله لا يمكن إدراج الأمازيغ بين الشعوب البربرية، الهمجية والبدائية، الذين لا خيار أمامهم سوى الذوبان في الثقافات الكبرى (المكتوبة)، وبالخصوص الثقافة العربية–الإسلامية. ولئن كانت التفيناغ تحقق الكثير من المكاسب الرمزية فإن السياق الذي توضع فيه ينذر بتكريس الصدامية والرفض الاجتماعي عبر الفواصل الشعورية التي تحدثها الأبجديات المختارة من غير العربية التي وحدها تدفع إلى الألفة والقبول. ويرى "أرزقي فراد" أن الوضع الحالي لا يبشر بالخير وحسب رأيه يعود ذلك إلى تغليب الطرح الإيديولوجي التغريبي على حساب الطرح المعرفي من طرف البعض، الذي عمد إلى تجاوز العلاقة التاريخية المتينة بين الأمازيغية والعربية، من خلال رفض كتابتها بالحروف العربية -كما فعل أجدادنا منذ قرون عديدة- مما أثر سلبا على الطابع الوطني للأمازيغية، وقد يمهد الطريق لاستبدالها بـ "اللغة القبائلية"، التي رفع شعارها دعاة الانفصال، سيدفع لا محال منطقة القبائل على المدى البعيد إلى التمايز عن باقي الوطن وفق مخطط أيديولوجي انعزالي[2].

السؤال الثالث: كيف يتوافق الوعي بالهوية الوطنية والخصوصية المحلية ما يؤدي إلى ارتسام هوية الانتماء؟

فالأكيد أنه منذ بداية الوعي القومي بالجزائر، لم يزغ عن هذا المنهج ولم يكن لسكان الجزائر الأصليين من وحدة، غير الشعور بالانتماء إلى تجمع ثقافي مسلم، بلسان عربي هو الأساس لكل التنظيم السوسيو- ثقافي والسياسي، "...كان البعد الإسلامي (جوهر الانتماء) فإن أعلنت حقيقة الصراع مع الاحتلال الأوروبي: ألّا وطنية من دون عمق عربي، فإنه أيضا لا قيمة لعروبة من دون إسلام، هو

[1] سالم شاكر. (2003). سبق ذكره، صفحة 88.
[2] محمد أرزقي فراد. (2016). سبق ذكره، صفحة 18.

ثلاثي مقدس، فثلاثية الخطاب القومي في (الجزائر) إذن: الأرض وطناً، والعربية، لغة، والإسلام دينا، فتبقى العقيدة الإسلامية هنا جوهر الانتماء الحضاري، هي التي جعلت للأمة هوية واضحة المعالم، ذات أثر وتأثير، محليا ودوليا..."[1].

ومن منطلق أن الشعب هو الشعب وأن هؤلاء الأمازيغ الذين كان البعض منهم في فترة يظن أنه روماني هم أنفسهم الذين يشعر أغلبهم اليوم أنهم عرب هذا التحول لم يرافقه تحول عرقي إنما هو تحول في النظرة إلى الذات ثقافيا. ما جعل الجزائر ترفع شعار الانتماء المزدوج إلى الأمة الإسلامية وإلى العالم العربي بالتساوي[2]. وتتجه نحو التوحيد اللغوي، بتبني لغة وطنية تتعدى بها التنوع والشتات، وكان مفهوم الأمة الذي فرض نفسه هو مفهوم الأمة العربية الإسلامية. فوزير الإعلام والثقافة أحمد طالب الابراهيمي لم يتردد، في عام 1973، عن كتابة ما يلي: "بقراءة كل ما كتب عن العرب والبربر في الجزائر، يدرك المرء أنه بوشر حقا بعمل هدام لتقسيم الشعب الجزائري. فالادعاء مثلاً بأن سكان الجزائر يتكونون من عرب وبربر هو ادعاء زائف تاريخيا"[3]. ولم يغفل الميثاق الوطني في عام 1976 كل مرجعية إلى اللغة والثقافة البربرية فحسب، بل خصص أن "الاستخدام المعمم للغة العربية وإتقانها بوصفها أداة عملية خلاقة هو أحد أولويات مهام المجتمع الجزائري"[4].

وقد كرست مختلف الممارسات السياسية والثقافية والمعاملات الاقتصادية شعورا بالانتماء غير مجزأ يعترف بفئة وينبذ أخرى، فكان لكل مقومات الهوية الوطنية أبعاد محلية ولكل خصوصية محلية امتداد وطني يلقى الاعتراف والقبول خاصة مع بعض التعديلات السياسية التي أقرت مختلف الحقوق الثقافية. وأثبت المبحوثون من خلال إجاباتهم حول سؤال عن الثقافة التي يجب أن تكون أكثر بروزا في الهوية الوطنية وعيهم بالبعد الإسلامي والوطني مع الانتباه للثقافة المحلية ففي الجدول 28 (انظر في

[1] عمر بن قينة. (1999). سبق ذكره، صفحة 78.

[2] العربي عقون. (2010). سبق ذكره، صفحة 35.

[3] بنجامين ستورا. (2012). سبق ذكره، صفحة 92.

[4] بنجامين ستورا. (2012). سبق ذكره، صفحة 92.

الملاحق) تبين أن الثقافة التي يرغب المبحوثون في حضورها أكثر في الهوية الوطنية هي الثقافة الإسلامية بنسبة 68,49%. ثم تأتي الثقافة الوطنية بنسبة 47,95%، غير أن البعض يقدم بعض التخصيص للثقافة المحلية والعربية بنسبة 39,73%، و34,25% على التوالي. ويبتعد المبحوثون أكثر عن الاستناد إلى الثقافة المتوسطية 6,85%، وبدرجة أقل عن الثقافة الافريقية 16,44%.

انطلاقا من هذه المواقف من دعاة الثقافة المحلية الأمازيغية وبالرجوع إلى الخلفية التاريخية للمسألة البربرية وانعكاساتها على الواقع الجزائري، يستخلص العديد من الباحثين بعض المميزات والخصائص والتي منها يصلون إلى استنتاج بعض الأحكام والتقييمات حول الهوية المحلية، ويتعلق الأمر هنا خاصة بالأمازيغية، في ظل هيمنة مفهوم الهوية الوطنية. وقد ساهمت بعض التحولات في المجتمع الجزائري في مواكبة هذا التوجه مع انتقال مركز الجاذبية في الجزائر من الأرياف إلى المدن، وتنقل الأفراد بين المناطق والاتصال المباشر من خلال الوسائط أو لظروف العمل أو الدراسة، وكذا تحسن مستوى التعليم لدى الأفراد، كل ذلك شكل انقلابا اجتماعيا وثقافيا حمل الكثير من الوعي حول جوهر الذات الوطنية ككل متناغم يدمج أجزائه الثقافية دون اقصاء أو تسلط لفئة على حساب أخرى.

فبعد أن كانت القضية غير مطروحة بالأساس إذ "لم يحدث –في يوم ما قبل الغزو الفرنسي– أن قُمِعَتْ الأمازيغية أو حصل اعتراض عليها من طرف أي كان من الناس؛ وإنما كان قصورها، ومحدوديتها التعبيرية هي أساس مشكلتها، والسبب في اجتناب العمل بما في الميادين العلمية والإدارية"، "ولم تكن اللغة الأمازيغية في العصور التي سبقت العهد العثماني مضطهدة، أو مكبوحة؛ لأن الحكومات والدول التي تعاقبت في حكم ديار المغرب كلها؛ كانت جميعها أمازيغية الأصل"[1]. وفي هذه الدول كانت الأمازيغية مستعملة في حدود قدراتها التعبيرية لتستعيض عنها باللغة العربية في تسيير الدولة ومخاطبة المجتمع. وينبغي التنويه كما يؤكد " بن يوسف بن خدة " بأن الثقافة واللغة البربرية حتى في عهد الاستعمار كانت متداولة في هياكل الحزب، ولم يحدث أبدا أن طرحت مسألة الاعتراف بها داخل

[1] بوزياني الدراجي. (2007). القبائل الامازيغية أدوارها مواطنها أعيانها. الجزائر: دار الكتاب العربي.

هياكله؛ بدليل أن اللغة القبائلية كانت متداولة في نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، من طرف عديد الخطباء الذين يمتلكون ناصيتها باقتدار وكانت حاضرة في الأهازيج والأناشيد التي تضفي جوا من الحيوية أثناء اجتماعات المناضلين والأعراس العائلية وبمناسبة التجمعات الشعبية. ولم يكن أحد يرى في ذلك أية غرابة[1]. ليتغير الحال وتطفوا إلى السطح مسألة مستجدة ترتبط بالبربرية ومطلبية الهوية المهمشة تحت هوية غالبة كانت بالأمس مدمجة ومعتبرة اجتماعيا، لتشكك في حقيقة الهوية الجامعة بإعادة صياغة تعريف للدولة يعبر أكثر عن هذا البعد البربري.

فالحركة البربرية هي بمثابة تذكير بأن المشروع الوطني الجزائري لم يكن شأنًا واحدًا يناسب الجميع، وكان في الواقع مطبقًا بشكل غير مريح على الانقسامات العرقية والقبلية والجغرافية في الجزائر، كوجه من أوجه القصور والقيود في بناء الدولة وبناء الأمة. ومن منطلق أن الأشكال السائدة حاليًا فإن عملية البناء هذه يجب أن تأخذ في عين الاعتبار السمة الهوية البربرية في منطقة القبائل المتوقعة والمبنية منذ بداية القرن، على إيجاد صورة ذاتية وسلطة في مواجهة الإسلاموية العربية ذات النزعة الشمولية والانفصال عن النموذج العربي الإسلامي[2]. مما أحالها إلى اتخاذ أشكال جديدة أحد مظاهرها النهائية هو تكثيف وتوسيع التيار البربري في مواجهة سلطات الدولة والنسخة الرسمية للهوية الوطنية الجزائرية. والتأكيد أن المسلمين الجزائريين بالكاد يتحدثون بصوت واحد، وأن الانقسام العرقي البربري العربي يمكن، في ظل ظروف معينة، أن يشكل تحديات للوحدة الوطنية[3].

وإن كانت هذه النظرة تعطي مآلات غير محمودة يرى البعض الآخر أنها لن تخرج عن بوتقة التجاذب الثقافي المفضي إلى التجانس بمرجعيات تاريخية وأطر سوسيو ثقافية لذلك توصف بأنها لم تكن

---

(1) بن يوسف بن خدة. (2012). سبق ذكره، الصفحات 245-246.

(2) Chaker, S. (1987). L'affirmation identitaire berbère à partir de 1900. Constantes et mutations (Kabylie). Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée(44), 13-34 . p. 32

(3) Maddy-Weitzman, B. (2011). Op.cit, p. 47.

إلا "نشاط ثقافي ظرفي ناتج عن قناعات ثقافية ومواقف أيديولوجية سوف لن تلبث حركة التاريخ الجزائري أن تستوعبه، لأن الواقع الجزائري اليوم -باعتباره حصيلة لتطورات تاريخية- لا يقر بوجود أقلية أو أغلبية لغوية أو عرقية بربرية أو عربية تبرر ضرب وحدة الشعب الجزائري وتقسيمه إلى ثقافتين وإثنيتين، وحتى لو افترضنا بأن هناك أقلية حسب مفهوم دعاة البربرية فإنها -قبل كل شيء- أقلية شعبية تحاول النخبة المتفرنسة في بلاد القبائل استغلالها وابتزازها متناسية أنها تشترك مع الأغلبية في الأصول، وتسهم معها باستمرار في تكوين الأكثرية العربية لأن هذه الأكثرية إن سلمنا بوجودها فإنها قائمة على أساس الانتماء الحضاري لا العنصري"[1].

من جهته يذكر "الهواري عدي" بأن خصوصية الجهوية **regionalisme** في الجزائر هي أن الجماعات تتنافس على امتياز كونها أكثر قومية. والجهوية هي في الأساس ذات جوهر وطني، وهدفها ليس الاستقلال الذاتي للمنطقة، ولا حتى الانفصال عن بقية البلاد. بل تسعى إلى الهيمنة في المجموعة الحاكمة. وما التوترات بين المجموعات المحلية المختلفة أو بين المجموعات من مناطق مختلفة إلا مسند هيكلي للحياة السياسية في الجزائر وهي مدفوعة بديناميات الوطنية المحلية **patriotisme local**، التي أدانها الخطاب الرسمي باعتبارها "جهوية" أو قبلية أو عشائرية، إلخ[2]. وفي سياق آخر يصفها "سعيدوني" بأنها تعبير عن تأزم وضع ثقافي واجتماعي قائم على الازدواجية الثقافية والثنائية الاجتماعية بين متفرنسين ومعربين فرضه تقسيم سوق العمل ونوعية النشاط الثقافي والتعليمي، مما أدى إلى انتقاء اجتماعي وتعدد لغوي تموضع في شكل قيم ثقافية وقناعات دينية معبرة عن المصالح الذاتية، وهذا ما جعل الحركة البربرية تبتعد عن طابعها الثقافي وترتبط أكثر فأكثر بالتوجه السياسي وتندمج في التنظيم الحزبي وتصبح جزءا من المجتمع المدني الرافض للقيم الإسلامية والعربية[3]. وعلى ذكر النخبة المتفرنسة فقد كانت عامل تعقيد إضافي للمعضلة اللغوية إذ بدأ اندماج دعاة البربرية الحديثة وأنصار اللغة الفرنسية

---

(1) ناصر الدين سعيدوني. سبق ذكره. الصفحات 182-183.

(2) Addi, L. (1999). Op.cit, p. 200.

(3) ناصر الدين سعيدوني. (ابريل-يوليو, 2004). سبق ذكره.

بتجنيد أنصار الخصوصية البربرية القبايلية ضمن هوية وطنية جزائرية ناشئة من بين المثقفين الفرانكوفيليين، بمن فيهم المسيحيون، والتفوا حول الفكرة الوطنية مع مكون أمازيغي[1].

وتشكلت آراء مختلفة حول ما يجب أن يحدد أسس هذه الثقافة الوطنية رغم أن الجزائريين غالبا لا يرون أي اختلافات، ويعتقد المبحوثون أنه ليس من الخطأ التحدث عن هوية موحدة تجمع الجزائريين، في مقابل فئة أخرى وإن كانت أقل لكن يجب تحليل آرائها حيث ترى العكس وأنه من الخطأ الحديث عن هوية موحدة للجزائريين ولا يمكن بأي حال النظر إليه كوحدة متجانسة. إذ يتبين من الجدول 29 (انظر في الملاحق) أن الغالبية من المبحوثين يعتقدون أنه ليس من الخطأ التحدث عن هوية موحدة تجمع الجزائريين وكانت نسبتهم 60,27%، بينما نسبة منهم 39,73% ترى أنه خطأ بالفعل.

وبشكل عابر يمكن أن نقول بأنها تركز ربما على الفوارق اللغوية لتضع المجتمع الجزائري في خانة التنوع والتعدد الهوياتي. الشيء الذي لا يلقى الرواج وقد عارضته أغلب القوى المجتمعية سواء على المستوى الشعبي أو النخبوي الرسمي. وقد كان ذلك منذ البدايات الأولى ومخاض نشأة الدولة تجلى عبر مواقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما يذكر "بن يوسف بن خدة" التي "عارضت ذلك المفهوم القائم على مبدأ التفرقة العرقية وقابلته بمفهوم مناقض مستند على مبدأ وحدة الأمة الجزائرية المتكونة من شعب واحد تشكل خلال قرون عديدة وطبعته الثقافة العربية الإسلامية بطابعها المتميز..."[2]. يحيلنا هذا إلى مراجعة المنطلقات وبداية تشكل مفهوم الثقافة الوطنية وظروف ولادتها، ثم تطورها اللاحق، وتعود "ماجومدار" إلى هذه الظروف لتجد بأن مفهوم الثقافة الوطنية في الجزائر، وُلد كثقل موازن للثقافة التي فرضتها القوة الاستعمارية السابقة. أو تدمير الثقافة "الأصلية" عن طريق الاستعمار. تتضمن الرغبة في تمييز الذات عن الآخر بافتراض ثقافة وطنية متميزة، تعبر عن تجانس الأمة، والذي يشبه في كثير من النواحي المفهوم السائد للهوية الثقافية الفرنسية، والتي تختار في نهاية المطاف "العربي الإسلامي"

(1) Chaker, R. (1982, juillet-août). Op.cit.

(2) بن يوسف بن خدة. (2012). سبق ذكره، الصفحات 257– 258.

صفات الشعب الجزائري كعنصر أساسي للثقافة الوطنية[1]. ذلك هو الأصل الجوهر الذي نشأت منه الجزائر واستمدت مقومات شخصيتها وأصالتها وما زادها الكفاح ضد الاستعمار إلا متانة وتعزيزا.

بالنسبة لتوجهات المبحوثين نحو التعددية الهوياتية تبين من الجدول 30 (انظر في الملاحق) أن الإجابات كانت متقاربة بين من يفضلون التوجه نحو التعددية الهوياتية للجزائريين 43,84% ونسبة أكبر 56,16% ترى أنه لا داعي لذلك. لكن لا يمكن بأي حال التغاضي عن معطى التنوع الذي يؤمن به الكثير من المبحوثين والحقيقة أنه يشكل الواقع الذي نعيشه. فالتجانس المفترض للثقافة الوطنية الجزائرية غير موجود بمعناه العام وذلك بالفعل ما هي عليه التركيبة السكانية في الجزائر في بعدها الثقافي والعرقي حتى وإن كان ذلك في الغالب دون أثر نظرا للتداخل والتمازج الحاصل بين مختلف هذه المكونات.

فقد ناضل الجزائريون منذ الاستعمار لأجل هذ الهوية الموحدة التي كانت عامل قوة في المواجهة ضد عمل المستعمر في تأجيجها، لكنها حولت منطلق للمقاومة والمجابهة بإدراك هذا التنوع بمعنى خاص وإعادته إلى حاضنة اجتماعية جامعة تقبل الاختلاف وتفتخر به كميزة وطنية. "فالسياق التاريخي يؤكد وجود تنوع في الطبيعة الجزائرية تداخلت ضمنه نتائج الغزو الاستعماري لتضفي عليه حالة من التعدد، وكأنها حالة طبيعية في تركيبة المجتمع الجزائري الذي ظل يناضل حتى الآن من أجل إثبات هويته وتأكيد وحدته الوطنية"[2].

يؤكد المبحوثون أن مفهوم الهوية الوطنية هو شامل وإن كان يحمل شيئا من التنوع خاصة ما تعلق باللغة، إلا أن هذا يعتبر تكامل وتجانس لا يصل إلى حد التعارض أو حتى الصراع فلا حاجة بذلك لإبرازه والتأكيد عليه. مما يفسر أيضا رأي الأغلبية من لا يحبذون التوجه نحو التعددية الهوياتية

---

(1) Majumdar, M. (2009). Op.cit, p. 62.

(2) منعم العمار. (1999). الجزائر والتعددية المكلفة. تأليف سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. صفحة 49.

للجزائريين على اعتبار حضور كل المعطيات الهوياتية المحلية في التعريف الوطني. ووقوف الأغلبية ضد النظام الفدرالي تقف الأغلبية ضد النظام الفدرالي المبني على الخصوصيات الهوياتية بنسبة 72,60% بينما لا ترى نسبة ضئيلة 27,40% مانعا في ذلك كما يوضحه الجدول 31 (انظر في الملاحق). الخصوصيات الهوياتية هي في صميم الشعور الوطني الغير قابل للتجزأ ولا التفاضل فالوطن واحد بملامح محلية متنوعة لكن متجانسة تحمل كل معاني التمثيل الوطني ولا حاجة لإبرازها سياسيا من خلال نظام فدرالي.

وفي وجود هذه الآراء يتأكد أن لدى بعض المبحوثين قناعة بعدم نضج فكرة الوحدة الهوياتية وأننا لا زلنا في رحلة البحث عن هوية ذاتية لا كردة فعل تحررية ولكن كبنية قائمة على أسس موضوعية. وتقف "مارغت ماجودار" على مشكلتين تعزز هذا الاعتقاد: أولاً، كون هذا التجانس هو بالفعل غير موجود في الواقع.... علاوة على ذلك، فإن مفهوم الثقافة الوطنية لا يعني على الإطلاق التجانس الثقافي على جميع المستويات، ولا ثقافة واحدة ومتجانسة. على العكس من ذلك، فإن أي ثقافة تدعي أنها ثقافة وطنية هي بالضرورة ثقافة هجينة وغير متجانسة. ثانيًا، إذا كان اختيار الثنائية عربي-اسلامي أساسيًا لهذه الثقافة الوطنية يُفهم بسهولة على أنه محاولة لخلق هوية معارضة للسلطة الاستعمارية السابقة، فهو أقل ملاءمة للتكوين الإيجابي لهوية وطنية حقيقية، أي جزائري، لأنه لا يحتوي على أي شيء جزائري على وجه التحديد. يمكننا أن نشير إلى نفس الافتقار للخصوصية الجزائرية في اختيار اللغة الوطنية[1]. على الرغم من التطرف في الطرح إلا أن هذا ما يُسْتَشَفُّ من بعض نقاشات فئة معتبرة ممن يخوضون في مسائل الهوية الجزائرية خاصة مع تنامي دعاة البربرية ومن ساندهم من العلمانيين ولو في شق بعيد عن العرق لكنه يرتبط بالدين وخيار إبرازه كعنصر في الهوية الوطنية. فالهوية الوطنية كما هي عليه لا تحمل حسبهم ما هو جزائري بل إنها تتماهى في كيانات أكبر وتبتعد عن الخصوصية الجزائرية. كما أن الوضع قد تغير بالنسبة للأمازيغ وأن لغتهم وثقافتهم لم تعد الآن محمية بالموقع الجغرافي ولا من بنمط تنظيمهم الاجتماعي التقليدي. "فكل من النزوح الريفي الجماعي باتجاه المدن الناطقة

[1] Majumdar, M. (2009). Op.cit, p. 63.

بالعربية واختفاء خلايا وطرق الإنتاج التقليدية وعملية التمدرس الجماعي باللغة العربية والتأثير اليومي للراديو والتلفزيون يهاجمون وبقوة لم تعهدها الثقافة الأمازيغية من قبل. فحتى النساء حاميات اللغة والثقافة هن اليوم عرضة وبشكل مباشر لعملية الانجراف اللغوي"[1]. هذه المعطيات لا تدفع إلى تقدم في صالح القضية وعلى اللغة الأمازيغية أن تغتنم في هذه الآونة فرصتها التاريخية الأخيرة.

يعمل الإسلام غالبا على دمج الأفراد في بوتقة واحدة ويكون هو المقدم في تعريف الفرد بنفسه أو جماعته سواءا كانت عشيرة أو جهة أو اقليما أو أمة. وهو الانتماء الأسمى لكل المسلمين عبر العالم. وغدا الإسلام في الخطاب القومي في الفكر الجزائري لب الانتماء. وبه لعبت اللغة العربية دور الرابط الثقافي في بناء الانتماء. فالرابطة الإسلامية بمضمونها اللغوي (العربية) كما يقول "عمر بن قينة" "كانت (الاسمنت المسلح) في تراص القبائل والعشائر ذاتها، وعندما تشرع هذه الرابطة تهن تفسح المجال لتلاشي سائر الروابط الأخرى: السياسية، وحتى القبلية، والعائلية، فالمفارقة العجيبة إذن: أنه إذا قيل في الجناح الشرقي من الوطن العربي. نعني بالعرب كل ناطق بالضاد فإن المضمون في الجناح الغربي يعلن: نعني بالعربي كل مسلم يتحدث بالعربية فتتكامل اللغة مع الدين؛ فيكتسي البعد القومي طابعا حضاريا..."[2]. ففكرة الوطنية أدمجت في طياتها الانتماء المحلي الذي يرتدي ثوب الإثنية اللغوية بعنصريه العربي والأمازيغي، لتبني الخصوصية القومية مع الدولة القومية التي تشكل انتماءا موحدا تولده حدودها الإقليمية يشعر كل الأفراد داخلها بالتجانس النسبي الذي يميزهم عن غيرهم خارجها وأنهم أكثر قربا وتقبلا لفوارقهم ما يجعلها مُدْمَجَةً في تعريفهم لأنفسهم. غير أن هذه الميزات الفرعية تكون أكثر بروزا داخليا عندما تعزل الذات الوطنية وتفتح المجال للتفرد المحلي فتكون الفوارق ثقافية لغوية بين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغيات المحلية، ناجمة عن السعي للحفاظ على لغاتهم، سواء من الناحية الوظيفية

---

(1) سالم شاكر. (2003). سبق ذكره، صفحة 23.

(2) عمر بن قينة. (1999). سبق ذكره، صفحة 77).

لدعم التواصل داخل المجموعة وتناقل الموروث الثقافي، أو بشكل رمزي لتمييز الذات مقابل الآخر، ويشتركان في الفخر بربط تلك الذات بماضيها العرقي.

يوضح الجدول 32 (انظر في الملاحق) أن المبحوثين يضعون صفة جزائري ومسلم كأفضل صفات تعبر عن هويتهم بنسبة 65,75% و69,86% على التوالي. ثم تأتي صفات عربي وأمازيغي بنسبة 41,10%، و45,21% على التوالي. ثم بدرجة أقل يرى المبحوثون أنهم مغاربيون وافارقة 20,55%، و27,40%. وآخر صفة كونهم متوسطيون لا تمثل إلى حد ما هوية المبحوثين حسبهم وكانت النسبة الأضعف 9,59%.

بتسليط الضوء على الاستقطاب بين مختلف مشاعر الانتماء يظهر مرة أخرى العمق الديني فيها. فالجزائر وإن كانت متسامحة مع كل هذه الهويات الثقافية المحيطة بها تسعى إلى حل للهوية الوطنية يجمع بينها وإن كان ذلك بشكل تراتبي. فالدائرة الأولى المحيطة التي يدركها المبحوثون هي دائرة الفضاء المغاربي فهي الأقرب منا وتشكل متصلا جغرافيا لا تفصله التضاريس بل على العكس توحده لامتدادها وتشابهها. ويؤكد ذلك "محمد القبلي" الذي وجد بتتبعه لمسار تشكل هذا الفضاء بأن المغرب العربي قد "حاول توحيد نفسه عن طريق الانفصال عن محيطه، غير أن هذا الانفصال قد وضع نفسه في إطار ديني يعكس الرغبة في الانتماء إلى دار الإسلام وإلى الأمة الإسلامية وبالتالي إلى نفس الأسرة الثقافية التي كان يعمل على الاستقلال عن رؤسائها في تسيير شؤونه الخاصة من الناحية العملية"[1]. لذلك لا يمكن تجاوز حقيقة أولوية الجانب الديني، فهذا الأخير نلتمسه في أغلب إجابات المبحوثين، ما يجعل حضور الثقافة الاسلامية كرافد يستمد منه التعريف الوطني ضروري ولا مناص منه. مع ذلك لا يغفل هؤلاء المبحوثون عن الخصوصية الوطنية التي في الحقيقة نشأت بحكم الانتماء الوطني وتشكل الدولة القومية بحدودها المعروفة، والأكيد أن القصد من ذلك هو إدماج مختلف العناصر المشكلة لجهات الوطن لتكون حاضرة في الهوية الوطنية. غير أن هذا لا يشكل أولوية وليس ضروريا مادام الاختلاف ليس

[1] محمد القبلي. (1987). مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. صفحة 14.

جوهريا وكما تبين فإن الاختلاف الجوهري الوحيد هو الدين الذي تفتر معه نسبيا باقي العناصر على غرار اللغة التي تبقى هي الأخرى العنصر المحلي المقصود في متطلبات تشكل الهوية الوطنية. ويؤكد ذلك قلة الشعور بالحاجة للثقافة المتوسطية مقارنة بالأفريقية التي تشهد حضور الدين وكذلك اللغة.

والفرد الجزائري له علامة تعريفية للانتماء للوطن يكتسبها من المؤسسات الاجتماعية التي ينشأ فيها، غير أن الوضع الرسمي الممنوح للغة العربية الفصحى لا يفي بذلك كلية لأنه لا يوجد متحدثون أصليون ولا يتم التحدث به في الواقع في جميع أنحاء التراب الوطني كلغة أم كما هو الحال في اللغة العربية الجزائرية واللهجات الأمازيغية. ما يشكل دليلاً يوضح التنافر في الانتماء للوطن. علاوة على ذلك، فإن الهوية في نظر "ابتسام شاشو" تتطور دائمًا ويعاد تشكيلها، ومن هنا جاء مفهوم "ديناميكيات الهوية". وتضيف أنه "في المدرسة الجزائرية، تعتبر الهوية أقرب إلى "واجب" «devoir être» تصور متعلق بتمثيل الذات من خلال تخيله وإيديولوجيته من قبل السلطة القائمة. لا تنتج الهوية اللغوية والثقافية المنسوبة إلى الطفل عن بناء اجتماعي حقيقي وديناميكي ومتكيف باستمرار، ولكن من مهمة مدرسية افتراضية وثابتة وجامدة"[(1)]. وربما أكد هذا الموقف بأن الأفراد، في الحقيقة يعيشون حالة تذبذب بين مشاعر الانتماء كما هي في الأسرة من خلال لغة لم يكفوا أبدا عن استعمالها، حملت إليهم رصيدا كبيرا من القيم والمعايير المتناقلة شفاهيا، وبين تلك الملقنة في المدرسة عبر اللغة المدونة تحاول قولبتهم في نموذج أكبر لانتماء متخيل. ويصفه "مصطفى الاشرف" بأنه حالة استلاب يتأرجح فيه الناس بين الأمة، كشعار، وبين المجتمع كواقع حي[(2)].

وبالعودة إلى الفضاءات الأوسع، يشعر المبحوثون بنوع من التقارب مع المحيط الإقليمي يوضح الجدول 33 (انظر في الملاحق) أن النسبة الأكبر ترى أن الفضاء المغاربي هو أقرب الفضاءات للجزائريين 46,58%، يأتي بعدها الفضاء الأوروبي بنسبة 35,62%، ثم بعده الفضاء الأفريقي الذي يمثل نسبة 24,66%. وفي الأخير يرى المبحوثون أن المشرق العربي هو أبعد ما يكون لمشاعر الانتماء لدى

(1) Chachou, I. (2013). Op.cit, pp. 77-78

(2) مصطفى الأشرف. (2007). سبق ذكره، صفحة 430.

الجزائريين 8,22%. حيث تبرز الكثير من عناصر التشابه مع سكان المنطقة المغاربية مقارنة بالمشرق العربي وكذلك الحال بالنسبة لأفريقيا في مقابل أسيا وأوروبا على وجه الخصوص. بالنظر للخلفيات التاريخية والثقافية التي وإن حملت شيئا من الاختلاف إلا أنها حافلة بعناصر التماثل والتوافق أهمها الإسلام واللغة العربية ولكن أيضا اللغة الأمازيغية بتنوعاتها. وعلى هذا اقترح "مصطفى الأشرف" الهوية المغاربية كبديل حقيقي عن الهوية العربية المزعومة، فالجزائري له ارتباط طبيعي وقوي بهذه الهوية كونها صميم وجوده وهي تعتبر واقع لتاريخه الأصيل ومرتبطة دائما بالثراء والشرف المغربي الفكري والاجتماعي ذلك أن أندلس العبقرية المغاربية والخاصية الثقافية الإسبانية عبر التاريخ وقد تشكلت طيلة قرون قاعدة كبيرة لتسويق علمي نحو إفريقيا الشمالية الممتدة من جنوب الصحراء وأفكار نادرة أصلية واتجاهات فكرية وأعراف من مختلف المجالات[1]. في الواقع، ما هذا إلا انعكاس لما يتشاركه الجزائريون من مشاعر القرب تجاه عناصر تكون ذاته تشكلت على مر التاريخ وبفعل الجغرافيا في قالب تعددي يمسك بأطراف الثقافات الغربية والشرقية. ويوضح في هذا الإطار الباحث "علي غربي" بأن الجزائر "ذات أبعاد مختلفة فهي عربية إسلامية أمازيغية.. متوسطية.. إفريقية.. عالمية.. ورغم ذلك تضعف فيها أبعاد معينة وتقوى أخرى على مستوى الانفتاح الثقافي والثقاقف..."[2]. فعلى الرغم من هذا التصالح مع العديد من الثقافات وإدماجها في التعريف الوطني تبقى مشاعر الانتماء متباينة فالجزائريون "يعيشون بالقرب من أوروبا الغربية أكثر من الشرق الأوسط، وفي الواقع لا يعتبرون أنفسهم "شرق أوسطين". علاقاتهم الاقتصادية هي إلى حد كبير مع أوروبا، وليس العالم العربي الشرقي. إنهم شعب فرانكو متوسطي، شعب عربي، شعب بربري، شعب مسلم. يلمسون الحضارة الأفريقية السوداء في الجنوب. هناك العديد من الهويات المتنافسة هنا، إذن، تتطلب العمل"[3].

---

[1] المرجع نفسه، صفحة 125.

[2] علي غربي. (2010). الثقافة الوطنية وتحديات العولمة. العولمة والهوية الثقافية، مخبر علم إجتماع الإتصال للبحث والترجمة.

[3] Graham, F. (1996). Algeria: The Next Fundamentalist State? . Santa Monica: RAND Corporation. p. 18.

إذا أمام ضغط العولمة يوضح الجدول 34 (انظر في الملاحق) أن 43,84% من المبحوثين يرون باتجاه الهوية الوطنية نحو تبني النموذج العالمي والانصهار فيه. بينما نسبة مقاربة 41,10% ترى أنها ستحافظ على الطابع الوطني، بينما نسبة ضئيلة 15,07% تنظر إلى النمط المحلي وبروزه أكثر في الهوية الوطنية. ويرى المبحوثون أن ما يتبقى ويجب أن يقاوم ليستمر هي الثقافة الوطنية وهم بذلك يستندون إلى ما هو أقوى في مجابهة تحديات العولمة التي تعمل على فرض تجانس العالم باكتساح العناصر الثقافية الضعيفة وإلغاءها، لذلك لا يرون بصمود الثقافات المحلية وإن كانوا في الحقيقة يرونها مدمجة ومسنودة في الإطار الوطني ويجب أن تبقى على ذلك لأنه الضامن الوحيد لاستمرارها. بينما يساير البعض موجة العولمة ويرون أن حتى هذا التعاضد بين المحلي والوطني قد لا يصمد أمام مد العولمة لما لها من تأثير بالغ في استيعاب الثقافات. حيث يقول صالح بلعيد في هذا الصدد: "أخاف على هذا الجيل ومن سيأتون بعده من الذوبان والزج بأنفسهم في أوهام «الحراقة اللغوية»، والترامي على اللغات الأجنبية لقطف البريق الذي لا ينير؛ لغة أجنبية تضل ولا تهدي تفرق ولا تجمع، تحتقر اللغات الوطنية وتزيحها من الاستعمال بدعوى العجز العلمي"[1]. وهذا الأمن لا يوجد إلا في اللغة الرسمية الوطنية، لذا تسعى العولمة لإلغاء سيادة اللغات الوطنية بحجة أنها لغات متخلفة فلاّ بد من تخليصها من إرثها القديم، والنزوح بها إلى تنميط معاصر يستجيب للعولمة ويوجد في اللغاتّ الحية، وهي تلك اللغات التي تتمشى مع المعطيات المعاصرة لا غير. والاستدلال بذلك يضعنا أمام خيار واحد هو لا سبيل للأمن الثقافي/اللغوي في الجزائر في لغة أجنبية غير اللغة الأم[2].

لدى تناول الغيرية كمفهوم لدى المبحوثين من خلال ترصد الفوارق اللغوية والتي تظهر كأكثر المظاهر الثقافية تمايزا بين الأفراد، تبرز الحاجة للنظر في تبعات هذا الادراك. فالتباين اللغوي يشكل أحد العوامل التي تبني الغيرية، فيتخذ في التمثل الشائع كما ينبه "شحاتة" "معنى تنحصر دلالته في الآخر المتميز عن الأنا الفردية أو الجماعية. وتكون أسباب هذا التميز إما مادية جسمية، وإما عرقية

---

[1] صالح بلعيد، (2012)، المواطنة وأخواتها...، مجلة الممارسات اللغوية، العدد، 11

[2] المرجع نفسه.

أو حضارية أو فروقا اجتماعية أو طبقية"[1]. من الواضح أن الغيرية لم تكن مَاثِلَةً بأركانها في المجتمع فقد كانت أقرب لمفهوم ديناميكي ينطلق من معرفة الذات والوعي بخصوصيتها إلى الامتداد في الآخر والاندماج فيه، وتختلف درجات الاندماج تلك من الانصهار التام إلى التعريف به ومطابقته، مما أدى إلى التكامل الثقافي وإدراج الآخر الذي كان تأثيره التراكمي على الهوية موحدا وملغيا للفوارق الاثنية. وينطبق ذلك على المفهوم الديناميكي للأثنية الذي يعتبر Frederic Barth من أوائل الذي ساهموا في بلورته، فالأثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد) وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية، وأكد أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد[2]. فالإثنية في الجزائر ليست ذات دعائم قائمة تتحكم في نظرة غيرية داخل المجتمع، وذلك ناجم عن افتقارها إلى وثاق ثقافي محكم صلب غير متغير، من شأنه أن يمسك عرى التنوعات الثقافية المتشظية ويفرض نفسه على الأفراد لإبرازه في تعاملاتهم البينية. لذلك فالغيرية لم تتوفر فيها عديد العوامل الأساسية لتغلغلها في مقابل الوحدة الهوياتية التي حازت عديد المقومات ما جعلها تصمد أمام النعرات العرقية والتشتت الهوياتي.

في الواقع، لو التفتنا إلى العامل اللغوي كعنصر مهم في تكوين مجموعة اثنية، من الممكن القول، أن المتحدثين البربر والمتحدثين العرب يشكلون في حد ذاتهما مجموعتين اثنيتين منفصلتين يغلب في تعاملاتهم الولاء للجماعة، في مقابل الآخر الذي يجب التمايز عنه ومنافسته في الهيمنة وفرض الذات. لكن ذلك لم يكن حال المبحوثين وقد جاءت إجاباتهم المبحوثين لتؤكد العكس، فلا يرى الكثير منهم بدا من التفريق بين أبناء الوطن وأنه لا حاجة للتمييز بين الجزائريين والتفاضل بينهم على أساس اثني يحكمه الانتماء المحلي.

---

[1] حسن شحاتة. (2008). الذات والآخر في الشرق والغرب صور ودلالات إشكالية. القاهرة: دار العالم العربي, (شحاتة، 2008، صفحة 17.
[2] Barth, F. (1969). Ethnic Groups and Boundaries. Boston: Little Brown.

يتضح من الجدول 35 (انظر في الملاحق) أن الأغلبية الساحقة 78,08% لا يهمها الاختيار للتوظيف بين من يتقدمون للوظيفة سواء كانوا ينتمون إلى بيئتهم المحلية أم لا. بينما تفشل نسبة صغيرة 17,81% شخصا الذي هو من نفس منطقتهم. بينما تختار فئة أخرى 4,11% الشخص الآخر من غير بيئتهم المحلية. فبالنسبة للتوظيف هو عملية تتم في الأصل على أساس الكفاءة وهو ما فكر فيه المبحوثون حتى وإن كان ذلك ربما مجرد رأي قد لا يصدق عمليا لكن ما أرادوا الإجابة عليه من خلال السؤال هو أنهم ينظرون إلى الأفراد على أنهم سواسية وأننا ننتمي إلى وطن واحد نعامل بعضنا بالتكافؤ لا بالتمييز والتحيز. ويؤكد "محمد العربي ولد خليفة" أن التاريخ " لم يذكر لنا أبدا حدوث صراع بين مجموعات سكانية سببه نزاع حول تلك المقومات، بل وصلت قناعة معظم الجزائريين إلى أن المسلم هو عربي ولا يمكن أن يكون عربي غير مسلم، ويتذكر رجال التعليم والإدارة وحتى الشرطة حوادث سوء التفاهم التي وقعت في الستينات للأقباط والمسيحيين العرب من مصر وسوريا والعراق أثناء شهر رمضان، حيث تعرف أهالي المدن والقرى في بجاية وتيزي وزو وباتنة وتلمسان وشرشال وخنشلة وورقلة وبشار على عرب غير مسلمين"[1].

بنفس المنطق يجيب المبحوثون بأنهم ينظرون إلى الأفراد على أنهم سواسية ينتمون إلى وطن واحد التعامل فيما بينهم يكون وفق مبدأ التكافؤ دون تمييز وتحيز. ويوضح الجدول 36 (انظر في الملاحق) أن الأغلبية 56,16% لا يهمها في الاختيار للانتخابات ما إن كان الشخص من بيئتهم المحلية أو من خارجها. بينما تختار نسبة 36,99% شخصا من نفس المنطقة للانتخابات. أما نسبة قليلة جدا 6,85% فترى الاختيار في الشخص الآخر. فعلى الرغم من أن الواقع يفترض الاستئناس بالأقربين في الخيارات الانتخابية وعادة ما تغلب عليه العصبية القبلية والعروشية إلا أن المبحوثين يصرحون بأن خياراتهم لا تستند إلى المحسوبية وأنهم على استعداد لاختيار الأفضل بغض النظر عن انتمائه، وما أراد المبحوثون تبليغه من خلال هذا الرأي أنه لا فرق بيننا كجزائريين في أي نقطة من ربوع الوطن وأنهم

[1] محمد العربي ولد خليفة. (2007). سبق ذكره، صفحة 248.

مجبولون على تقبل بعضهم وعدم الاكتراث للاختلافات التي تبقى مجرد معطى ثقافي لا يجب أن يؤثر في نظرتنا إلى بعضنا البعض.

فيما يتعلق بكل من التعبئة العرقية والقومية، لم تكن المعضلات التي واجهتها الجزائر مرتبطة بالصراع الإثني والانطواء الثقافي حول هوية محورية لا تقبل الانفتاح بل كانت منبثقة عن التوتر بين الإثنية ومفهوم الهوية الوطنية في صبغتها المدنية. فالهوية الجماعية تتجسد بشكل مثالي في الدولة المدنية، ومع ذلك، "في بلد متعدد الأعراق واللغات، يعتقد بعض الناس أن إخضاع هوياتهم الأساسية إلى "التزام عام بنظام مدني شامل وغريب نوعًا ما هو المخاطرة بفقدان التعريف والاستقلالية من خلال الاستيعاب في مجتمع «غير متمايز ثقافيًا» أو في مجموعة أكبر لا تتضمن تعريفهم بشكل صريح"[1]. فإحساس الناس بذاتهم قائمًا بقوة على الدم أو العرق أو اللغة أو المكان أو الدين أو التقاليد، بينما تدعو الدولة الحديثة ذات السيادة إلى هوية جماعية والتي عادة ما تكون شاملة للجميع. ويرى "Layachi " أن المعضلة أكثر حدة في حالة الجزائر مع ضعف الهياكل السياسية المدنية وبالتالي لا يمكنها ضمان الحماية والأمن اللذين يُعتقدان عن الارتباطات الأساسية. ويولد هذا الوضع توترات بين الدفع نحو المدنية والجذب نحو الجوهرية العرقية. وقد تجسد في الحركة الأمازيغية، التي شكلت الإسقاط لهذا التوتر وتعارض وجهتي نظر تهيمن على النقاش الإثني والمدني. غير أنه بالنظر لإجابات المبحوثين تظهر هذه القضية كجزئية غير مطروحة على الإطلاق ولا تتجسد في تفاعلات الجزائريين ولا في تعاملاتهم البينية مع الإقرار طبعا بوجود بعض الفوارق التي تنحصر بالنسبة لهم في اللغة، ومن الواضح أن ما تتركه من أثر يدركه الجزائريون لا يؤثر غالبا في العلاقات البينية بحيث تكون المعاملات تقريبا تتم في جو يسوده التكافؤ وكثيرا ما يتغاضون عن هذه الفروقات التي لا يتم التركيز عليها.

لذلك غالبا ما يشعر الجزائريون أنهم متماثلون لكونهم وإن كانوا بمنطلقات مجتمعية وثقافية مختلفة لكنها لا تبتعد عن التوجه العام لأنماط التفكير والشخصية التي يتميز بها الجزائري بشكل عام. وتكاد

---

[1] Layachi, A. (2005). Op.cit, pp. 215-216.

تكون متطابقة مما يسهل طرق التفاعل والاندماج بين أفراد المجتمع مهما كانت المنطقة التي ينتمي إليها. فلا يمكن اعتبار التحدث بالعربية أو البربرية مقياسا للتمييز بين من هو عربي ومن هو بربري. وما تطرحه المسألة البربرية هي مقاربة عرقية لا تنطبق على الواقع ويذكر "صالح فيلالي" أن في ذلك الكثير من التضليل والمغالطة، ويضع مجموعة من الأسباب لخطأ هذا المنظور المبني على أساس الصراع بين العرب والبربر في معالجة القضية. هذا الصراع حسبه قد تم حسمه في حدود القرن الثاني عشر، وذلك عندما قبل البربر بالدين الإسلامي ورفضوا الهيمنة السياسية العربية التي كانت تفرض عليهم من المشرق العربي، ثم يضيف أن ما كان وما زال يسمى بالأزمة البربرية إنما هو في جوهره صراع جهوي على السلطة السياسية مُقَنَّعٌ بمظهر الصراع الثقافي بين العرب والبربر، في حين أن المسألة البربرية لا تهم جهة معينة بقدر ما تهم جميع جهات الوطن، ولذا لا يحق لأية جهة كانت أن تستعملها كغطاء للوصول إلى مراكز الحكم. وفي الأخير لا تسمح اللغة التي هي عامل الاختلاف الوحيد بالتمييز بين العرب والبربر[1].

ومن منظور مغاير وأمام فرضية مقاومة الهيمنة لأقلية عرقية تناضل من أجل الهوية المغيبة يرى "Azzedine Layachi" أن المسألة في الجزائر شديدة التعقيد فالبربر لا يشكلون أقلية عرقية واضحة تسيطر عليها وتقمعها أغلبية عرقية تسيطر على الدولة. "فليس هناك اتفاق عام –حتى بين المناضلين الأمازيغ أنفسهم– حول ما إذا كان البربر يشكلون أقلية داخل الجزائر أو غالبية السكان الجزائريين. في الواقع، بسبب اختلاط الأعراق الأصلية من خلال الزيجات والهجرة الداخلية، أصبح من الصعب جدًا معرفة من هو حقًا من أصل بربري ومن ليس كذلك" ولا يمكن الاعتماد على اللغة للفصل بين الناطقين بالعربية والأمازيغية حيث يتوافق تماما مع الانقسام العرقي بين العرب والبربر. ثم يضيف أن "التقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي لا يتبع بشكل عام الخطوط العرقية أو اللغوية"[2]. فليس هناك تمييز اجتماعي أو اقتصادي صريح في الجزائر يفضل جماعة عرقية على حساب أخرى ومن ثمة يعتبر التقسيم

(1) صالح فيلالي. (1999). إيديولوجيا الحركة الوطنية الجزائرية. تأليف سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 32.

(2) Layachi, A. (2005). Op.cit, pp. 208-209.

العرقي للسكان والتراتبية الهوياتية تمييزًا عبثيًا، لأنه لا يمكن الاستناد لمعايير موضوعية يمكن التذرع على أساسها لبناء هذا التمييز. فكلمتا عرب وبربر لا تتجاوز في الواقع حدود معانيها اللغوية في الإشارة إلى مجموعات لهجية متواترة في سياقات تفاعلية متنوعة.

الاستنتاج العام

الاستنتاج العام

إن محاولة فهم المسألة اللغوية وهوية الانتماء من موقع التحليل والدراسة يحمل شيئا من التعقيد، يرتبط من جهة بتعدد المقاربات النظرية التي تجمع بين المفهومين، ومن جهة أخرى بتغاير التأويلات الاجتماعية والثقافية وصعوبة التأشير عليها بدقة لتفسير طبيعة العلاقة بينهما. وما تم التوصل إليه من المنطلقات أعلاه هو أن إدراك وتطبيق الهوية ليس ثابتًا على الإطلاق بل يتغير من مناسبة لأخرى، مما يجعل الهوية لا ترتكز على جوهر واحد بل تنتقل بين عدة مرتكزات في تشكلها، ما يسمح لها بعضوية في مجموعات قد تكون متعددة عن طريق الملاءمة اللغوية للمكون العيني الذي يتم تسليط الضوء عليه في أي مناسبة.

كما تبين أيضا أن الهوية شيء يبرز عبر العديد من طرق الاتصال مع الآخر. فمن خلال الأداء اللغوي والأوضاع المرتبطة به يقوم الأشخاص ببناء من هم وكيف يريدون أن يراهم الآخرون. وباستخدامهم لهذه الاستراتيجيات التواصلية يتحقق للأفراد هدفهم الاجتماعي في أن يصبحوا أعضاء في مجتمع معين والانتماء إليه وفق هوية مشتركة. ولعل هذه الرؤى المتأخرة اقتربت أكثر إلى الواقع. كما تتمظهر الهوية وفق مقتضيات أنماط العيش المعاصرة، والتي تتميز بالحركية المكانية ودعم الاحتكاك المباشر والتزامن الحدثي. فتطور شيء من التواجد العيني للأفراد والمجتمعات بخصوصياتهم ما سمح بتوسع مجالات التجارب المعاشة فيما بينهم، وبذلك انفتحت آفاق للتفهم القيمي وتخطت أسوار الحدود المعنوية في صالح النظرة المتراكبة للهوية والانتماء، حيث تتداخل النطاقات ولا يمكن الفصل بينها أو تغليب أحدها على الأخر. فقد يمتد المحلي إلى العالمي ويتراجع الوطني إلى المحلي وقد يكون ذلك إجمالا أو جزئيا.

وبإسقاط هذه النتائج النظرية على الواقع الجزائري توضحت الكثير من زوايا النظر حول مآلات البناء الهوياتي بالمنطلقات اللغوية. فقد وجدت الأمة الجزائرية صيغ الضمير الجمعي لهويتها الوطنية وفق

مسار تشكل يمتد لقرون زاد معه الوعي بالمكون الثقافي الجامع بين مختلف أفراد المجتمع وجعل المجتمع الجزائري أكثر تماسكا ومقاومة. إذ أنه شكل أداة فعالة عبر العصور لتقوية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريين، تمكنت من صقل جوهره الثقافة العربية الإسلامية والموروث الأمازيغي الضارب في التاريخ.

وقد كرست مختلف الممارسات السياسية والثقافية والمعاملات الاقتصادية شعورا بالانتماء غير مجزأ يعترف بفئة وينبذ أخرى، فكان لكل مقومات الهوية الوطنية أبعاد محلية ولكل خصوصية محلية امتداد وطني يلقى الاعتراف والقبول خاصة مع بعض التعديلات السياسية التي أقرت مختلف الحقوق الثقافية. وعلى الرغم من أن السمة العامة التي حافظت عليها كل الدساتير هي وضع نموذج بناء الدولة المرتكز على مبادئ العروبة والإسلام وتبنت الهوية العربية دون غيرها في تعريف الهوية الوطنية. وقد أرادت بذلك خلق التجانس للحفاظ على وحدة الأمة وتجنب انزلاقات مشاعر الانتماء المتفردة التي قد تعصف بمشروع الدولة. إلا أنها غيرت طريقتها في التعامل مع قضايا الهوية وقدمت رؤية جديدة انتهت بترسيم اللغة الأمازيغية والاعتراف بها كلغة رسمية، ويعتبر ذلك تصويبا طفيفا في سياسة الدولة وهي بمثابة اعتراف بالبعد الأمازيغي في تعريف الهوية الوطنية. فالتجانس المفترض للثقافة الوطنية الجزائرية غير موجود بمعناه العام وذلك بالفعل ما هي عليه التركيبة السكانية في الجزائر في بعدها الثقافي والعرقي حتى وإن كان ذلك في الغالب دون أثر نظرا للتداخل والتمازج الحاصل بين مختلف هذه المكونات. فالتنوع اللغوي بين مناطق الوطن أكثر ما يخل هذا التجانس إذ يضع الفرد ومن خلاله المجتمع أمام محك التمايز لكن أيضا أمام الحاجة لتأكيد الوجود باستغلال عامل الاختلاف هذا في الهوية الوطنية. لكن في المقابل يشكل هذا الإصرار على اللغة بالذات ضرورة للحفاظ على وحدة الوطن وفرض لغة وطنية جامعة تعرف من خلالها الجزائر والجزائريون وعاء الانتماء الحضاري الذي ننتمي إليه وتخطي خطر الانفصال والانزلاق في غياهب التشتت والتشظي إلى كيانات أصغر.

وتلقي النتائج المسجلة البال على توسط اللغة العربية المشترك العام في الذات الوطنية وتتخطى الخصوصية بخلق مجال للتماثل بين مختلف المرجعيات الإثنية. يبدو أن المسألة اللغوية في الجزائر مرتبطة

ارتباطًا وثيقًا بالهوية ويتم استغلاله غالبًا، إن لم يكن دائمًا، من قبل التيارات الأيديولوجية المختلفة. واعتبر الكثيرون أن اللغة العربية هي الأنسب لعدة اعتبارات أهمها الاعتماد على عنصر ومقوم من مقومات الهوية لا تنفصل أهداف التطور عن أهداف بناء الأمة والمجتمع واسترجاع الهوية المسلوبة من المستعمر، ويكون التكامل بين مشروع المجتمع ومشروع الدولة. وكان ذلك هو السياق الذي غالبا ما تطرح فيه قضايا الهوية في الجزائر وأي تناول لها إنما هو إعادة اجترار الجدال القائم حول تعريف الهوية الوطنية والوعاء الحضاري الذي يجب أن تنتمي إليه.

والمحك اللغوي وجد في الحقيقة فضاءً واسعا لاستنبات دعائم الهوية ألا وهو المدرسة، فأهمية المنظومة التربوية في إعادة إنتاج البنى الاجتماعية والثقافية لم تكن لتسلم من النقاشات حول مفاهيم الهوية الوطنية والتصنيفات اللغوية في الجزائر. والنقاط التي تم استطرادها تضع المنظومة التربوية المتعاقبة في صورة أزمة معقدة صنعتها انعكاسات الصراع الهوياتي على المدرسة. وظلت تبحث عن هويتها في ظل تعدد المشاريع التربوية التي ما انفكت تغرق في المفارقات بشكل يرهن هوية البلاد والأجيال القادمة. هذه الوضعية التي تبلورت في مجموعة من المتناقضات ميزت الخطاب الإصلاحي والذي غالبا ما كان يوجه لتحقيق المصالح النخبوية التي تكرسها جماعات ضاغطة تراهن على الهيمنة الرمزية. وعملت على سحب النخب الفاعلة إلى وضع تحدي وجودي قصد تحقيق شرعية السيطرة بالاستثمار في قوالب فكرية منمطة وتوظيف عناصر الهوية الوطنية في مشروعها بما يخدم في المقام الأول توجهاتها ومصالحها. والنتيجة تسييس مسألة الهوية في الجزائر وإخراجها عن الحيز الاجتماعي الثقافي وقذفها في مسارات لا تنفك عن مفارقات وأزمات مستمرة إلى اليوم، وهذا ما له انعكاس مباشر على المردود التربوي للمدرسة بصفة عامة ولكن على مفاهيم الهوية واللغة الوطنية بشكل خاص.

ويستند نموذج بناء الهوية إلى العديد من الأبعاد التاريخية والثقافية والجغرافية في تأكيد الوجود السابق للأمة الجزائرية والجزائر. فقد وجدت هذه الأمة صيغ الضمير الجمعي الجزائري وفق مسار تشكل يمتد لقرون ينم عن وعي بالمكون الثقافي الجامع بين مختلف أفراد المجتمع ما جعل المجتمع الجزائري أكثر

تماسكا ومقاومة، إذ أنه شكل أداة فعالة عبر العصور لتقوية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريين، صقلت جوهره الثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي.

بالنسبة للسؤال حول كيفية تمظهر الهوية الوطنية كهوية وسيطة من خلال اللغة في ظل تمايز الخصوصية المحلية، أكدت النتائج المسجلة بأن عنصر اللغة هو أهم عنصر يحدد المواقف من الهوية على مع الإقرار بالتوازن بين مختلف عناصر الهوية الوطنية والمتمثلة أساسا في البعد الإسلامي والمكون الأمازيغي عبر الثقافة واللغة الامازيغية بتنوعاتها. لكن تأتي اللغة في صلب اهتمامات الأفراد بهويتهم ونظرتهم لحقيقة بروز خاصيتهم اللغوية في الهوية الوطنية. وهذا راجع إلى التنوع اللغوي الذي يميز الجزائر عموما، فبين اللغة العربية والأمازيغية وبين التنوعات العربية فيما بينها والتنوعات الأمازيغية فيما بينها، يستشف أي فرد الاختلافات الموجودة ولأي منطقة تنتمي. لكن لو تعمقنا في حقيقة التفاعل بين الجزائريين نجد أنها ليست حاسمة في تحديد الجماعات العرقية. ومع ذلك، فإن هذه المقدمات لم تكن قادرة على تحقيق موقع للتجانس المطلق فقد ظلت تلك الفروق تضع الجزائري في مقابل الجزائري الآخر، المتكلم خاصة بلغة مغايرة وبأصول عرقية مختلفة، وتطفوا مرات إلى السطح لتضيق دائرة الانتماء والتعبير عن التميز الإثني، أو لمقاومة الانصهار الهوياتي في هوية جامعة تتنكر للخصوصية المحلية.

فالتنوع اللغوي بين مناطق الوطن يضع الفرد أمام محك التمايز لكن أيضا أمام الحاجة لتأكيد وجوده من خلال عامل الاختلاف هذا في الهوية الوطنية. خاصة مع المعطى الأمازيغي الذي يظهر ليعيد ترتيب معاني الهوية الوطنية البعيدة عن فكرة التجانس وهيمنة نموذج الأمة المتماثلة، لكنها مندمجة ومتناغمة مع مختلف مكونات البناء الهوياتي. وفي العموم ألقت النتائج البال على توسط اللغة العربية المشترك العام في الذات الوطنية وتتخطى الخصوصية بخلق مجال للتماثل بين مختلف المرجعيات الإثنية. وهي بذلك تتعدى دورها السلبي كوسيلة وناقل للثقافة لتمارس أدوارا في ربط عرى المجتمع وتقريب الرؤى للتماهي في هوية مشتركة. لذلك فهي مطالبة بإثبات قدرتها على العمل كعامل من عوامل الوحدة الوطنية، وأن تساعد في خلق التضامن بين أعضاء المجتمعات اللغوية.

بعد الوقوف على تصورات الهوية الوطنية في الوعي العام لأفراد المجتمع الجزائري توجب النظر في كيفية تفاعل الأفراد مع قضايا اللغة والهوية ومدى تعبيره عن استواء الوعي الهوياتي لديهم. فلطالما تصدرت قضايا الهوية واللغة اهتمام الكثير من الجزائريين وقد احتلت حيزا معتبرا من الأخبار اليومية والنقاشات الأكاديمية في مختلف الفضاءات الثقافية من جرائد ومجلات وحصص تلفزيونية وغيرها. والمتتبع للمسألة يجد أنها لم تغب عن الواجهة منذ بدايات الاحتلال إلى يومنا هذا، حيث أخذت أشكالا وأنماطا من الشد والجذب وتعدد أطراف المواجهة. لكنها لم تكن على ذلك القدر من الاهتمام فقد تبين التركيز أكثر على الأزمات التي يعيشها المجتمع الجزائري والتي بالنسبة لهم لا تتقدمها الهوية، فالنظرة العامة إلى الأزمة التي تعيشها البلاد هي في الحقيقة نظرة حول المشكلات الكبرى التي تحكم منطق الحياة لديهم خاصة الأخلاقية والسياسية.

فيما يتعلق بكل من التعبئة العرقية والقومية، لم تكن المعضلات التي واجهتها الجزائر مرتبطة بالصراع الإثني والانطواء الثقافي حول هوية محورية لا تقبل الانفتاح بل كانت منبثقة عن التوتر بين الإثنية ومفهوم الهوية الوطنية في صبغتها المدنية. وعند التدقيق في مسألة الهوية ودواعي النقاش حولها نجد أنها تتكئ على اللغة وتحاول استلال صورة لاختلافات هوياتية جذرية من الفوارق اللغوية السطحية، إنها في الغالب أداة لصراعات بخلفيات أيديولوجية وهذا ما أجمع عليه أغلب الدارسين. ورغم أن مصير التعدد اللغوي هو الخصوصية والاختلاف، إلا أن النظرة إليه لم تكن على الإطلاق ثقافية بل تعتبر انعكاسا لنظرة سياسية محدودة. ومن ثم تعد المواقف رد فعل لتوجه الدولة الوطنية اعتماد اللغة العربية امتدادا للبعد العربي الإسلامي، ولكن أيضا ما تقدمه في المقابل من مساحات نفوذ جديدة للغة الأمازيغية.

وبالعودة لقضايا اللغة والهوية كان من المهم تحسس مواقف المبحوثين حولها خاصة بعدما تم التركيز على بعض النقاط في سجالات الهوية الوطنية. وتتلخص في مجملها نظرتهم تجاهها بسبر مواقفهم ومنطلقاتهم الفكرية والثقافية التي يرتكزون عليها في بنائها. والحقيقة أن هذه الخيارات اللغوية وتراتبيتها

مستمدة من اتجاهات المجتمع نحو هذه اللغات. حيث يتمثلها الأفراد وفق قوالب ذهنية وعاطفية مستمدة في الغالب من الصورة المجتمعية والتركيبة الثقافية التي نشأوا فيها. وأهمها على الأطلاق هو الموقف من ترسيم الأمازيغية وكتابة هذه اللغة. فبالنسبة لهم يعتبر الترسيم مكسبا وطنيا يسد الكثير من بؤر الصراع والتصدع في بنية المجتمع بل ويعمل على تعزيز الشعور بالانتماء الوطني بعيدا عن الإقصاء والتهميش. وبعد هذا الاعتراف ظلت الأمازيغية ناقصة من حيث المبدأ، إذ لم يقع الفصل في مسألة الحرف الذي تكتب به وبقيت قضية تطرح في كل محفل سياسي أو علمي تتقاذفها عديد الرؤى، وانعكس ذلك على توجهات المجتمع وحمل الكثير من مشاعر التوجس والانقسام حول دور اللغة الأمازيغية في ظل الهوية الوطنية، فاختيار نوع الحرف يدخل فيه العامل السياسي، ويجب أن يراعي عامل الهوية الوطنية.

وتشكل هذه النتائج نظرة حول وعي المبحوثين بضرورة تقبل الآخر والاعتراف بالتنوع داخل الوطن الواحد. فالعربية والأمازيغية لم تكن يوما في الجزائر في وضع صراع وقد دلت الكثير من الدراسات التاريخية تناغما في الاستعمال اللغوي منذ أن حلت العربية في هذه الديار. ولولا الطفرة التي حدثت في زمن الاستعمار وعمله على إحداث الشقاق بين مختلف مكونات المجتمع وتركيزه على التقابل بين العربية والأمازيغية لما كانت هناك أصلا قضية ولم تكن لتطرح بهذا الشكل، لكن على العموم يقدم المبحوثون آراءً تضع قضية اللغة في قالبها الذي كانت عليه أي التكامل والتوافق بين مجالات الاستعمال. بمعنى أن تخدم المشروع الوطني وهو ما يجب أن تنحو نحوه كل الخيارات خاصة ما تعلق باللغة الأمازيغية. والأهم أن تدفع البلاد نحو التطور وأية لغة تلزمها لذلك، فهي لا تنفصل عن أهداف بناء الأمة والمجتمع. واعتبر الكثيرون أن اللغة العربية هي الأنسب بالنظر لكونها عنصر ومقوم من مقومات الهوية وستسمح بتوفير التكامل بين مشروع المجتمع ومشروع الدولة.

وتشكلت نظرة متوازنة تبين كيفية توافق الوعي بالهوية الوطنية والخصوصية المحلية ما يؤدي إلى ارتسام هوية الانتماء وهو التساؤل الأخير في الدراسة. حيث تركزت الاهتمامات أساسا حول ما يجب

أن يحدد أسس هذه الثقافة الوطنية رغم أن الجزائريين غالبا لا يرون أي اختلافات، ويعتقد المبحوثون أنه ليس من الخطأ التحدث عن هوية موحدة تجمع الجزائريين، في مقابل فئة أخرى وإن كانت أقل لكن يجب تحليل آرائها حيث ترى العكس وأنه من الخطأ الحديث عن هوية موحدة للجزائريين ولا يمكن بأي حال النظر إليه كوحدة متجانسة. بل يفضل الجزائريون الحفاظ على هذا التجانس مع الاعتراف بالتعددية. إذ لا يمكن بأي حال التغاضي عن معطى التنوع الذي يؤمن به الكثير من المبحوثين والحقيقة أنه يشكل الواقع الذي نعيشه. فالتجانس المفترض للثقافة الوطنية الجزائرية غير موجود بمعناه العام وذلك بالفعل ما هي عليه التركيبة السكانية في الجزائر في بعدها الثقافي والعرقي حتى وإن كان ذلك في الغالب دون أثر نظرا للتداخل والتمازج الحاصل بين مختلف هذه المكونات.

وقد كرست مختلف الممارسات السياسية والثقافية والمعاملات الاقتصادية هذا الشعور بالانتماء غير المجزأ، يعترف بفئة وينبذ أخرى، فكان لكل مقومات الهوية الوطنية أبعاد محلية ولكل خصوصية محلية امتداد وطني يلقى الاعتراف والقبول خاصة مع بعض التعديلات السياسية التي أقرت مختلف الحقوق الثقافية. وساعد على ذلك الإسلام الذي يعمل غالبا على دمج الأفراد في بوتقة واحدة ويكون هو المقدم في تعريف الفرد بنفسه أو جماعته سواء كانت عشيرة أو جهة أو إقليما أو أمة. وهو الانتماء الأسمى لكل المسلمين عبر العالم. وبه لعبت اللغة العربية دور الرابط الثقافي في بناء الانتماء. وتأكد أن مفهوم الهوية الوطنية هو شامل وإن كان يحمل شيئا من التنوع خاصة ما تعلق باللغة، إلا أن هذا يعتبر تكامل وتجانس لا يصل إلى حد التعارض أو حتى الصراع فلا حاجة بذلك لإبرازه والتأكيد عليه، ووقوف الأغلبية ضد النظام الفدرالي المبني على الخصوصيات الهوياتية، على اعتبار حضور كل المعطيات الهوياتية المحلية في التعريف الوطني.

في الواقع، لو التفتنا إلى العامل اللغوي كعنصر مهم في تكوين مجموعة إثنية، من الممكن القول، أن المتحدثين البربر والمتحدثين العرب يشكلون في حد ذاتهما مجموعتين إثنيتين منفصلتين يغلب في تعاملاتهم الولاء للجماعة، في مقابل الآخر الذي يجب التمايز عنه ومنافسته في الهيمنة وفرض الذات. لكن ذلك لم يكن حال المبحوثين وقد جاءت إجاباتهم المبحوثين لتؤكد العكس، فلا يرى الكثير منهم بُدًّا من التفريق بين أبناء الوطن وأنه لا حاجة للتمييز بين الجزائريين والتفاضل بينهم على أساس إثني

يحكمه الانتماء المحلي. والملاحظ أنها لم ترتبط بالمؤسسات الرسمية لذلك لم تؤد إلى تعارض الجماعات على نحو يمنع التجانس الهوياتي في المجتمع، فوجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً للقول بوجود التعددية. فليس هناك تمييز اجتماعي أو اقتصادي صريح في الجزائر يفضل جماعة عرقية على حساب أخرى ومن ثمة يعتبر التقسيم العرقي للسكان والتراتبية الهوياتية تمييزًا عبثيًا، لأنه لا يمكن الاستناد لمعايير موضوعية يمكن التذرع على أساسها لبناء هذا التمييز. فكلمتا عرب وبربر لا تتجاوز في الواقع حدود معانيها اللغوية في الإشارة إلى مجموعات لهجية متواترة في سياقات تفاعلية متنوعة.

لدى تناول الغيرية كمفهوم لدى المبحوثين من خلال ترصد الفوارق اللغوية والتي تظهر كأكثر المظاهر الثقافية تمايزا بين الأفراد وأحد أبرز العوامل التي تبني الغيرية. فقد تبين أنها لم تغب عن إدراك المبحوثين حقا لكنها ظهرت كجزئية غير مطروحة على الإطلاق ولا تتجسد في تفاعلات الجزائريين ولا في تعاملاتهم البينية. وقد أكدت اجاباتهم على هذا التمايز للأفراد من بيئتهم المحلية، والشعور بذلك هو من قبيل المعرفة المطلقة بهذه الميزات والاختلافات الممكنة مع الغير في باقي الوطن. لذلك غالبا ما يشعر الجزائريون أنهم متماثلون لكونهم وإن كانوا بمنطلقات مجتمعية وثقافية مختلفة لكنها لا تبتعد عن التوجه الساري لأنماط التفكير والشخصية التي يتميز بها الجزائري بشكل عام. وتكاد تكون متطابقة مما يسهل طرق التفاعل والاندماج بين أفراد المجتمع مهما كانت المنطقة التي ينتمي إليها.

من الواضح أن الغيرية لم تكن مَاثِلَةً بأركانها في المجتمع فقد كانت أقرب لمفهوم ديناميكي ينطلق من معرفة الذات والوعي بخصوصيتها إلى الامتداد في الآخر والاندماج فيه، وتختلف درجات الاندماج تلك من الانصهار التام إلى التعريف به ومطابقته، مما أدى إلى التكامل الثقافي وإدراج الآخر الذي كان تأثيره التراكمي على الهوية موحدا وملغيا للفوارق الاثنية. لذلك فالغيرية لم تتوفر فيها عديد العوامل الأساسية لتغلغلها في مقابل الوحدة الهوياتية التي حازت عديد المقومات ما جعلها تصمد أمام النعرات العرقية والتشتت الهوياتي.

لكن على العموم يقدم المبحوثون آراءً تضع قضية اللغة في قالبها الذي كانت عليه أي التكامل والتوافق بين مجالات الاستعمال. فترسيم الأمازيغية بالنسبة لهم يعتبر مكسبا وطنيا يسد الكثير من بؤر الصراع والتصدع في بنية المجتمع بل ويعمل على تعزيز الشعور بالانتماء الوطني بعيدا عن الإقصاء والتهميش. وتشكل هذه النتائج نظرة حول وعي المبحوثين بضرورة تقبل الآخر والاعتراف بالتنوع داخل الوطن الواحد. يتبنى المبحوثون وجهة نظر تؤكد علو اللغة الفصحى وأن الدارجة لا يمكنها أن تحل محلها لأن في ذلك مدعاة إلى ضرب الإسلام وتشتيت الأمة وأيضا لا عقلانية هذا الطرح أمام تعدد اللهجات داخل الوطن الواحد وصعوبة تحديد أيها تحظى بهذا الامتياز والأكيد أن ذلك سيؤدي إلى الانقسام وعدم التوافق.

معضلة الهوية في الجزائر هي إلى حد كبير مسألة عاطفية مبالغ فيها وتم تضخيمها أيديولوجيا بالتركيز على المرجعية الذاتية أو اللغوية أو الدينية أو العرقية. فتولدت حساسيات تأخذ أحياناً طابع الإنكار وتستبعد جميع مكونات الهوية الأخرى. وبالعودة إلى الواقع بعد تشخيصات الهوية واللغة، فإن الدعوة والدعوة المقابلة بين الأمازيغية والعربية تسير نحو حالات التنافي، حيث أن الدعوة البربرية قامت على الأساس العرقي، وإن ادعت غير ذلك، واستندت على اللغة بصفتها الوتد العتيد للهوية البربرية، والتي يمكن الانطلاق منها لإثبات الوجود والتمايز بينما تشكل العربية خيارا ثقافيا غير عرقي يقر الانتماء للسان بسمات تجعل أصالة وثراء الثقافة في المجتمع الجزائري تتأتى من مساهمات مختلفة نجحت في ادماج عناصر متباعدة وخلقت التوفيق بينها. ولعل هذا ما دفع لخيار استقلال الهوية وفق مبدأ عروبة وإسلامية الجزائر. لكنه لم يكن ليمر بسلاسة أمام تنامي الشعور بالإقصاء لدى المكون الأمازيغي الذي وجهته بعض الأطراف نحو المواجهة والغلو في الطرح انعكست في عديد مظاهر العنف التي صاحبت تحرك الشارع.

الخاتمة

الخاتمة

إن اللغة في ارتباطها بالهوية لا تقتصر على البعد الاتصالي المحض تعمل على ترميز المعاني التي ينتجها الفرد أو المجتمع في تفاعله مع البيئة المعاشة، بل تتعداه إلى كونها وسم تعريفي تفصح عن مجمل تراكيبهم القيمية والإدراكية والشعورية. كما تعمل أيضا على طبع السمات العامة وتوجيه الأنماط الوجودية الفردية والجماعية. وهي بهذا المدلول تمثل الوعاء الحاوي أو المجال الذي تتبلور فيه الثقافة والهوية والمعبرة عنها. حيث تنشأ كمنتج إبداعي لذات محددة وتنتهي إلى كونها بنية نسقية تحدد استجابات هذه الذات وتخلق انفعالاتها. ترتبط أيضا بمختلف مستويات الهوية الفردية والجماعية والثقافية لتصل بين الذوات الأصغر بكيانات أكبر ما يدعم مشاعر الانتماء والولاء لدى الأفراد. خاصة ما تعلق منها بالهوية الثقافية والهوية الوطنية كحالات توافق رمزي جامع تتآلف داخل حدوده ذوات متفردة تشعر بالانسجام مع مثيلاتها وبالاختلاف عن غيرها. كما تتميز غالبا بتنوع صور ظهورها بوجود تمايز واختلاف في بعض المكونات الفرعية التي تمثل زوايا متنوعة للنظر إلى الذات الواحدة.

تتناول الأطروحة هذه المفاهيم، اللغة وهوية الانتماء، ويتعلق الأمر بالطرق التي ينظر بها الأفراد للغة للتعبير عن أنفسهم كأفراد وكأعضاء في مجتمع أوسع ولكن أيضا تأكيد تمايز مجتمعهم المحلي. وتركز على الطريقة التي تصاغ بها اللغة كعلامة للهوية وأيضًا بالطرق التي تنعكس بها الهوية في اللغة التي تصبح نتاجًا للتعبير عن هذه الهويات وتأكيدها. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة بهذا الارتباط التي يتم من خلالها استخدام اللغات والتي تعتبر اللغة الأمازيغية مثالاً رئيسياً لها، حيث تتقدم خطوط المطالب الهوياتية والاحتجاج بها لتعزيز هوية المجموعات المختلفة وتخطي التأثيرات التي أحدثتها سياسات اللغة في الجزائر.

فالهوية الوطنية هي ما يميز مجتمعنا عن غيره، لكن في ظل وجود كينونة ذاتية عامة تشكل الهوية الوطنية، يظهر بعض الاختلاف في الجزئيات يصنعها تعدد اللهجات وتباينها من منطقة إلى أخرى، داخل المكون الأمازيغي والعربي. وتعمل الهوية الوطنية على ضمان الوحدة حيث تتداخل الهوية العامة بالثقافات الجزئية، وتمزج بينها لتصير ثقافة كلية للمجتمع الواحد، وهذه الكلية لا تنفي وتلغيه التنوع، بل على العكس تسعى لاحتوائه. وهكذا تنصهر في مفهوم الهوية الثقافات المتعددة.

إن الوعي بتكوين أمة، يتشكل من خلال استخدام البنى الرمزية وتعزيز الممارسات التي تقوي الشعور بهوية مشتركة بين أعضائها، والإيمان بعوامل التماثل عبر تلك الرموز وتجاوز الاختلافات، لتضع الأمة الحدود التي تميزها عن غيرها. ومن خلال بناء وترسيخ صورة نمطية عن مختلف المكونات الهوياتية وفق الرموز التي دأب عليها الناس في التعرف والتعريف بذواتهم الجماعية. والتعامل مع مواطن الاختلاف بإعادة تأويل حقيقته في مظهر أو وهم بالتشابه يصبح معه الأفراد على استعداد لتقبل الشعور المشترك بالمجتمع الموحد. إنه يتعلق بالطرق التي يتم بها إعادة إنتاج الهوية ومقومتها في الجزائر وتأكيدها من خلال اللغة التي تقفز إلى صلب اهتمامات الهوية الوطنية والخصوصيات الثقافية، بالكثير من المبادرات السياسية والمقاومات الشعبية التي انتهت إلى تعديل مفهوم الهوية الوطنية من فرض التجانس إلى الاعتراف بالاختلاف وترسيمه.

تتطرق هذه الأطروحة لهذا التنوع، فالطرق التي يتم بها استحضار اللغات أو استخدامها باعتبارها تمثلات للمفهوم الهوية سارت بالمشروع الوطني نحو التنازع على التنوع وأساءت إدارته وتنظيمه داخل المكون الوطني الجامع. وساعد الترويج لبعض أشكال التنوع اللغوي كعلامات مقهورة، والدور المحدد الذي تلعبه الأقليات أو اللغات الأقل استخدامًا مثل اللغة الأمازيغية، في حين أن البعض الآخر ليس كذلك، على انحصار فكرة الهوية الوطنية وشعارات الوحدة في عمليات الترميم ومجاراة الأحداث بحلول ترقيعية لا تنم عن دراية بالمآلات ولا تعكس ملامسة الواقع الاجتماعي للهوية كما يعيها أفراد المجتمع وكما يمارسونها في حياتهم اليومية. ومع ذلك، لا يمكن إنكار الحاجة لهذا الإطار السياسي الذي يسمح

بالتنسيق والتعايش بين المجموعات الثقافية المختلفة، وفي الوقت نفسه يوفر روابط جماعية قوية بما يكفي لإبقاء مشروع الهوية الوطنية حيا في الأذهان وعبر الممارسات.

وبهذا المعنى، يمكن تصورها كمتخيل رمزي من أجزاء مختلفة، موحدًا بوعي وطني يقوم على أساس مشترك ثقافي نمى تاريخيا وأطرته قوى المجتمع خطابيا. فقبول الهوية كسمة جماعية ضمن التنوع اكتسبت وعيًا مجتمعيا من خلال التجربة التاريخية والحياة اليومية. ونجاح هذه العملية، يفسر قدرتها على تجاوز الحدود الاجتماعية والثقافية والعرقية. حيث تتخطى الرموز الاختلاف وتسلط الضوء على القواسم المشتركة لتعزيز الشعور بالانتماء بين مجموعات هوياتية متنوعة تبني المجتمع بطريقة رمزية وتحوله إلى مرجع لهويتهم. هذا لا يلغي حقيقة تعبير اللغات عن هوية الانتماء في الجزائر، لكن من الواضح أنها ظلت تلعب دورًا عاطفيًا في حياة الأفراد والتعبير عن هوياتهم الفردية والجماعية خاصة بالنسبة للأمازيغية التي ارتبطت بروح النضال لدى مريديها وأنصارها. وبدلاً من ذلك، اقترحت الأطروحة علاقة مغايرة للانتماء، وما هو مثير للاهتمام هو تقليد رؤية الهوية الوطنية من خلال الأطر الممارساتية على أنها كيان موحد يجتمع خاصة حول الدين ويعبر عنه بلغات مختلفة، بمعنى آخر، إن هذه الأطر تخلق وعيا معقدا وتسمح برؤية الذات والآخر بطريقة فيها الكثير من التسامح وقبول امتدادات الخصوصيات الثقافية بمختلف فروعها وتداخلها فيما بينها دون تحيز أو تفاضلية. وإن كان فيها شيء من الإقرار بهوية جامعة ببعدها العربي الإسلامي.

لم تَسْعَ المناقشات المتجددة حول الهوية إلى ضبطها بقدر ما سعت لإنقاذ المصالح الوجودية التي تحركها المنطلقات الأيديولوجية المتعارضة. إلى جانب إضفاء الطابع الفكري وتسييس اللغة والهوية ما أبعدها عن إعادة الصياغة التي تجعلها في مأمن من بعض الاعتراضات، خاصة من تهمة الاستيعاب والإقصاء، أو حتى من تهمة التآمر والسعي للتشرذم. فالهوية الوطنية إذن تحمل عبئا رمزيا متعدد القيم والمعاني وحتّى متناقضا في بعض الأحيان. وتُشير الاستنتاجات الموضوعية للرأي الأكاديمي إلى أننا في حاجة للتعريف الموحد لها، حتى وإن سلَّم أكثرهم بطبيعتها التعددية والملتبسة لغويا، لكن لا مناص من

تجاوز الصراعات الفكرية المنفصلة عن الواقع لأغراض نخبوية لا تفهمها الكثير من الفئات التي تتعامل بمنطق براغماتي يغلب عليه طابع التسامح وعدم الاكتراث بقضايا اللغة والهوية كما تطرحها النخب المتصارعة.

إن الهويات ممثلة للطرق والعمليات المختلفة التي يتم بها تمييز الأفراد والجماعات في علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين من خلال التفاعل الاجتماعي. وهذا التمييز كما هو ممارس في الجزائر هو من جهة تحديد لما هي عليه الهوية بإدراك التماثل داخل الجماعة المحلية، ومن جهة أخرى الوقوف على تغاير من هم خارج الجماعة. والسياقات الفعلية لبناء الهوية الوطنية وتأكيدها تحدد طبيعة العلاقة بين الانتماءات الفرعية وهوية الانتماء الوطني. فالموارد اللغوية المتاحة تُفَعَّلُ لتجميع المكونات المشتركة للتماثل، والتغاضي عن الاختلاف، لكن هي أيضا عملية تأكيد لخصائص التمايز عن الآخرين الذين يُنظَر إليهم عادة على أنهم مختلفون. يبدو أن تحليل الهوية بمشهدها اللغوي لا يتطابق فعليا مع معاني الاستقرار والثبات وقد انتقل منها ليوائم أكثر متطلبات المرونة والتغير وفق السياق، ولكن وفق الآخر الحاضر أيضا، فقد أضاف بعدا متحركا لبناء الهوية. تتعامل معه الذات وتحاول إدماجه على الرغم من الاعتراف بالتباين خاصة اللغوي منه.

وفي انتظار اكتمال مسار البناء الهوياتي، ستظل اللغة تثير رغبة الوصول إلى مقامات أرقى ومكاسب رمزية أكثر. ما لم يتم تبني استراتيجية وطنية تدعم الطرق الإبداعية والمتنوعة التي يستخدم بها الناس اللغة للتعبير عن أنفسهم بعيدا عن التعصب. وفي التأسيس لمشاريع ثقافية تعمل على تعزيز الاستخدام الأقصى والتمتع بالطاقات الشخصية تحت مظلة الهوية الجامعة التي ينتشر فيها كل امتداد للذات المحلية. وتكون أكثر مرونة في إدماج العناصر المحلية المترامية ولكن أيضا تستجيب لمتطلبات العصر والتغيرات التي تطرأ على المجتمع في كليته باعتباره جزءا من الحركيات الثقافية الإقليمية والعالمية. وتتوسع بالدفع بتعريفات بديلة محتملة لأعضاء افتراضيين يمكن دمجهم مع بعضهم البعض بالتماهي العاطفي والرمزي. ويقع على عاتق الدولة هذا الدور لامتلاكها آليات البناء والتنشئة الاجتماعية ولكنها

ليست الوحيدة في ذلك، إنما هو عمل كل القوى المجتمعية بما في ذلك العائلات والمدارس والحركات الاجتماعية والمدنية والثقافية بمختلف أطيافها. حتى لا يكون هناك احتكار جهة ما للهوية وفرض الوصاية عليها وتوزيع التعريفات والفئات اعتباطا على مختلف المكونات الوطنية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. القرآن الكريم

أولا: المراجع العربية

2. ابراهيم ابراش. (2008). *المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية*. عمان: دار الشروق.

3. ابراهيم مهديد. (2006). *القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية والوطنية*. وهران: منشورات دار الاديب.

4. أحمد بن نعمان. (1997). *فرنسا والاطروحة البربرية الخلفيات، الأهداف، الوسائل والبدائل* (الإصدار 2). الجزائر: شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع.
5. أحمد بوكوس، (2013)، *مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات*، الرباط: منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية.

6. أحمد توفيق المدني. (1931). *كتاب الجزائر*. الجزائر: المطبعة العربية.

7. أحمد زايد. (2006). *سيكولوجيا العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الجماعية وتصنيف الذات*. الكويت: عالم المعرفة.

8. اكناتة ولد النقرة. (2014). *الطوارق من الهوية إلى القضية*. المركز الموريتاني للبحوث والدراسات.

9. أليكس ميكشيللي. (1993). *الهوية*. (علي وطفة، المترجمون) دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية.

10. بشير بلاح. (2017). *التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1998-1962*. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

11. بشير فريك. (2019). *الهيمنة الفرنكوفونية على الإدارة الجزائرية*. الجزائر: دار الأمة.

12. بلقاسم سعد الله. (1992). *الحركة الوطنية الجزائرية*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
13. بن يوسف بن خدة. (2012). *جذور اول نوفمبر 1954* (الإصدار 2). (مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع.

14. بنجامين ستورا. (2012). *تاريخ الجزائر بعد الاستقلال م ١٩٨٨ – ١٩٦٢* . (صباح ممدوح كعدان، المترجمون) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

15. بوزياني الدراجي. (2007). *القبائل الامازيغية أدوارها مواطنها أعيانها*. الجزائر: دار الكتاب العربي.
16. ثنيو نورالدين، (1999)، *الدولة الجزائرية... المشروع العصيّ، في: سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية*، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17. جون جوزيف، (2007): *اللغة والهوية (قومية-إثنية-دينية)*، ترجمة: عبد النور خراقي، عالم المعرفة.
18. حسن شحاتة. (2008). *الذات والآخر في الشرق والغرب صور ودلالات إشكالية*. القاهرة: دار العالم العربي

19. خولة طالب الابراهيمي. (2007). *الجزائريون والمسألة اللغوية :عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري* (الإصدار 2). (محمد يحياتن، المترجمون) الجزائر: دار الحكمة.

20. دريس علي، (آذار 2017)، *الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية*، المستقبل العربي، ع. 457، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص. 95-112.

21. رابح خدوسي. (2015). *المدرسة والإصلاح 100 يوم في اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية مذكرات شاهد* . الجزائر : دار الحضارة. .

22. الزواوي بغورة. (2003). *الخطاب الفكري في الجزائر بين النقد والتأسيس*. الجزائر: دار القصبة للنشر.
23. سالم شاكر. (2003). *الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر*. (حبيب الله منصوري، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
24. سعيد بن عبد الله الدارودي. (2012). *حول عروبة البربر مدحل إلى عروبة الأمازيغيين من خلال اللسان*. الرباط: منشورات فكر.

25. سعيد عيادي. (2014). *أثريات المسألة اللغوية في الجزائر*. منشورات بن مرابط.

26. شارل أندري جوليان. (1976). *أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية*، ، . تونس: الدار التونسية للنشر.

27. صالح بلعيد. (2007). *في الهوية الوطنية* . الجزائر: دار الامل.

28. صالح بلعيد، (2012)، *المواطنة وأخواتها...*، مجلة الممارسات اللغوية، العدد، 11
29. صالح فيلالي. (1999). *إيديولوجيا الحركة الوطنية الجزائرية. تأليف سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية* (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

30.طارق البشري. (2013). *مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة*. في: نادية مصطفى، ابراهيم ماجدة، ومجاهد أسامة، دوائر الإنتماء وتأصيل الهوية. القاهرة: دار البشير.

31.عبد الله ركيبي. (2009). *الفرنكوفونية مشرقا ومغربا* . الجزائر: دار الكتاب العربي.

32.عبد الله شريط، و محمد الميلي. (1965). *الجزائر في مرآة التاريخ*. قسنطينة: مكتبة البعث.

33.عثمان سعدي. (1985). *عروبة الجزائر عبر التاريخ الجزائر* (الإصدار 2). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

34.عدنان مهدي. (2018). *التعليم في الجزائر أصول و تحديات*. المثقف للنشر والتوزيع.

35.العربي عقون. (2010). الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول والهوية. الرباط: التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع.

36.عز الدين المناصرة. (1999). *المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب إشكالية التعددية اللغوية*. دار الشروق للنشر والتوزيع.

37.علي غربي. (2010). *الثقافة الوطنية وتحديات العولمة*. العولمة والهوية الثقافية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.

38.علي معمر عبد المومن. (2008). *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب*. ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر.

39.عمار بلحسن. (1999). *المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر*. تأليف سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

40.عمر بن قينة. (1999). *الخطاب القومي في الثقافة الجزائرية*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

41.غابريال كامب. (2014). *البربر ذاكرة وهوية* . (عبد الرحيم حزل، المترجمون) الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

42.غازي حيدوسي. (1997). *الجزائر التحرير الناقص*. (خليل احمد خليل، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر

43.كميل ريسلير. (2016). *السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها (1830-1962)* . (نذير طيار، المترجمون) دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني.

44.كيفن روبنز. (2005). *الهوية*. تأليف طوني بينيت، لورانس غروسيبرغ، و ميغان موريس، *مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع* (سعيد الغانمي، المترجمون). بيروت: المنظمة العربية للترجم.

45.مارتن هايدغر، (1998)، *رسالة في النزعة الإنسانية*، ترجمة عبد الهادي.

46.محفوظ قداش. (1993). *الجزائر في العصور القديمة*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

47.محفوظ قداش. (2008). *تاريخ الحركة الوطنية*. الجزائر: دار الأمة.

48.محمد أرزقي فراد. (2016). *الأمازيغية وسؤال الانتماء مقالات وحوارات*. الجزائر: دار هومة.

49.محمد الطيبي. (2009). *الجزائر عشية الغزو الاحتلالي (دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات)*. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

50.محمد العربي ولد خليفة. (2007). *الجزائر المفكرة والتاريخية*. الجزائر: دار الامة للطباعة النشر والتوزيع.

51.محمد القبلي. (1987). *مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

52.محمد بلقاسم خمار. (2000). *حوار مع الذات*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

53.محمد حربي. (1994). *الثورة الجزائرية سنوات المخاض*. (نجيب عياد، و صالح المثلوثي، المترجمون) موفم للنشر.

54.محمد طه الحاجري. (1968). *جوانب من الحياة العقلية والأدبية في الجزائر*. المطبعة الفنية الحديثة.

55.محمد عابد الجابري. (1989). *التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر*. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

56.محمد عفيف الدين دمياطي. (2017). *مدخل غلى علم اللغة الاجتماعي* (الإصدار 02). مالنج – جاوى الشرقية – إندونيسيا: مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع.

57.محمد مسلم. (2004). *خصوصيات الهوية وتحديات العولمة*. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

58.محمد مصايف. (1981). *في الثورة والتعريب*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

59.محي الدين عميمور. (2005). *الجزائر الحلم والكابوس محاولة لفهم المأساة الجزائرية* . بيروت: دار الفارابي.

60.مسعود مجاهد الجزائري. (1969). *تاريخ الجزائر*. القدس - فلسطين: مطابع دار الأيتام الإسلامية.

61.مصطفى الأشرف. (2007). *إعلام و معالم مآثر عن جزائر منسية*. الجزائر: دار القصبة.

62.المنصف وناس. (بلا تاريخ). *الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي* . تونس: المطبعة العربية.

63. منعم العمار. (1999). *الجزائر والتعددية المكلفة. تأليف سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية* (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

64. نادية مصطفى. (2014). *الدائرة الإسلامية بين انتماء الفرد والدولة*. في: نادية مصطفى، إبراهيم ماجدة، ومجاهد أسامة، دوائر الإنتماء وتأصيل الهوية. القاهرة: دار البشير.

65. نجلاء عبد الحميد راتب. (1999). *الانتماء الاجتماعي للشباب المصري دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح.* القاهرة: مركز المحروسة للنشر.

ثانيا: المجلات والدوريات

66. أحمد لشهب، (2015)، *تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر*، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد الثاني عشر – مارس.

67. الجيلالي رقاد، محمد كحلي، (2019)، *اللغة الامازيغية بين الطرح البنيوي والاستخدام الوظيفي: مسارات في إشكالية الوعي بالأزمة الهوياتية*، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية –العدد 05- مارس – المركز الديمقراطي العربي –ألمانيا- برلين.

68. صالح بلعيد. (2009). *اللغة الام والواقع اللغوي الجزائري*. مجلة اللغة الأم

69. طيبي غماري، *خمسون سنة من التعدد اللغوي في المدرسة الجزائرية صراع هويات ينتهي إلى الأمية*، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد رقم07 ديسمبر 2012 .

70. عبد النور بن عنتر. (03 مارس, 2004). *تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر*. الجزيرة نت.

71. عثمان سعدي، (31 جانفي، 2016)، *ترسيم الأمازيغية تهديد للوحدة الوطنية*، صحيفة رأي اليوم.

72. عمار عباس. (2012). *ظروف وضع النصوص الدستورية الجزائرية وأهدافها رحلة البحث عن دستور دائم. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 02*(02)، 90-115.

73. العوينة بهلول، و معاشو جيلاني كوبيبي. (جوان، 2017). *اللغة وإشكالية الصراع الهوياتي في المدرسة الجزائرية. مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية*(1).

74. محمد أمين أوكيل. (2019). *الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر مقاربة قانونية*. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8 (4).

75. محمد الكوخي، (2014)، *الأمازيغية المعيارية بين اختلاق لغة جديدة وصناعة الوهم الأيديولوجي*، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، العدد 07 المجلد 02، 27-46.

76. محمد سعيد بوسعدية. (16 يوليو , 2021). *المعالجة الدستورية لمسائل الهوية الجزائرية. جريدة الوسط* .

77.محمد عابد الجابري. (1998). *العولمة الثقافية، عشر أطروحات. مجلة المستقبل العربي*(228).

78.محمد عطوان. (2010). *العناصر المساهمة في صناعة الهوية الجماعية*. Political Sciences Journal، 40، 213-231.

79.المرجعية العامة للمناهج معدلة وفق القانون التوجيهي للتربية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير2008.

80.مفيدة لمزري. (جوان, 2017). *نشأة الدساتير في منظور التجربة الجزائرية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*(05).

81.مفيدة مقورة. (2018). *اللغة الأمازيغية في الجزائر:دراسة في سياسات الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية. مجلة البدر، 10*(6).

82.ناصر الدين سعيدوني. (ابريل-يوليو, 2004). *المسألة البربرية في الجزائر*. عالم الفكر، 32 (4).

83.نجلاء نجاحي. (ديسمبر، 2017). *مسيرة الأمازيغية في الجزائر بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي. مجلة العلامة*(5).

84.نصيرة سالم، تالي جمال، (2012) ، *الإصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح؟، دفاتر المخبر* المجلد07، العدد 01، ص25-04- 64-51 .

85.وهيبة دالع. (جوان, 2015). السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا (1999-2016). *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*(7).

ثالثا: المصادر الأجنبية

86. Addi, L. (1999). *les mutations de la société algerienne famille et lien social dans l'algerie contemporaine*. Paris : edition la Decouverte.
87. Ageron, C.-R. (1979). *Histoire de l'Algérie contemporaine - 1871 – 1954*. Paris : Presses Universitaires de France.
88. Ahearn, L. M. (2012). *Living Language An Introduction to Linguistic Anthropology*. USA: Wiley-Blackwell.
89. Appel, R., & Muysken, P. (1987). *Language contact and bilingualism*. London and Baltimore: Edward Arnold.
90. Bakhtin, M. (1981). *Dialogic Imagination*. USA: the University of Texas Press.
91. Barth, F. (1969). *Ethnic Groups and Boundaries*. Boston: Little Brown.
92. bassiouney, r. (2014). *language and identity in modern egypt*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
93. Bauman, R. (2000, January). *Language, Identity, Performance*.

94. Baxter, J. (2016). *Positioning language and identity Poststructuralist perspectives*. in: S. Preece, *The Routledge Handbook of Language and Identity* (pp. 34-49). London: Routledge.

95. Bean, J. M., & Johnstone, B. (2004). *Gender, identity, and 'strong language' in a professional woman's talk*. Dans R. T. Lakoff, & M. Bucholtz, *Language and Woman's Place: Text and Commentaries* (pp. 237-243). New York: Oxford University Press.

96. Beaney, M. (2013). *The Oxford Handbook of The History of Analytic Philosophy*. Oxford : Oxford University Press.

97. Bennett, J. M. (2015). *The SAGE Encyclopedia of Intercultural Competence*. United States of America: SAGE Publications.

98. Benrabah, M. (2013). *Language Conflict in Algeria From Colonialism to Post-Independence*. Bristol: MULTILINGUAL MATTERS.
99. Biber, D., & Conrad, S. (2009). *Register, Genre, And Style*. Cambridge: Cambridge University Press.
100. Bierbach, C., & Birken-Silverman, G. (2007). *Names and identities, or: How to be a hip young Italian migrant in Germany*. in P. Auer, *Style and Social Identities Alternative Approaches to Linguistic Heterogeneity* (pp. 121-154). Berlin: Mouton de Gruyter.

101. Block, D. (2007). *Second Language Identities*. London: Continuum International Publishing Group.
102. Block, D. (2010). *Second Language Identities* . New York: Continuum.

103. Boada, A. B. (2012). *Language and identity policies in the 'glocal' age: New processes, effects and principles of organization*. Barcelona: Institut d'Estudis Autonòmics, Generalitat de Catalunya.

104. Bolinger, D. (1975). *Aspects of Language*. New York: Harcourt, Brace & World, Inc.
105. Bonnie, U. (2008). *Whose Spanish? The tension between linguistic correctness and cultural identity*. in : Niño-Murcia, & R. Jason, *Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages* (p. 264). Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
106. Bruce Maddy-Weitzman, (2011). The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States, , the University of Texas Press.

107. Bucholtz, M., & Hall, K. (2004). *Language And Identity*. in A. Duranti, *A Companion To Linguistic Anthropology* (pp. 369 - 394). USA: Blackwell Publishing .

108. Bucholtz, M., & Hall, K. (2010). *Locating Identity in Language*. In : C. Llamas, & D. Watt, *Language And Identities* (pp. 18-28). Edinburgh: Edinburgh University Press.
109. Cameron, D. (1995). *Verbal Hygiene*. London: Routledge.

110. Cameron, D. (2001). *Working with spoken discourse*. London: SAGE Publications.

111. Castells, M. (2010). *The Power of Identity* (éd. Second). USA: Blackwell Publishing Ltd.
112. Chachou, I. (2013). *La situation sociolinguistique de l'Algérie Pratiques plurilingues et variétés à l'œuvre*. L'HARMATTAN.
113. Citrin, J., Wong, C., & Duff, B. (2001). *The Meaning of American National Identity Patterns of Ethnic Conflict and Consensus*. in R. Ashmore, & L. Jussim, *Social Identity, Itergroup Conflict, and Conflict Reduction*. Oxford University Press. 2001: (pp. 71-100). New York: Oxford University Press.
114. De Fina, A.. (2016). Linguistic practices and transnational identities. in S. Preece, *The Routledge Handbook of Language and Identity* (pp. 163-178). New York: Routledge.
115. Derrida, J. (1967). *De La Grammatologie*. Paris: Les Éditions De Minuit.

116. Deutsch, F. (2006). *Legitimacy and Identity in the European Union: Empirical Findings from the Old Member State*. Dans V. Kaina, & I. Karolewski, European Identity: Theoretical Perspectives and Empirical Insights (pp. 149-178). Berlin: LIT Verlag Münster.
117. Dorian, N. C. (1999). *Linguistic and Ethnographic Fieldwork*. Dans J. A. Fishman, *Handbook of Language & Ethnic Identity* (pp. 25-41). New York: Oxford University Press.

118. Douglas, F. M. (2009). *Scottish Newspapers, Language and Identity*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
119. Dourari. A. (2003), *Les malaises de la société algérienne, crise de langue et crise d'identité*, Alger, Casbah.
120. Ennaji, M. (1999). *The Arab World (Maghreb and Near East)*. in J. Fishman, Language & Ethnic Identity. New York: Oxford University Press.
121. Ennaji, M. (2005). *Multilingualism, Cultural Identity and Education in Morocco*. NY: Springer.

122. Enninger, W. (1991). *Linguistic Markers of Anabaptist Ethnicity through Four Centuries*. in J. Dow, *Language And Ethnicity Focusschrift In Honor Of Joshua*

A. Fishman On The Occasion Of His 65th Birthday (Vol. 02, pp. 23-60). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
123. Ernest Gellner. (1973). Introduction. In Ernest Gellnerو ، Charles Micaud ، *Arabs and Berbers: from tribe to nation in North Africa*. London: Duckworth.
124. Fishman, J. A. (1999). *Handbook of language and ethnic identity*. New York: Oxford University Press.
125. Gallagher, C. (1968). *North African problems and prospects: Language and identity*. in J. Fishman, C. Ferguson; , & J. Dasgupta, *Language Problems of Developing Nations* (pp. 129–150). New York: John Wiley and Sons.
126. Garbutt, R. (2011). *The Locals Identity, Place and Belonging in Australia and Beyond*. Bern: PETER LANG.
127. Gellner, Ernest. Micaud, Charles, (1973), Arabs and berbers from tribe to nation in north africa, Great Britain : Gerald Duckworth and Co. Ltd.
128. Goffman, E. (1959). *The Presentation of the Self in Everyday Life*. New York: Anchor Book.
129. Graham, F. (1996). *Algeria: The Next Fundamentalist State?* . Santa Monica: RAND Corporation.
130. Guibernau, M. (2013). *Belonging ،Solidarity and Division in Modern Societies*. UK: Polity Press.
131. Gumperz, J., & Cook-Gumperz, J. (1982). *Introduction: language and the communication of social identity*. Dans J. Gumperz, *Language and social identity*. Camgridge: Camgridge University Press .
132. Haarmann, H. (1999). *History. Dans J. A. Fishman, Language & Ethnic Identity*. New York : Oxford University Press.
133. Hall, S. (1990). *Cultural Identity and Diaspora*. in J. Rutherford, *Identity Community, Culture, Difference* (pp. 222-237). London: Lawrence & Wishart Limited.
134. Hall, S. (1992). *The question of cultural identity*. In : S. Hall, D. Held, & T. McGrew, *Modernity and its Futures* (pp. 273-325). Cambridge: Polity Press.
135. Hall, S. (1996). *Introduction: Who Needs Identity?* in S. Hall, & P. du Gay, *Questions of Cultural Identity* (pp. 1-17). LOndon: SAGE Publications Ltd.
136. Hall, S. (1997). *The Local And The Global: Globalization And Ethnicity* . in A. King, *Culture, Globalization And The World-System Contemporary Conditions For The Representation Of Identity*. Univ Of Minnesota Press .
137. Hamers, J. F., & Blanc, M. (2004). *Bilinguality and Bilingualism* (éd. 02). Cambridge: Cambridge University Press.
138. Herod, A. (2008). Scale: The local and the global. Dans S. Holloway, Stephen Rice, Gill Valentine, & Nick Clifford, Key Concepts in Geography (éd. 2nd, pp. 217-235). Londo: Sage.
139. Holquist, M. (1981). *The Dialogic Imagination Four Essays by M. M. BAKHTIN*. USA: The University Of Texas Press.

140. Holt, M. (2002). *The French Language, Universalism and Post-colonial Identity*. in P. Gubbins, & M. Holt, *Beyond Boundaries Language and Identity in Contemporary Europe*. UK: Multilingual Matters Ltd.
141. Horowitz, D. (1985). *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: Univ. Calif. Press.
142. Hutchinson, J., & Smith, A. (1996). *Introduction*. In : J. Hutchinson, & A. Smith, Ethnicity (pp. 1-14). Oxford and New York: Oxford University Press.
143. Irvine and Gal, (2000), *Language ideology and linguistic differentiation*. In P.V. Kroskrity, Regimes of Language: Ideologies, Polities, and Identities, Santa Fe, school of American research press, pp 53-84.
144. Jenkins, R. (2008). *Social identity* (éd. 03). New York: Routledge.
145. Joseph, J. E. (2004). *Language And Identity National, Ethnic, Religious*. NY: Palgrave Macmillan.
146. Joseph, J. E. (2016). *Historical perspectives on language and identity*. in S. Preece, The Routledge Handbook of Language and Identity. New York: Routledge.
147. Kelman, H. (1997). Nationalism, patriotism, and national identity: Social-psychological dimensions. in D. Bar-Tal, & E. Staub, Patriotism in the life of individuals and nations (pp. 165-189). Chicago: Nelson-Hall Publishers.
148. Kiesling, S. (2006). *Language and Identity in Sociocultural Anthropology*. In : K. Brown, *Encyclopedia of Language and Linguistics* (éd. 2, Vol. 5, pp. 495-502.). Oxford: Elsevier.

149. Kramsch, C. (2009). *The multilingual subject*. Oxford: Oxford University.

150. Layachi, A. (2005). *The Berbers in Algeria: Politicized Ethnicity and Ethnicized Politics* . in M. Shatzmiller, *Nationalism and Minority Identities in Islamic Societies*. McGill-Queen's University Press.
151. Liebkind, K. (1999). *Social Psychology*. In : J. Fishman, Language & Ethnic Identity. New York: Oxford University Press.
152. Leitner, H. (2004). *The politics of scale and networks of spatial connectivity: transnational interurban networks and the rescaling of political governance in Europe*. In : E. Sheppard, & R. McMaster, Scale and geographic inquiry (pp. 236–255). Oxford: Blackwell Publishing Ltd.
153. Lemke, J. (2008). *Identity, Development and Desire: Critical Questions*. In : C. R. Caldas-Coulthard, & R. *Iedema, Identity Trouble Critical Discourse and Contested Identities* (pp. 17-42). New York: Palgrave Macmillan.

154. Louis-Jean, C. (1979). *Linguistique et colonialisme - Petit traité de glottophagie* . Paris: Petite bibliothèque Payot.
155. Maddy-Weitzman, B. (2011). *The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States*. the University of Texas Press.
156. Madi, M. (2007). *l'élite arabisante et l'arabisation de la stratégie linguistique à la marginalisation par la langue » élites et société dans le monde arabe*. Alger: Casbah Edition.

157. Majumdar, M. (2009). *Nationalisme, développement et culture*. in N. Kessous, C. Margerrison, A. Stafford, & G. Dugas, *Algérie, Vers Le Cinquantenaire De L'indépendance: Regards critiques* (pp. 47-73). Paris: L'Harmattan .
158. May, V. (2013). *Connecting Self to Society : belonging in a changing world*. Palgrave macmillan.
159. Meinhof, U. H., & Galasinski, D. (2005). *The Language of Belonging*. NY : PALGRAVE MACMILLAN.

160. Melucci, A. (1989). *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society*. London: Hutchinson Radius.
161. Mena B Lafkioui, Vermondo Brugnatelli, (2008), Berber in contact: linguistic and sociolinguistic perspectives, Köln: Rüdiger Köppe Verlag.
162. Messekher, H., & Miliani, M. (2020). *The Language Situation Of Twenty-First-Century Algeria Navigating The Ideology*. in Y. H. Zoubir, *The Politics Of Algeria Domestic Issues And International Relations*. New York: Routledge.
163. Mesthrie, R., Swann, J., Deumert , A., & Leap, W. (2000). *Introducing sociolinguistics*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
164. Michael, B. (1995). *Banal Nationalism*. London:: Sage.
165. Migdal, J. S. (2004). *Boundaries And Belonging States And Societies In The Struggle To Shape Identities And Local Practices*. UK: Cambridge University Press.
166. Niño-Murcia, M., & Rothman, J. (2008). *Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages*. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
167. Niño-Murcia, M., & Rothman, J. (2008). *Spanish-contact bilingualism and identity*. In: M. Niño-Murcia, & J. Rothman, *Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages* (pp. 11-32). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

168. Padilla, A. M., & Borsato, G. (2010). *Psychology*. in J. A. Fishman, & O. Garcia, *Handbook of language and ethnic identity* (pp. 5–17.). Oxford: Oxford University Press.
169. Paul A.Silverstein. (2003). *Martyrs and Patriots: Ethnic, National and Transnational Dimensions of Kabyle Politics*. in J. McDougall, *Nation, Society and Culture in North Africa*. London: Frank Cass & Co. Ltd.
170. Pavlenko, A., & Blackledge, A. (2004). *Introduction: New Theoretical Approaches to the Study of Negotiation of Identities in Multilingual Contexts*. In : A. Pavlenko, & A. Blackledge, *Negotiation of Identities in Multilingual Contexts*. UK: Multilingual Matters Ltd.

171. Pavlenko, A., & Blackledge, A. (2004). *Negotiation of Identities in Multilingual Contexts*. Clevedon /Buffalo /Toronto / Sydney: MULTILINGUAL MATTERS LTD.
172. Petkova, D. (2005). *Cultural Identity In Pluralistic World*. in D. Petkova, & J. Lehtonen, *Cultural Identity In An Intercultural Context* (pp. 11-60). University Of Jyväskylä.

173. Porter, D. (2011). *Eyes to the South: French Anarchists and Algeria*. Oakland: AK Press.
174. Reimer, N. K., Schmid, K., Hewstone, M., & Al Ramiah, A. (2020). *Self-categorization and social identification: Making sense of us and them*. in D. Chadee, Theories in Social Psychology (pp. 211-231). United Kingdom: Wiley-Blackwell.
175. Riley, P. (2007). *Language, Culture and ldentity An Ethnolinguistic Perspective*. london : Continuum.
176. Ross, H. J., & Tartaglione, J. (2018). *Our Search For Belonging How Our Need To Connect Is Tearing Us Apart*. Berrett-Koehler Publishers.
177. Sayahi, L. (2014). *Diglossia and language contact: Language variation and change in North Africa*. Cambridge: Cambridge University.
178. Siân, P. (2016). *The Routledge Handbook of language and identity*. New York: Routledge .
179. Smith, A. (1991). *National Identity*. London: Penguin.
180. Tabouret-Keller, A. (2007). *Introduction à l'ouvrage collectif.* in F. Cheriguen, *Les enjeux de la nomination des langues dans l'Algérie contemporaine*. Paris: L'Harmattan.
181. Tajfel, H. (1972). *La catégorisation sociale*. in S. Moscovici, *Introduction à la psychologie sociale* (pp. 385-426). London:Academic Press.
182. Taleb Ibrahimi, K. (1995). *Les Algériens et leur(s) langue(s) : Éléments pour une approche sociolinguistique de la société algérienne*. Alger: El Hikma.
183. Thomas, L., Wareing, S., Singh, I., Stilwell Peccei, J., Thornborrow, J., & Jones, J. (2004). *Language, Society and Power An introduction*. London: Routledge.
184. Tigziri Noura et Tabti Amar, Bilan & perspectives, HCA-Alger, 2000.
185. Trask, R. L. (1999). *Key Concepts in Language and Linguistics.* London : Routledge.
186. Urciuoli, B. (2008). *Whose Spanish? The tension between linguistic correctness and cultural identity*. in M. Niño-Murcia, & J. Rothman, *Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages*. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
187. Vallentin, R. T. (2019). *Language and Belonging Local Categories and Practices in a Guatemalan Highland Community*. Berlin: Peter Lang .
188. Weedon, C. (1993). *Feminist Practice and Poststructuralist Theory*. USA: Blackwell Publishers-.Wittgenstein, L. (1953). *Philosophical Investigations*. Blackwell Publishing.

189. Werenfels. I, (2007), Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995, London: Routledge.
190. Wittgenstein, L. (1958). Philosophical Investigations. UK: Basil Blackwell Ltd .
191. Wittorski, R. (2016). *La notion d'identité collective*. in M. Hatano-Chalvidan, & M. Sorel, *La notion d'identité Usages et sens dans le champ de la formation et de l'éducation* (pp. 235-240). Paris: L'harmattan.
192. Zughoul, M. R. (2003). *Globalization and EFL/ESL Pedagogy in the Arab World*.

Les revues

193. Addi, L. (1999). *les mutations de la société algerienne famille et lien social dans l'algerie contemporaine*. Paris : edition la Decouverte.
194. Ageron, C.-R. (1979). *Histoire de l'Algérie contemporaine - 1871 – 1954*. Paris : Presses Universitaires de France.
195. Ahearn, L. M. (2012). *Living Language An Introduction to Linguistic Anthropology*. USA: Wiley-Blackwell.
196. Appel, R., & Muysken, P. (1987). *Language contact and bilingualism*. London and Baltimore: Edward Arnold.
197. Bakhtin, M. (1981). *Dialogic Imagination*. USA: the University of Texas Press.
198. Barth, F. (1969). *Ethnic Groups and Boundaries*. Boston: Little Brown.
199. bassiouney, r. (2014). *language and identity in modern egypt*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
200. Bauman, R. (2000, January). *Language, Identity, Performance*.

201. Baxter, J. (2016). *Positioning language and identity Poststructuralist perspectives*. in: S. Preece, *The Routledge Handbook of Language and Identity* (pp. 34-49). London: Routledge.

202. Bean, J. M., & Johnstone, B. (2004). *Gender, identity, and 'strong language' in a professional woman's talk*. Dans R. T. Lakoff, & M. Bucholtz, *Language and Woman's Place: Text and Commentaries* (pp. 237-243). New York: Oxford University Press.

203. Beaney, M. (2013). *The Oxford Handbook of The History of Analytic Philosophy*. Oxford : Oxford University Press.

204. Bennett, J. M. (2015). *The SAGE Encyclopedia of Intercultural Competence*. United States of America: SAGE Publications.

205. Benrabah, M. (2013). *Language Conflict in Algeria From Colonialism to Post-Independence*. Bristol: MULTILINGUAL MATTERS.
206. Biber, D., & Conrad, S. (2009). *Register, Genre, And Style*. Cambridge: Cambridge University Press.
207. Bierbach, C., & Birken-Silverman, G. (2007). *Names and identities, or: How to be a hip young Italian migrant in Germany*. in P. Auer, *Style and Social Identities Alternative Approaches to Linguistic Heterogeneity* (pp. 121-154). Berlin: Mouton de Gruyter.

208. Block, D. (2007). *Second Language Identities*. London: Continuum International Publishing Group.

209. Block, D. (2010). *Second Language Identities* . New York: Continuum.

210. Boada, A. B. (2012). *Language and identity policies in the 'glocal' age: New processes, effects and principles of organization*. Barcelona: Institut d'Estudis Autonòmics, Generalitat de Catalunya.

211. Bolinger, D. (1975). *Aspects of Language*. New York: Harcourt, Brace & World, Inc.

212. Bonnie, U. (2008). *Whose Spanish? The tension between linguistic correctness and cultural identity*. in : Niño-Murcia, & R. Jason, *Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages* (p. 264). Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

213. Bruce Maddy-Weitzman, (2011). The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States, , the University of Texas Press.

214. Bucholtz, M., & Hall, K. (2004). *Language And Identity*. in A. Duranti, *A Companion To Linguistic Anthropology* (pp. 369 - 394). USA: Blackwell Publishing .

215. Bucholtz, M., & Hall, K. (2010). *Locating Identity in Language*. In : C. Llamas, & D. Watt, *Language And Identities* (pp. 18-28). Edinburgh: Edinburgh University Press.

216. Cameron, D. (1995). *Verbal Hygiene*. London: Routledge.

217. Cameron, D. (2001). *Working with spoken discourse*. London: SAGE Publications.

218. Castells, M. (2010). *The Power of Identity* (éd. Second). USA: Blackwell Publishing Ltd.

219. Chachou, I. (2013). *La situation sociolinguistique de l'Algérie Pratiques plurilingues et variétés à l'œuvre*. L'HARMATTAN.

220. Citrin, J., Wong, C., & Duff, B. (2001). *The Meaning of American National Identity Patterns of Ethnic Conflict and Consensus*. in R. Ashmore, & L. Jussim, *Social Identity, Itergroup Conflict, and Conflict Reduction*. Oxford University Press. 2001: (pp. 71-100). New York: Oxford University Press.

221. De Fina, A.. (2016). Linguistic practices and transnational identities. in S. Preece, *The Routledge Handbook of Language and Identity* (pp. 163-178). New York: Routledge.

222. Derrida, J. (1967). *De La Grammatologie*. Paris: Les Éditions De Minuit.

223. Deutsch, F. (2006). *Legitimacy and Identity in the European Union: Empirical Findings from the Old Member State*. Dans V. Kaina, & I. Karolewski, European Identity: Theoretical Perspectives and Empirical Insights (pp. 149-178). Berlin: LIT Verlag Münster.

224. Dorian, N. C. (1999). *Linguistic and Ethnographic Fieldwork*. Dans J. A. Fishman, *Handbook of Language & Ethnic Identity* (pp. 25-41). New York: Oxford University Press.

225. Douglas, F. M. (2009). *Scottish Newspapers, Language and Identity*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

226. Dourari. A. (2003), *Les malaises de la société algérienne, crise de langue et crise d'identité*, Alger, Casbah.

227. Ennaji, M. (1999). *The Arab World (Maghreb and Near East)*. in J. Fishman, Language & Ethnic Identity. New York: Oxford University Press.

228. Ennaji, M. (2005). *Multilingualism, Cultural Identity and Education in Morocco*. NY: Springer.

229. Enninger, W. (1991). *Linguistic Markers of Anabaptist Ethnicity through Four Centuries*. in J. Dow, *Language And Ethnicity Focusschrift In Honor Of Joshua A. Fishman On The Occasion Of His 65th Birthday* (Vol. 02, pp. 23-60). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

230. Ernest Gellner. (1973). Introduction. In Ernest Gellnerو ، Charles Micaud ، *Arabs and Berbers: from tribe to nation in North Africa*. London: Duckworth.

231. Fishman, J. A. (1999). *Handbook of language and ethnic identity*. New York: Oxford University Press.

232. Gallagher, C. (1968). *North African problems and prospects: Language and identity*. in J. Fishman, C. Ferguson; , & J. Dasgupta, *Language Problems of Developing Nations* (pp. 129–150). New York: John Wiley and Sons.

233. Garbutt, R. (2011). *The Locals Identity, Place and Belonging in Australia and Beyond*. Bern: PETER LANG.

234. Gellner, Ernest. Micaud, Charles, (1973), Arabs and berbers from tribe to nation in north africa, Great Britain : Gerald Duckworth and Co. Ltd.

235. Goffman, E. (1959). *The Presentation of the Self in Everyday Life*. New York: Anchor Book.

236. Graham, F. (1996). *Algeria: The Next Fundamentalist State?* . Santa Monica: RAND Corporation.

237. Guibernau, M. (2013). *Belonging ،Solidarity and Division in Modern Societies*. UK: Polity Press.

238. Gumperz, J., & Cook-Gumperz, J. (1982). *Introduction: language and the communication of social identity*. Dans J. Gumperz, *Language and social identity*. Camgridge: Camgridge University Press .

239. Haarmann, H. (1999). *History. Dans J. A. Fishman, Language & Ethnic Identity*. New York : Oxford University Press.

240. Hall, S. (1990). *Cultural Identity and Diaspora*. in J. Rutherford, *Identity Community, Culture, Difference* (pp. 222-237). London: Lawrence & Wishart Limited.
241. Hall, S. (1992). *The question of cultural identity*. In : S. Hall, D. Held, & T. McGrew, *Modernity and its Futures* (pp. 273-325). Cambridge: Polity Press.
242. Hall, S. (1996). *Introduction: Who Needs Identity?* in S. Hall, & P. du Gay, *Questions of Cultural Identity* (pp. 1-17). LOndon: SAGE Publications Ltd.
243. Hall, S. (1997). *The Local And The Global: Globalization And Ethnicity* . in A. King, *Culture, Globalization And The World-System Contemporary Conditions For The Representation Of Identity*. Univ Of Minnesota Press .
244. Hamers, J. F., & Blanc, M. (2004). *Bilinguality and Bilingualism* (éd. 02). Cambridge: Cambridge University Press.
245. Herod, A. (2008). Scale: The local and the global. Dans S. Holloway, Stephen Rice, Gill Valentine, & Nick Clifford, Key Concepts in Geography (éd. 2nd, pp. 217-235). Londo: Sage.
246. Holquist, M. (1981). *The Dialogic Imagination Four Essays by M. M. BAKHTIN*. USA: The University Of Texas Press.
247. Holt, M. (2002). *The French Language, Universalism and Post-colonial Identity*. in P. Gubbins, & M. Holt, *Beyond Boundaries Language and Identity in Contemporary Europe*. UK: Multilingual Matters Ltd.
248. Horowitz, D. (1985). *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: Univ. Calif. Press.
249. Hutchinson, J., & Smith, A. (1996). *Introduction*. In : J. Hutchinson, & A. Smith, Ethnicity (pp. 1-14). Oxford and New York: Oxford University Press.
250. Irvine and Gal, (2000), *Language ideology and linguistic differentiation*. In P.V. Kroskrity, Regimes of Language: Ideologies, Polities, and Identities, Santa Fe, school of American research press, pp 53-84.
251. Jenkins, R. (2008). *Social identity* (éd. 03). New York: Routledge.
252. Joseph, J. E. (2004). *Language And Identity National, Ethnic, Religious*. NY: Palgrave Macmillan.
253. Joseph, J. E. (2016). *Historical perspectives on language and identity*. in S. Preece, The Routledge Handbook of Language and Identity. New York: Routledge.
254. Kelman, H. (1997). Nationalism, patriotism, and national identity: Social-psychological dimensions. in D. Bar-Tal, & E. Staub, Patriotism in the life of individuals and nations (pp. 165-189). Chicago: Nelson-Hall Publishers.
255. Kiesling, S. (2006). *Language and Identity in Sociocultural Anthropology*. In : K. Brown, *Encyclopedia of Language and Linguistics* (éd. 2, Vol. 5, pp. 495-502.). Oxford: Elsevier.
256. Kramsch, C. (2009). *The multilingual subject*. Oxford: Oxford University.
257. Layachi, A. (2005). *The Berbers in Algeria: Politicized Ethnicity and Ethnicized Politics* . in M. Shatzmiller, *Nationalism and Minority Identities in Islamic Societies*. McGill-Queen's University Press.
258. Liebkind, K. (1999). *Social Psychology*. In : J. Fishman, Language & Ethnic Identity. New York: Oxford University Press.

259. Leitner, H. (2004). *The politics of scale and networks of spatial connectivity: transnational interurban networks and the rescaling of political governance in Europe*. In : E. Sheppard, & R. McMaster, Scale and geographic inquiry (pp. 236–255). Oxford: Blackwell Publishing Ltd.

260. Lemke, J. (2008). *Identity, Development and Desire: Critical Questions*. In : C. R. Caldas-Coulthard, & R. *Iedema, Identity Trouble Critical Discourse and Contested Identities* (pp. 17-42). New York: Palgrave Macmillan.

261. Louis-Jean, C. (1979). *Linguistique et colonialisme - Petit traité de glottophagie* . Paris: Petite bibliothèque Payot.

262. Maddy-Weitzman, B. (2011). *The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States*. the University of Texas Press.

263. Madi, M. (2007). *l'élite arabisante et l'arabisation de la stratégie linguistique à la marginalisation par la langue » élites et société dans le monde arabe*. Alger: Casbah Edition.

264. Majumdar, M. (2009). *Nationalisme, développement et culture*. in N. Kessous, C. Margerrison, A. Stafford, & G. Dugas, *Algérie, Vers Le Cinquantenaire De L'indépendance: Regards critiques* (pp. 47-73). Paris: L'Harmattan .

265. May, V. (2013). *Connecting Self to Society : belonging in a changing world*. Palgrave macmillan.

266. Meinhof, U. H., & Galasinski, D. (2005). *The Language of Belonging*. NY : PALGRAVE MACMILLAN.

267. Melucci, A. (1989). *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society*. London: Hutchinson Radius.

268. Mena B Lafkioui, Vermondo Brugnatelli, (2008), Berber in contact: linguistic and sociolinguistic perspectives, Köln: Rüdiger Köppe Verlag.

269. Messekher, H., & Miliani, M. (2020). *The Language Situation Of Twenty-First-Century Algeria Navigating The Ideology*. in Y. H. Zoubir, *The Politics Of Algeria Domestic Issues And International Relations*. New York: Routledge.

270. Mesthrie, R., Swann, J., Deumert , A., & Leap, W. (2000). *Introducing sociolinguistics*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

271. Michael, B. (1995). *Banal Nationalism*. London:: Sage.

272. Migdal, J. S. (2004). *Boundaries And Belonging States And Societies In The Struggle To Shape Identities And Local Practices*. UK: Cambridge University Press.

273. Niño-Murcia, M., & Rothman, J. (2008). *Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages*. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

274. Niño-Murcia, M., & Rothman, J. (2008). *Spanish-contact bilingualism and identity*. In: M. Niño-Murcia, & J. Rothman, *Bilingualism and Identity Spanish at the crossroads with other languages* (pp. 11-32). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

275. Padilla, A. M., & Borsato, G. (2010). *Psychology*. in J. A. Fishman, & O. Garcia, *Handbook of language and ethnic identity* (pp. 5–17.). Oxford: Oxford University Press.
276. Paul A.Silverstein. (2003). *Martyrs and Patriots: Ethnic, National and Transnational Dimensions of Kabyle Politics*. in J. McDougall, *Nation, Society and Culture in North Africa*. London: Frank Cass & Co. Ltd.
277. Pavlenko, A., & Blackledge, A. (2004). *Introduction: New Theoretical Approaches to the Study of Negotiation of Identities in Multilingual Contexts*. In : A. Pavlenko, & A. Blackledge, *Negotiation of Identities in Multilingual Contexts*. UK: Multilingual Matters Ltd.
278. Pavlenko, A., & Blackledge, A. (2004). *Negotiation of Identities in Multilingual Contexts*. Clevedon /Buffalo /Toronto / Sydney: MULTILINGUAL MATTERS LTD.
279. Petkova, D. (2005). *Cultural Identity In Pluralistic World*. in D. Petkova, & J. Lehtonen, *Cultural Identity In An Intercultural Context* (pp. 11-60). University Of Jyväskylä.
280. Porter, D. (2011). *Eyes to the South: French Anarchists and Algeria*. Oakland: AK Press.
281. Reimer, N. K., Schmid, K., Hewstone, M., & Al Ramiah, A. (2020). *Self-categorization and social identification: Making sense of us and them*. in D. Chadee, Theories in Social Psychology (pp. 211-231). United Kingdom: Wiley-Blackwell.
282. Riley, P. (2007). *Language, Culture and ldentity An Ethnolinguistic Perspective*. london : Continuum.
283. Ross, H. J., & Tartaglione, J. (2018). *Our Search For Belonging How Our Need To Connect Is Tearing Us Apart*. Berrett-Koehler Publishers.
284. Sayahi, L. (2014). *Diglossia and language contact: Language variation and change in North Africa*. Cambridge: Cambridge University.
285. Siân, P. (2016). *The Routledge Handbook of language and identity*. New York: Routledge .
286. Smith, A. (1991). *National Identity*. London: Penguin.
287. Tabouret-Keller, A. (2007). *Introduction à l'ouvrage collectif*. in F. Cheriguen, *Les enjeux de la nomination des langues dans l'Algérie contemporaine*. Paris: L'Harmattan.
288. Tajfel, H. (1972). *La catégorisation sociale*. in S. Moscovici, *Introduction à la psychologie sociale* (pp. 385-426). London:Academic Press.
289. Taleb Ibrahimi, K. (1995). *Les Algériens et leur(s) langue(s) : Éléments pour une approche sociolinguistique de la société algérienne*. Alger: El Hikma.
290. Thomas, L., Wareing, S., Singh, I., Stilwell Peccei, J., Thornborrow, J., & Jones, J. (2004). *Language, Society and Power An introduction*. London: Routledge.
291. Tigziri Noura et Tabti Amar, Bilan & perspectives, HCA-Alger, 2000.
292. Trask, R. L. (1999). *Key Concepts in Language and Linguistics*. London : Routledge.
293. Urciuoli, B. (2008). *Whose Spanish? The tension between linguistic correctness and cultural identity*. in M. Niño-Murcia, & J. Rothman, *Bilingualism and Identity*

Spanish at the crossroads with other languages. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

294. Vallentin, R. T. (2019). *Language and Belonging Local Categories and Practices in a Guatemalan Highland Community*. Berlin: Peter Lang .

295. Weedon, C. (1993). *Feminist Practice and Poststructuralist Theory*. USA: Blackwell Publishers-.Wittgenstein, L. (1953). *Philosophical Investigations*. Blackwell Publishing.

296. Werenfels. I, (2007), Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995, London: Routledge.

297. Wittgenstein, L. (1958). Philosophical Investigations. UK: Basil Blackwell Ltd .

298. Wittorski, R. (2016). *La notion d'identité collective*. in M. Hatano-Chalvidan, & M. Sorel, *La notion d'identité Usages et sens dans le champ de la formation et de l'éducation* (pp. 235-240). Paris: L'harmattan.

299. Zughoul, M. R. (2003). *Globalization and EFL/ESL Pedagogy in the Arab World*.

الملاحق

		التكرار	النسبة (%)
السن	أقل من 30	41	56,16
	بين 30 و40	18	24,66
	بين 40 و50	11	15,07
	بين 50 و60	3	4,11
	المجموع (∑)	**73**	**%100**

يبين الجدول رقم (1) التوزيع النسبي للعينة حسب السن

		التكرار	النسبة (%)
الجنس	أنثى	23	31,51
	ذكر	50	68,49
	المجموع (∑)	**73**	**%100**

يبين الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للعينة حسب الجنس

		التكرار	النسبة (%)
المستوى التعليمي	ابتدائي	2	2,74
	متوسط	9	12,33
	ثانوي	10	13,70
	جامعي	52	71,23
	المجموع (∑)	**73**	**%100**

يبين الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للعينة حسب المستوى التعليمي

		التكرار	النسبة (%)
اللغات المتقنة	الأمازيغية المحلية	49	67,12
	الأمازيغية الأكاديمية	8	10,96
	العربية الدارجة	70	95,89
	العربية الفصحى	71	97,26
	الفرنسية	48	65,75
	الانجليزية	30	41,10

يبين الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للعينة حسب اللغات المتقنة

		التكرار	النسبة (%)
منطقة الاقامة	مدينة أكثر من 100 ألف	34	10,96
	مدينة أقل من 100 ألف	31	42,47
	ريف	8	46,58
	المجموع (∑)	73	**%100**

يبين الجدول رقم (5) التوزيع النسبي للعينة نوعية منطقة الإقامة

		التكرار	النسبة (%)
موقع مكان الاقامة	ساحلية	31	42,47
	داخلية	23	31,51
	جنوبية	19	26,03
	المجموع (∑)	73	**%100**

يبين الجدول رقم (6) التوزيع النسبي للعينة حسب موقع مكان الإقامة

		التكرار	النسبة (%)
أهم عناصر الهوية	الدين	32	43,84
	التاريخ	10	13,70
	العادات والتقاليد	11	15,07
	اللغة	51	69,86
	اللغة الامازيغية	12	16,44
	اللغة العربية	10	13,70

الجدول رقم (07) يبين التوزيع النسبي لأهم عناصر الهوية

		التكرار	النسبة (%)
العنصر الذي لا يمثل الهوية المحلية	لا يوجد	38	52,05
	اللغة الفرنسية	17	23,29
	اللغة	5	6,85
	اللغة العربية	6	8,22
	اللغة الامازيغية	2	2,74

يبين الجدول رقم (08) التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول العنصر الذي لا يمثل هويتهم المحلية

		التكرار	النسبة (%)
يوجد تعارض بين الهوية الوطنية والخصوصية المحلية	**نعم**	24	32,88
	لا	49	67,12

يبين الجدول رقم (09) التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول التعارض بين الهوية الوطنية والخصوصية المحلية

		التكرار	النسبة (%)
العنصر الذي يجب ابرازه	لا يوجد عنصر مغيب	23	31,51
	الدين	6	8,22
	التاريخ	3	4,11
	العادات والتقاليد	3	4,11
	اللغة	12	16,44
	اللغة الامازيغية	5	6,85
	اللغة العربية	8	10,96

الجدول رقم (10) يبين التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول العنصر المغيب من الهوية والذي يجب ابرازه أكثر

		التكرار	النسبة (%)
الخصوصية الثقافية المحلية مهمشة	**نعم**	35	47,95
	لا	38	52,05

الجدول رقم (11) يبين التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول وضع الخصوصية الثقافية المحلية في تعريف الهوية الوطنية

		الدارجة	الأمازيغية	الفصحى	الفرنسية	الإنجليزية
اللغات التي تشعره بالاختلاف	التكرار	4	56	11	21	24
	النسبة (%)	5,48	76,71	15,07	28,77	32,88

الجدول رقم (12) يبين التوزيع النسبي للغات التي تشعرهم بالاختلاف

		التكرار	النسبة (%)
أهمّ عناصر التمييز	اللغة	55	75,34
	الثقافة والسلوك	5	6,85
	العادات والتقاليد	4	5,48
	اللباس والمظهر الخارجي	16	21,92

يبين الجدول رقم (13) التوزيع النسبي لأهم العناصر التي يميز من خلالها المبحوثين الأفراد من بيئتهم

		التكرار	النسبة (%)
اللغة المستعملة غالبا في العلاقات خارج المنطقة	العربية	61	83,56
	الفرنسية	6	8,22
	الأمازيغية	6	8,22

الجدول رقم (14) يبين التوزيع النسبي للغة المستعملة غالبا في العلاقات مع أناس خارج المنطقة

	التكرار	النسبة (%)
لا تلقي بالا	30	41,10
مختلف عنهم	22	30,14
مماثل لهم	21	28,77

الجدول رقم (15) يبين التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول مدى شعورهم بالتمايز أمام الآخرين من خارج بيئتهم

		التكرار	النسبة (%)
الأفراد من البيئة المحلية مختلفون	**نعم**	43	58,90
	لا	30	41,10

يبين الجدول رقم (16) التوزيع النسبي لمدى تمييز الأفراد في البيئة المحلية عمن هم من خارجها في الوطن

		التكرار	النسبة (%)
الاهتمام بقضايا الهوية	**نعم**	61	83,56
	لا	12	16,44

يبين الجدول رقم (17) التوزيع النسبي لمدى اهتمام المبحوثين بقضايا اللغة والهوية

		التكرار	النسبة (%)
أخطر الأزمات التي تعيشها الجزائر	أزمة اقتصادية	24	32,88
	أزمة سياسية	25	34,25
	أزمة هوية	26	35,62
	أزمة أخلاقية	52	71,23

يبين الجدول رقم (18) التوزيع النسبي لنظرة المبحوثين حول أخطر الازمات التي تعيشها الجزائر

اللغة التي يحرص على تعليمها للأبناء			ما هي أسباب هذا الحرص		
	التكرار	النسبة (%)		التكرار	النسبة (%)
الأمازيغية	34	46,58	الأصل والأجداد	26	35,62
			اللغة الام	12	16,44
			لغة الهوية	5	6,85
العربية	53	72,60	الدين	32	43,84
			الهوية الوطنية	12	16,44
			العلم والدراسة	11	15,07
الفرنسية	15	20,55	العلم والدراسة	10	13,70
			العمل	7	9,59
			الانفتاح على العالم	5	6,85
الانجليزية	47	64,38	العلم والدراسة	32	43,84
			الانفتاح على العالم	11	15,07

يبين الجدول رقم (19) التوزيع النسبي للغات التي يحرص المبحوثون على تعليمها أبنائهم وأسباب هذا الحرص

		التكرار	النسبة (%)
الأمازيغية المحلية	الأصل	20	27,40
	التاريخ والأجداد	15	20,55
	اللغة الام	17	23,29
	التعامل والتواصل اليومي	10	13,70
	لهجة المحلية	4	5,48
	لغة الهوية	5	6,85
الدارجة العربية	التعامل والتواصل اليومي	30	41,10
	لهجة محلية	12	16,44
	لغة الشارع	8	10,96
العربية الفصحى	الادب والعلوم	16	21,92
	الأصل	8	10,96
	الدراسة	13	17,81
	الدين	18	24,66
	القرآن	20	27,40
	الوطن والانتماء	6	8,22
الأمازيغية الأكاديمية	الأصل	10	13,70
	لغة وطنية	5	6,85
	المدرسة	7	9,59
	مجهولة وغير موجودة	15	20,55
	لا شيء	22	30,14

يبين الجدول رقم (20) التوزيع النسبي لتمثل اللغات التالية

		التكرار	النسبة (%)
الموقف من ترسيم الأمازيغية	مؤيد	38	52,05
	معارض	15	20,55
	لا أهتم	20	27,40

يبين الجدول رقم (21) التوزيع النسبي لمواقف المبحوثين حول ترسيم الامازيغية

		التكرار	النسبة (%)
ترسيم الامازيغية يؤدي إلى تقسيم المجتمع	**نعم**	21	28,77
	لا	52	71,23

يبين الجدول رقم (22) التوزيع النسبي لمواقف المبحوثين حول انقسام المجتمع بسبب ترسيم الامازيغية

		التكرار	النسبة (%)
طبيعة العلاقة بين العربية والأمازيغية	صراع	29	39,73
	توافق	10	13,70
	تكامل	34	46,58

يبين الجدول رقم (23) التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول طبيعة العلاقة بين العربية والامازيغية

		التكرار	النسبة (%)
التعريب يحد من تطور البلد	**نعم**	19	26,03
	لا	54	73,97

يبين الجدول رقم (24) التوزيع النسبي لمواقف المبحوثين من التعريب

		التكرار	النسبة (%)
اللغة التي ستعم في تعاملات الجزائريين	الأمازيغية المحلية	10	13,70
	الأمازيغية الأكاديمية	3	4,11
	العربية الدارجة	9	12,33
	الفصحى	31	42,47
	الفرنسية	11	15,07
	الإنجليزية	27	36,99

يبين الجدول رقم (25) التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول اللغة التي ستعم في تعاملات الجزائريين

		التكرار	النسبة (%)
الدارجة تصبح لغة وطنية	**نعم**	17	23,29
	لا	56	76,71

يبين الجدول رقم (26) التوزيع النسبي لرأي المبحوثين من كون الدراجة تصبح وطنية

		النسبة (%)	التكرار
الاحرف الانسب لكتابة الامازيغية	التفيناغ	49,32	36
	العربية	34,25	25
	اللاتينية	16,44	12

يبين الجدول رقم (27) التوزيع النسبي لمواقف المبحوثين حول الاحرف الانسب لكتابة الامازيغية

		النسبة (%)	التكرار
الثقافة التي يجب أن تكون أكثر بروزا	**الثقافة المحلية**	39,73	29
	الثقافة الوطنية	47,95	35
	الثقافة العربية	34,25	25
	الثقافة الاسلامية	68,49	50
	الثقافة المتوسطية	6,85	5
	الثقافة الافريقي	16,44	12

يبين الجدول رقم (28) التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول الثقافة التي يجب أن تكون أكثر بروزا

		النسبة (%)	التكرار
من الخطأ تبني هوية موحدة في الجزائر	**نعم**	39,73	29
	لا	60,27	44

يبين الجدول رقم (29) التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول تبني هوية موحدة للجزائر

		التكرار	النسبة (%)
يجب التوجه نحو التعددية الهوياتية	**نعم**	32	43,84
	لا	41	56,16

يبين الجدول رقم (30) التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول التوجه نحو التعددية الهوياتية

		التكرار	النسبة (%)
نظام الفدرالي وفق التعددية الهوياتية	**نعم**	20	27,40
	لا	53	72,60

يبين الجدول رقم (31) التوزيع النسبي لمواقف المبحوثين حول خيار النظام الفدرالي وفق التعددية الهوياتية

		التكرار	النسبة (%)
أفضل ما يعبر الهوية	**جزائري**	48	65,75
	عربي	30	41,10
	امازيغي	33	45,21
	مسلم	51	69,86
	مغاربي	15	20,55
	متوسطي	7	9,59
	افريقي	20	27,40

يبين الجدول رقم (32) التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول أفضل ما يعبر عن هويتهم

		التكرار	النسبة (%)
الجزائري يعتبر نفسه أقرب	**المغرب العربي**	34	46,58
	المشرق العربي	6	8,22
	أفريقيا	18	24,66
	اوروبا	26	35,62

يبين الجدول رقم (33) التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول أقرب الفضاءات للجزائريين

		التكرار	النسبة (%)
الهوية الوطنية في زمن العولمة تتجه نحو	**المحلية**	11	15,07
	الوطنية	30	41,10
	العالمية	32	43,84

يبين الجدول رقم (34) التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول توجه الثقافة الوطنية زمن العولمة

		التكرار	النسبة (%)
الشخص المختار للتوظيف يجب أن يكون	**من المنطقة**	13	17,81
	الشخص الآخر	3	4,11
	لا يهم	57	78,08

يبين الجدول رقم (35) التوزيع النسبي لخيار التوظيف لدى المبحوثين

		التكرار	النسبة (%)
الشخص المختار في الانتخابات يجب أن يكون	**من المنطقة**	27	36,99
	الشخص الآخر	5	6,85
	لا يهم	41	56,16

يبين الجدول رقم (36) التوزيع النسبي لخيار الانتخابات لدى المبحوثين

استمارة الاستبيان

تتعلّق هذه الاستبانة بمشروع بحث لنيل دكتواره العلوم تخصّص: انثروبولوجيا، والمعنون بـ:

"المسألة اللغوية و هوية الانتماء في الجزائر" الرّجاء منكم التّكرّم بالإجابة عن الأسئلة بدقّة وموضوعية وصراحة، ونعلمكم أنّ معلومات هذا الاستبيان تحظى بالسرّية التّامة ولن تُستغلّ إلاّ لأغراض علمية تخدم أهداف البحث. ولكم منّا خالص الشكر والتقدير على تعاونكم.

الرّجاء منكم وضع علامة (x) في المكان المناسب، أو الإجابة المباشرة على الأسئلة المقترحة :

المحور الأول:

01- السن: ....

02- الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

03- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

04- اللغات التي تتقنها؟

الامازيغية المحلية ☐ الامازيغية الاكاديمية ☐ العربية الدارجة ☐ العربية الفصحى ☐ الفرنسية ☐

05- منطقة السكن: مدينة اكثر من 100 الف ساكن ☐ مدينة اقل من 100 الف ساكن ☐ ريف ☐

06- ما هو موقع منطقة اقامتك؟ ساحلية ☐ داخلية ☐ جنوبية ☐

المحور الثاني:

07- ما هي أهم عناصر الهوية الوطنية في نظرك؟

....

08- من بين عناصر الهوية الوطنية ما هو العنصر الذي تراه مغيبا ويجب ابرازه أكثر؟

....

09- من بين عناصر الهوية الوطنية ما هو العنصر الذي تراه لا يمثل هويتك المحلية؟

....

10- هل ترى بأن هويتك المحلية مهمشة في تعريف الهوية الوطنية؟ نعم ☐ لا ☐

11- هل ترى بأنه يوجد تعارض بين هويتك المحلية والهوية الوطنية؟ نعم ☐ لا ☐

12 - هل ترى بأن الافراد من بيئتك المحلية مختلفون عن الآخرين في الوطن؟ نعم ☐ لا ☐

13- ما هو العنصر الأبرز الذي تستعمله لتمييز شخص من غير منطقتك؟

....

14- عندما تكون مع أشخاص من غير منطقتك هل تعتبر نفسك:

مختلف عنهم ☐ مماثل لهم ☐ لا تلقي بالا ☐

15- هل سبق وأن اقمت علاقات خارج منطقتك؟ نعم ☐ لا ☐

16- ما هي اللغة التي تستعملها غالبا في هذه العلاقات؟

....

المحور الثالث:

17- ما هي اللغة/اللغات التي ترشحها مستقبلا لتكون لغة التواصل لدى الجزائريين؟

....

18- ماهي اللغة/اللغات التي تحرص على تعليمها لأبنائك

....

19- ماذا تمثل بالنسبة لك اللغات التالية؟

الامازيغية (المحلية)	....
الامازيغية (الاكاديمية)	....
العربية (الدارجة)	....
العربية (الفصحى)	....

20- عندما تحدث قضايا مرتبطة باللغة هل تعتبر نفسك معنيا؟ نعم ☐ لا ☐

21 - ما هي في اعتقادك أخطر الازمات التي تعيشها الجزائر ويجب أن توليها الأهمية الأكبر؟

أزمة اقتصادية ☐ أزمة سياسية ☐ أزمة هوية ☐ أزمة اخلاقية ☐

22- في الواقع السائد هل ترى بأن العلاقة بين الأمازيغية والعربية هي علاقة:

صراع ☐ توافق ☐ تكامل ☐

23- ما هو موقفك من الأمازيغية كلغة وطنية؟

مؤيد ☐ معارض ☐ لا تهتم ☐

24- هل ترى بأن التعريب الشامل قد يحد من تطور البلد؟ نعم ☐ لا ☐

25- هل ترى بأن الدارجة الجزائرية يمكن أن تصبح لغة وطنية مستقبلا؟ نعم ☐ لا ☐

26- ما هي الأحرف الانسب لكتابة الأمازيغية؟

العربية ☐ التفيناغ ☐ اللاتينية ☐

المحور الرابع:

27- هل ترى بأنه من الخطأ الحديث عن هوية موحدة لكل الجزائريين؟ نعم ☐ لا ☐

28- هل ترى انه من الافضل بالنسبة للجزائر التوجه نحو التعددية الهوياتية؟ نعم ☐ لا ☐

29- هل توافق على خيار النظام الفدرالي وفق التعددية الهوياتية؟ نعم ☐ لا ☐

30- اي من هذه الاوصاف تعبر عن هويتك أفضل؟

جزائري ☐ عربي ☐ امازيغي ☐ مسلم ☐ مغاربي ☐ متوسطي ☐ افريقي ☐

31- من بين العناصر التالية، أيها تفضل أن تكون أكثر بروزا في الهوية الوطنية في الجزائر؟

الثقافة المحلية ☐ الثقافة الوطنية ☐ الثقافة العربية ☐ الثقافة المتوسطية ☐ الثقافة الإسلامية ☐ الثقافة الافريقي ☐

32- في زمن العولمة هل ترى بأن الهوية الوطنية ستتجه نحو؟

بروز الثقافة المحلية ☐ بروز الثقافة الوطنية كوحدة ☐ الانصهار في الثقافة العالمية ☐

33- هل يشعر الجزائريون بأنهم أقرب؟

لأوروبا ☐ للمشرق العربي ☐ للمغرب العربي ☐ لأفريقيا ☐

34- هل ترى بأن ترسيم الامازيغية قد يؤدي إلى انقسام المجتمع؟ نعم ☐ لا ☐

35- لو ترشح في الانتخابات شخصان متكافئان أحدهما من منطقتك، فمن منهما ستختار؟

الشخص الذي من منطقتك الشخص ☐ الشخص الآخر ☐ لا يهم ☐

36- إذا كنت مسير شركة وتقدم لطلب عمل شخصان متكافئان أحدهما من منطقتك، فمن منهما ستختار؟

الشخص الذي من منطقتك الشخص ☐ الشخص الآخر ☐ لا يهم ☐

ملخص الدراسة:

في إطار مشروع الدكتوراه حاولنا من خلال موضوع المسألة اللغوية في الجزائر وهوية الانتماء تناول الظاهرة اللغوية في الجزائر في علاقتها بالهوية وقيمة الانتماء من منظور أنثروبولوجيا اللغة.

بإطلالة عابرة في الأدبيات حول موضوع اللغة في الجزائر وقفنا على مناحي عديدة تجلت من خلالها قضايا الهوية. حيث احتلت الممارسة اللغوية وإشكالية الهوية في الجزائر حيز تفكير عديد الدوائر العلمية والمعرفية، كما أنها انفلتت إلى مناحي أخرى أين شكلت بؤرة للتجاذبات السياسية والإيديولوجية. والموضوع في فحواه يقودنا إلى النظر في الخصوصية الثقافية لمجتمعنا من حيث هو على قدر من التباين حمل على فترات ملامح أزمة هوية، على حد قول البعض، لذلك فأولى خطوات فصل الخطاب حول الهوية تمر حتما عبر الدراسات الأكاديمية، خاصة مع الفشل النسبي للعمل السياسي الذي يحاط دوما بالريبة والارتجالية دون الوقوف بدقة على مواطن الاختلال في هذا الشأن.

وفي هذا البحث الذي سعينا من خلاله للتموضع وسط هذا الإرث المعرفي عبر زاوية محددة نستوضح منها الظاهرة اللغوية في الجزائر بسياقاتها الثقافية والاجتماعية، حيث تتمظهر تعددية لغوية انبثقت عن حركية تاريخية عرفها المجتمع الجزائري على مر العصور، ومثلت اللغة نقطة تمفصل للاختلاف الهوياتي في تحدد مدى التقارب والتباعد بين هذه الهويات. وإن كانت بالفعل تمثل حدا فاصلا للانتماء أمام آخر مغاير داخل المجتمع الواحد، إلا أن نتائج الدراسة وضعتنا أمام هويات محلية بخصائص مختلفة تعتبر اللغة هي أبرز الفوارق إن لم تكن الأوحد، لكنها ظلت تحمل الولاء للهوية الوطنية الجامعة وتعبر عن انتماء ثابت لا يتأثر بهذه الاختلافات اللغوية.

Abstract :

Within the framework of the PhD project, we tried, through the subject of the linguistic issue in Algeria and the identity of belonging, to address the linguistic phenomenon in Algeria in its relationship to identity and the value of belonging from the perspective of language anthropology.

With a cursory look at the literature on the subject of language in Algeria, we came across many aspects of identity issues. As the linguistic practice and the identity problem in Algeria occupied the thinking of many scientific and cognitive circles, it also escaped to other areas where it formed a focus for political and ideological interactions. The topic in its content leads us to consider the cultural specificity of our society in terms of a degree of variance that carried on periods the features of an identity crisis, according to some, so the first steps of separating the discourse on identity inevitably pass through academic studies, especially with the relative failure of political action that surrounds Always with suspicion and improvisation, without accurately identifying the imbalances in this regard.

In this research, through which we sought to position in the midst of this knowledge heritage through a specific angle, from which we clarify the linguistic phenomenon in Algeria with its cultural and social contexts, where linguistic pluralism emerges from a historical movement known to Algerian society throughout the ages, and language represented a point of articulation for identity difference in determining the extent of convergence The spacing between these identities. Although it actually represents a dividing line for belonging to another different within the same society, the results of the study put us in front of local identities with different characteristics. Language is the most prominent difference, if not the only one, but it still bears loyalty to the comprehensive national identity and expresses a stable affiliation that is not affected by these linguistic differences.